الحركة النقابية بالمغرب

وسبل بناء

يسار نقابى كفاحي

منشورات المناضل-ة

ماي 2012

المحتويات

المقدمة	6
الفصل الاول : الحالة العامة	8
الفصل الثاني: حالة الاتحاد المغربي للشغل	120
الفصل الثالث: حالة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	162
الفصل الرابع: حالة الفيدرالية الديمقراطية للشغل	172
الفصل الخامس: الفئوية في نضالات التعليم	185
الفصل السادس: غياب النقاش اليساري	215
ملحق : نصوص نظرية	226

إلى روح الشهيد

عبد الله موناصير

كفاح من أجل نقابة ديمقراطية مكافحة

النصوص المجموعة في هذا الإصدار الأول من منشورات المناضلة، نظمت على شكل محاور و ليست خاضعة لترتيب زمني. وهي نصوص أصدرت في فترات مختلفة بين سنوات 2004 و 2012.

كما أن التركيز على نقابات بعينها، لا يعني إهمالا للنقابات الأُخرى، ولا كونها أفضل حالا من التي تم تناولها، بل على العكس، أغلبها صفراءِ والفساد أكثر استشراءِا بها، وبعضها جديد الظهور وتمت الإشارة لها عرضا إما لكونها وليدة شق لصفوف النقابات الموجودة أو محاولات لتجاوز اشكالاتها، وبخاصة المحاولات لبناءِ تنسيقات فئوية أو غيرها.

هدفنا حفز نقاش ضروري وهادئ، بين النقابيين الديمقراطيين الكفاحيين، سعيا لتكوين منظور مشترک، جماعي، للبناءِ الضروري للنقابة العمالية بما هي أداة رئيسية للتغيير المنشود.

المقدمة

توجد الحركة النقابية المغربية في حالة من التردي تضع كافة مناضليها أمام سؤال : كيف وصلنا إلى هذا، و ما السبيل لبناء النقابة العمالية على اسس تستعيد بها مبرر وجودها: الدفاع عن افضل شروط العمل، و النضال من أجل بديل مجتمعي شامل خلو من الاستغلال و الاضطهاد.

بالاقتصار على السنوات العشر الأخيرة، نعاين هول ما تعرضت له الطبقة العاملة من عدوان. استهدف حتى تماسكها الداخلي بتوسيع مساحة الهشاشة بتعميم عقود العمل المؤقت، و السمسرة في اليد العاملة بما يسمى "الوساطة في التشغيل"، و استهداف استقرار العمل في الوظيفة العمومية ذاتها، و استشراء البطالة و التسريحات. و تعرضت مكاسب تاريخية للاجهاز في قانون الشغل المعدل باصدار "مدونة الشغل"، و جرى تحطيم الطفيف من مكاسب نظام الصحة العمومية، و شُن أكبر هجوم على الإضراب بتجريمه بالفصل 288 من القانون الجنائي الذي أدى الى سجن مئات النقابيين بالقطاع الخاص. و تم تنظيم حملة تهيء الراي العام للاجهاز على حق الاضراب بجملة مشاريع قوانين بمبرر "تنظيم ممارسة هذا الحق". و بعد أن قيدت الدولة حرية التنظيم الحزبي باشتراطات لا تسمح الا للمسبحين بحمد النظام، اتجهت صوب حق التنظيم النقابي لتفرغه من ما تبقى من محتواه باعداد مشروع قانون خاص بالنقابات، سيجعلها مجالا مستباحا لتدخل الدولة بهدف تكييفها لاغراض تدبير نزاعات الشغل بما يخدم مصلحة الرأسماليين، اي مسخها إلى أدوات "سلم اجتماعي" و ليس نضال طبقي.

وقد ترافق هذا الهجوم الشامل مع استدراج و إدماج متزايد للقيادات النقابية من طرف الدولة. جرى هذا بفتح ابواب عدد من المؤسسات و اللجان لتمثيل النقابات بمنطق " الحوار الاجتماعي" و " الشراكة الاجتماعية". وهذا طبعا ما تجاوبت معه فئة " موظفي النقابات"، أي تلك الشريحة العليا المنفصلة عن عالم الشغل، و الكاسبة لامتيازات التحرر من شقاء الاستغلال [التفرغ النقابي]، و الظافرة بمنافع مادية و معنوية يتيحها وضع الوساطة

بين العمل و الرأسمال.

ساعدت هذه "الشراكة الاجتماعية" بين قمم النقابات العمالية من جهة و البرجوازية ودولتها من جهة أخرى على إنجاح تعديات عديدة على حقوق العمال و مكاسبهم. وطبعا لم يكن ذلك إلا بالتنكيل بالمعارضة داخل النقابات، بخنق الأصوات المنتقدة لخط القيادات النقابية، و انتهاك حرية التعبير وكل قواعد الديمقراطية الداخلية، و أخيرا بطرد النقابيين الكفاحيين الديمقراطيين. و لا شك أن ما يجري في الاتحاد المغربي للشغل من تصفية حسابات من طرف اغلبية الجهاز ضد الاقلية غير المرغوب فيها طور نهائي في تدافع دام ما لا يقل عن عشرين سنة، تروم البيرقراطية به الغاء كل إمكانية تبلور معارضة نقابية بخط نضال كفاحي طبقي: خط يبني النقابة على اسس ديمقراطية، ديمقراطية في تسيير النقابة، اداة النضال، و في تسيير النضال ذاته.

بعد المسار الذي انتهجته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ انعطاف " التناوب التوافقي"، وما طبعه من انشقاقات و انزلاق إضافي في تعميق دور معاون للدولة في تدبير المعضلة الاجتماعية، يشكل الانعطاف التنظيمي الجاري في الاتحاد المغربي للشغل باستئصال غير المرغوب فيهم [من طرف النظام و الطغمة البيروقراطية على السواء] علامة بارزة ثانية على عمق و أزمة الحركة النقابية المغربية وحدتها.

هذه الأزمة تضع مناضلي ومناضلات الطبقة العاملة أمام مسؤولية استجلاء سبل استعادة دور النقابة بما هي اداة نضال أولية للأجراء. و أول خطوة للنهوض بهذه المهمة هي فهم ما جرى وما يجري.

هذا الفهم هو ما سعت اليه جريدة المناضل-ة، مع ما تراه من منظورها الماركسي الثوري خطوطا عريضة لخط نقابي كفاحي وديمقراطي، فنتج ما نضعه بين يدي القارئ/ة، وأملنا أن يكون إصدار هذا الكتيب فرصة لنقاش واسع ومثمر بين كافة النقابيين.

المناضل-ة

الفصل الأول

الحالة العامة

أزمة الحركة النقابية و عمل الثوريين فيها

الوضع السياسي الجديد و الحركة النقابية

بانطلاق السيروروات الثورية بالمنطقة المغاربية و العربية، دخل الوضع السياسي بالمغرب حالة جديدة. فقد أثرت تلك السيرورات على نحو فتح منفذا لطاقة النضال الكامنة في الطبقات الشعبية، و التي لم تجد في قوى اليسار التقليدية تعبيرا لها بحكم انتقالها إلى الإسهام في تطبيق السياسات المعادية لقاعدة المجتمع العريضة من شغيلة و صغار الملاكين و شتى صنوف الكادحين. كما لم تجد تلك القوى مَعبَرا لها في قوى اليسار الجذري بالنظر إلى ما هي عليه من ضعف و عجز .

وضمن هذا التأثر الايجابي، شهد العمل النقابي تحفزا تجلى في انتعاش النضالات ببعض القطاعات، و بتململ أولي في العديد من الوحدات الصناعية و الخدماتية، و قطاعات الشغل التي لم يكن بها تنظيم نقابي او كان على درجة ضعف كبيرة. كما تنامى نقد القاعدة النقابية لسياسة القيادات و تسلطها. و لا شك ان تبدل الوضع هذا سيواصل مفعوله القوي على الطبقة العاملة ونضالها، ومنه شكله الرئيس لحد الآن: النضال النقابي.

وقد سارع النظام الى بذل المستطاع لتفادي انخراط الحركة النقابية في الدينامية النضالية الجديدة، باجتماع المستشار الملكي مع القيادات النقابية اسبوعا بعد مسيرات يوم 20 فبراير، و بتقديم تنازلات في الأجور، و وعود بتسوية مشاكل قطاعية عديدة. و تمكن من الظفر من بيروقراطية إ.م.ش بموقف مؤيد لدستوره .

و يتوقف مستقبل الدينامية النضالية الجارية بتعززها بالنضال في أماكن العمل، وبتلاقي مختلف مكوناتها.

يطرح هذا الوضع المستجد على الثوريين مساءلة الوضع النقابي و تقييم الفترة السابقة و تدقيق مهامهم على هذه الجبهة.

أسباب ضعف موضوعية

ليست حركتنا النقابية في مستوى الهجمات و التحديات الراهنة بفعل أزمة مستديمة. أزمة ذات أسباب موضوعية خارجة عن الحركة النقابية و أخرى أزمة توجه استراتيجي. أزمة مستفحلة، أوجهها البارزة ضعف القاعدة و تشتت وانجرار إلى فلك الدولة البرجوازية و عجز بوجه تحديات متنامية، وانعدام كلي لأي أفق استراتيجي.

لا تمثل الحركة النقابية سوى شريحة ضئيلة جدا من الأجراء. و ما تستر الأجهزة النقابية عن عدد المنخرطين سوى تعبيرا عن هذا الواقع. ضعف تفضحه مسيرات فاتح مايو، و عدم تطابق حضور النساء في النقابات مع نسبتهن من قوة العمل، ونسبة اللامنتمين في مندوبي عمال القطاع الخاص، و قلة الاتفاقات الجماعية مع النقابات. و جلي ان نسبة المنظمين اكبر بقطاعات الدولة بفعل استقرار الشغل النسبي بها.

هذا الوضع ناتج أولا عن سياسة مقصودة قوامها إضعاف القوة الكامنة التي يشكلها العمال كجماعة، أي نسف الأساس الذي يقوم عليه التنظيم النقابي بقصد تفاديه، و ثانيا عن حرب دائمة لتحطيم ما ينشأ منه.

كانت إحدى جبهات الهجمة البرجوازية النيوليبرالية إضعاف الطبقة العاملة بخفض أعداد العاملين بالمنشآت العامة خلال خصخصتها، باغلاقات واعادة هيكلة شردت الاف العمال بقطاع المناجم، تسريح

زهاء 5000 بسكك الحديد استعدادا للخوصصة، وتفكيك وكالات النقل الحضري، و بتعميم أشكال العمل غير المستقر (الهشاشة)، لا سيما بعد تغيير قانون الشغل سنة 2004، و فتح المجال لشركات السمسرة في اليد العاملة (الوساطة في التشغيل)، و تعميم اللجوء إلى مقاولات من باطن. فضلا عن التشغيل المجاني للشباب تحت غطاء التدريب، وشبه المجاني بعقود انابيك. وبعد أن قطعت الدولة أشواطا متقدمة في تعميم الهشاشة بالقطاع الخاص، شرعت في إدخالها إلى القطاع العام، بعقود العمل محددة المدة، و بإسناد خدمات الحراسة و التنظيف بالإدارات و المرافق العام لشركات خاصة، وبما يسمى تفويض تدبير خدمات الجماعات المحلية، و خفضت اعداد العاملين بالوظيفة العمومية بما سمي بالمغادرة الطوعية.

كما أدت سياسة التبادل الحر إلى عواقب وخيمة على التشغيل في قطاع الصناعة، لا سيما التسريحات بقطاع النسيج، الذي يعد من اكبر مشغلي اليد العاملة الصناعية.

أدت هذه التحولات التي مست بنية الطبقة العاملة إلى إضعاف التنظيم النقابي على نحو كبير لا سيما في القطاع الخاص .

ويضطلع القمع المستمر، لا سيما في القطاع الخاص بالفصل 288 من القانون الجنائي و اقتحام الاعتصامات العمالية بقوات القمع، بتحطيم ما ينشأ من تنظيم رغم عقبة الهشاشة. ويشتد وقع القمع بقدر تخلي القيادات النقابية عن واجب تنظيم حملات التضامن.

و إلى جانب هذه العوامل الموضوعية، أدت سياسة البيروقراطيات النقابية المتعاونة مع أرباب العمل ودولتهم، وما ترتب من هزائم لأغلب النضالات، و هزائم أخرى بلا معارك حول قضايا أساسية [تغيير قانون الشغل، و قانون الوظيفة العمومية، و ملف التغطية الصحية...] إلى النيل من مصداقية الحركة النقابية بنظر الشغيلة.

إجمالا، الحركة النقابية تعبير عن أقلية ضئيلة جدا من البروليتاريا، و لا تعير النقابات بوضعها الحالي أدنى اهتمام لأقسام طبقتنا غير المنظمة من معطلين و مسرحين و ضحايا شتى صنوف تهشيش الشغل المتعاظمة صفوفهم بفعل الهجوم النيوليبرالي على جبهة تنظيم العمل.

ضعف نوعي

مثل انهيار الاتحاد السوفياتي و ما شابه من دول عمالية مبقرطة إضعافا سياسيا و ايديولوجيا للحركة النقابية العالمية، و انضاف إليها محليا إفلاس الحركة الوطنية الشعبوية التي أثرت بقوة في مسار الحركة النقابية المغربية.

ثمة تخل كلي عن أهداف التحرر الوطني، وعن كل مشروع تحرر اجتماعي، بوجه خطط الامبريالية عبر الشراكة مع الاتحاد الأوربي و عبر صندوق النقد و البنك الدوليين. لقد نشأ الاتحاد المغربي للشغل في حضن الحركة الوطنية، وكان يبدى ميولا اشتراكية، وقامت الكدش على مشروع تحرري اشتراكي وإن إصلاحي. هذا كله بات في ذمة التاريخ. فإخفاق اليسار المغربي و انهيار المنظومة البيروقراطية قضيا على كل سعي إلى مشروع مجتمعي بديل.

كان تأسيس الكدش فتح طورا جديدا بتاريخ الحركة النقابية المغربية، لأنه حرر طاقة النضال العمالية من طوق البيروقراطية وثيقة الارتباط بالقصر. طبعا ظل الاتحاد الاشتراكي يتلاعب بتلك الطاقة في حدود

خطه السياسي الليبرالي. ومنذ منتصف سنوات 1990 استنفدت كدش كفاحيتها النسبية، و هامش الديمقراطية فيها، بانعطاف الاتحاد الاشتراكي إلى دور الإسهام في تنفيذ السياسات المعادية للعمال و لكافة الكادحين.

المناخ السياسي الجديد، الذي هز من الأعماق كافة الطبقات الشعبية، يوفر ظروفا مناسبة لفتح صفحة جديدة بتاريخ الحركة النقابية المغربية. لكن الأمر متوقف على وجود قطب مقاوم لنهج القيادات، حامل لمشروع بديل و و مُجيد في استعمال تلك الظروف.

قصور بنيوي: تهميش النساء العاملات و النقابيات

رغم نسبة النساء في قوة العمل بقطاع الصناعة و الخدمات و الفلاحة، وكذا في دواليب الدولة، و كونهن من أشد أقسام البروليتاريا عرضة لفرط الاستغلال و الاضطهاد، و رغم القتالية الاستثنائية التي أبانت عنها النساء في نضالات عديدة، لا تتبوأن مكانة مناسبة في التنظيم النقابي، محليا و في القيادات الوطنية على السواء. ولم يبق وجود فعلي للجان المرأة في النقابات، و لا تحتل المسالة النسائية أي حيز في الانشغالات الفعلية لأجهزة المنظمات العمالية. و لا يستثنى من هذا الوضع المخزي قوى اليسار الجذري في النقابات.إجمالا يقتصر الحضور النسائي على تمثيل رمزي اقرب إلى ديكور.

جلي ان عوامل الإقصاء الذكوري تفعل فعلها في الحركة النقابية ، وحتى ضمن الثوريين داخلها. وقد طبع نقص الاهتمام بالنساء العاملات تاريخ اليسار المغربي، فالحركة النسائية المغربية، قبل استيعابها الكامل من طرف النظام، تميزت، هي أيضا، بضعف مهول في الاشتغال على قضايا المرأة العاملة، مقابل غلبة قضايا الاحوال الشخصية.

لن تقوم قائمة لحركة نقابية كفاحية دون اضطلاع النساء بدورهن كاملا في البناء و القيادة النقابيين.

مكمن ضعف إضافي: عدم تبلور يسار نقابي

رغم جلاء الكوارث التي جرتها سياسات القيادات النقابية، في ظل تصاعد الهجوم البرجوازي متعدد الجبهات، و تجلي تدجين الدولة التدريجي للنقابات، و رغم مناداة الماركسيين الثوريين بضرورة بناء يسار نقابي بوجه السياسات الخيانية للبيروقراطيات، لم تتفاعل مكونات اليسار المغربي ايجابيا حتى في المنعطفات الكبيرة حيث تبرز أكثر الحاجة إلى معارضة نقابية.

تميزت سنوات التسعينات بتنامي حضور قوى اليسار الجذري في المنظمات النقابية ، لا سيما قدامى الطلبة القاعديين،وبوجه خاص في الوظيفة العمومية. لكن الحالة السياسية لهذا اليسار (تفكك وتيه فكري)، وانعدام تقليد نضال عمالي كفاحي عنصران جردا هذا اليسار من قدرة الفعل النوعي المتناسب مع قوته الكمية، فكان ان استبطن اجمالا اساليب وممارسات الليبراليين داخل الحركة النقابية استبطانا لا تغير منه النبرة اليسارية شيئا. كما ادى افتقاد اليساريين لرؤية للعمل النقابي ومشاكله الى هذر قوى كثيرة في ردود فعل على التبقرط غير بناءة (استقالات وتجميد،التحاق بنقابات أخرى و تأسيس جديدة...) او في سعي حثيث الى الظفر بمقاعد بالأجهزة.

وتمثل تجربة نقابيي النهج الديمقراطي، المنطلقة في نهاية الثمانينات ببعث جامعة الفلاحة ا.م.ش، ودورهم في الاتحاد الجهوي بالرباط ونضالات قطاع النسيج في نهاية التسعينات ومسيرة 17 ابريل 1999 ضد

مدونة الشغل، وجهد إعلامي كبير، تجربة متقدمة رغم أوجه قصورها المتمثلة أساسا في الحدود المرسومة لمضمون العمل النقابي و التزام الصمت والمجاراة ازاء جرائم البيروقراطية، وتجاهل أزمة الحركة النقابية باستبعاد، طيلة سنوات، أي توحيد لها خارج ا-م-ش. وكان توقيع جامعة الفلاحة على اتفاق مخطط اعادة هيكلة سوديا وسوجيتا من اشد ثمار هذا الخط النقابي مرارة.

ظلت المبادرة الرامية الى تجميع النقابيين الديمقراطيين الرافضين لتشتيت ك.د.ش، المسماة الملتقى النقابي الديمقراطي -2002- صرخة في الخلاء. فبعد تجاوب مشجع بدأ بسبعة 7 فروع في نطاق جغرافي لا يستهان، به وانفتاح في لقائه بالدار البيضاء على قطاعات ومناطق أخرى، وتمكن من تنظيم ندوتان جهويتان (أسفي وقلعة السراغنة)، سرعان ما توقفت التجربة.

و تلتها مبادرة التوجه النقابي الديمقراطي الكفاحي التي ظلت منذ خمس سنوات حصرا على الماركسيين الثوريين. و بالمقابل فضل القسم الأعظم من اليسار الجذري السعي إلى الفوز بمواقع في الجهاز حتى بالتضحية بأبسط حقوق الأجراء ومصير نضالاتهم.

وقد ضاع الكثير من قوى بناء يسار نقابي في قطاع التعليم بتأسيس النقابة المستقلة و الهيئة، مثلما لم تقدم المجموعات المنشقة عن ك.د.ش ، والمؤسسة لمركزيات جديدة، أي إثراء فعلي للعمل النقابي ، إذ واصلت نفس المنظور الاتحادي للعمل النقابي.

عدم التقدم في بناء يسار نقابي يدفع طاقة الكفاح إلى مآزق ، لعل أبرزها ظاهرة الفئوية بقطاع الوظيفة العمومية. فبوجه امتناع القيادات عن تنظيم نضال موحد قادر على الدفاع عن حقوق الشغيلة، تولى هؤلاء الاضطلاع بذلك على النحو الواهم الذي بدا لهم، الانعزال عن باقي الفئات. فكان ذلك هدرا لطاقة النضال في مناوشات مشتتة مسدودة الأفق بوجه شمولية الهجمة البرجوازية.

تعود أسباب عدم انبثاق معارضة نقابية منظمة إلى انعدام تقاليد نقابية كفاحية لدى اليسار الثوري الناشئ في سنوات 1960-70، و إلى افتقار ما تبقى من هذا اليسار إلى منظور ماركسي للعمل النقابي، وما يشوب فعل الماركسيين الثوريين من قصور، ومن جهة أخرى إلى القمع البيروقراطي ذاته، الذي يتخذ أشكال طرد تعسفي من النقابة، و دفع إلى مغادرتها، وحملات الافتراء و المحاصرة.

آفاق الوضع النقابي

طور آخر من تصعيد الهجوم أم تباطؤه: رغم اضطرار الدولة تقديم تنازلات بقصد إبعاد الحركة النقابية عن الدينامية النضالية [حركة 20 فبراير و ما يوازيها]، لم تبلغ الدينامية النضالية بالبلد بعد مستوى مرعبا للطبقة السائدة يجبرها على وقف هجومها كليا.

و الارجح انها لن تصعد ما كانت سائرة فيه قبل 20 فبراير من هجوم متعدد الجبهات (أنظمة التقاعد ومجمل الحماية الاجتماعية، الخدمات العامة، تهشيش أوضاع الشغل، قانون الوظيفة العمومية، الحق النقابي وحق الإضراب و مجمل الحريات،...)،وذلك مخافة تأجيج نار الاحتجاج وامتدادها الى شرائح شعبية اخرى. و يستوجب هذا التحسن الطفيف في ميزان القوى استعمال ما تحقق من مكاسب لايقاظ اقسام اضافية من الطبقة العاملة. و يندرج في هذا الصدد استثمار انتصار الطبقة العاملة في تونس، بالغاء المناولة في قطاعات الدولة، لتنظيم النضال لتحقيق هذا الهدف بالمغرب ايضا حيث قامت الدولة بادخال المناولة [

في خدمات التنظيف، الحراسة،...].

أثر 20 فبراير و مجمل الدينامية الكفاحية: ما يجري بالمغرب منذ نجاح الثورة التونسية في إطاحة بن علي يهز الأعماق الشعبية المقهورة، و يدفع جماهير متزايدة إلى حلبة الصراع و المطالبة. و يمارس هذا حفزا قويا للعمل النقابي، مع انتشار استعمال مواقع الاتصال الاجتماعية لإغراض الدفاع النقابي.

و ستمارس التنازلات التي اضطرت اليها الدولة مفعولا محفزا للنضال النقابي، من جهة. ومن جهة أخرى سيكون لمظاهرات 20 حركة فبراير، وما ستتخذ من مواقف من العملية السياسية التي سيقدم عليها النظام (برلمان وحكومة جديدين...) تأثير تسييسي قوى على العمال سيفتح إمكانية انبعاث نقاش حول دور النقابات في التغيير. و يجذر التذكير هنا بكون النقابة بالمغرب نشأت بالغة التسيس بفعل سياق الاحتلال الأجنبي، و استمر الأمر بتأسيس الكونفدرالية بفعل نوع علاقتها مع الاتحاد الاشتراكي.

و يتيح هذا المناخ السياسي الجديد إمكانات أفضل للدعاوة لضرورة تنظم العمال في حزب سياسي خاص بهم، و لإعادة تسليح الحركة النقابية فكريا، و تزويدها بمشروع مجتمعي جوابا على النموذج الرأسمالي النيوليبرالي التابع المفروض، مشروع منطلق من الدفاع عن السيادتين الوطنية و الشعبية: ضد خطط الاتحاد الاوربي و المؤسسات المالية العالمية، و ضد مشاريع استعمال المغرب في مخططات حلف الشمال الاطلسي، و ضد الاستبداد المقنع.

خط الماركسيين النقابي

مهما كانت ضعف البنيان النقابي، وما يعترضه من عقبات موضوعية و أخرى ذاتية، يظل التنظيم النقابي أداة دفاع أولي لا غنى عنها، وإحدى المنطلقات الأساسية للانغراس في الطبقة العاملة. فهل من إطاحة ممكنة بالرأسمالية دون حتى قدرة العمال على المقاومة اليومية لاستغلالهم . النقابة مجال عمل النخبة الثورية لرفع وعي أكثرية الطبقة وكسبها الى المشروع الثوري. ويقوم نهج الماركسيين الثوريين في النقابات على الديمقراطية و توحيد النضالات في اطار استقلال منظمات العمال عن البرجوازية ودولتها:

ديمقراطية

شرط تنامي النضال و التنظيم ديمقراطية تسييرهما. يقوم الخط البيروقراطي الاصلاحي على كبح اندفاع الشغيلة الى النضال، وابقائه ضمن حدود لا تهدد أسس نظام الاستغلال الرأسمالي.. ومن ثمة حاجته الى نقابة تفويض الأدوار، و النيابة عن الأجراء، و الوصاية عليهم. وكل ما يستتبع هذا من تكلس في الأجهزة النقابية، و استشراء أساليب مصادرة قرار القاعدة.

لذا يذود الثوريون عن الديمقراطية ببعديها: في للعلاقة بالإجراء و في الاشتغال الداخلي. فعلى الصعيد الأول، يتعين حفز وتطوير أوسع مشاركة عمالية في النضالات بتسييرها ذاتيا: الجموع العامة ذات سلطة القرار، وكشوف الحساب، والرقابة التحتية، ولجان الاضراب الشاملة للمضربين، المنظمين نقابيا و غيرهم.

اما على صعيد الاشتغال الداخلي للنقابة، فيدافع الثوريون عن تعددية الآراء و المقترحات داخل النقابات، وعن وجوب تنظيمها: ليس النضال من اجل الديمقراطية مجرد دفاع عن حقوق اقليات، بل ضرورة ملازمة لكفاحية النقابة، أي قدرتها في الدفاع الفعلي عن شروط عمل و حياة افضل، على طريق الانعتاق الشامل من نير الرأسمال.

وحدة في النضال

يمثل تعدد النقابات، وانعزالها عن مكونات الحركة الاجتماعية الأخرى، إعاقة كبيرة لنضال شغيلة المغرب. ورغم ما تحقق من تنسيقات نقابية، لا سيما بقطاع الوظيفة العمومية، لا تزال تقاليد افتعال العداء بين الاتحادات النقابية راسخة. لذا يمثل تطوير التنسيقات، و تجاوز الحواجز المفتعلة بحملات تضامن مع كل النضالات، منطلق عمل طويل النفس لبناء وحدة نضالية عمالية.

و لا تختزل وحدة نضال الطبقة العاملة في التنظيمات النقابية، إذ تمتد الى وحدة النضال مع الشباب المعطل و ضحايا تهشيش الشغل.

وفوق هذا يتطلب صد الهجوم البرجوازي الكاسح ميزان قوى غير متأت سوى ببناء جبهة نضال اجتماعي مع كل ضحايا السياسة النيولبرالية. وقد حسنت كثيرا دينامية الكفاح المنطلقة يوم 20 فبراير شروط السير في بناء هكذا جبهة اجتماعية. فكادحو المغرب قد شرعوا ينهضون الى الكفاح بفعل المستوى المهول لتردي الخدمات العامة، ومستوى العيش بصفة عامة.، وطول انتظار، وخواء الترقيع الرسمي من قبيل "مبادرة التنمية البشرية".

اليسار النقابي

بناء يسار نقابي يضطلع بدور رافعة في النضال العمالي و الاجتماعي هو منظورنا. خط البروقراطية النقابية خط اصلاحي محكوم بمنظور التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها، ويظل مهيمنا بالحركة النقابية، فيما ثمة تأخر كبير في تجميع معارضة لخط البيروقراطية.

تشير معطيات الواقع النقابي، ومجريات النضالات في العقد الأخير، إلى انعدام شريك في سيرورة بناء يسار نقابي ضمن قوى اليسار. ما يطرح مهمة تطوير قوانا الذاتية، و اعطاء المثال بممارسة نقابية كفاحية وديمقراطية تقرن القول بالفعل، و الانصات لنبض الشغيلة للتجاوب مع صبواتها المناهضة للبيروقراطية.

ممكنات بناء يسار نقابي: حدثت حالات اصطدام عديدة بين سلوك البروقراطية النقابية و تطلعات القاعدة النقابية، و بلغ بعضها مستوى تبلور معارضة صريحة للقيادة كما كان حال الحركة الرافضة بقطاع البلديات في العام 2007 (نقابة ك.د.ش). وإن كان هذا يشير إلى إمكانات بنا ء يسار نقابي، فقد دلت التجربة أن الأمر كان حول قضايا جزئية في ظل غياب منظور شمولي للعمل النقابي. و يتمثل دورنا في تسليح هذه الطلائع بذلك المنظور، أي تحويل مشاعر عدم الرضا على الأداء النقابي الى رؤية نضالية اجمالية واضحة.

أبرزت تجارب محلية إمكان بناء نقابي كفاحي وديمقراطي، و تجسد في نضالات نوعية بطول نفسها و سبل تسييرها. و يتعين تعميم دروس هذه التجارب لتصبح قدوة.

و إن الانبعاث المحتمل لنضالات نقابية، في سياق الوضع النضالي المستجد منذ 20 فبراير، ملائم لبناء يسار نقابي، حيث سيؤدي تنامي الاضرابات كما ونوعا الى وضع نهج البيروقراطية موضع مساءلة، ويرفع درجة الاعتراض على تعسفها، ويوسع صيت الخط الكفاحي الديمقراطي.

التكوين النقابي: العمال فقراء إلى وعي فقرهم الفكري

ظروف العمل و مشاكل الحياة اليومية تجعل أكثرية العمال لا تتجه من تلقاء نفسها الى القراءة و التكوين. و لا يجب ان ننسى انتشار الامية بين العمال. علاوة على ان هؤلاء يأتون الى النقابة بضغط من مشاكل يومية مباشرة و يعتبرون ان المسؤلين النقابيين لهم من العلم و الدراية ما يكفي. لابد إذن من مجهود واع من طرف النقابة لتصليح العمال بالفكر التحرري لكن ما تقدمه النقابات هزيل كما و نوعا.

التكوين المالي نخبوي

أنشطة التكوين التي تنظمها النقابات العمالية لا تشمل غير قلة من المسؤولين تاركة القواعد العريضة في ظلمات الجهل و حتى الملاحظون من خارج النقابة أدركوا ذلك. فجوابا على سؤال جريدة النشرة (5 ماي 1996) قال الباحث عبد الله بودهرين:

" يسجل في هذا الصدد نقص مهول يلزم بدل أقصى الجهد لتداركه و أنت سألت عن الوعي و التكوين لدى الاطار النقابي، و لكن المطروح التربية العمالية و التربية النقابية وسط العمال و ليس للأطر و حسب، لأنه من واجب النقابات ان تعلم مناضليها و أطرها على السواء معنى العمل النقابي و الحريات النقابية و التواصل النقابي، الخ قضية التكوين إذن قضية عويصة و واحد من اكبر التحديات للنقابة، و لاسيما الجادة و الأصيلة منها."

التكوين المالي تكوين قانوني برؤية ضيقة

تقتصر جهود التكوين النقابي في غالب الأحيان على بعض شدرات من قانون الشغل و يضل تناولها سجين النظرة القانونية السطحية و إذا أخدنا مثالا ما تنشره الجرائد القريبة الى النقابة لا نعثر على دراسات نقابية بل تحاليل قانونية (نموذج كتابات عبد العزيز العتيقي بجريدة الاتحاد الاشتراكي). كما التكوين القانوني علاوة على عيوبه، لا يشمل مجالات أساسية: حوادث الشغل التي لم تنشر أي دراسة نقابية لظهيرها و حتى درؤاسة عمر بن جلون له غير متوفرة منذ ان نشرتها مجلة (المشروع) قبل عشرين سنة. و الضمان الاجتماعي و التعاضديات مجال مهجور بل لم نجد لدى النقابات دراسة نقابية لنظام الحماية الاجتماعية بالمغرب، و النمودج هو تقرير المؤتمر الثالث ل كدش حول الضمان الاجتماعي.

أما بخصوص الندوات الداخلية، فنجد في كراس ندوة التشريع الاجتماعي المنعقد بفندق سود باهية بأكادير من 7 الى 11 دجنبر 1998 نموذجا حيا: انتقاد قانون الشغل باتلمغرب مقتصر على كونه قديما و مشتتا و متعدد الانظمة حسب فئات العمال، و على و عدم تطبيقه بسبب غياب رقابة فعلية و غياب محاكم اجتماعية. كما أصبح موضة نقابية ذلك الإلحاح على عدم مطابقة قانون الشغل بالمغرب لاتفاقية منظمة العمل الدولية: انها نظرة خاطئة تعتبر تلك الاتفاقيات و التوصيات معيارا مطلقا، بينما هي نفشها متقادمة و متجاوزة في العديد من جوانبها علاوة على ان هدف تلك المنظمة هو التوفيق بين العمال و الرأسمال و ليس مصالح العمال فبالأحرى تحررهم.

نقد قانون الشغل الذي تتداوله النقابات هو نقد أساتذة الجامعات و السادة المحامين الذين لا يعرفون واقع الاستغلال علاوة على ان 99.99% منهم مشبعون بالإيديولوجية القانونية البرجوازية و أقصى ما يمكن ان تصله نزعتهم التقدمية هو الاشفاق على ضحايا الهمجية الرأسمالية و الدعوة الى تلطيف الاستغلال و

تحسين الأوضاع.

النقد النقابي الحقيقي لقانون الشغل ينطلق من مصالح العمال كطبقة يسحقها النظام الراهن القائم على الظلم و النهب. فقانون الشغل وضعته الدولة البرجوازية لتوفير شروط الاستقرار لنظام الاستغلال و لصيانة مصلحة الطبقة البرجوازي ككل ضدا على مصلحة كل رأسمالي فردي قد ينساق الى تدمير قوة العمال و ما يضمنه القانون من مكاسب ليس سوى تمرة الضغط العمالي.

النضال النقابي ليس هو المطالبة بتطبيق القانون. ليست النقابة مفتشا للشغل يسهر على تطبيق القانون. فالفصل 288 من القانون الجنائي هو من تشريعات الشغل لكنه يلغي حق الإضراب لأن يسجن المضربين. فهل نقصده عندما نطلب تطبيق قانون الشغل؟

المناضلون النقابيون يطالبون بتطبيق القوانين التي تحتوي مكاسب و حقوق للعمال و يناضلون لإلغاء تلك التي تكرس استعبادهم. و الهدف النهائي هو التخلص كليا من نظام الاستغلال بقوانينه و مؤسساته.

تكوين بدون مضمون طبقي عمالي

يتميز التكوين النقابي داخل كدش منذ تأسيسها قبل عشرين سنة بابتعاده التدريجي عن الميول الاشتراكية الأولى، و اتجاهه نحو تكوين قانوني – إداري محض. فالتنظيرات الأولى، في وثائق التأسيس و في العروض المنشورة في جريدة الديموقراطية العمالية في سنواتها الأولى استوحت الفكر الاشتراكي العلمي نسبيا. لكن بدأ ذلك يبهت شيئا فشيئا الى أن انمحى نهائيا. فالى حدود المؤتمر الثاني 1986 بيقت تلك تلك الأثر على مستوى القول على الأقل.

فمقرر التربية العمالية الصادر عن هذا المؤتمر اقترح برنامجا تكوينيا طويل المدى من أربعة مستويات:

التكوين لكل المنخرطين، تكوين للمسؤولين و الأطر محليا و وطنيا، تكوين أطر فعالة، لجن للدراسات و الأبحاث الميدانية. ومهما كان الخلط و اللامنهجية التي طبعت هذا البرنامج فقد ضم محاور هامة لم يبقى لها أثر في برامج التكوين الحالية من قبيل:

التركيبة الاجتماعية بالمغرب، خاصية قوة العمل، تاريخ الحركة النقابية، علاقة النقابي و السياسي، الحركة النقابية العالمية، المؤسسات المالية الدولة، الشركات متعددة الجنسية، العمل النقابي في شروط الأزمة.

إلى جانب هذه المحاور التي شكلت قرابة 25% من البرنامج طغى التكوين الإداري و التقني من قبيل: إدارة الاجتماعات و تحرير المراسلات و الحاسوب و الإحصاء الوصفي الخ.

انسحاب التكوين الفطري لفائدة التكوين الإداري يتجلى كذلك في تقرير أنجزته دائرة التكوين النقابي برسم سنة 1997-1998 المنشور بجريدة الديموقراطية العمالية العدد 131 بتاريخ 2 أبريل 1999. فالسائد في هذا التكوين هو مواضيع من قبيل:

تقنيات التواصل، تقنيات تنشيط المجموعات، تقنيات التفاوض، فن تنشيط الاجتماعات.

و يلاحظ تركيز مفرط على ما يسمى بتقنيات التفاوض أي كيفية تصرف النقابيين أثناء اجتماعات

التفاوض. هذا طبعا له أهميته النسبية، لكن الأساسي هو كيف نبني ميزان القوى الكفيل بانتزاع المكاسب. فقوة المفاوض هي قوة من يمثلهم. أما إذا انعدمت موازين القوى فلن تفيد مهارة المفاوض مهما بلغت.

كيف نعبئ جماهير العمال على مستوى القطاع برمته و ليس فقط داخل المقاولة؟ كيف نعالج التشتت الناتج عن تعدد النقابات؟ كيف نضمن ديموقراطية عمالية حقيقية خلال المعارك؟ كيف نعبئ الأسر العمالية؟ كيف نتعاون مع جمعية المعطلين و منظمات النساء و حقوق الانسان؟ كيف ننظم دعم المضربين على كافة المستويات ؟ هذا هو الجوهري و ليس تقنيات التفاوض المزعومة.

إن التركيز المفرط على التقنيات يفضح الطابع الإداري و ليس النقابي للتكوين الذي تستفسد منه منه بضع عشرات من الأطر. هذا بينما القاعدة النقابية العريضة فريسة لأجهزة الكذب الرسمي و للصحافة البرجوازية و أقلام المحسنين .

اذ اكتفى النقابيون بهذا النوع من التكوين أصبحوا عرضة للإيديولوجية البرجوازية التي ستجعل منهم مجرد خدام للسلم الاجتماعي و التعاون الطبقي أي رجال مطافئ في الصراعات بين العمال و أرباب العمل.

التكوين الضروري

التكوين النقابي يهم عمالا يلتحقون بالنقابة لوجود إرادة النضال لتحسين أوضاعهم في مواجهة الاستغلال. لدى فإن جوهر ما يحتاجونه هو فهم جذور هذا الاستغلال و أدواته و المؤسسات التي تؤبده و سبل النضال ضده. العمال في حاجة إلى فهم لماذا هم عبيد لمالكي وسائل الانتاج و ما هو طريقهم للتحرر.

الممارسة النقابية الحالية تعتبر الاستغلال الرأسمالي واقعا لا فكاك منه، و يبقى فقط أن تناوشه لتحسين الحالة، و هو على كل حال تحسين سرعان ما يجهز عليه أرباب العمل و دولتهم و تعاود النقابات عملها السيزيفي. الطبقة العاملة في حاجة الى فهم بنية المجتمع كله، إذ لا يمكن أن تفهم وضعها الا بفهم مجموع البنية الطبيقة. لن فهم الجزء مستحيل دون فهم الكل. " معرفة الطبقة العاملة لنفسها مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بمعرفتها معرفة واضحة تامة للعلاقات المتبادلة بين جميع طبقات المجتمع الراهن" أي معرفة مصالح كل الطبقات و تعبيرات تلك المصالح على مستوى المؤسسات و القوانين.

و النقابة لا تمثل العمال في علاقتهم بأرباب العمل فقط بل بالدولة بوصفها قوة سياسية منظمة. و عليها أن تبلور خطأ نضاليا في هذا المضمار، بناء على أراء قاعدتها المعبرة عنها ديموقراطيا. و المثير للسؤال أن النقابات اتخدت مواقف من الدستور و البرلمان دون أن يكون ذلك تمرة نقاش في تنظيماتها. فما هو التكوين الذي تلقاه المناضلون النقابيون في هذا المضمار؟

العمل النقابي ليس فقط لتحسين شروط بيع قوة العمل فحسب بل كذلك استبدال النظام الاجتماعي الذي يرغم المعدمين على بيع أنفسهم للأغنياء. على النقابة أن تدافع عن مشروع مجتمع بديل خال من الاستغلال و الاضطهاد و قائم على ديموقراطية حقيقية لا تكفي بإعلان الحقوق بل توفر للمنتجين و سائل تجسيدها و هذا المشروع لا يمكن أن يكون غير نظام الديموقراطية العمالية، نظام تشارك المنتجين الحر.

هذا هو جوهر التكوين الضروري في النقابة، أما قانون الشغل، فيجب تجنب النواقص المشار إليها أعلاه و إعداد كراريس تعرف العمال بمكاسبهم التي دخلت القانون و تنبههم إلى أضرار قانون الشغل، بدل أن تترك الراغبين منهم في معرفة القانون يتيهون و يضيعون في أدغال النصوص القانونية و يبتلعون محتوياتها البرجوازية. هذا دور العمال الواعين و لو كانوا مجرد أقلية ضئيلة.

الوحدة العمالية ، أي وحدة ؟

وحدة الرأسمال وشدة تعدياته يستوجبان وحدة الصف العمالي

الرأسمالية موحدة عالميا من خلال مؤسساتها المالية والتجارية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية) التي تضمن لها تنسيق هجومها. كما أنها موحدة قوميا من خلال الدولة باعتبارها أداة لتأبيد السيطرة الطبقية للبورجوازية ورأسمالي جماعي يحمي مصالح الأغنياء ويوفر لهم القوانين والمؤسسات الضرورية لمراكمة أرباحهم وتسهيل الهجوم وتوحيده على الطبقة العاملة وعموم الفقراء. غير أن هذه الوحدة لا تنفي وجود تناقضات ثانوية بين الدول الرأسمالية وكذا بين أقسام البورجوازية.

إن وحدة ومركزة الهجوم وفي هذا الظرف التاريخي المتسم بتراجع الحركة العمالية وعولمة الاقتصاد الرأسمالي مكن البورجوازية من تعميم وتسريع وتيرة إجهازها على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، وليس أدل على ذلك من ضرب استقرار الشغل وشرعنة المرونة والهشاشة وضرب أنظمة الحماية الاجتماعية وتعميم تسريحات العمال وبالتالي مفاقمة البطالة التي أضحت جماهيرية، وفرط الاستغلال والإعداد لضرب حق الإضراب باعتباره السلاح الوحيد الذي تمتلكه طبقتنا للدفاع عن مصالحها، وكذا الإعداد لتمرير قانون يهدف إلى تدجين المنظمات النقابية والحيلولة دون بروز أية محاولة لبناء نقابي حقيقي.

هذا النجاح الكبير للبورجوازية ودولتها يجد أسبابه في تراجع الحركة العمالية وفي تشتت الحركة النقابية واختراقها بالشعارات الليبرالية من قبيل الشراكة والنقابة المواطنة والرفع من تنافسية المقاولات الوطنية لتجاوز تحديات العولمة وغيرها من المبادئ التي استبطنتها القيادات النقابية الحالية وتعمل جاهدة على تكريسها.

وحدة الرأسمالية إذن وشراسة هجومها تتطلبان توحيد مقاومة كل ضحايا السياسات النيوليبرالية ومن ضمنهم العمال طبعا.

ما السبيل للبدء في توحيد الصف العمالي؟

إن تشتت الجسم النقابي ليس قدرا محتوما، بل نتيجة تدبير غير ديموقراطي لخلافات سياسية مشروعة داخل النقابة العمالية من طرف البيروقراطيات المتحكمة في الأجهزة وتاريخ الحركة النقابية المغربية دليل على صحة ما نقول.

لذلك فالوحدة النقابية ضرورية بل مسألة حياة أو موت بفعل ما يشهده وسيشهده الهجوم البرجوازي من تصعيد مرعب.

إن هذه المهمة التاريخية ملقاة على عاتق مناضلي ومناضلات اليسار الجذري بغض النظر عن انتماءاتهم النقابية الحالية. فبدل أن يبقى شعار التوحيد والتجميع مسطرا في برامج وأوراق تيارات اليسار الجذري ينبغي أن يكون ضمن أولى الاهتمامات في ميدان النضال نقاشا وممارسة.

و تتمثل أولى خطوات التوحيد في نظرنا في ما يلي:

الحفاظ على القطاعات النقابية شبه الموحدة حاليا عبر دعمها وانخراط المناضلين(ات) المعنيين فيها بدل تأسيس فروع ضعيفة منتمية لمركزيات أخرى. ومن ضمن هذه القطاعات القطاع الفلاحي في إطار الاتحاد المغربي للشغل، قطاع العدل في إطار الفيدرالية الديموقراطية للشغل، البريد في إطار كدش....

تطوير تجارب التنسيقات القطاعية بين مختلف النقابات وإعطاءها مضمونا ديموقراطيا وكنموذج على ذلك الإضرابات التي تخوضها شغيلة الوظيفة العمومية (فدش، امش، اوشم) والتي بقيت خلالها كدش خارج السرب. فبغض النظر عن الحسابات الحقيقية للبيروقراطيات النقابية، على مناضلي القاعدة ومهما كانت انتماءاتهم النقابية، الإنخراط فيها أو على الأقل تحاشي التعبئة المضادة لها.

تطوير تقاليد التضامن العمالي عبر إصدار بيانات وتنظيم قوافل تضامنية مع المضربين ثم المشاركة في المعارك وخوض إضرابات تضامنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الانخراط في المعارك العمالية بغض النظر عن المركزية التي دعت لها وكمثال على ذلك الإضراب العام الذي دعت إليه كدش في ماي 2010 والذي لعب فيه بعض اليساريين الجذريين – وللأسف- دور كاسري الإضراب بمبرر عدم انتمائهم ل كدش أو بمبرر عدم تنفيذ الأجندة السياسية للأحزاب المتحكمة في كدش. فكيف يمكن أن نتصور وفي مدينة واحدة جزء من مناضلي تيار سياسي يساري ينظم حملة لإنجاح الإضراب وجزء آخر من نفس التيار ينظم حملة لكسر الإضراب. إنها لسخرية حقا....

نبذ النزعة الفئوية التي تنسف أساس العمل النقابي والتي انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للنظر بسبب استنكاف وتخلف المركزيات النقابية عن الاضطلاع بدورها في توحيد المطالب ومركزة النضالات وتبني مطالب مختلف الفئات والدفاع عنها وخوض المعارك لتحقيقها. ويعتبر قطاع التعليم نموذجا حيا لهذه النزعة، فبدل خوض نضالات موحدة من أجل الدفاع عن المدرسة العمومية بمختلف مكوناتها وعن تعليم مجاني وجيد لأبناء الفقراء وضد السياسات الليبرالية في القطاع تخاض نضالات فئوية غالبا لا تأثير لها ومجزأة وغالبا ما تنطفئ بمجرد تقديم بعض الوعود للفئة المعنية (الترقية بالشهادة الجامعية، المفتشين، الملحقين التربويين، أطر التوجيه والتخطيط، تسوية الوضعية الإدارية والمالية لبعض الفئات...).

معيقات التنسيقات المحلية

أمام تواطؤ البيروقراطيات النقابية على المستوى المركزي واستنكافها عن خوض أي نضال حقيقي للتصدي للهجوم البرجوازي وصيانة ما تبقى من المكتسبات، برزت إلى الوجود في السنوات الأخيرة تنسيقات نقابية محلية في العديد من المناطق خاصة في قطاع التعليم غالبا ما انتهت بالفشل وتبادل الاتهامات بين الفروع النقابية المنسقة. وفي نظرنا ثمة عدة أسباب لفشل التوحيد نذكر منها على سبيل المثال:

الوحدة غالبا ما تكون عبارة عن تنسيق فوري بين المكاتب النقابية فقط ومفصول عن القواعد النقابية وعموم الشغيلة التي يتم تغييبها عن تقرير مصير المعارك بشكل ديموقراطي وفي جموعات عامة موسعة وغالبا ما يخضع التنسيق لأهواء القادة وحساباتهم.

الوحدة غالبا ما لا تكون مبدئية بل مرتبطة بملفات مشتركة ولحظية يرى كل طرف أنها تستجيب لمتطلباته ومصالح منخرطيه خاصة ملف تدبير الموارد البشرية (التعيينات، التكليفات، إعادة الانتشار...)، وفي المقابل تغيب استراتيجية واضحة للوحدة النقابية على أسس ديموقراطية كما تغيب ملفات مطلبية مدققة وشاملة (الخصاص في مختلف الأطر، الأقسام الداخلية، التجهيزات، التسيير الإداري والتربوي والمالي،

البنايات، الوسائل التعليمية...) أي مطالب تستجيب لطموحات مختلف الفئات وكذا المتعلمين.

الفروع النقابية لم تتحرر بالكامل من سلطة الأجهزة الوطنية المتحكمة في النقابات وحساباتها السياسية العتيقة، فرغم الخصوصيات المحلية تبقى رهينة لإملاءات القيادات المركزية .

غياب تقييمات جماعية للتجارب الوحدوية في مجالس الفروع والجموعات العامة المشتركة لمختلف النقابات المنسقة بما يضمن إشراك الجميع في اتخاذ القرارات اللازمة وبشكل ديموقراطي بعيدا عن نزعة ووهم الانتماء. وإلزام المكاتب النقابية على تنفيذ خلاصاتها وفتح المجال لمحاسبة القيادات ومراقبتها.

عدم احترام استقلالية كل تنظيم وحقه في استثمار النضالات بشكل أخلاقي لتوسيع قاعدته الجماهيرية.

كثيرا ما تنجح الإدارة في زرع التفرقة بين النقابات التي غالبا ما تحضر اجتماعات اللجن المشتركة وفي أجندتها تحقيق مصالح منخرطيها ليس إلا، وذلك أمام غياب الوعي بحقيقة هذه اللجن التي تعتبر النقابات شريكا أساسيا في تدبير الموارد البشرية –كأننا في مقاولة رأسمالية- وهنا ينبغي على النقابات ألا تساير وجهة نظر الإدارة بل أن تتشبث باستقلالية الراية النقابية بهدف تحقيق المكاسب للشغيلة. أما الإجراءات الإدارية كإعادة الانتشار والاكتظاظ والمواد المتآخية... فهي شأن يهم الإدارة ولا يعني النقابات في شيء سوى في تنظيم المقاومة ضدها، أي ضرورة التخلص من سياسة التعاون الطبقي. بعد الوقوف على أسباب فشل تجارب التنسيق النقابي وإن بشكل إجمالي لابد من الإشارة إلى التجارب السابقة خاصة في زاكورة وطاطا، اللتان أصبحتا نموذجا يحتذى به وطنيا من حيث:

الأشكال النضالية غير المسبوقة (المسيرات الشعبية، الاعتصامات المفتوحة، الإضرابات المفتوحة....)
الوحدة القاعدية والقرارات الديموقراطية في التسيير وفي تحديد المطالب وفي التنظيم بفعل اعتماد الجموعات العامة.
الملف المطلبي الذي دمج المطالب المحلية والوطنية للدفاع عن المدرسة العمومية.
النتائج الايجابية لهذه المعارك (إعادة فتح النقاش في نقط اعتبرتها الدولة محسومة كالترقية بالإجازة...).
التجربتان جاءتا في سياق نضالات شعبية جماهيرية عرفتهما هاتين المنطقتين.

أي وحدة نقابية ؟

الوحدة لا تعني الذوبان وخلط الرايات بل وحدة تحترم استقلالية كل إطار وحقه في اتخاذ أية خطوة نضالية خاصة أو الدعاية لبرامجه ومواقفه.

الوحدة هي وحدة النضالات وفق المصلحة الكبرى للشغيلة وحين تنتفي هذه المصلحة تنتفي معها الوحدة.

ضرورة ارتباط الوحدة بالديموقراطية الداخلية والكفاحية (طبيعة الأشكال النضالية التي لا ينبغي أن تساير منطق الدولة بل أن تناهض سياساتها الليبرالية كالميثاق الوطني للتربية والتكوين والمخطط الاستعجالي).

الوحدة طلب قاعدي نابع من إرادة الشغيلة ينبغي على القيادات النقابية العمل على تحقيقها بما يخدم المصلحة العليا للشغيلة والمدرسة العمومية، كما ينبغي اعتماد الديموقراطية من خلال إشراك الشغيلة في القرارات والتسيير.

الوحدة ينبغي أن تكون قاعدية وليس تنسيقا فوقيا بين الأجهزة النقابية يرعى فيها كل طرف مصالحه الضيقة.

إخضاع النضالات والتنسيقات لتقييمات جماعية في جموعات عامة موسعة ومشتركة.

الوحدة على أساس برامج واضحة وملفات مطلبية مشتركة تصاغ بشكل ديموقراطي وتستجيب لطموحات مختلف الفئات وتستهدف التصدي لمخططات الدولة والدفاع عن المدرسة العمومية بمختلف مكوناتها.

أزمة نقابة التعاون مع أرباب العمل ودولتهم ومهام النقابيين الكفاحيين

هجوم معمم

يتأثر الوضع النقابي حاليا بمؤثرات موضوعية، تتمثل في إعادة الهيكلة النيوليبرالية لعالم الشغل، كنتيجة لأزمة الاقتصاد الرأسمالي، ولتدهور

ميزان القوى لصالح البورجوازية، التي تزحف على كل ما حققته الشعوب إبان صعودها الثوري من مكاسب، هكذا عمموا الخوصصة، فككوا قوانين الشغل، يجهزون مع الخدمات العمومية، يخضعون أنظمة الحماية الاجتماعية للمنطق اللبرالي عبر الرسملة ويقلصون الحريات النقابية عبر ضرب حق الإضراب وتعميم الهشاشة.

هذا الهجوم البورجوازي محليا، هو مجرد حلقة في مسلسل عالمي مرتبط بإعادة الهيكلة الراسمالية الجديدة وفق المنطق الليبرالي، يجد مراكزه في مؤسسات دولية كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي... كما يجد تعبيرات له على مستوى "اتفاقيات الشراكة" التي تبرمها الإمبرياليات مع البورجوازيات التابعة في دول الجنوب، خدمة لمصالح الشركات العابرة للأوطان.

الحالة النقابية : إنحطاط مزدوج، بيروقراطي وليبرالي

بنيت النقابة المغربية في ظل أزمة نظام الحماية، وصعود حركة التحرير الوطني وتغلغل أدوات التنظيم الشيوعي (في طبعتها المزورة: الستالينية).

لكن فترة الصراع مع الاستبداد، الذي ورث الاستعمار وغدا أداته المفضلة، كرست منظورات أخرى للنقابة المغربية: منظور نقابة الحياد السياسي -ا م ش-، ومنظور نقابة الاندماج السياسي، لكن في المشروع الوطني البرجوازي -ك د ش-. كان احتداد التناقض بين الرؤى السياسية البرجوازية يعبر عن نفسه بشكل جلي في الواجهة النقابية وفي –ك د ش- على الخصوص، لهذا اتسمت بعض مواقفها بالكفاحية قياسا على ما عرفه المشهد النقابي والسياسي بالمغرب طيلة الثمانينات.

شكل تأسيس النقابة الوطنية للبريد والنقابة الوطنية للتعليم أواسط الستينات، إيذانا مبكرا بتحول في الممارسة النقابية بالمغرب. لقد كان ذلك مظهرا خارجيا لوضع جوهره صراع سياسي حاد بين مختلف أقسام الحركة الوطنية، وجد تعبيره في فئات كان وضعها الاجتماعي مريحا، قياسا على الوضع السائد آنئذ، ولم تكن المطالب المحض نقابية لتشكل أساسا يمكن أن يبنى عليه نقابية (syndicalisme) جديدة. هنا بالضبط جذور المنظور الثاني (الاندماج) الذي بنى نفسه على نقد أطروحات نقابية الخبز (الحياد) التي بدأت التعبير عن نفسها منذ 1962. إن الطريق الطويل الذي قطعته نقابات البريد والتعليم منذ ذلك الوقت ولحين تأسيس -ك.د.ش- عرف تبدلات كثيرة بعضها نوعية، في موازين القوى، في منظورات السياسة وفي أدواتها.

تم سحق القسم الثوري من الإتحاد الوطني للقوات الشعبية (3مارس) وتعرض اليسار الثوري بداية السبعينات لقمع عنيف وهمش الوزن السياسي للنقابيين في إ.م.ش (جناح عبد الله إبراهيم)، فتم تبني استراتيجية النضال الديموقراطي كما صاغها مؤتمر الإتحاد الاشتراكي عام 1975، والتي كانت انعكاسا للوزن المتعاظم للعاملين في القطاع العام داخل الحزب، هؤلاء كانوا عصب النقابتين اللتين شكلتا العمود الفقري لكدش، التي جاء تأسيسها رغبة من هذه الفئات في جر الطبقة العاملة (المكبلة ببيروقراطية إ.م.ش) إلى معركة النضال الديموقراطي على الطريقة البورجوازية، فكانت شعارات التأسيس، وأطروحة البديل التاريخي. لكن بداية الثمانينات عرفت استفحال أزمة الرأسمالية التابعة بالمغرب، والشروع في تطبيق وصفات المؤسسات المالية الدولية المعروفة ببرنامج التقويم الهيكلي، الذي كان موظفو القطاع العام (بل كل القطاع)، في مقدمة ضحاياه، حيث سيتقهقر وضعهم المعيشي، وسيفقدون بعضا من الامتيازات النسبية خاصة على مستوى الأجور الفعلية. هنا بالضبط كان لزاما حدوث فرز بين المناضلين النقابيين الديموقراطيين وبيروقراطيي النضال الديموقراطي البورجوازي المرعوبين من إمكانية التحام بين الموظفين المبلترين والطبقة العاملة المتحفزة للنضال، بشكل قد يجعل نضالهم "الديموقراطي" يتجاوز الحدود التي يرسمونها له.

لكن في غياب حزب عمالي اشتراكي قادر في ممارسته السياسية، أن ينزع الأوهام التي تغذيها بعض مواقف القيادة النقابية (خاصة اندفاعات الأموي) حول قدرة النقابة على السير قدما في طريق النضال الديموقراطي الحقيقي الذي يأتي بالخبز والحرية.. كان لابد لسيناريو الانبطاح أن يستمر... ليأتي اتفاق فاتح غشت، وليتوج نضالهم الديموقراطي المزعوم بحكومة التناوب ذات البرنامج المعادي للعمال، وليعري قصورنا كنقابيين يساريين جذريين على لجم انبطاح البيروقراطية لكل الخطابات الليبرالية. في نفس الوقت كانت قيادة -إ.م.ش- كعادتها، مستعدة للتكيف مع كل هذه المستجدات، وعملت على مواكبة هذه التحولات بتكتيك مختلف نسبيا. فبين جرأة لفظية تجلت مثلا في رفض مشروع مدونة الشغل، كما قدم لأول مرة، واستنكاف عن أي فعل ميداني قد يؤدي إلى انفلات غير محسوب، ضمنت قيادة إ.م.ش ولاء بعض المناضلين اليساريين، لكن دون إعطائهم أي هامش للتحرك الجدي. ومعلوم أن هذه القيادة عملت على تصفية أي ارتباط بين شغيلة التعليم والصحة وبين باقي القطاعات، لتفادي كل ما من شأنه أن يؤدي إلى نقل عدوى الفكر النقدي إلى القطاعات العمالية التي تنضوي تحت لواء إ.م.ش.

لقد وضع اتفاق فاتح غشت الخطوط العامة لوظيفة النقابة اليوم "دعم الاقتصاد الوطني وتوفير المناخ الاجتماعي اللازم والمحافظة على التوازنات الاجتماعية لتطوير المقاولة المغربية لمواجهة التحديات الراهنة المتمثلة في عولمة الاقتصاد و متطلبات التأقلم ."

هكذا، وفي كل مكان، تتم التضحية بمصالح العمال على مذبح مصلحة المقاولة، وبدعوى وجود اقتصاد وطني، في الوقت الذي تفوت فيه القطاعات الإستراتيجية للرأسمال الإمبريالي، وفي المقابل يدعو الاتفاق النقابة للبحث عن وظيفة جديدة غير النضال.

نتائج هذا المسلسل مرعبة، تم الإجهاز على كل شيء، مكاسب مرحلة بكاملها غدت في مهب رياح الليبرالية الجديدة العاتية، بما فيه مفهوم ووظيفة النقابة.

إن الترهل التنظيمي، وضعف نسبة المنظمين نقابيا والهزائم المتتالية، وسطوة البيروقراطية على القواعد، ووداعتها أمام الباطرونا ودولتها، ناهيك عن التشرذم والتمزق، الذي زاده الوضع الحالي حدة على حدته، تشكل سمات الوضع النقابي الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، نجد ظهور جمعيات فئوية متعددة تدافع عن مطلب

أو مطالب تخص فئة بذاتها، وهذا يشكل شكلا جديدا من أشكال تجزئة الحركة النقابية. إن ذلك يعكس قفزة كبيرة إلى الوراء، تتحمل مسؤوليته البيروقراطية النقابية التي ظلت، صراحة أو ضمنا، تغذي تلك الفكرة القائلة بكون النقابة هي مجموعة أشخاص يملكون قدرات تؤهلهم للتدخل لدى الجهات المعنية لحل جميع مشاكلهم، وما أن يخيب أملهم حتى ينفضوا عنها.

المعارضة النقابية الديموقراطية

لم يستطع النقابيون اليساريون بلورة خط نقابي يميزهم، وبقيت ممارستهم محصورة ضمن الإستراتيجية العامة للعمل النقابي التي تنهجها مختلف القيادات البيروقراطية، لهذا لم يستطع النقابيون اليساريون التأثير بشكل جدي، سواء في المسار العام للحركة النقابية، أو في لحظاتها المتميزة من قبيل المؤتمرات أو التمزيقات أو الإضرابات الكبرى.

شكل تشتت المناضلين، وانعدام تواصل مستمر بينهم في مختلف مواقع تواجدهم، وعلى تعدد تجاربهم وقطاعاتهم، نقطة ضعف كبرى مما زاد في تعميق هشاشة الرؤية النقابية اليسارية، وبقائها حبيسة نقد لفظي للوضع النقابي، دون المرور إلى تقديم بدائل والشروع في تجسيدها .

كما يمكن اعتبار ضعف تقاليد النضال الأممي سببا لانعدام رؤية شمولية للحركة النقابية، مما لم يمكن النقابيين الديموقراطيين من الإطلاع على تجارب مفيدة خارج الحدود، تمكنهم من فهم، استشراف انعطاف الوضع النقابي محليا، وتحديد طبيعته، وبالتالي اتخاذ موقف نظري وميداني يلائم المستجدات.

لكن تبقى أهم خلاصة نأخذها من السنوات الطوال التي تواجد النقابيون اليساريون بنقابتهم هو عدم قدرتهم على التحول من وضعية الشتات والضبابية والتجريبية إلى وضعية أرقى وأكثر تأثيرا وإسهاما في بناء نقابات صلبة. إنها وضعية اليسار النقابي الذي يخترق كل النقابات ويعمل بشكل منظم وواضح.

هذا اليسار النقابي، ليس هو التجميع العددي للمناضلين النقابيين المرتبطين إيديولوجيا أو تنظيميا أو حتى وجدانيا باليسار، بل يضم كل النقابيين الذين يرفعون راية الديموقراطية العمالية داخل النقابات، وبالتالي فاليسار النقابي هو الذي يسعى إلى استعادة العمال لأدوات نضالهم المصادرة من طرف البيروقراطيات عبر الارتباط بشكل يومي بنضال العمال تنظيرا وممارسة، حاملا شعار التضامن الطبقي بين كافة قطاعات الطبقة العاملة، ومتشبثا بالبعد الأممي لنضال العمال.

لكل ذلك، فاليسار النقابي، هو ذلك التيار النقابي الذي يحمل على عاتقه مهمة إعادة بناء حركة نقابية وحدوية – ديموقراطية – مكافحة. باختصار حركة نقابية طبقية.

إن تجاوز التشتت الحالي للنقابيين اليساريين، والبدء في صهر كل التجارب في بوتقة واحدة، تعي شروط عملها وتحدد أهدافها، سيعد خطوة حاسمة في اتجاه الانتقال من مرحلة وجود يسار نقابي بالقوة، إلى وجود يسار نقابي بالفعل.

تطور الحركة النقابية اليوم : آفاق وتحديات

يشكل دخول أجيال جديدة من العمال الشباب ميدان العمل، بمتطلبات ورؤى أخرى، لا يمكن للعمل النقابي

في صيغته الهرمة أن يستوعبها، معطى جديدا ذا أهمية بالغة. فالشباب هي الفئة المعرضة أكثر للاستغلال الفاحش، إنها الفئة التي دخلت عالم الشغل في عهد الفوضى الليبرالية وتفكيك قوانين الشغل، إنها الفئة التي ستدفعها شروط العمل الحالية حتما للنضال، وخاصة أنها فئة لم تعش الهزائم الكبرى للطبقة العاملة.

إن الدينامية الشبيبية لابد منها لبناء حركة نقابية قوية، لكن هذه الدينامية محتاجة لفضاءات أرحب من تلك السراديب الضيقة المفصلة على مقاس البيروقراطيات النقابية الشائخة. هذه الشبيبة تعمل في قطاعات جديدة (الخدمات، القطاع غير المؤهل...) التي قامت على أنقاض قطاعات تم أو سيتم تفكيكها (المناجم، القطاع العام) والتي كانت هي القاعدة التي تطورت عليها الحركة النقابية التقليدية، وبالتالي فهذه الشبيبة محكومة موضوعيا بالقطع مع النقابية التقليدية والتماس طريق جديد للنضال.

لم تستطع القيادات النقابية رفع تحدي آخر من تحديات الواقع الجديد، إنه ما أصبح يعرف بـ"نسونة العمل"، فرفع مطالب فئوية خاصة بالنساء، لم يرفق باتباع الأساليب النضالية الملائمة لوضع المرأة العاملة في المجتمع، باعتبارها تنتمي إلى الطبقة العاملة، وبالتالي فالحصول على مطالبها الفئوية يمر بالضرورة عبر نضال وخطاب طبقي لا يتماثل والطابع النخبوي كما نجده عند الجمعيات النسائية، بل يتعداه إلى أشكال نضال جماهيرية ستساهم بلا شك في تحقيق نقلة نوعية في شكل تناول القضية النسائية بما هي قضية طبقية، لكن هذا بالضبط ما يرعب البيروقراطية النقابية، وتعمل ما في وسعها لتفاديه. إن كل تدابير "إدماج النساء في النقابة" لا تعدو أن تكون إشراكا صوريا لها في الأجهزة بما يضمن التوفر على "جناح نسائي" من البيرو قراطية.

من جهة أخرى عرف العقد الأخير نشوء وتجذر حركات اجتماعية جديدة، ذات طابع احتجاجي، أفرزها التبدل في الوضع الاقتصادي، وتوسع دائرة الاقتصاد، فنجد نضالات ضد التراجعات التي تعرفها الخدمات العمومية بتوسع الاحتجاجات حول الماء والكهرباء حيثما تمت خوصصة هذا المرفق، وضد فرض التسعيرة في المستشفيات... كما نجد نمو حركة المعطلين التي عرت عن رعب النتائج التي خلفتها سنوات الاستغلال الرأسمالي..

وبما أن الخط النقابي القائم على التعاون مع البرجوازية ودولتها مستقيل من مهمة تنظيم العمال المسرحيين، والعاطلين، فإنه بذلك يكون مستقيلا من مهمة الدفاع عن شروط ملائمة للعمل، ناهيك عن النضال لتحسينها. فمن المعروف أن ارتفاع البطالة يقدم للبورجوازية هامش مناورة أكبر بأستعمال هذا الجيش الإحتياطي للضغط على شروط العمل. كما أن سكوت القيادات البيروقراطية فيما يخص خوصصة الخدمات العمومية هو بحد ذاته سكوت عن النضال ضد تدهور شروط إعادة إنتاج قوة العمل، باعتبار هذه الخدمات، عمليا، جزء من الأجر الإجمالي الذي يتقاضاه العمال.

إن أية نقابية لا تدمج في برنامجها النضال ضد البطالة، العمل المؤقت، والخوصصة، هي نقابية محكوم عليها بالانتقال إلى المعسكر المعادي للعمال .

تشكل العولمة وزحف الشركات العابرة للأوطان واتفاقيات الشراكة وضعا بفقد كل نضال محلي صرف، غير مرتبط بما هو عالمي، كل قيمة. فالتضامن الأممي للشغيلة أصبح أكثر من أي وقت مضى مسألة حياة أو موت. وهذا ما يجعل من الضروري دمج الحركة النقابية في الحركة العالمية من أجل عولمة بديلة، التي تعرف زخما كبيرا خارج الحدود، وبداية تشكل واعدة بالمغرب.

كما يعرف المشهد النقابي الآن عملية خلخلة، لم تتضح بعد معالمها، فأساتذة التعليم الإعدادي الذين برزوا في البدء كفئة مستاءة من تلاعب البيروقراطية بملفهم المطلبي، تحولوا إلى نقابة لها تمثيلية فعلية في صفوف الشغيلة وتنفذ برنامج إضرابات غير مسبوق في صفوف شغيلة التعليم. كما أن هناك نقابات وليدة أخرى تتحرك بنفس مغاير لما سارت عليه باقي النقابات التاريخية... تلك كانت نتيجة طبيعية لتفكيك بعض القطاعات العمومية، ومسايرة البيروقراطيات التاريخية لذلك. لكن هذه التشكيلات الجديدة تتحرك وفق مقاييس مطلبية صرفة، ودون أية رؤية مستقبلية للعمل.

إن موقف النقابيين اليساريين هو مساندة هذه التحركات المطلبية، لكن مع تلقيحها بالرؤى والأدوات التي اختزنتها ذاكرة النضال وخبراته.

إعادة البناء: مهام مستعجلة قد تفتح الطريق

تتمثل أولى مهمات النقابيين اليساريين في الدفاع، في الميدان، على كل المكتسبات والنضال ضد كل إجهاز على الحقوق النقابية وفي مقدمتها حق الإضراب، ذلك السلاح الأمضى الذي تحاول الدولة البورجوازية انتزاعه عبر تقنينه.

كذلك أصبح العمال يواجهون، لوحدهم، مصائر الطرد والتشريد وتكتفي البيروقراطية بالمطالبة الصورية بتطبيق القانون دون فرض ميزان قوى على الأرض عبر شحذ همم النضال والتضامن العمالي. هذا امتحان آخر للنقابيين اليساريين. تشكل حملات التضامن ضد التسريحات والاعتقالات أداة فعالة لتجميع هؤلاء النقابيين وتوحيد فعلهم وتقوية وزنهم داخل نقاباتهم ببروزهم كأفضل المدافعين عن العمال وعن أدوات نضالهم. وهنا ينبغي تقوية أداء الإعلام العمالي وخلق آلية للتنسيق والتشاور والنقاش.

هذه الآلية لا يمكن أن تبنى إلا بالاعتماد على ما هو موجود حاليا: نقصد الأنوية النقابية المعارضة المتناثرة هنا وهناك في مختلف مناطق التواجد النقابي. هنا لا مناص من تقديم ورقة عامة تكثف تصورا مدققا لأزمة الحركة النقابية وسبل تجاوزها وتقديمها إلى هذه الأنوية للنقاش والإغناء، تستهدف خلق حالة انتقالية بين التشتت وضبابية الرؤية وبين التدخل المنظم والواعي في الأزمة النقابية. هنا بالضبط يجب أن تبذر بذور استنبات نقابية الغد المكافحة بالاعتماد على دينامية الشباب وقدرة المرأة على تحقيق اختراق في صفوف الشباب والعاملات، بشكل لن تستطيع القيادات النقابية المتكلسة مجاراته.

إن إطلاق هذه الأنوية المنظمة، بمعية قوى أخرى، لحملات ضد الخوصصة أو البطالة أو العولمة... ستشكل قاعدة مادية صلبة ستتطور عليها دون شك تقاليد نقابية جديدة، وستمهد الطريق لإعادة تنقيب على أسس تقطع مع تفاهمات السلم الاجتماعي الدائم الذي عقدته البيروقراطية مع سادتها.

قد تكون البداية ببناء جبهات بين عمال الخدمات الاجتماعية والمستفيدين من هذه المرافق، ولن تكون النهاية نزول العمال للشارع بجانب رفاقهم ضاربين عرض الحائط بالحدود المصطنعة بينهم للنضال ضد الخوصصة، وتدهور القدرة الشرائية وضد التسريحات والإغلاقات، وضد ضرب حق الإضراب... بل وضد التقسيم النقابي والاستبداد البيروقراطي.

لقد شكل الاستعمار القديم المؤطر بمعاهدة الحماية ودخول التصنيع قاعدة لتشكل النقابية التقليدية بالمغرب والتي وصلت حالتها إلى الوضعية المعروفة. فلتنطلق مقاومتنا للاستعمار الحالي المؤطر باتفاقيات الشراكة

والتعاون بالتهيئ لنقابية جديدة تعي دروس التاريخ، وتتوجه نحو المستقبل، نقابية ترتكز على الوحدة – الاستقلال الطبقي، تناهض العولمة، تناضل ضد البطالة والعمل الهش، ضد الخوصصة، ضد الشراكة الاستعمارية الجديدة، تناضل لأجل وقف تسديد الديون، نقابية تعتمد الديموقراطية العمالية مبدأ وعقيدة غير قابلة للتصرف أو التفويت.

فلتعمل كل الأنوية النقابية المعارضة على تقديم تصوراتها وبدائلها. ولتنخرط... بل ولتطلق حملات نضالية تفتح الطريق.

من أجل تجديد أداة العمال النقابية

تدل حدة تصعيد الهجوم البرجوازي، وأمارات ما يعتمل في الأعماق الشعبية، على أن المغرب مقبل على هزات اجتماعية غير مسبوقة، وهذا ما يجعل الحاجة إلى أدوات نضال جماهيري كفاحية وإلى طليعة سياسية عمالية أهم مواضيع الساحة السياسية على الإطلاق. يستهدف الهجوم البرجوازي/ الامبريالي قاعدة عريضة من الكادحين، عمالا، وعاطلين، وأشباه عاطلين، وكادحي القرى من الملاكين الصغار المسحوقين، وبرجوازية صغيرة مدينية مفقرة. وضمن هذا الشعب الكادح تتبوأ الطبقة العاملة مكانة مركزية بفعل موقعها في النظام الاقتصادي وما يمنحها من قدرة نضالية فعالة، ومؤهلات لقيادة النضال الشعبي.

مع انه تأسس قبل 65 سنة حزب شيوعي مغربي، ومع أنه قامت قبل 40 سنة حركة جذرية توخت تجاوز قصوره، لم يتأت بعد لعمال المغرب أن يكونوا ذاتا سياسية فاعلة لحسابها الخاص. يظل إذا تحقيق استقلال العمال السياسي هذا، على أساس برنامج للتغيير الشامل والعميق، مفتاح أزمة المجتمع المغربي. و تشكل إعادة بناء الحركة النقابية على أساس كفاحي و ديمقراطي إحدى أوجه هذه العملية. سبق لجريدة المناضل-ة ان تناولت جوانب من إشكالية أدوات النضال.

عوامل إضعاف الحركة النقابية

تجتاز الحركة النقابية العمالية بالمغرب حالة ضعف بالغ نتيجة تضافر عوامل عدة نجمل أهمها فيما يلي:

1 - درجة تماسك الطبقة العاملة نفسها: علاوة على تباين قطاعات العمال (صناعة وخدمات،وظيفة عمومية، زراعة وبحر، مناجم) وما ينتج عنه من مصاعب بناء الوحدة النضالية، تشهد بنية بروليتاريا المغرب تبدلات ناتجة عن التكييف النيوليبرالي لاقتصاد المغرب: اغلاقات، وعمليات إعادة هيكلة، وخصخصة، شردت آلاف العمال بقطاعات عديدة، و استشراء أشكال الاستخدام الهش بفعل المرونة في قانون الشغل وتعاظم اللجوء إلى شركات السمسرة في اليد العاملة، والمقاولة من باطن، و مختلف صيغ وضع يد عاملة شبه مجانية (الشباب المعطل) رهن إشارة أرباب العمل، و تضخم القطاع اللاشكلي حيث الانعدام الكلي لقانون الشغل ولأي حماية اجتماعية، إحداث المناطق الصناعية الحرة حيث فرط الاستغلال واستئصال العمل النقابي. و تسريح قسم من العاملين بما سمي بالمغادرة الطوعية بالوظيفة العمومية و إدخال هشاشة الشغل بها، وخفض التشغيل بها ووقفه نهائيا بالسلالم الدنيا، وتفكيك الأنظمة والقوانين.

2- تحطيم التنظيم بالقمع: ترافقت التعديات البرجوازية على حقوق العمال ومكاسبهم بسعي إلى إبطال المقاومة النقابية بالبطش لا سيما بالقطاع الخاص، حيث الاجتثاث المنهجي لأجنة التنظيم النقابي، بالطرد وشتى صنوف المضايقات، واستعمال الفصل 288 من القانون الجنائي وحبك المؤامرات، ومهاجمة الاحتجاجات العمالية بقوات القمع النظامية (لدرجة اغتيال المناضلين، منهم مؤخرا مصطفى لعرج)، و بميليشيات شركات الحراسة. و تُجد الدولة حاليا لجر القيادات النقابية إلى المساعدة على تمرير قانون تنظيمي للإضراب دلت المشاريع السابقة انه نزع عملي لهذا السلاح.

3- الدمج المتزايد للنقابات: إلى جانب الحرب على النقابة في أماكن العمل، تجر الدولة الجهاز النقابي للاستناد عليه في تمرير خططها ضد العمال بتمثيله في عدد من المؤسسات بقصد دمجه وتحويله من الاحتجاج والمقاومة إلى أداة لتأطير العمال لصالح الدولة البرجوازية.

جرى هذا بواسطة أجهزة التفاوض (مجلس الحوار الاجتماعي سابقا، وما تنص عليه مدونة الشغل حاليا) ومجلس للشباب والمستقبل أيام الحسن الثاني، وبثلث مجلس المستشارين ومجلس حقوق الإنسان وبعدد من من اللجان الاستشارية، منها لجنة ما سمي ميثاقا وطنيا للتعليم، ومؤخرا اللجنة الوطنية لإصلاح(= تخريب) أنظمة التقاعد، وبالتمثيل إلى جانب أرباب العمل و/أو الدولة في مجالس عديدة (الضمان الاجتماعي، الصندوق المغربي للتقاعد، مجلس الوظيفة العمومية، ...) إن أجهزة التفاوض وهيآت التمثيل هذه هي نتاج نضالات، لكنها وفي الآن ذاته فخاخ ممكنة للممثلين النقابيين. فقد فرضت بنيات" التشاور" المعزولة عن رقابة القاعدة والجماهير إيقاعها تدريجيا على الحياة النقابية ومحت ردود فعل الدفاع الجماعي وعززت ظواهر تفويض السلطة.

و تؤسس الدولة البرجوازية استقطابها لقمم النقابات على قاعدة مادية، لا تتمثل في جسم المتفرغين النقابيين، والإعانات المالية وحسب، بل حتى في إطلاق يد البيروقراطيين لنهب أموال العمال في الصناديق الاجتماعية، كما فعلت أطراف في الاتحاد المغربي للشغل في صندوق الضمان الاجتماعي و صندوق الأعمال الاجتماعية لقطاع الكهرباء، وكما يجري باسم الك.د.ش حاليا في التعاضدية العامة، على سبيل المثال لا الحصر.

4- أسهمت القيادات النقابية ذاتها في إضعاف النقابات، بفعل سياستها التي تغض الطرف عن مصالح العمال، وتخونها حتى. ولفرض السياسة الخيانية هذه، لا تأخذ نهائيا بالحسبان رأي القاعدة النقابية، وتقمع من عبر عنه مع ذلك. قوى مناضلة كان من شأنها الإسهام في جعل النقابة جسما حيا، مفتوحا، كفاحيا وجذابا جرى تهميشها ودفعها إلى خارج النقابة أو طردها بالعنف. و تعاظمت في السنوات الأخيرة تجليات العسف البيروقراطي، واتخذ أحيانا أشكالا مأساوية في الك.د.ش التي كان نقد التبقرط إحدى مسوغات انشقاقها عن النقابة الأم، ودل الاتحاد المغربي للشغل ان تبقرطه مستحكم ودرجة فساده فاقت ما يمكن تصوره. و فقدت أقسام واسعة من العمال والعاملات كل ثقة في العمل النقابي. وتكرس تفويض الصلاحيات دون رقابة، وألغى هذا بالتدريج النشاط الذاتي لصالح منطق يجعل النقابة مقدم خدمات، نوعا من النقابة المحامية: اقتناء بطاقة العضوية وتفويض الدفاع الفردي والجماعي لمحترفي العمل النقابي.

5- سياق الهزائم: أدت سيطرة بيروقراطية مترعرعة في أحضان النظام [الاتحاد المغربي للشغل]، و أخرى مجرد أداة لقوى سياسية غير عمالية [الاتحاد الاشتراكي والاستقلال]، إلى تجزيء المطالب و النضالات، وتفكيك التعبئة، وترك نضالات واعدة تختنق بالعزلة، ومصادرة القرار والتحكم الفوقي بالمعارك، وإخضاعها لحسابات غير مصلحة الأجراء-ة، وإبقاء قضايا أساسية في أبراج الحوارات الزائفة مع أرباب العمل ودولتهم، وإلغاء دور المركزيات النقابية في توحيد نضال القطاعات، وإضعاف الصف العمالي بالتمادي في رفض جبهة نقابية موحدة ضد العدو الطبقي، وفي رفض النضال المشترك مع حركة المعطلين. هذه العناصر مجتمعة جرت على عمال المغرب في العقد الأخير هزائم عديدة، قطاعية وفي قضايا كبرى كمدونة الشغل، والتغطية الصحية، وتهدد بكارثة في أنظمة التقاعد وحق الإضراب. وهذا طبعا ينال من استعداد العمال وتوجههم إلى النقابات.

تذمر كبير وضعف المعارضة الواعية

نمت في السنوات الأخيرة حالة قلق واستياء داخل النقابات، حالة مبعثها معاينة بقاء القيادات النقابية دون مستوى التحديات والمخاطر الجسيمة المهددة لمكاسب كلفت عقودا من النضال، منها استقرار الشغل و حتى

سلاح النقابة الأساسي، حق الإضراب. وتخلى العديد من النقابيين المتقززين من ممارسات القيادات عن النضال النقابي .

وقد اكتسى التعبير عن التذمر أشكالا بالغة التنوع، من الانكفاء، او الاستقالة، او الانطواء في منظور فئوي، إلى استبدال المنظمة النقابية أو الانشقاق، مع ان أطرافا لم تر في الأزمة التي تشهدها الحركة النقابية غير فرصة للظفر بما تيسر من سلطة في الجهاز لتدوس في ركضها إلى الكراسي كل مزاعم الديمقراطية والنضال الطبقي. كما لم تخل الساحة من ردة الفعل الداعية إلى تعزيز الحركة النقابية برفع كفاحيتها و طابعها الديمقراطي والمستقل واستعادة وحدتها.

وقد عبر عن الاستياء مناضلون من اليسار، بأحزابه وتياراته، كما عبر عنه نقابيون بلا انتماء سياسي. غير ان البادي للعيان هو أن وزن اليساريين العددي في النقابات العمالية ضعيف المفعول. و لا شك ان مرد الضعف لا ينحصر في تشتت هذا اليسار وما يعانيه من أمراض العصبوية وانتهاك الديمقراطية، إذ أظهرت مسايرة البيروقراطيات النقابية لخطط الدولة وأرباب العمل ما هو أخطر ،أي غياب رؤية بديلة شاملة متماسكة لكيفية بناء نقابة مكافحة لدي قسم كبير من اليسار.

إن حالة الاستياء من تسارع انزلاق النقابات إلى التخلي عن مبرر قيامها تستدعي تعبيرا واعيا، واضح الأهداف والوسائل، أي تحويل القلق حيال ما يتهدد مستقبل النقابة العمالية إلى فعل خلاق بدل ردود فعل المجاراة أو الاستقالة أو تكاثر الدكاكين النقابية وفق مبدأ التخريب القاضي بأن "لكل حزب نقابته". ثمة توجهان رئيسيان في الحركة النقابية: احدهما يساير سياسة الدولة وأرباب العمل باسم وحدة مصالح المستغلين وضحايا الاستغلال، و معه أدعياء اليسار المجارون حرصا على كراسي السلطة. و الآخر معارض يذود عن الهوية الطبقية للنقابة العمالية، ويسعى إلى تجديد الفكر والممارسة النقابيين. الأول مهيمن ويستقوي بمواقعه في الجهاز، والثاني ضعيف ومشتت و بعضه تائه. يلتقي سعي الدولة وأرباب العمل مع الخط البيروقراطي في مأسسة العمل النقابي وتدجينه بتحويله إلى أداة بيد الدولة لتدبير النزاعات الاجتماعية بما يخدم تراكم الرأسمال.

اليسار والنقابات

يعمل مناضلو ومناضلات اليسار الجذري في مختلف مكونات الحركة النقابية. ويمكن إجمالا اعتبار أن الخاصية الأساسية هي غياب بوصلة موجهة لممارستهم، لا بل حتى حدود دنيا من التنسيق في مواجهة الخط النقابي السائد، خط التعاون الطبقي مع البرجوازية. لم يتجسد التنسيق بين حزبي الطليعة والنهج في برنامج نقابي يقف ضد سياسة البيروقراطية المواكبة للهجوم البرجوازي وضد تضييقها للهامش الديمقراطي داخل النقابات. كما و يقوم تحالف ما يسمى كذبا " تجمع اليسار الديمقراطي" على التغاضي عما تقترف البيروقراطية النقابية ضد مصلحة العمال، بما فيه طرد مناضلين ينتمون لقوى ذلك اليسار من النقابات.

يضاف إلى هذا ان ممارسة اليساريين الجذرين في الساحة النقابية تتراوح بين خطأين ناتجين عن نقص الوضوح في تحديد المهام النقابية وتكتيكات العمل: فمن جهة ثمة من يعتقد أن الاستكانة، ومجاراة الخط النقابي السائد، سيتيحان تقدم اليسار داخل النقابة، متجاهلا ان بناء تيار نقابي يساري لا يمكن ان يتم خارج خط نقابي كفاحي بالفعل. يتحول عمليا هذا الصنف الأول من الجذريين إلى نوع من موظفي الجهاز،الذي لا يجادلون في فساده، أي أن هذا الأخير يشغلهم في آخر المطاف وفقا لخططه.

ما كان يوما هدف الثوريين الحصول على سلطة داخل النقابة (الأجهزة)، بل كسب أغلبية البنيات النقابية إلى مواقف نضال طبقي بالإقناع المعتمد على تجربة النضال ذاتها. ولا حاجة لبلوغ ذلك إلى مسؤوليات نقابية ما لم تكن أداة لإتيان أكثر و أفضل مما هو قائم. ويتمثل الخطأ الثاني في اعتبار أن بناء تيار كفاحي في النقابات يعني الحرب الكلامية على البيروقراطية النقابية، أو تفجير المشاكل التنظيمية هنا وفورا بغض النظر عن موازين القوى.

النتيجة الأساسية للاندفاع الأهوج هو تطهير النقابة من العناصر اليسارية بالطرد أو التطويق وإبطال المفعول. ومن أبرز تجليات افتقاد اليساريين للبوصلة ما شهدته السنوات الأخيرة من ترحال بين النقابات كحل وهمي للمشاكل التنظيمية، ولعل أسطع مثال انتقال فروع عديدة، أو أقسام منها من نقابة التعليم الك.د.ش التي ضمت غالبية منظمي القطاع إلى نقابة تعليم إ.م.ش التي أضحت منذ عقود اسما بلا مسمى.

أي نقابة ؟

يستدعي الهجوم الكاسح الذي تعرضت له الطبقة العاملة بتطبيق السياسات النيوليبرالية عملا ببصيرة و نفس طويل لتجديد الحركة النقابية، وهي المهمة الواقعة بدرجة أولى على اليسار الثوري وكافة المناضلين المتمسكين بخط نضال طبقي. ويستدعي وضع نقاباتنا الكارثي و المنفر التنبيه إلى أن منظمات العمال الوحيدة اليوم هي النقابات، ولو كانت مبقرطة ومشوهة وضد مصالح العمال أحيانا، في غياب ما هو أفضل لا يصح غض الطرف عن الموجود. النقابات شبه فارغة لكن مع ذلك من فيها هم الأقلية الواعية بضرورة التنظيم، أي حد أدنى من التضامن بدل الاستسلام للروح الفردية المستشرية في كل مكان.

يقتضي تجديد قوى الحركة النقابية تجديدا كفاحيا أن يكون أنصاره في مقدمة العمل اليومي في الدفاع عن المطالب الآنية والمباشرة للعمال، وفي التصدي للهجمات البرجوازية، أي أن المهمة غير مختزلة في انتقاد الخط النقابي السائد، بمحاربة دعاوية لأفكار التعاون الطبقي وكل أشكال إفساد الوعي العمالي. فليست المنظمات النقابية اليوم منظمات جماهيرية، أي ذات وزن اجتماعي كبير، تكفي فيها منازعة البيروقراطية تأثيرها على القواعد. ان مستوى ضعف الحركة النقابية يعطي لمهمة بناء يسار نقابي معنى بناء النقابات، أي الاستقطاب وتنظيم القطاعات غير المنظمة، وضخ دماء شابة في الجسم النقابي، وغرس وتطوير تقاليد الديمقراطية والكفاحية.

يحتاج عمل التجديد هذا رؤية برنامجية إجمالية. فقد دلت مختلف أطوار الهجوم على طبقة الأجراء على افتقاد المنظمات النقابية، بما في ذلك التيارات الجذرية داخلها، لإجابة إجمالية على تحديات ذلك الهجوم. فالأساس الفكري للنقابات العمالية منسوف،وباتت كلها تستبطن فكر أرباب العمل (النقابة المواطنة، الشراكة الاجتماعية، التأقلم مع العولمة الرأسمالية). ليست الحركة النقابية المغربية بوضعها الراهن في مستوى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها الرأسمالية التابعة. إنها عاجزة عن اعتبار السياق الجديد للعولمة النيوليبرالية من منظور عمالي، ولا بديل لديها عن سياسة البنك العالمي وآثارها الاجتماعية المدمرة.

إن الدفاع بفعالية عن العمال يتطلب القدرة على الفعل في مجمل العوامل المحددة لأحوال عملهم ومعيشتهم، أي أن المطالب الآنية تمس مباشرة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، مستدعية بذلك بديلا عماليا إجماليا. وفي غياب هكذا بديل يتخذ رد فعل العمال شكلا مجزأ حسب فروع الإنتاج ووحداته. لذا لا يمكن للحركة النقابية أن تتجاهل البديل السياسي الضروري، ولا ضرورة تحضير حركة اجتماعية شاملة.

الديمقراطية في النقابات

يمثل التردي الراهن للديمقراطية داخل النقابات إحدى السلبيات التي تنفر العمال، وتضعف قدرة النقابة على الكفاح. لذا يستدعي تجديد قوى الحركة النقابية الجواب على سؤال الديمقراطية.

واقع الديمقراطية بالنقابات العمالية

قد يطول استعراض أوجه إعدام الديمقراطية بالنقابات العمالية، وقد لا يرى المناضلون بالنقابات داعيا لذلك بفعل ما عايشوه طيلة سنوات من ضروب العسف والاستبداد. مع ذلك سنورد أمثلة حديثة لفائدة القراء غير النقابيين.

استقالت أغلبية مندوبي المستخدمين بالقرض العقاري والسياحي المنظمين في الاتحاد المغربي للشغل في مايو 2007 وانضمت إلى نقابة أخرى. أوضح المنسحبون في رسالة الى المحجوب بن الصديق، أمين عام إ.م.ش أسباب انسحابهم متمثلة في إقدام الكاتب الوطني لنقابة البنوك على صنع مكتب نقابي مكان مكتب قائم منذ 6 أشهر.

طرد الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء الكاتب النقابي لعمال شركة كوكاكولا بالبيضاء نور الدين الرياضي من النقابة، بعد ان طرده رب العمل. المطرود من النقابة متهم بأمور متناقضة، فمن جهة يقول بيان توضيح من الاتحاد المحلي بتاريخ20 مايو 2007 إن " الرياضي يضغط بالإضراب للحصول على تعويض مغادرة"، ومن جهة أخرى يدعي محمد فلاحي كاتب الاتحاد المحلي أن للرياضي أهدافا سياسية[تصريح لجريدة الوطن الآن 26 مايو 2007].

شهدت سنة 2007 طرد مسؤولين محليين بنقابة البلديات (ك.د.ش) بسبب معارضتهم لسياسة القيادة الوطنية المضادة لمصالح العمال في اتفاق مع وزارة الداخلية رفضته باقي النقابات.

كان مقررا ان تكون2007 سنة تنظيم مؤتمر ك.د.ش الخامس، وانصرمت السنة دون تحديد تاريخ آخر للمؤتمر، ولا حتى تبرير عدم الوفاء بالالتزام. اما مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل فما زال منتظرا منذ 13 سنة، وهو تأخر غير مسبوق في تاريخ هذا الاتحاد المشرف على تبدل أمينه العام بحكم السن [86 سنة قضى منها 53 سنة على الكرسي الأول]. أضحت القاعدة عدم تنظيم المؤتمرات النقابية في وقتها، وان ُنظمت فباستعمال كل ما أمكن من أساليب المكر والتحايل لتعيين المندوبين المرغوبين وإقصاء العناصر النقدية، و التحضير الأدبي للمؤتمر غير جدي، و نقاش مشاريع المقررات شكلي. - أجهزة محلية ومكاتب نقابية لم تجدد منذ سنوات، و اجتماعات الأجهزة الوطنية لا يسبقها نقاش ولا تداول للمعلومات، و النادر من النشرات النقابية خاوي ولا يعكس سوى الرأي الرسمي، و قرارات الإضرابات تصدر من فوق. وفي المحصلة، بدل نضال من اجل آليات ديمقراطية حقيقية، أول خطواته التثقيف بمبادئها، أصبح موضوع الديمقراطية مبررا يلجأ إليه كل من يسعى لتمزيق أوصال النقابة. ومن لا يذكر استعمال الاتحاديين لهذا المبرر لشق ك.د.ش بعد ان أسهموا بالكثير في تغييب الديمقراطية، وكذلك فعل مؤسسو المنظمة الديمقراطية للشغل.

ويتفاوت تدهور حالة الديمقراطية من نقابة إلى أخرى، لعل المثال البليغ هو انتفاء إمكان التعبير عن رأي معارض في أجهزة الاتحاد المغربي للشغل الوطنية، قياسا بالمتاح في الكونفدرالية. وقد نزلت اللعنة على

من تجرؤوا على ذلك، وسحقوا سحقا لدرجة ان أعضاء الأجهزة تدربوا على الانضباط والتزام الخطوط الحمراء. وكان الصمت المطبق على الجريمة المقترفة باسم الاتحاد المغربي أثناء معركة جبل عوام في صيف 2007 علامة على واقع الحال المؤسي هذا.

هذا و قد شهدت السنوات الأخيرة تعاظم الممارسات المنافية للديمقراطية على نحو نوعي يسير بالفرق النسبي بين ك.د.ش و إ.م.ش إلى الزوال، ويكفي التذكير بهذا الصدد بالمواجهات العنيفة التي رافقت تصدع كدش عام 2002 و ميلاد الفيدرالية. ضاق الهامش الديمقراطي في كدش مقارنة مع طور البناء الأولى لما كانت بحاجة لكسب مشروعية ومكانة بالساحة. اشد أوجه اللوحة سوادا أن قطاعا واسعا من اليسار الجذري، الرافع لراية الديمقراطية، لا يتردد في الإقدام على سلوك انتهازي: التضحية بالمبدأ الديمقراطي للفوز بمقاعد في الأجهزة، كان أعظم مثال ما جرى في مؤتمر الكونفدرالية الرابع في مارس 2001 بالعيون. بوجه الإجمال تشتغل النقابات العمالية بنفس الآلية غير الديمقراطية مع فروق طفيفة. تبدأ بجمل عامة جميلة حول الديمقراطية في القانون الأساسي في فورة التأسيس، وتنتهي بحملات الطرد، والضرب والجرح والغزوات للاستيلاء على المقرات النقابية .

لماذا انعدمت الديمقراطية في النقابات؟

بقصد نشر يأس العمال من منظماتهم، تعكس الصحافة البرجوازية واقع الديمقراطية في النقابات بروح ملؤها التشفي، هازئة من القادة النقابيين الطاعنين في السن الملازمين لعروشهم، فاتحة صفحاتها لبعض ضحايا تغييب الديمقراطية في منظمات العمال. وحتى داخل هذه لا يجري الكلام عن الديمقراطية سوى في لحظات الانتداب إلى الهيئات، دون سعي إلى فهم الأسباب. ويظل تفسير الظاهرة زائفا او سطحيا في أحسن الأحوال. ولعل المثال الأبرز ما نشره القيادي السابق بالاتحاد المغربي للشغل، حسن البزوي، الذي يختزل المشكل في شخص المحجوب بن الصديق مقدما إياه في صورة شيطان، مع التزام صمت مطبق عن جماعات بكاملها، وإزاء نظام قائم الذات له آلياته ومصالحه المادية. [1] ليس التبقرط سلوكا منحرفا لأشخاص تستبد بهم الرغبة في التحكم، بل نتيجة وجود شريحة ذات مصالح خاصة بها: البيروقراطية العمالية.

وتنشأ هذه الشريحة من استحالة تسيير المنظمات العمالية دون متخصصين، أي دون تحرير طاقم من العمال من ضرورة صرف وقتهم في العمل، وإتاحة شروط احترافهم للنضال. بيد ان هذا التخصص يصبح امتيازا قياسا بعناء العمل وطابعه المستلب، لا سيما ان كان احتراف النضال لا يعرض للقمع كما في الأحوال العادية بمجتمع الديمقراطية البرجوازية. كما تتضاف إلى امتياز التحرر من العمل امتيازات مادية وامتيازات سلطة لها أهمية بنظر الأفراد، وكذا ما تتيحه مؤسسات المجتمع البرجوازي[المؤسسات المنتخبة وهيئات التفاوض]. ينطوي وجود جسم من محترفي النضال في منظمات العمال على خطر انفصالهم عن القاعدة، وحرصهم قبل كل شيء على امتيازاتهم، لا على مصالح الطبقة. فعندما لا ُتضبط أوالية الديمقراطية الداخلية، ينفلت الجهاز ليصبح سيد القرار في المنظمة. و يحل التفويض بلا رقابة مكان العمل الجماعي، وتوزيع المهام، والبناء التعاوني للنضال النقابي.

إن وضع الامتياز، كما الحرص على المكاسب المحققة، يخلقان نزوعا محافظا لدى إدارة المنظمات العمالية، وتصبح صيانة المكتسب، وعلى رأسه التنظيم العمالي ذاته، أعظم شأنا من تقدم النضال نحو هدف التحرر الكلي من نير الرأسمال. وقد تبلغ قمم البيروقراطية مستوى التبرجز في حالات انفلاتها وتحولها إلى

مافيا للمتاجرة في النضالات والاغتناء بنهب الصناديق العمالية ،كما الحال مع الاتحاد المغربي للشغل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولجنة الأعمال الاجتماعية لقطاع الكهرباء، وما بدأ يتداول حول الكونفدرالي المتربع على جهاز التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية.

مقومات الديمقراطية

ليست الديمقراطية في النقابة مفصولة عن الطابع الكفاحي للنقابة، إذ يكون سير عمل النقابة على صورة علاقتها بالأجراء، فالنقابة التي ترى وظيفتها في تقديم خدمات المساعدة للأعضاء مقابل واجب الانخراط، وتقوم على تفويض السلطة، لا تحتاج كثيرا إلى الديمقراطية. و على العكس يكون للنقابة التي تعمل باستمرار على دمج الإجراء في عملها ونضالها سير عمل ديمقراطي.

و غالبا ما تُختزل الديمقراطية في مبدأ انتخاب المسؤولين بأجهزة النقابة والمندوبين إلى مؤتمراتها. وعلى الدوام كانت هذه الانتخابات عمليات تنافس أشخاص في غياب وجهات نظر متباينة لبناء النقابة، معبر عنها كتابة وموضوع نقاش. لم تبلور التيارات اليسارية خطا نقابيا متعارضا مع خط البيروقراطية [المطالب، وأشكال النضال، وتصور الديمقراطية الداخلية،الخ]، مما جعل الانتخاب إلى الأجهزة يكتسي طابع تنافس بين الأشخاص. وانعدام تباين الخطوط النقابية هذا هو الذي يجعل اليساريين ميالين إلى قبول ما تمنح البيروقراطية من كراسي بدوس أبسط شروط الديمقراطية [كما حدث بمؤتمر ك.د.ش الرابع]. و أضحت القاعدة هي تفاهم ممثلي التيارات السياسية على تقاسم الحصص بالأجهزة.

والحال ان الديمقراطية تشمل كل أوجه الحياة الداخلية، من علاقة بين البنيات، وحرية التعبير، وحقوق الأقلية الرافضة لخط الأغلبية، علاوة على تسيير النضالات. تقوم الديمقراطية على التعبير عن الحساسيات والتطلعات والمطالب المختلفة في إطار روح من التسامح لتكون قراراتها مستجيبة بوفاء لتطلعات ومصالح ومطالب الأجراء أنفسهم.و يستدعي هذا ضبط كيفيات اشتغال النقابة على نحو يتيح إعادة النقابة الى النقابيين، أي تجاوز نقابة تفويض الصلاحيات، و عودة النقابة الى وظيفتها الأصلية: منظمة مستقلة للعمال والعاملات من اجل الدفاع عن مصالحهم الطبقية. الديمقراطية هي إتاحة مشاركة المنخرط الفعلية، أي تمكينه من تكوين رأي وحس نقدي والتعبير عن الخلافات والتزود بوسائل بلورة وجهة نظر يتقاسمها اكبر عدد.

الإعلام والتكوين دعامتان أساسيتان للديمقراطية

من أساليب إلغاء الديمقراطية ثمة، من جهة، تغييب تكوين نقابي أو التحكم به وإفراغه من محتواه الطبقي باختزاله في معارف تقنية في أحسن حال [2]. وهذا ما يعزز التخصص، وكذا تمرير الخط القيادي لغياب النقد. و ثمة، من جهة ثانية،احتكار أقلية للمعلومات واستعمالها أداة لتركيز سلطة القرار بيدها، و وسيلة لتجنب توسع غير متحكم به للحركات النضالية. ويؤدي انعدام أو قلة المعلومات عن النضالات التي تخاض خارج النطاق الجغرافي أو المهني الخاص الى إضعاف تعاون القطاعات المهنية الذي هو أساس الوعي الطبقي.

إن أعضاء النقابة بحاجة الى رواج المعلومات، والى تكوين لا يقتصر على الشأن النقابي، أي تكوين اقتصادي- اجتماعي و سياسي ودورات مفتوحة للجميع، وإلى صحافة نقابية [جريدة ونشرات] مفتوحة

للنقاش لا ناطقا باسم الأغلبية وحسب.

لا ديمقراطية إلا مع حق تكوين الاتجاهات في النقابات

وجدت على الدوام تيارات في النقابات بالمغرب، ومثلت مشاكل تعايشها غير المحلولة وجها قاتما من تاريخ الحركة النقابية المغربية. وقد تباينت درجة الاعتراف الضمني بالتيارات، وبلغت في فترة ما أعلى ما بلغت في ك.د.ش، لكن دون أن تتضمن أنظمة النقابات أي اعتراف بها ولا تنظيم لها. و بدل اتجاهات واضحة ذات أرضية برنامجية معلنة للعموم، تقوم اتجاهات في الظلام بحبك الأحابيل والتآمر على القاعدة العريضة، وليس للأقلية حقوق تعبير ولا تمثيل في الأجهزة. وقد كان بداية اضطهاد المعارضين للخط السائد ما تعرضت له جامعة البريد بالاتحاد المغربي للشغل، و عمر بنجلون شخصيا، مطلع سنوات 1960، من طرف البيروقراطية المتواطئة مع النظام سيد نعمتها. ليس وجود تيارات سياسية متباينة داخل نقابات الطبقة العاملة غير انعكاس لعدم تجانسها من زاوية ظروفها الاجتماعية [حجم الصناعة، وجود قديم او حديث بالمدن، مستوى التدريب]،ومن زاوية التجربة النضالية وتنوع طاقات الشغيلة الفردية، و من زاوية التاريخ الخاص بالحركة العمالية بالبلد. و لا يمكن بالطبع اشتراط وحدة ايديولوجية في النقابة ما دامت مجرد أداة نضال لتحسين شروط بيع قوة العمل. يتعين إذن تنظيم تعايش ديمقراطي، بالاعتراف بحق تشكيل تيارات، وتمكينها من التعبير في الصحافة النقابية، والنشرات الداخلية، والتمثيل النسبي في هيئات المنظمة.

و تقتضي الديمقراطية ان يجري انتخاب القيادات والمنتدبين الى الهيئات على قاعدة برنامج، فهذا النوع من الانتخاب وحده يجعل المنتخبين خاضعين للناخبين ومراقبين. ولتجنب مخاطر نقابة داخل نقابة يتعين على التيارات ان تحترم سير العمل الفيدرالي للاتحاد النقابي الذي يؤمن التماسك الإجمالي للنضال ضد أرباب العمل، ويضمن استقلال وسيادة كل بنية نقابية قاعدية.

وختاما ثمة شرط تنتفي الديمقراطية في النقابات بانعدامه، إنه شرط تغيير مكانة النساء. فالتفاوت والميز في المجتمع وفي عالم الشغل ينعكسان في النقابات. ومن أمثلة ذلك العلاقة المعكوسة في نقابات الصناعات المشغلة بكثافة للنساء. النساء 95% من القاعدة العمالية لكنهن أقلية بالمكاتب النقابية. تستدعي ديمقراطية حقيقية الدفاع عن مطالب النساء واشتغالا يسهل دمجهن بالحياة النقابية، و هذا لا يجري من تلقاء ذاته: يجب ان يكون هذا شغلا شاغلا .

ديمقراطية تسيير النضالات

باتت القيادات العليا للاتحادات النقابية تتحكم حتى في قرار النضال في القطاعات بلا مراعاة لرأي القاعدة. ولعل المثال الأحدث اعتراض المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل على وقفة احتجاج أمام البرلمان عقدت نقابة الفوسفاط العزم على تنظيمها مؤخرا ضد قانون تحويل منشأة الفوسفاط العمومية الى شركة مساهمة، أي خوصصة مقنعة. والأمر ذاته تقوم به الاتحادات المحلية إزاء الإضرابات بالمقاولات. كما استشرت ظاهرة انفراد المكاتب النقابية بتدبير النضال والتفاوض. ان درجة الصفر من الديمقراطية هذه واقع كرسته البيروقراطيات طيلة عقود تميزت بغياب يسار نقابي مدافع عن ديمقراطية تسيير النضالات ومشيع لثقافتها. ولا شك أنه وراء رصيد الهزائم الكبير ونفور العمال من النقابات.

لذا فان أول شروط الديمقراطية استعادة العمال الإمساك بزمام نضالهم باعتماد الجمع العام أداة وحيدة

لتقريرمستقبل نضالهم و أسس التفاوض، وتحرر نقابة المقاولة، ونقابة القطاع، من تحكم الأجهزة الفوقية. هذا ضروري لكنه غير كاف لأن العمال غير منظمين كلهم بالنقابة، وحتى المنظمون قد ينتمون لنقابات مختلفة. إن النضال [الإضراب والاعتصام] تحرك تنخرط به أغلبية العمال، و حتى جميعهم، أي انه يشمل العمال غير المنظمين في النقابة. و كي لا تتشتت هذه القوة يجب إعطاؤها وسائل تنظيم نفسها في بنيات قادرة على القيام بمختلف المهام العملية. وقد أعطت ضرورة توحيد المنظمين وغير المنظمين هذه لجنة الإضراب المنتخبة من كافة العمال. كما تقتضي ضرورات التسيير اليومي تشكيل لجان وظيفية: الاعلام، اليقظة، التغذية، أمن المعتصم،الخ. و علاوة على هذه اللجان يجب عقد اجتماعات للأقسام المكونة لأماكن العمل استعدادا للجموع العامة.

تلك بوجه الإجمال مقومات اضفاء الديمقراطية على النقابات والنضال العمالي، وهي إحدى مجالات التثقيف والممارسة التي يتعين على اليسار النقابي الكفاحي أن يدل فيه على جدارته.

---

[1] كتاب حسن البزوي، الاتحاد المغربي للشغل الحلم والواقع

[2] إحالة إلى مقال حول التكوين النقابي

تحديات بناء حركة نقابية قوية بالمغرب

أوجه الضعف والقصور

تجتاز الحركة العمالية بالمغرب مرحلة عسيرة من تاريخها، عنوانها العريض العجز عن الحفاظ على مكاسب طفيفة، يعود الكثير منها إلى عهد الاستعمار والسنوات الأولى من الاستقلال الشكلي. فمنذ الشروع في تطبيق سياسة التقويم الهيكلي قبل عشرين سنة اشتد الهجوم البرجوازي على جبهات عديدة (التشغيل، الأجور، الحماية الاجتماعية، قانون الشغل، الخدمات العمومية، الحريات الديمقراطية،...)، ثم تصاعد مع الانتقال الصريح لقسم من المعارضة التاريخية ذات النفوذ في الساحة العمالية إلى الخندق المعادي، ومعه احتدت مشاكل الحركة النقابية (مزيد من التشتت ، تراجع القوة التنظيمية، توريط في تدبير الهجوم على المكاسب ، استفحال تغييب الديمقراطية الداخلية،...).

لكن مهما بلغ التدهور، تظل النقابات إحدى أدوات نضال العمال/العاملات الأساسية التي لا غنى عنها لمنع الانحطاط (توحيد قوى الطبقة دفاعا عن الحاجات الآنية المتعلقة بأفضل شروط لبيع قوة العمل) ولتعزيز القدرة على الكفاح من اجل تغيير جذري.

يلقي هذا على كاهل الطليعة العمالية، وعموم المناضلين والمناضلات، واجب النظر بعين نقدية في الحالة النقابية بقصد تقويمها.

لهذه الغاية نقترح على قرائنا وجهة النظر التالية حول اوجه ضعف النقابات وقصورها، على ان نعرض عليهم في العدد المقبل تتمة تتناول مسائل وحدة الحركة النقابية وديمقراطيتها واستقلالها ودور اليسار الراديكالي فيها ، ودلك بقصد إثارة الجدل بما هو، دون سواه، مصدر انبجاس الحقيقة. " المناضل-ة"

ضعف جلي

لا يتجلى ضعف حركتنا النقابية في عجزها عن مواكبة انضمام أفواج الشباب إلى صفوف الشغيلة وتوسيع التنظيمات إلى قطاعات أخرى وحسب، بل حتى في صيانة مواقعها بالعديد من القطاعات. فقد تراجعت القوة التنظيمية بفعل هجوم البرجوازية ودولتها لدرجة إفقاد العمل النقابي أي جاذبية وسط السواد الأعظم من الشغيلة . فقد أضحى العمل النقابي بنظر هذا السواد نوعا من الجنون لا يقدم عليه سوى من لا يأبه لمنصب شغله او متهور أهوج يؤدي ضريبة السجن عن قضية خاسرة اصلا.

وان كانت النقابات العمالية، بدون استثناء، شديدة الحرص على ستر ضعفها، معتبرة عدد منخرطيها سر الأسرار، فان مسيرات فاتح ماي تفضحها جميعا. ويشتكي المسؤولون النقابيون من تراجع مبيعات بطاقات العضوية حتى في التركزات النقابية الأساسية كالتعليم. اما بعض التصريحات التي تدعي تنظيم نصف مليون اجير في احدى النقابات وحدها (الاموي لجريدة ليبراسيون –5 فبراير 1994) فلا يمكن بأي حال أخذها على محمل الجد(هل تجمع مظاهرة كدش في فاتح ماي بالدار البيضاء، قلب المغرب الصناعي، حتى 05% من ذلك الرقم؟)

وقد أوردت بعض الصحف، دون إشارة إلى مصدر المعلومة،[لاغازيت دو ماروك 18 مارس 200] ان

عدد أعضاء النقابات مجتمعة (وعددها 19) لا يتعدى 500 ألف منخرط من اصل 9 مليون أجير (أي نسبة منظمين في النقابات لا تتجاوز 5.5%). هذا ومما يكشف ضعف انغراس النقابات كون غير المنتمين نقابيا شكلوا على الدوام زهاء نصف مناديب العمال المنتخبين في القطاع الخاص(53% في اخر انتخابات عام 2003).

وجلي جدا ان هذا المآل ناتج بشكل كبير عن الحرب الضروس التي تشنها الدولة على العمل النقابي، وعن التهشيش الذي تتعرض له الطبقة العاملة بحد ذاتها. لكن مسؤولية الأجهزة النقابية قائمة كذلك وبحجم كبير. فافتقاد خط نضال حازم، وفساد طرق تسيير المنظمات والنضالات ادت مجتمعة إلى هزائم نكراء أحبطت همم افواج نقابية كثيرة. هذا علاوة على قيام الأجهزة النقابية بدور ترويج إيديولوجية السلم الاجتماعي البورجوازية في الوسط النقابي، والعمالي بوجه عام، ناسفة بذلك تبلور رؤية طبقية لا غنى عنها لبناء نقابة مناضلة فعلا.

تهشيش وضع العمال يضعف تنظيمهم النقابي

يرتبط تقدم بناء النقابات العمالية بدرجة تركز اليد العاملة وتماسكها، وهو ما نالت منه بقوة السياسات البرجوازية المطبقة في العقدين الأخيرين.

البطالة والعمل الهش : كان من غايات السياسات المفروضة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تقليص دور الدولة وخفض نفقاتها (ما عدا المرصودة لسداد خدمة الديون). هذا ما ادى إلى الحد من الإستثمار سواء في الإنتاج أو في الخدمات العمومية، فضُعف جهد التشغيل وظهرت بطالة خريجي الجامعات وجرت خوصصة المنشآت العمومية. كما تقلص التشغيل الخاص بفعل تزايد انكماش السوق الداخلية والعجز على تطوير الصادرات. فبلغت البطالة أحجاما غير مسبوقة لا تسعى الإحصاءات الرسمية سوى إلى حجبها. ومن أسطع الأمثلة ضياع 37 ألف فرصة عمل ما بين 98 و 2000 في قطاع النسيج وحده حسب منظمة أرباب عمل هذا الفرع الصناعي. ومن المرتقب أن تؤدي اتفاقات التبادل الحر التي ُزج فيها المغرب إلى استفحال ظاهرة التسريحات الجماعية بفعل عجز الصناعة المحلية عن المنافسة.

إن إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية فرصة بيد أرباب العمل لتفكيك القوى الطبقية والنضالية للطبقة العاملة: خفض أعداد العاملين، الخوصصة، اغلاق المناجم، التخلص من الاف عمال سكك الحديد غير القارين، الخ.

تضخم القطاع اللاشكلي (الوجه الآخر للبطالة): بفعل سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تضخم حجم مايسمى بالقطاع اللاشكلي ، وبات عام 1999 يشغل 1.9 مليون شخص في غير الزراعة و قد يصل إلى 3.5 مليون في الزراعة. وان كان هذا القطاع محكوما بشريعة الغاب فيما يخص طروف تشغيل اجرائه و حقهم في التنظيم، فذلك بـ"فضل" الحكومة التي تتغاضى عن تطبيق قوانين الشغل والضمان الاجتماعي وحوادث الشغل. و بسبب انعدام ادنى ضمانات استقرار الشغل يظل شغيلة القطاع ، منهم قسم هائل من النساء الاطفال، فريسة سائغة لا قدرة لها على الدفاع عن الذات بواسطة النقابة.

المرونة : جاءت المرونة المدخلة على قانون الشغل لتمكن أرباب العمل من تعميم العمل الهش، لدرجة بروز ظاهرة تسريح المنشآت لعمالها باصطناع الأزمة بقصد استبدال العمل القار بعقود محددة المدة. ان هذه المرونة تقوم، علاوة على دور خفض تكاليف اليد العاملة ورفع الإنتاجية، بوظيفة اجتماعية. انها تذرر العمال بوجه رب العمل، اذ يقوى الميل إلى ان تصبح الضمانات القانونية والتعاقدية غير قابلة للمراقبة،

وإلى التخلي عن القواعد العامة والتعامل مع حالات خاصة، أي استبدال ميزان قوى اجتماعي بتفاوض فردي بين طرفين متعاقدين متساويين شكليا.

ان تزايد المرونة وعقود التعلم للشباب، وكل أشكال العمل المؤقت وغير القار، له دور كبير في الهجوم البرجوازي على الطبقة العاملة. ويمثل الترخيص لشركات السمسرة في اليد العاملة فوزا كبيرا للبرجوازية ودولتها، فبعد ان كانت وكالات التشغيل الخصوصية ممنوعة طيلة عشرات السنين بظهير 27 سبتمبر 1921 المتمم بظهير 30 يونيو 1945 ، جاءت مدونة الشغل لترخص لها (المادتان 477 و 495)، مما سيؤدي لا محالة إلى تفكيك مزيد من التركزات العمالية الحالية.

المقاولة من باطن : تقضي طريقة تنظيم العمل هذه بتكليف مقاول اصلي لمقاول آخر (من الباطن) بان يقوم له بشغل او خدمة ما. أي بدل تشغيل عمال في المنشأة، مع ما يستلزم الأمر من ثبات في العمل وحقوق قانونية، يسند العمل إلى عمال منشأة أخرى، تكون مشغلة بعقود عمل محددة المدة وبأجور منخفضة وحقوق اجتماعية منعدمة وتدهور ظروف العمل وتهرب من تطبيق ما هو في صالح العمال في قانون الشغل.

أي أنها في آخر المطاف طريقة ملتوية للتشغيل الهش. وقد تكاثرت عبر العالم، في سياق الحرب العالمية على الشغيلة، لأنها تمكن أرباب العمل من خفض تكاليف الإنتاج.

وهي فوق ذلك أداة لتقسيم العمال داخل نفس المنشأة ، تؤدي إلى صعوبة وحتى استحالة توحيد المطالب، واستعصاء العمل النقابي ، فمقصلة فسخ العقد محدد المدة مرفوعة في كل لحظة فوق رقاب عمال المقاولات من باطن.

وقد تكاثرت هذه بسرعة في المغرب لدرجة ان نشاط المقاولات الصغيرة والمتوسطة من الباطن ينمو بوتيرة هي ضعف نظيرها في باقي الفروع حسب نائب رئيس الشبكة الدولية للمقاولة من باطن والتعاون والشراكة الصناعية RIOST . وقد احدث أرباب العمل هيئة خاصة لتطوير طريقة المقاولة من باطن تدعى البورصة الوطنية للمقاولة من باطن والشراكة BNSTP، وهي تحظى بدعم وزارة الصناعة وجامعة غرف التجارة والصناعة بالمغرب. وتدعم باقتطاع من الميزانية العامة المخصصة لهذه الأخيرة بمبلغ 2 مليون درهم. بل ان الإدارات والمرافق والمؤسسات العمومية نفسها تسند عددا من الأشغال كالحراسة والتنظيف لمقاولات من باطن .

ومن المرتقب أن تنتشر الظاهرة أكثر، فبعد أشغال التنظيف والحراسة، تجتاح المقاولة من باطن قطاعات أعمال الصيانة والاعلاميات و استقبال المكالمات الهاتفية واداء الأجور وحتى ما يسمى تدبير الموارد البشرية.

وسيكون ما سُمى بالمنطقة الخاصة للتنمية بين طنجة وتطوان، حيث ستحدث مناطق صناعية حرة مرتعا للمقاولات من باطن، وكافة الوان فرط استغلال اليد العاملة في أسوأ الشروط.

وجلي ان البطالة والهشاشة وتضخم القطاع اللاشكلي تصيب التنظيم العمالي في الصميم ؛ حيث تشتد المنافسة بين العمال حول فرص العمل ويستحوذ هاجس تدبر القوت اليومي مخافة التضور جوعا. فالبطالة والخوف من البطالة يمارسان ضغطا قويا على العاملين يرغمهم على قبول تشديد الاستغلال سواء بمدد عمل اكبر او بكثافة عمل اشد ، وظروف عمل كارثية .

إن فائدة البطالة والعمل الهش وتضخم القطاع اللاشكلي بالنسبة للبرجوازية تكمن في زيادة انعدام الامان في الوضع العمالي وخفض تماسك الطبقة العاملة، أي إضعافها بما هي طبقة وزيادة انقساماتها الداخلية (التجزيء والتذرير) وانماء الميل إلى الحلول الفردية بدل التضامن والسعي إلى حلول جماعية.

ما العمل بوجه زحف البطالة والتعشيش؟

تنظيم العاطلين

لم تبد النقابات يوما بالمغرب أدنى اهتمام بتنظيم العاطلين. فحتى المطرودون بفعل نزاعات الشغل، وهم يعدون بعشرات الآلاف في السنوات الأخيرة، يتركون إلى مصيرهم بدل تنظيمهم في لجان، وكأن النقابات تطردهم بعد ان طردهم ارباب العمل. لا مستقبل للنقابات دون العمل لتنظيم العاطلين. وان السبيل الأقرب للشروع في هذا العمل اللازم هو تأطير ضحايا التسريحات الجماعية والإغلاق الذين سيتكاثرون في السنوات المقبلة بأحجام مرعبة، والخروج من روتين أشكال العمل المألوفة وتفعيل حق التظاهر بتنظيم مسيرات وطنية بالعاصمتين الإدارية والاقتصادية لضحايا سياسة قطع الأرزاق الإجرامية التي لا يتردد أرباب العمل في تنفيذها كل يوم.

المعطلون الشباب: لم تحتضنهم النقابات بل باتت ترى فيهم كيانا مزعجا بعد ان نظموا صفوفهم في إطار الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، وخاضوا كفاحات مريرة وراكموا خبرة ثمينة. ومن النقابات من يفتح لهم الابواب ويغلقها حسب حسابات آنية لا علاقة لها بمصالح المعطلين.

لو كانت النقابات العمالية وفية لغاية وجودها(جمع قوى الطبقة) لنظمت المعطلين الشباب معززة بذلك قواها في وجه السياسات العدوانية للبرجوازية ودولتها. وهي مطالبة، بعد تخلفها عن ذلك، بدعم لا مشروط لجمعية المعطلين ومعاملتها كحليف استراتيجي.

بناء جبهة موحدة و تجديد الفعل النقابي لمواجهة العشاشة

تواجه النقابات صعوبات جمة في التكيف مع تغيرات الواقع الاقتصادي وفي الانغراس في قطاعات العمل الهش. فهذه القطاعات تتميز بحركية كبرى لليد العاملة تعرقل تشكل متحدات عمل تتيح للعمال بناء روابط تقدير وثقة متبادلة واكتساب وعي وحدة مصالحهم بوجه رب العمل وقدرة على المقاومة.

ان الخاصية الأساسية لهشاشة التشغيل، المتمثلة في ضعف تأهيل العمال، تشكل عقبة أمام خلق هوية مشتركة بين الأجراء وتسهل استبدالهم في حالة نزاع مع رب العمل. وهذا كله مانع لنشوء تنظيم نقابي . وعلى هذا النحو تمثل الهشاشة حليف القمع في القضاء على العمل النقابي.

تؤدي طبيعة قطاعات الهشاشة إلى استحالة بناء تنظيم نقابي والمحافظة عليه في مقاولاته دون مساندة من خارج . وهنا تكمن الاهمية الحاسمة لبناء جبهة موحدة مع المنظمات الحليفة للحركة النقابية:

حقوق الإنسان : تفعيل مبدأ الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد بادرت فروع عديدة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى دعم نضالات عمالية بمختلف المناطق، أبرزها في السنوات الأخيرة فرع واد زم المتضامن مع عمال ايكوز المشردين، لكن كيفيات هذا العمل وسبل توسيعه وتطويره ما زالت تستدعي

اهتماما مركزا.

المنظمات النسائية، سيما مع تنامي تأنيث قوة العمل. ولن يفوتنا هنا تسجيل تأخرنا في الجمعيات النسائية عن مواكبة كفاحات العاملات بالتضامن والمساهمة في تعبئة القوى الشعبية. ولنا مثال ساطع في حالة مركب مانيك للنسيج بالحي الصناعي زناتة البرنوصي بالدار البيضاء حيث اضربت 5 الاف عاملة في نوفمبر 2000 وُمنعن من التظاهر واعتصمن من جديد في يناير 2001 دون أي مساندة من جمعيات النساء.

انوية الحركة من أجل عولمة بديلة (أطاك المغرب والمنتدى الاجتماعي المغربي) باعتبار العولمة النيوليبرالية هجوما كاسحا من الرأسمال ضد العمل. سيمثل انخراط هذه الانوية في دعم النضالات العمالية مساعدا على وقايتها من مخاطر التدجين المحدقة بها بقوة.

الطلبة: إن القاعدة العريضة من الطلاب والطالبات أبناء عمال وكادحين، وهم واعون بأهوال المستقبل في ظل استمرار السياسات البرجوازية: اما البطالة والموت البطيء او العمل الهش مع ما يرافقه من فرط استغلال وبؤس. لذا يدفع هذا المعطى الموضوعي في اتجاه اعادة بناء أواصر التضامن بين الحركتين الطلابية والعمالية. واذ عادت إلى الظهور مؤخرا بشكل جنيني نادر أشكال تضامن الطلبة مع العمال، فان المسؤولية الرئيسية في المساعدة على بعث التقاليد المجيدة في تاريخ الحركة الطلابية المجسدة لشعار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب " لكل نضال جماهيري صداه في الجامعة"، تقع على النقابات العمالية المطالبة بمآزرة الطلبة المناضلين المستهدفين بالقمع وبسياسة التقشف الحكومية. و تتمثل اول واجبات الحركة النقابية ازاء الطلاب في تصحيح الموقف النقابي الرسمي من ميثاق التعليم المخرب للمدرسة العمومية، وتجسيد التضامن مع ضحايا القمع البوليسي الرامي إلى وأد أجنة التنظيم الطلابي.

هكذا تمثل حركة الحقوق الإنسانية والحركة النسائية والحركة الطلابية وحركة المعطلين الشباب قوى لا غنى عنه لمساندة عمال وعاملات قطاعات الهشاشة، وهي مطالبة بفضح الاستغلال الفائق في أسوء الشروط و بالتعريف واسع النطاق بالنضالات وتنظيم التضامن معها.

وفي هذه الحالة، أكثر من غيرها، حيث يتعذر على شغيلة قطاعات الهشاشة بناء ميزان قوى داخل كل منشأة، يمثل الرأي العام حليفا لا غنى عنه. يجب على النقابات أن تتعلم كيف تباشره بالمناشير وعرائض الاحتجاج والدعوة إلى مقاطعة سلع الشركات المجهزة على الحقوق والمشردة للبشر.

كما يجب استعمال الإضرار بسمعة الشركات سلاحا بوجه ارباب العمل المعتدين على عمالهم. إذ أن الأموال الطائلة التي تصرف في الإعلانات التجارية بقصد كسب الزبائن، تجعل المس بالسمعة ضغطا قويا على أرباب العمل. وتبرز أهمية هذا السلاح بالنظر إلى أن الهشاشة ليست خاصية تنفرد بها المقاولات الصغيرة جدا العاملة في خفاء بل حتى كبريات الشركات ذات الصيت مثل أسواق مارجان والفنادق الفاخرة. ومن الأسلحة غير المستعملة للضغط على ارباب العمل الذين يجهزون على الحقوق العمالية بسلاح الهشاشة استعمال شبكة إنترنت للقيام بتشهير عالمي يسد على آكلي اللحم البشري طريق الأسواق الخارجية.

بخس قدر النساء إضعاف للنقابات

إن كان قطاع النسيج أول مشغل في الصناعة التحولية بالمغرب (200 الف أجير) يليه قطاع الصناعة الغذائية (100 ألف أجير)، فهما بالذات القطاعين الصناعيين المشغلين للنساء بامتياز. وبوجه عام تمثل

النساء 37 % من شغيلة الصناعات التحويلية (أرقام 2001). وتلج النساء بالمغرب سوق العمل بوتيرة متنامية بلغت 5.9 % فيما بين 1995 و2002 . وطبعا يشكلن زهاء ربع العاملين في الإدارة .

وقد خاضت نساء الصناعات التحويلية نضالات ضارية لصد هجمات أرباب العمل ولا سيما فرط الاستغلال (بلغ استعباد النساء في قطاع التصبير مستوى سرقة ساعات العمل أي تشغيلهن مجانا ساعات بكاملها : لا تؤدى لهن اجرة 3 إلى 4 ساعات في اليوم). ومع هذا كله، لا ينعكس وزن النساء المتزايد في قوة العمل على مكانتهن في النقابات العمالية. بل ان الذي ينعكس داخل النقابات هو الميز والتفاوت السائدين في المجتمع البطريركي -الراسمالي. بل نحن لا نخجل داخل النقابات في تزيين منصات الخطابة بالنساء بدل بذل جهد حقيقي من اجل تبوئهن المكانة الواجبة في هياكل النقابة وفي المسؤوليات. بلغ هذا مستوى كاريكاتوريا في بعض القطاعات: مصنع به 95% من النساء والمكتب النقابي مشكل من الذكور بنسبة 95 أو 100% وهم في الغالب عاملون في الإدارة وبعض مناصب العمل المؤهل، وبالتالي غير ملمون بمشاكل القاعدة العمالية العريضة. ولا تعار المطالب الخاصة بالنساء الاهتمام الواجب، مع أنهن اكثر عرضة للاستغلال (تفاوت في الأجور، تشغيل هش...) وضحايا التحرش الجنسي وكل أنواع السلوك المهين للكرامة، واحيانا حتى من المسؤولين النقابيين أنفسهم.

إن الانقسام إلى جنسين هو من الأدوات الفتاكة التي تستعملها البورجوازية لإضعاف الطبقة العاملة، ولا يمكن لمنظمة عمالية تعيد إنتاج علاقات الميز ضد النساء أن تكون فعالة ووفية لعلة وجودها.

لم تساهم الحركة النسائية لحد الان بما يكفي في تخصيب النقابات العمالية بحس الاهتمام بخصوصية استغلال النساء، لأن الحركة النسائية منذ تبلورها قبل عقدين ركزت بشكل أساسي على قانون الأحوال الشخصية، مع ميل قوي إلى نخبوية المثقفات.

إن عدم الإكتراث بأوضاع النساء العاملات ونضالهن أصبح روتينا مكرسا بعقود من منظور وممارسة نقابيين متخلفين، وبالتالي فلن تتحرر منظماتنا العمالية من طابعا الذكوري بغير جهد واع وتربية جديدة قوامها الميز الإيجابي لصالح النساء ، ضمن رؤية اجمالية تأخذ بالحسبان كل مستجدات الوضع الاقتصادي والإجتماعي .

الوحدة النقابية

الإتحاد قوة. هل طوى النسيان هذه الحكمة عند طبقة لا قوة لها سوى في اتحادها؟

هذا ما قد ُيستنتج من واقع الحركة النقابية بالمغرب، فهي لا تزداد إلا تشتتا.

لكن حقيقة الأمر ليست نسيانا بل قصدا تمليه مصالح خاصة بمختلف القمم الماسكة بزمام الأمور داخل كل نقابة على حدة. إن للشرائح المسيرة للمنظمات النقابية مصالح خاصة بها. وإلا لماذا تبذل من الجهد وتصرف من المال في حملات تنافس الاجهزة النقابية للفوز بمقاعد في المؤسسات (مناديب العمال واللجان الثنائية ومجلس المستشارين) ما لم ُيبذل ولم ُيصرف أبدا في إنجاح النضالات وفي التضامن مع القطاعات العمالية المنكوبة؟

لماذا التنافس الشرس على مقاعد المجلس الإداري للضمان الاجتماعي؟ ولماذا الاستماتة التي لا نظير لها

من أجل البقاء في بعض لجان الشؤون الاجتماعية المعروفة بثرواتها الكبيرة ؟

وطبعا ليس ثمة من المتنافسين مدافع عن التشتت النقابي الحالى، بل يزايد الجميع في مدح الوحدة وإلقاء اللائمة على الآخرين. أما في القاعدة العمالية فإن ضرورات التصدي لتعديات أرباب العمل قد تجعل العمال يوحدون نضالاتهم . فالنضالات الصاعدة من القاعدة فعلا ، والمتسمة بالطول والشدة، كانت دوما توحد عمل النقابيين المعنيين مباشرة (كان أبرز مثال إضراب عمال السكك الحديدية عام 1995، وعمال منجم جبل عوام) ، بل حتى القيادات القطاعية تضطر إلى اللجوء إلى حد أدنى من التعاون وإن كان فوقيا (البريد والاتصالات والصحة مؤخرا).

الساحة النقابية المغربية مقسمة اليوم بين 3 اتحادات نقابية رئيسية(الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل) يجر كل منها في اتجاه. هذا دون أن تكف لحظة عن إدعاء وضع مصلحة العمال فوق جميع الاعتبارات.

وقد بدأت بالتطور في السنوات الأخيرة ميول ستفاقم هذا الانقسام. فثمة التيارات الرجعية الدينية التي باتت تزاحم النقابات التاريخية في بعض القطاعات، بالمقدمة منها التعليم . وظهور نوع جديد من العمل النقابي الموالى للحكومة بعد تكتل نقابيي الاتحاد الاشتراكي في فيدراليتهم (الفدرالية الديمقراطية للشغل)، ونمو النزعة الفئوية المفضية الى خلق جمعيات وهيئات خارج النقابات(بعد أن كانت مقتصرة على بعض الفئات كالمهندسين والمتقاعدين).أما التضامن الميداني أو التكتل بوجه تصاعد هجوم أرباب العمل ودولتهم فلا مكان له في انشغالات النقابيين. وقد بلغ العداء مستوى تفادي الاعتراف بوجود الآخر أو حتى ذكره ما عدا لتشنيعه وتحميله مسؤولية كل ما حل بالحركة النقابية من مصائب.

وتظل العلاقة بين مكونات هذا التعدد النقابي محكومة بالتنافس والصراع الحاد، بما فيه كسر الإضرابات التي تدعو إليها النقابة الأخرى، كقاعدة والتعاون الجزئي في ظروف استثنائية (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب في سياق سياسي خاص).

وتنتج عن هذا التعدد وعن تنافر عناصره سهولة تنفيذ كل خطط الرأسماليين التي تلقي عمال المغرب وعاملاته درجات إضافية في ويلات الرأسمالية التابعة: التجويع وفرط الاستغلال وتحطيم مكاسب بسيطة في النظام الصحي وفي التعليم وكافة الخدمات الاجتماعية.غيرت الحكومة تشريعات الشغل بشكل مضر بالعمال ونقلت ملكية جزء من أداة الانتاج الى الخواص ومارست سياسة قمعية لفرض سياسة إضعاف القدرة الشرائية، وعاثت فسادا في صندوق الضمان الاجتماعي، وتجاسرت بعدم الالتزام بالطفيف من اتفاقاتها مع النقابات، هذا كله بالاستفادة من انقسام الحركة النقابية.

لماذا الانقسام ؟

يسود اعتقاد أن وجود السياسيين هو بحد ذاته سبب تشتيت صفوف الحركة النقابية لأن حزب الاستقلال أنشأ الاتحاد العام للشغالين والاتحاد الاشتراكي خلق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ثم الفيدرالية الفدرالية الديمقراطية للشغل. وينسى مروجو هذه الفكرة أن خلق الاتحاد المغربي للشغل نفسه كان فعلا سياسيا بامتياز. إذ أن اجتماع 20 مارس 1955 التأسيسي لم يكن مؤتمرا يمثل نقابات قائمة بل لقاء لنقابيي الحركة الوطنية ذات القيادة البرجوازية التي عملت على تنظيم العمال المغاربة خارج الكونفدرالية العامة للشغل

اتقاء لتاثير الشيوعيين، المغاربة منهم والفرنسيين.

ومما يزيد الطابع المضلل لهذا الاعتقاد القول إن ثمة نقابيين آخرين خالصين من كل سياسة. إن الزعم بحياد نقابي في الشأن السياسي ليس إلا لونا من السياسة، لعله الاسوأ. فحتى القسم المتهم في الاتحاد المغربي للشغل بـ"سياسة الخبز"، أي الابتعاد عن شؤون الحكم، كانت له دوما مواقف سياسية من كل القضايا التي شهدها المغرب ومن مسألة السلطة نفسها (شعار حكومة تحظى بثقة ودعم الطبقة العاملة). وكانت قيادة النقابة طرفا في الصراع السياسي الذي شق اليسار الشعبوي (الإتحاد الوطني للقوات الشعبية)، وكان لبعض قادته أدوار مشهورة لصالح الحكم [5]. وكانت ثمة اختيارات سياسية فرضت حتى بالقوة وتم حل نقابات وجامعات لاعتبارات سياسية. إن الوحدة النقابية متضررة لا بسبب وجود السياسيين فهذا من طبيعة العمل النقابي، بل بفعل تغييب الديمقراطية المؤدي الى الانشقاق، وبسبب سعي بعض القوى السياسية الى التحكم بقسم من العمال بدل تنظيم الخلافات داخل نفس النقابة، وبسبب انعدام أو ضعف تيار عمالي وحدوي.

تنسيق كدش والاتحاد العام الفوقي

كان إنشاء الكونفدالية الديمقراطية للشغل حسما لخلاف بين أطراف سياسية تصارعت حتى حول امتلاك اسم الحزب (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) . ونظرا لأن جناحا خاض الصراع طيلة سنوات مع حرص على وحدة النقابة (كان ذلك موقفا ثابتا لدى عمر بنجلون)، فقد ركزت مبادرة خلق الكونفدرالية على شعار الوحدة، وأدرج تحقيقها في مقدمة الأهداف في القانون الأساسي الأول (1978). لكن السلوك العملي طغى فيه السعي إلى منافسة الاتحاد المغربي للشغل وإزاحته تنظيميا، لدرجة أن مجرد ذكر اسمه لم يكن واردا لدى الاتحاديين سوى لشتمه، مع علمهم طبعا أن قاعدته العمالية أوسع من قاعدة "بديلهم التاريخي".

لكن بعد قمع بداية الثمانينات (إضراب عام 1981 والتمرد الشعبي في يناير 1984 بمراكش والشمال) مع الشروع في تطبيق التقويم الهيكلي بتوجيه من المؤسسات المالية الدولية، وخروج حزب الاستقلال من الحكومة بعد سبعة أعوام من الاسهام في تنفيذ سياسات معادية للكادحين وقمعهم، ستشرع قيادة الكونفدرالية في مسار وحدوي على طريقتها. وجهت في شتنبر1985 رسالة الى قيادة الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب تقترح حوارا لايجاد صيغة عمل مشترك لتوحيد المطالب والمواقف. وبعد أزيد من عام أبدت اللجنة الادارية لكدش (6 نوفمبر 1986) استعدادها للانخراط في جبهة وطنية لمواجهة أوضاع التردي والاستغلال في نداء إلى الأحزاب "الوطنية والديمقراطية". ثم دعوة جديدة في 6 اكتوبر 1987 إلى الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بقصد توحيد الجهود.

واضح أن الطرف الاساسي المعني بالدعوة إلى توحيد الجهود هو الاتحاد المغربي للشغل، بفعل وزنه التنظيمي لا سيما بالقطاع الخاص. لكن قيادته ارتأت مواصلة الامتناع عن أي تعاون رغم ما أصبحت عليه الحركة النقابية من وضع عصيب.لا بل لم يقتصر زيغها على عدم الاكتراث بنداءات الآخرين إلى وحدة العمل، بل قضى حتى بترك نضالات قاعدة الاتحاد المغربي للشغل نفسها مشتتة وغير موجهة باية استراتيجية، وكأن الاتحاد هو المقر المشترك فقط. ولتبرير رفض دعوات العمل الموحد اعتمدت القيادة حجة متهافتة متمثلة في الطعن في مبررات تعدد النقابات في وقت بات فيه ذلك التعدد أمرا واقعا يستدعي معالجة تخدم نضال العمال. وقد عبر الأمين العام المحجوب بن الصديق عن الموقف الرسمي بالمجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل بالبيضاء يوم 24 نوفمبر 1987 في عرض بعنوان :"الوحدة النقابية والتعددية المزيفة"، حيث اعتبر أن المبرر الوحيد لتعدد التنظيمات منعدم وهو المبرر الديني والعقائدي،

مدعيا أنه سبب تعدد النقابات ببعض البلدان الاوربية. واعتبر النقابات الأخرى نقابات "مزيفة وأندية فارغة" لا هدف لها غير شق صفوف العمال لاضعافهم و كسب قاعدة جماهيرية لا توجد سوى في الاتحاد المغربي للشغل.

جلي أن هذا الموقف يمزج ثلاثة عناصر:

1- إنكار لحقيقة تاريخية وهي أن التعدد النقابي لا يقوم على أسس دينية في الجوهر بل هو تعبير عن تباين سياسي لا يجري تدبيره بطرق ديمقراطية. وهو من أسباب التعدد النقابي بالمغرب أيضا.

2- تهرب من الاعتراف بوجود مشاكل داخل النقابة الأم أدت إلى الانشقاق.

3- حق يراد به باطل : كون قوى غير عمالية تبحث عن قاعدة عمالية.

هكذا جرى استبدال البحث عن صيغة مشتركة لنضال الشغيلة بالتشبث بالوحدة النقابية داخل الاتحاد المغربي للشغل ورفض التعددية النقابية ونعتها بالمزيفة، هذا بينما تتقدم كدش في خوض النضالات و إزاحة الاتحاد المغربي للشغل من العديد من القطاعات الاساسية (سكك ، مناجم ، بنوك ،الخ).

فأيا كانت الطبيعة السياسية للتيار المهيمن داخل الكونفدرالية، فهي تحظى بتأييد قسم متنام من الطبقة العاملة، يعتبرها أداة للتصدي لهجمات أرباب العمل ودولتهم. ذلك ما يؤكده زخم النضالات ونتائج انتخابات مناديب العمال واللجان الثنائية والصيت الشعبي الذي أضحت تتمع به، وبالتالى فإن تجاهل وجودها ليس عقلانيا من زاوية مصالح الطبقة. ثم إن الاستنكاف عن العمل الوحدوي يعطي الكونفدرالية مزية الروح الوحدوية بينما هي في الواقع دون ذلك. ولو تجاوب الاتحاد المغربي للشغل مع نداءات وحدة النضال لجاءت تجارب تفضح حدود الروح الوحدوية لدى الكونفدرالية.

ومن جهتها لم تستجب قيادة الاتحاد العام للشغالين لنداء الكونفدرالية على نحو فوري، إذ وجب انتظار سنتين ونصف [فبراير 88] ليعلن عن أول اجتماع مشترك بين قيادتي النقابيتين. و تمضي السنوات و يظل الاتحاد المغربي للشغل ممتنعا عن أي تعاون وعن أي مبادرة وحدوية بديلة من جهته. لا بل لم تبد قيادته الحدود الدنيا من الاحترام بالرد (حتى بالرفض) على اللجنة النقابية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، التي يناضل قسم من أعضائها تحت لواء إم ش، لما ناشدتها بتوسيع وحدة العمل النقابي في نداء يوم 28 دجنبر 1988. هذا رغم أن التنسيق الفوقي بين الاتحاد العام والكونفدرالية كان يقابله تعاون ميداني من عمال الكونفدرالية مع رفاقهم في الاتحاد المغربي للشغل أكثر مما مع عمال الاتحاد العام. ففي سنتي 88-89 بلغ عدد الإضرابات المشتركة بين الاتحاد المغربي للشغل و كدش 11 إضرابا في حين لم تتجاوز تلك المشتركة بين الاتحاد العام وكدش 5 إضرابات [6] 46.

ورغم انصرام عامين بعد بدء التنسيق أقبلت كدش بمفردها على خطوة نوعية: الدعوة إلى إضراب عام يوم 19 أبريل 1990. ولم يكن بإمكان الجناح النقابي لحزب الاستقلال أن يتصرف من تلقاء ذاته مهما ادعى حرصه على مصلحة العمال، فلا بد من إذن حزب الاستقلال.

فكان أن انعقد اجتماع المجلس الوطني للاتحاد العام للشغالين يوم 17 نوفمبر1990 للمصادقة على قرار خوض الإضراب العام، وذلك برئاسة رجل الأعمال الاستقلالى محمد الدويري –مؤسس الاتحاد العام للشغالين- وهو الإضراب الذي نفذ يوم 14 دجنبر. وتنوع التشاور بين قمتي كدش و الاتحاد العام ليشمل

دعوة للمشاركة في مسيرة تضامن مع شعب فلسطين يوم 1-6-90. واتخذ موقف سياسي موحد بمقاطعة الدستور في غشت 1992. و شهدت قطاعات عديدة إضرابات وطنية بتنسيق النقابتين. لكن الاحداث تذكر باستمرار بهشاشة التعاون الفوقي. ففي 9 فبراير 94 صدر بيان مشترك لتأكيد استمرار التنسيق، وبعده بأسبوع تنفرد كدش بالدعوة إلى إضراب عام. وأجلته بفعل مساعي الأحزاب والاتحاد العام للشغالين نفسه. كذلك كان شأن تنظيم فاتح ماي حيث صدرت بيانات مشتركة (95-1996) دون توحيد المواكب في المسيرات. وكان آخر تحرك موحد متمثلا في خوض إضراب عام يوم 5 يونيو 96 ، تلاه توقيع اتفاق فاتح غشت مع أرباب العمل ودولتهم ثم دخول الحزبين إلى الحكومة في مطلع عام 1998، ليدخل التنسيق مرحلة فتور غير مسبوق.

خلاصة استعراضنا هذا لتنسيق كدش مع الاتحاد العام أن هذا الشكل من العمل المشترك لم يكن من باب الحرص على مصالح العمال بل نتيجة أغراض قوى غير عمالية تستعمل نضالات الشغيلة لغايات خاصة بها. هذا لأن الأحزاب البرجوازية المعارضة (الإتحاد الاشتراكي وحزب الإستقلال) تعوزها قوة سياسية مستمدة من قوة اجتماعية لها قدرة على انتزاع مطالب اصلاح الدستور وتحسين الموقع في مؤسسات الديمقراطية المزيفة.

ظل التنسيق منذ انطلاقه حتى توقفه فوقيا لأن القيادة تخشى إطلاق دينامية مستعصية على التحكم، ولأن عقودا من التربية المفسدة للوعي جعلت القيادات المحلية نفسها متبرمة من العمل الوحدوي، و أوهمت قواعد النقابات أن عمال كل مقاولة أو قطاع سيحلون مشاكلهم وحدهم.

لمادا توقف التنسيق بين الاتحاد العام وكدش؟ لأن حاجة الحزبين إليه توقفت بمشاركتهما في الحكومة بينما حاجة العمال إليه تتزايد بتصاعد الاعتداءات على قدرتهم الشرائية و على النزر اليسير من مكاسبهم الاجتماعية وحرياتهم.

هذا ولم يكن التنسيق أبدا موضوع نقاش في هيئات النقابتين ولا في إعلامهما. وحتى كدش المبادرة إليه، والمعبرة عن اندفاع أكبر في النضال، لم تقم بوضع أي حصيلة للتنسيق ولا رسم لافاقه في ما عقدت من مؤتمرات بعد انطلاقه (الثالث في 1997 والرابع في 2001) . ولم يثر الأمر أي نقاش في القواعد ولم يسجل أي جهد لليسار الجذري في حفز الاهتمام بموضع التجميع النقابي.

نداء الوحدة: جامعة الفلاحة بالإتحاد المغربي لشغل

من داخل الاتحاد المغربي للشغل تميز موقف جامعة القطاع الفلاحي بالنداء الصادر عن مؤتمرها الثالث في ماي 1999 و المؤكد في المؤتمر الرابع في ماي 2003. النداء يدعو بكل بساطة أجراء القطاع الفلاحي المنظمين في نقابات أخرى إلى الانضمام إلى الاتحاد المغربي للشغل.

فبعد تسجيل أن العمال حققوا مكاسب ضخمة قبل بدء الانشقاقات الناتجة عن تدخل السلطة والأحزاب السياسية، وجه المؤتمران دعوة إلى"منخرطي النقابات الادارية والحزبية ضحايا التغليط واستغلال حسن النية" بقصد إعادة بناء الوحدة داخل الجامعة الوطنية وضمان استقلالية العمل النقابي عن السلطة وأرباب العمل والأحزاب. وبعد التاكيد على أن القانون الاساسي للجامعة وآليات اشتغالها تضمن الديمقراطية النقابية للجميع والتعددية السياسية والفكرية، أبدت الجامعة استعدادها للقيام بكل إجراءات مواجهة الوضع الجديد

تنظيميا بما فيه عقد مؤتمر استثنائي وانتخاب قيادة جديدة [7] .

ليس مناضلو كدش بالخصوص مجرد "ضحايا تغليط واستغلال حسن النية". فقسم من الطاقم الذي بنى كدش في الميدان مناضلون من اليسار (منظمة العمل وحزب الطليعة)، وهم يعتبرون وجود كدش نتيجة مشكلين رئيسيين في الاتحاد المغربي للشغل: البيروقراطية وعدم الاستقلال عن الحكم. ولا يمكن ليساريين استبدال بيروقراطية واستقلالية زائفة وسياسة إزاء الحكم بما هو أسوأ منها. وإن كان شق الاتحاد المغربي للشغل موقفا غير سليم بأي وجه، فليس من السليم كذلك التغاضي عن معضلات الاتحاد المغربي للشغل. وإن كان من النقابات من تضمن الديمقراطية والتعدد السياسي والاستقلالية بذلك بجمل عامة وليس بضمان حق تكوين تيارات وباحترام حقوق الاقليات في التعبير وفي التمثيل النسبي. وحتى جامعة الفلاحة تظل في آخر المطاف سجينة الحدود التي ترسمها قواعد عمل إ م ش واستراتيجيته. ولا شك أن بقاء نداء الجامعة الفلاحية الوحدوي دون صدى يدل على الحاجة إلى منهجية مغايرة لبناء الوحدة النقابية .

طبقة واحدة ، نقابة واحدة

ينتج التعدد النقابي عن انعدام تدبير ديمقراطي لاختلاف الاستراتيجيات السياسية داخل الطبقة العاملة، و يستحيل قيام نقابة لا تخترقها تلك الاستراتيجيات، لذا فان المطلوب تنظيم الاختلاف السياسي على نحو يتيح الحفاظ على وحدة الأداة النقابية بصفتها أداة الدفاع عن أفضل شروط بيع قوة العمل.

طبعا تدفع شراسة الهجوم وضرورات الصمود القواعد العمالية بمختلف اتجاهاتها إلى توحيد الصفوف رغم عدم رضا القيادات التي دأبت عبر تاريخها على خلق الشقاق وتعميقه. ويكتسي تعاون القواعد طابعا قطاعيا ومحليا في شكل تنسيقات بين المكاتب النقابية. لكن التصدي لهجمات الرأسمال ودولته يستدعي توحيدا لقوى الطبقة برمتها أي توحيدا للنضال على صعيد وطني .

أي التجسيد العملي لشعاري: طبقة واحدة نقابة واحدة . وعدو واحد صف واحد.

الشرط الاساسي لهذه الوحدة هو الديمقراطية الداخلية. لا يتسع المجال لتفصيل مقوماتها وسنتناولها فيما سياتي من وجهة نظرنا.

وجلي أن الإدارات النقابية لن تهتدي إلى الصواب من تلقاء نفسها ولن تقبل بتعاون النقابات إلا بالقدر الذي تفرضه القاعدة العمالية. لذا وجب جعل توحيد الحركة النقابية شعارا للنضال بالدعاوة التي لا تكل وبتجسيد الروح الوحدوية في الميدان، وبإبراز أضرار التشتت عند تقييم النضالات وحفز التضامن بين مختلف مكونات الحركة النقابية. فالتوحيد معركة ووحده النضال يخلق الوحدة.

لقد بات وجود النقابات مهددا بفعل شدة الهجوم البرجوازي على مكاسب الشغيلة وعلى استقرار الشغل. وبات توحيد الحركة النقابية مسألة حياة أو موت بفعل ما سيشهده الهجوم من تصعيد مرعب(مواصلة سياسة صندوق النقد الدولي وتطبيق اتفاقيات التبادل الحر مع أوربا وأمريكا).

و تتمثل بنظرنا أولى خطوات التقدم نحو التجميع النقابي في ما يلي:

1- الحفاظ على القطاعات الموحدة حاليا: توجد فئات عمالية من وضع يقترب من الوحدة داخل قطاعها.

وإلى أمد غير بعيد كانت نقابة التعليم نموذجا لذلك. لكن نقص الديمقراطية دفع مناضلين من اليسار نفسه إلى زلة هجر النقابة الوطنية للتعليم بحثا عن الديمقراطية في هياكل فارغة توهم بوجود ديمقراطية لمجرد أن بيروقراطيتها " تتمسكن حتى تتمكن".

2- تطوير تجربة التنسيقات بين المكاتب القطاعية من مختلف النقابات وإعطاؤها مضمونها الديمقراطي باعتماد الجموعات العامة أساسا للقرار، و لجان الإضراب بحكم دورها في توحيد المنظمين نقابيا مع غير المنظمين، وتكثيف الأنشطة النقابية المشتركة (ندوات ، دورات تكوين...).

وهنا يطرح السؤال كبيرا حول أي دور فعلي للمكاتب الموحدة للقطاعات؟ مات ذلك الخاص في كدش بعمال وكالات النقل الحضري في الوقت الذي تعرضت الوكالات للتصفية تباعا وناضل العمال كل وكالة بمفردهم وتساقطوا الواحد تلو الاخر؟ وتأخر ذلك الخاص في ا م ش بالنسيج في الرباط عن لحظة أمس حاجة اليه حتى ارتدت موجة النضالات فولد ضعيفا.

3- تطوير تقاليد التضامن: يكاد لا يبقى من التضامن العمالي غير الاسم . فحده الأقصى ، كقاعدة عامة ، هو البيان أي التعاطف السلبي أو بعبارة ألطف نية التضامن غير المتبوعة بالفعل . فعلاوة على انعدام التآزر بين نقابات منضوية تحت لواء مركزيات مختلفة، متنافسة وحتى متخاصمة ، لا نجد حضورا قويا لتقاليد التضامن حتى داخل كل مركزية على حدة.

وطبعا ليست هذه الكترثة بعيدة عن التربية التي يجري تكريسها داخل النقابات، أي اختلاق حواجز وهمية بين مختلف القطاعات . فالتوجيه السائد يقضي بانزواء كل قطاع ، أو مكتب نقابي في مقاولة، و غضه الطرف عما يقع لغيره من القطاعات أو نقابات المقاولات الأخرى . وهنا أيضا نكون في مستوى متخلف عما ما شهدته العقود الماضية، وتكفي الإشارة إلى حملة التضامن التي نظمتها كدش مع مطرودي التعليم والصحة ببعد إضرابات 1979.

وقد جرى في العقد الاخير تشريد الاف اسر النقابيين، من اومونيوم المغربي للصيد بطانطان، وصولا إلى ضحايا شركو ايكوز، ومئات الحالات بمصانع الدار البيضاء، وتفعيل واسع النطاق للفصل 288 من القانون الجنائي ضد النقابيين دون قيام المناضلين بما يجب من دعم ومساندة.

لا تقتصر المصيبة على غياب التضامن بل إن السلطة وأرباب العمل نجحوا بفضل سماسرة العمل النقابي من كل لون في استعمال النقابات بعضها ضد بعض. نكتفي هنا بمثال قطاع التصبير باكادير حيث أن إحدى النقابات كانت ملاذا للسلطة وأرباب العمل لخلق مكاتب نقابية من كاسري إضرابات كلما ظهرت نقابة مناضلة بإحدى الوحدات. وكان رب العمل هو الذي يدفع ثمن بطاقات الانخراط في النقابة الصفراء.

ونشير ختاما إلى أن من اوجه نقص التضامن وجود انعزال المتقاعدين في جمعيات خاصة. ما مانع تنظيمهم في النقابات؟ لا سيما أن التوقف عن العمل يعني مغادرة الموقع الذي يعطي قدرة الضغط على أرباب العمل والدولة وبالتالي يبقى المتقاعد منزوع السلاح وضحية نسيان. إن تضامن العاملين مع المتقاعدين هو الضمانة الاساسية للدفاع عن حقوقهم كقسم من الطبقة العاملة امتص الرأسمال قواه والقاه بين مخالب البؤس . لا غنى اذن عن ضم جمعيات المتقاعدين إلى الحركة النقابية.

نبذ النزعة الفئوية التي تنسف أساس العمل النقابي

الفئوية: خطوة إلى الوراء

شهدت السنوات الأخيرة نزوعا متناميا إلى الفئوية والمحلية . فبعد تخلف المركزيات النقابية عن الاضطلاع بدورها في توحيد المطالب ومركزة النضالات، في إطار سياسة مناوشة تغلب ضرورات الحفاظ على استقرار أوضاع الاستغلال، بدأت فئات متباينة بمختلف القطاعات تسعى إلى انتزاع حل لمشاكلها بخوض نضالات جزئية (المتصرفون ، التقنيون ، فئات في التعليم...)، وبدل النضالات الوطنية باتت فروع نقابية بهده المدينة أو تلك القرية تشن إضرابات ، لكنها سرعان ما ترتطم بالطابع الوطني للمشاكل . وتكونت جمعيات سواء على أساس طبيعة الفئة المهنية او نوع المشكل (جمعية إنصاف حول مشكل التعاضدية.. مثلا). إنها خطوة إلى الوراء، لأن غاية النقابة بالذات هي تجاوز الفئوية وجمع كافة أصناف الاجراء في قوة واحدة ، فذلك هو الكفيل دون غيره بالدفاع عن المكاسب وانتزاع المزيد . هذا علاوة على أن الفئوية طريق مسدود لأن المشاكل الكبرى لها طابع شامل لكل الفئات وبالتالى لا يمكن التقدم فيها سوى بعمل موحد على الصعيد الوطني.

باختصار إنه هدر لا عقلاني لقوى النضال العمالى.

وجلي أن مسؤولية الاجهزة النقابية قائمة 100% في ظهور النزعة الفئوية، لانها سببت ، علاوة على التخلي عن واجبها في تبني مطالب كل فئة وتوحيدها، في تدني وعي القاعدة العمالية بما تسلكه من سياسة عامة ضيقة الأفق وغير كفاحية . فطريقتها في تدبير الملفات المطلبية تؤدي إلى إحباط القاعدة العمالية وبالتالي إلى بحثها عن مخارج أخرى بعيدا عن النقابة. لقد تحملت النقابات مسؤولية تفكيك صف الضحايا بقيام جمعية للشباب المعطل بدل انخراطهم في النقابات واستنادهم على قوتها مما اضعف كلا الطرفين، وها هي اليوم تنتج فئوية مفككة للنقابات نفسها.

مسؤولية القيادات النقابية هذه هي ما يريد الطيب منشد الكاتب العام للفيدرالية الديمقراطية للشغل التبرؤ منه. فقد اعتبر الجمعيات الفئوية امتدادا لاستراتيجية استعملتها الدولة سابقا مع الأحزاب (التي يسميها وطنية ديمقراطية) وتوجهها منذ بداية سنوات 90 ضد النقابات لاجل التشويش [8] . ودليله في ذلك أن الحكومة تتفاوض مع الجمعيات في ما يدخل في اختصاص النقابات. لا شك أن الحكومة تسعى إلى تشتيت شمل الحركة النقابية (فرق تسد) لتضمن تطبيقا سهلا لخططها المعادية للشغيلة. لكن اعتبار نضال الفئات المهنية من اجل مطالب خاصة بها دون تحكم من القيادات النقابية خطة حكومية مناف جدا عن الحقيقة. فلو كان الأجراء المناضلون بالجمعيات مجرد أداة للدولة لانضموا إلى النقابات الموالية 100% لها وما اكثرها منذ عقود . ثم إن ما يعطي الدولة فرصة الانفراد بالفئات المهنية هو سلوك القيادات النقابية نفسها حين تجزئ المطالب والنضالات وتتفرج على تراكم المشاكل بدل المبادرة إلى النضال بروح وحدوية وكفاحية بتنظيم إضرابات عامة.

مجمل الكلام أن الانقسام النقابي ليس قدرا محتما بل نتيجة تدبير غير ديمقراطي لخلافات سياسية مشروعة داخل النقابة العمالية. وأن ضرورة الوحدة نابعة من طبيعة العمل النقابي نفسه ، اذ يستحيل رد هجمات البرجوازية ودولتها دون صف عمالي موحد. وذلك هو الواجب الاول لكل نقابة وفية لعلة وجودها. وقد

ابرزنا أن نقاباتنا بعيدة عن ذلك الوفاء وكيف أن مصلحة سياسية غير عمالية هي التي تحكمت في مبادرة كدش إلى التعاون الفوقي مع الاتحاد المالعام للشغالين، وكيف أن الاكتفاء بقول " مرحبا بكم عندنا" ليس منهجية لتحقيق الوحدة النقابية.

ثم تقدمنا بما نراه سبيلا للسير نحو جمع الحركة النقابية في اتحاد واحد أوحد:

تعزيز ما هو موحد حاليا بدل شقه ركضا وراء سراب ديمقراطية في هياكل فارغة، وتطوير اشكال التنسيق الحالي وتجاوز طابعها الفوقي، و تطوير تقاليد التضامن ، ونبذ الفئوية.

واعتبرنا أن الهوية الكفاحية للمناضلين العماليين الجذريين تلقى على كاهلهم هذه المهام قبل غيرهم.

ما هي البيروقراطية العمالية وما جذورها وكيف نواجهها؟

من أهم القضايا النقابية التي تشغل النقابيين الكفاحيين والطليعة العمالية بالمغرب اليوم مسألة تبقرط المنظمات النقابية. وقد وصلت مستويات تبقرط النقابات العمالية مستويات كارثية وفضائحية؛ فمنذ تأسيسهما، يَجثُم على رأس المركزيتين النقابيتين الرئيسيتين الاتحاد المغربي للشغل (إمش) والكونفدرالية الديمقراطية للشغل (كدش) كل من المحجوب بن الصديق منذ 1955 ونوبير الاموي منذ 1978. وأضحت بيروقراطية إمش وكدش تُسيران النقابات بوضوح وصلافة متزايدة وفقا لأهوائها بعد أن أوقفت،عنوة، انعقاد مؤتمرات النقابة منذ 1995 و2001. وعلى نفس النهج تسير قيادة النقابات القطاعية وطنيا والاتحادات النقابية محليا.

والوجه المكمل لهذا الانحطاط البيروقراطي هو تكبيل النقابة بسياسة التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها؛ فبقدر ما يتعمق مسلسل استقلال القيادات النقابية عن القاعدة العمالية يتسارع ارتباط هذه القيادات بأجهزة الدولة ومؤسساتها سواء على المستويات الوطنية أو القطاعية أو المحلية. وتدفع البيروقراطية هذه السياسة بعيدا جدا ليس فقط عبر التضحية بالمصالح التاريخية للعمال في التحرر من الاستغلال الرأسمالي، بل حتى بالمصالح الآنية في تحسين شروط هذا الاستغلال. وهو ما يدل عليه توقيعها على مدونة قهر الشغل سنة 2003 ومباركتها المتواصلة لكل التعديات على القطاع العام وشغيلته.

ونحن كمناضلين عماليين ثوريين إذ ننظر إلى واقع الحركة النقابية بعين نقدية مفتوحة، نعي في الآن ذاته أن النقابات العمالية منظمات لا غنى عنها لنضال البروليتاريا ضد الاستغلال الرأسمالي. منظمات ينبغي السعي، مهما كانت الصعوبات، لتدعيمها وتجاوز نقائصها وعيوبها والسير على درب توحيد الحركة النقابية على أسس الديمقراطية العمالية والكفاح الطبقي.

ولا يمكن للطليعة النقابية أن تعطي إجابات حقيقية وفعالة عن ظاهرة البيروقراطية النقابية ما لم ترتكز، من جهة، إلى تراث الحركة العمالية العالمية حولها، ومن جهة أخرى، إلى تحليل ملموس للسيرورة الخاصة لتبقرط الحركة العمالية المغربية.

وبهدف الدفع بهذا النقاش إلى الأمام، سنعرض في هذا الجزء الأول للتحليل الماركسي لنشوء وتطور ظاهرة البيروقراطية في المنظمات العمالية وسبل مواجهتها، على أن نخص جزءا ثانيا للمساهمة في تحليل الوضع الخاص والملموس للظاهرة محليا وسبل استعادة الشغيلة لزمام منظماتهم النقابية.

ما هي البيروقراطية العمالية؟

إن المقصود في التراث الماركسي بالحديث عن البيروقراطية العمالية هو تبقرط المنظمات العمالية أي النقابات والأحزاب السياسية العمالية، وأيضا تبقرط الدول العمالية كما كان حاصلا بالمعسكر الشرقي قبل انهياره.

وتنطرح البيروقراطية بالشكل الأكثر مباشرة باعتبارها إشكالية أجهزة المنظمات العمالية: إشكالية الأجهزة والمتفرغين والمثقفين البرجوازيين الصغار المتخصصين بمهام قيادة المنظمات العمالية في مستوياتها الوسطى والعليا. هذه الأجهزة تحولت من خادم لمصالح العمال إلى شريحة ذات امتيازات منفصلة عن

جماهير العمال تغتصب حقهم في تقرير وتسيير شؤون منظماتهم. وحرصا على امتيازاتها المادية والاجتماعية، التي تستمدها من دورها كممثل للعمال داخل النظام الرأسمالي، تفرض البيروقراطية طرقها الخاصة في العمل والنضال بما لا يهدد تلك الامتيازات ويزكيها ويوسعها. وهي لذلك لها كامل المصلحة في الحفاظ على النظام الذي تعيش فيه وحريصة على ألا يصطدم نضال العمال بأسس النظام الرأسمالي واقتصاد الربح. ويتشكل خطها السياسي بالتالي في النضال من اجل إصلاحات لتلطيف الاستغلال الرأسمالي وكبح كفاح العمال من اجل التحرر. إن البيروقراطية هي قاعدة الإصلاحية والتعاون الطبقي في أوساط الحركة العمالية.

التشكل التاريخي للبيروقراطية العمالية وجذورها

لا حركة عمالية مستقلة بدون جهاز متفرغين

ليست البيروقراطية مجرد مجموعة أفراد عديمي الذمة وفاسدين قادهم القدر للتسلط على الطبقة العاملة ومنظماتها يكفي تغيرهم بأناس صافيي السريرة أو بناء منظمة بديلة طاهرة. فثمة أسباب عميقة لتشكل البيروقراطية في المنظمات العمالية؛ يقول لينين في كتاب الدولة والثورة:«نحن لا نستغني عن الموظفين في الرأسمالية وفي ظل سيادة البرجوازية. فالرأسمالية تضطهد البروليتاريا وتستعبد جماهير الشغيلة. وفي الرأسمالية تكون الديمقراطية مقيدة ومضغوطة وبتراء يشوهها المحيط الذي تخلقه عبودية العمل المأجور وفاقة الجماهير وبؤسها. ولهذا السبب، وما من سبب آخر، يفسد الموظفون منظماتنا السياسية والنقابية (أو بالأصح يظهرون ميلا إلى الفساد) من جراء المحيط الرأسمالي ويظهرون الميل للتحول إلى بيروقراطيين أي أشخاص ذوي امتيازات منفصلين عن الجماهير ويقفون فوقها. هذا هو جوهر البيروقراطية. وما لم تصادر أملاك الرأسماليين، ما لم تسقط البرجوازية، يظل حتما شيء من "التبقرط" عند موظفي البروليتاريا أنفسهم».

إن نتائج سيادة البرجوازية اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا تؤثر بالضرورة حتى في طرق نضال البروليتاريا؛ إن تقسيم العمل في المجتمع الرأسمالي يحصر البروليتاريا في العمل اليدوي لإنتاج البضائع، وهو عمل شاق ومنهك لا يسمح لكل البروليتاريا باكتساب واستيعاب العلوم ولا إمكانية ممارسة سياسية منتظمة ودائمة. إن الرأسمالية تحشر البروليتاريا في وضع تخلف ثقافي وعلمي يستحيل معه أن يصبح المناضلون العمال قادة مع استمرارهم في العمل المنهك الذي يفرضه وضعهم كبروليتاريين. هذا ما دفع البروليتاريا إلى إسناد مهام قيادة نضالاتها إلى أفضل مناضليها توخيا للفعالية. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مع توسع التنظيمات العمالية أصبح نضال البروليتاريا يتطلب جسما كاملا من «جهاز موظفي البروليتاريا» المحترفين لتجاوز النقائص الناتجة عن الشرط البروليتاري. ويمكن القول انه مع هذا التخصص تنشأ البيروقراطية: فبمجرد ما يتخصص بعض الأفراد بصفة متفرغين دائمين بالعمل السياسي أو النقابي حتى تكون سيرورة التبقرط كامنة. وبدون هذا التخصص ستظل الحركة العمالية في طور بدائي جدا.

ويُنتج عن هذا التخصص على مستويات أعمق ميل للمطابقة بين الهدف والوسيلة بين جهاز المنظمة والهدف النهائي بين عضو الجهاز والمنظمة؛ ففي مجتمع قائم على تقسيم مفرط للعمل، حيث يقوم العامل بنفس الحركات والأفعال طوال حياته، يتطور في سلوكه انعكاس إيديولوجي لهذا الوضع يتمثل في ميل لاعتبار نشاطه هذا كهدف في حد ذاته. وبنفس الطريقة تتحول أجهزة المنظمات العمالية من وسيلة إلى هدف لاسيما

في ذهن الأشد ارتباطا بها: جهاز المتفرغين. وهو ما يقودنا إلى فهم الأساس الإيديولوجي والنفسي لتشكل البيروقراطية العمالية؛ ما يسميه إرنست ماندل بديالكتيك المكاسب الجزئية.

ديالكتيك المكاسب الجزئية

كتب ماركس في البيان الشيوعي «ليس للعمال ما يخسرونه سوى أغلالهم وأمامهم عالم يكسبونه» وهي مقولة عميقة يجدر ان تعتبر من أسس الماركسية. لكن مع تطور الحركة العمالية وتحقيقها لمكاسب جزئية ومنها حقها في تأسيس منظماتها العمالية أصبح هناك خطر تطور ذهنية مغايرة كليا: نزعة محافظة. ويبرز ذلك في سلوك «موظفي البروليتاريا» الذين يخضعون مواصلة نضال البروليتاريا من اجل مصالحها الآنية والتاريخية بمحدد وحيد هو الحفاظ على المنظمات العمالية القائمة سواء كانت نقابات أو أحزابا. إنهم يتصرفون كما لو أن هذه المنظمات ليست وسيلة بل هدفا في حد ذاتها يجب التضحية بكل شيء للحفاظ عليها. فعند كل محطة نضالية ينطرح السؤال التالي داخل المنظمة:«ألا يمكن أن يؤدي هذا العمل النضالي إلى تهديد المكاسب القائمة عوض الإتيان بمكاسب جديدة». إنه تناقض ديالكتيكي يطرح إشكالية حقيقية وفعلية لا يمكن حلها عن طريق صيغة عامة ونهائية. فالدفاع عن المكاسب القائمة هو هَم حقيقي لأي مناضل عمالي. فكما يقول تروتسكي: «من لا يعرف كيف يحمي المكاسب القائمة لا يمكنه أبدا أن يضيف مكاسب جديدة». غير أنه من الخطأ اعتبار أي قفزة إلى الإمام في مسار النضال والثورة تهديدا أوتوماتيكيا للمكاسب القائمة. إن هذا الموقف مميز للنزعة المحافظة العميقة والدائمة لدى كل البيروقراطيات النقابية او الحزبية الإصلاحية، ومميز أيضا للبيروقراطية الستالينية التي حكمت المعسكر الشرقي فيما مضى وأخضعت سيروة الثورة في كل مكان بمحدد وحيد هو الحفاظ المكاسب القائمة: الدول العمالية القائمة وامتيازاتها هي.

الامتيازات جذر البيروقراطية المادي

لا يكفي إرجاع جذور البيروقراطية فقط إلى أسسها الاجتماعية البعيدة المتحدث عنها أعلاه، فلهذه النزعة المحافظة من قبل المتفرغين والقادة أساس مادي: الامتيازات الاجتماعية الناتجة عن ممارسة هذه الوظائف بما فيها امتيازات ممارسة السلطة.

في بدايات الحركة العمالية فإن المناضل المتفرغ للحزب أو النقابة يستبدل العمل الشاق وتعسف رب المعمل وعدم الاستقرار في العمل بنشاط أغنى وأكثر اعتبارا وانسجاما مع قناعاته في النضال. وهو ما يمثل بالنسبة له ترقيا اجتماعيا وتحررا فرديا لا جدال فيه يجعله يتعلق بوضعه ويعارض أي تداول محتمل للمهام بين أعضاء المنظمة قد يعيده إلى دوامة الإنتاج المادي. وهو ما يعني ميولا نحو البيروقراطية والنزعة المحافظة بشكل كامن.

ومع توطد المنظمة وتوسعها في ظل المجتمع الرأسمالي تأخذ الامتيازات أحجاما اكبر بما لا يقاس: الإعانات التي تمنحها الدول للمنظمات العمالية الأكثر تمثيلية، تعيين المنتخبين البرلمانيين والجماعيين ومحرري الصحف العمالية وكذا الممثلين في شتى أجهزة الدولة. وهو ما يستتبع تداخلا متزايدا بين الأجهزة العمالية وأجهزة البرجوازية وانفصالا متزايدا للقيادة عن القاعدة العمالية وتطورا متسارعا للنزعة البيروقراطية المحافظة.

وفي الطور التاريخي الأخير يتطور في العديد من المنظمات العمالية الكبرى توجه نحو قلب الخط السياسي للمنظمة نحو التعاون الطبقي والاندماج الواعي في النظام الرأسمالي (كما حصل لأحزاب الأممية الثانية والنقابات القريبة منها إبان الحرب العالمية الأولى). والأجهزة إذ تتخلى عن البرنامج الاشتراكي تترك جانبا إرادة كبح ميول التبقرط فتمد البيروقراطية جذورها بسرعة فائقة. ومع تتعدد الامتيازات المادية تتشكل في أوساط الطبقة العاملة شبكة من الزبونية البيروقراطية والوصوليين المنحطين. انه طور نوعي في سيرورة التبقرط: الانحطاط البيروقراطي.

تبقرط الدول العمالية

نجد تطورا مماثلا من ثلاث مراحل في سيرورة تبقرط الدول العمالية:

أ- في البداية فالامتيازات الوحيدة الممكنة هي الامتيازات السياسية الناتجة عن ممارسة السلطة داخل جهاز الدولة.

ب- في ظل مجتمع متخلف ومعزول تصل فيه البروليتاريا للسلطة، تتبلور امتيازات بيروقراطية سواء على المستوى الثقافي أوالمادي.

ت- وفي الطور النهائي يكون الانحطاط البيروقراطي ناجزا حين تتوقف القيادة عن كبح هذه الميول وتقبلها بشكل واع وتندمج بها وتتحول الى محرك لمراكمة الامتيازات.وصولا إلى المستويات المرعبة التي وصلتها البيروقراطية السوفياتية على عهد ستالين.

الإجابة الماركسية عن معضلة البيروقراطية

ينبغي التأكيد أولا أن المنظمات العمالية من نقابات وأحزاب هي وسائل ضرورية لنضال البروليتاريا من اجل تحسين شروط العبودية الرأسمالية وفي النضال من اجل التحرر من هذه العبودية. وثانيا أن البيروقراطية هي شريحة من الطبقة العاملة أي مجموعة فرعية ضمن البروليتاريا تضطلع بدور القيادة تحولت من خادم للمنظمة العمالية إلى سيد لها. والتمييز ثالثا بين الميول إلى البيروقراطية التي تجد جذورها في الشرط البروليتاري في ظل سيادة البرجوازية وبين الانحطاط البيروقراطي الناجز الذي يقتضي انتصار الميول إلى التبقرط، فالانحطاط طور يتطلب إصرار جناح كامل من جهاز الحزب أو النقابة أو الدولة العمالية بشكل واع لدفع سيرورة التبقرط عوض محاربتها.

ويتعين لمواجهة البيروقراطية، الإقرار بالمشكل الموضوعي المتمثل في أن التبقرط حتمي في أية منظمة عمالية جماهيرية في صيغته الجنينية كميول، والبحث في ظل كل وضع ملموس بشروطه المادية والذاتية عن الوسائل المناسبة والفعالة لكبح هذه الميول والحد من مداها إلى أقصى حد، والاسترشاد بالخلاصات التاريخية لنضال البروليتاريا.

لم يعش ماركس التجربة الفظيعة للبيروقراطية التي عرفتها الحركة العمالية في القرن العشرين، ولكنه ومن خلال تجربة كمونة باريس التي لم تدم سوى بضعة أشهر استطاع أن يلتقط أساسين بسيطين وعميقين في آن لمواجهة البيروقراطية، أولهما النضال ضد الامتيازات المادية عبر فرض ألا يزيد اجر «موظفي

البروليتاريا» عن أجرة عامل متخصص، وهو إجراء احترازي للحيلولة دون تسلل وصوليين يرغبون في تحسين وضعهم الاجتماعي. وثانيهما الحرص على أن يكون هؤلاء الموظفين منتخبين وقابلين للعزل في أية لحظة وفي كل المستويات. وهو ما يمكن تكملته بما اقترحه لينين من ضرورة التداول على هذه الوظائف.

إن الإجابة الماركسية الثورية على إشكالية البيروقراطية وضعها لينين في نظريته حول الحزب وتروتسكي في نظريته حول الدولة العمالية ودور الطليعة في قيادة النضال ضد البيروقراطية. فبالنسبة للحزب، يمكن لجم هذه الميول بالتطبيق البسيط لكن الصارم للمبادئ اللينينية في التنظيم: فالحزب منظمة طليعية (لا منظمة جماهيرية) له شروط انتساب صارمة؛ ويضم مناضلي البروليتاريا الأشد وعيا والأكثر نشاطا، والذين يتلقون في صفوفه علاوة على ذلك تكوينا سياسيا جديا وغير منقطعين عن الطبقة بشكل دائم وعليهم العودة للعمل في المعامل وتعويضهم ببروليتاريين كما يرى لينين. هكذا يتقلص إلى الحد الأدنى التفاوت السياسي بين قاعدته والمتفرغين المتخصصين. ومن جهة أخرى تؤمن المركزية الديمقراطية (حرية كاملة في النقاش ووحدة كاملة في العمل) حق القاعدة في تحديد التوجه السياسي للحزب.

وبالنسبة لتبقرط الدول العمالية، فإن تروتسكي والأممية الرابعة من قدم الإجابة عن هذا المشكل؛ فإذا كانت الميول إلى البيروقراطية كامنة في كل دولة عمالية متخلفة ومعزولة، فليس الانحطاط البيروقراطي قدرا محتوما، فمتى كانت الطليعة واعية بالخطر البيروقراطي يمكنها مواجهته على كل المستويات.

على مستوى التنظيم السياسي للدولة، فسح المجال وحفز كل أشكال الديمقراطية العمالية والتدخل المباشر للشغيلة في تسيير الدولة.

على المستوى الاقتصادي، حفز كل أشكال التسيير الذاتي للمؤسسات الإنتاجية من قبل العمال وتعزيز وزن الطبقة العاملة كما ونوعا.

على المستوى الأممي، دفع الثورة العالمية قدما من اجل كسر عزلة الثورة ومن ثم محاربة سيرورة التبقرط بالشكل الأكثر الفعالية.

من الاتحاد العام إلى الاتحاد المغربي للشغل

نشأت الحركة النقابية بالمغرب نتيجة التقاء عاملين أولهما تبلور نمط الإنتاج الرأسمالي مع دخول الاستعمار وثانيهما رصيد تقاليد التنظيم النقابي الأوروبي. كان العمال الأجانب أول النقابيين بالمغرب وسيثمر نضالهم تأسيس فرع بالمغرب للكونفدرالية العامة للشغل(كعش) سنة 1930. وكان العمال الفرنسيون بالمغرب حينها يستفيدون من امتيازات حتى بالنسبة لنظرائهم بفرنسا، وهو ما جعل المنظمة عند تأسيسها تركز على «الدور الحضاري لفرنسا بالمغرب... والعمال الأجانب» سواء على المستوى المهني أو النقابي.

ورغم منع السلطات الاستعمارية التحاق المغاربة بالنقابات، فقد شهدت سنة 1936 ، تحت تأثير الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 ، موجة واسعة من الانخراط النقابي داخل "كعش" من طرف العمال المغاربة، إبان النضالات النقابية التي انطلقت من معمل «كوسيمار» وامتدت إلى مناجم الفوسفاط في خريبكة وجرادة. هكذا تحولت "كعش" من منظمة أقلية فرنسية أساسا إلى منظمة واسعة النفوذ وسط الشغيلة المغاربة.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، اتخذت كعش بالمغرب سنة 1943 اسما جديدا هو «الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب».

وركزت لأول مرة على مطلب أجر متساو لعمل متساو (بين المغاربة والأجانب)، والحق النقابي للعمال المغاربة. وبعد فترة طويلة، كان فيها حزب الاستقلال ضد انخراط المغاربة في "نقابة استعمارية...غريبة عن تعاليم الاسلام الحنيف"، ونتيجة انخراط المغاربة المتزايد في النقابة، وتنامي نفوذ الحزب الشيوعي المغربي الذي وصل عدد أعضائه إلى 7من 10 في المكتب الوطني سنة 1946، اضطر حزب الاستقلال الى دفع مناضليه للانخراط المكثف في النقابة سنة 1948. وبعد سنتين فقط أحرزوا الأغلبية في الاتحاد مستغلين الأخطاء السياسية الخطيرة التي ارتكبها الحزب الشيوعي المغربي الناتجة عن طبيعته الستالينية، والذي لم يتبن مطلب النضال من اجل الاستقلال إلا سنة 1949.

وفي المؤتمر السادس للاتحاد العام سنة 1950 انتخب المعطي بن بوعزة كاتب عاما بالتشارك مع André Leory وتشكل ثلثا الأجهزة القيادية من مغاربة. وصادق المؤتمر على توصية تنص على تكوين مركزية نقابية مغربية تنخرط في الفيدرالية النقابية العالمية (FSMاتحاد عالمي كان يضم حينها النقابات القريبة من الاتحاد السوفياتي) وعقد مؤتمر استثنائي لحسم المسألة.

وعقب اغتيال القائد النقابي التونسي فرحات حشاد، دعا المسؤولون الاستقلاليون في الاتحاد العام إلى إضراب عام تضامني يوم 8 دجنبر 1952، تطور الى انتفاضة شعبية بالدار البيضاء بعد منعه من قبل السلطات الاستعمارية التي نظمت حملة قمعية اسفرت عن حل الاتحاد العام وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي، وعن اعتقالات واسعة في صفوف النقابيين والزعماء السياسيين. إن هذه الأحداث أعلنت وبشكل واضح عن الطاقة النضالية الكامنة في الطبقة العاملة حديثة التشكل كقوة صاعدة في ساحة النضال من اجل الاستقلال. لذلك، ومباشرة بعد خروجهم من السجن في أواخر 1954، سارع نقابيو حزب الاستقلال في يناير 1955 لتشكيل "لجنة تنظيم" بإشراف المعطي بن بوعزة لتأسيس مركزية نقابية مغربية. وفي خضم الاستعداد محادثات اكس ليبان، التأم في 20 مارس 1955 مؤتمر تأسيس للاتحاد المغربي للشغل(إمش).

إمش: ولادة مشوهة بيروقراطيا في حضن حركة برجوازية

انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل بمنزل بن بوعزة بحضور 45 مندوبا نقابيا. وأعلن انخراطه في الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، وأطلق نداء للطبقة العاملة المغربية للانخراط في امش بغض النظر عن "معتقداتهم وجنسياتهم وأعراقهم" للنضال من اجل "حق الشغل والقضاء على البطالة وأجور لائقة واتفاقات جماعية وتوزيع عادل للثروة واحترام حقوق الإنسان ومن اجل نظام ديمقراطي". واعتبر انه لا تغيير حقيقي دون إلغاء النظام الاستعماري، وواضعا عودة محمد الخامس على رأس أولوياته(1)[بيان التأسيس].

إن تأسيس امش كان خطوة كبرى إلى الأمام لتنظيم الطبقة العاملة المغربية، لاسيما بعدما حلت السلطات الاستعمارية أجهزة الاتحاد العام، وأيضا بالنظر إلى الترابط الوثيق الذي كان للنقابة الفتية مع المقاومة والذي عبر عنه انعقاد المؤتمر في معقلها بحي بوشنتوف وتحت حمايتها. غير أن هذه الخطوة تضمنت عيوبا خلقية سيكون لها كبير الأثر على مستقبل هذه النقابة من جهة ديمقراطيتها وكفاحيتها.

فأولا كان اختيار الانخراط في الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة خطوة كبيرة للخلف عن التقاليد الكفاحية التي كرسها الاتحاد العام؛ على اعتبار عمالة هذه الكونفدرالية الصريحة للامبريالية الأمريكية. والأكثر دلالة أن تأسيس امش جاء بعد مشاورات أجراها بن الصديق بتونس في مارس 1951 ثم بفرنسا مع زعماء هذه الكونفدرالية الدولية. وهو لقاء نال فيه بن الصديق وفقا لألبير عياش اعجابهم بنزعته "المعادية بوضوح للشيوعية ". ولا شك أن هذا هو سبب التسامح النسبي الذي تعاملت به السلطات الاستعمارية مع تأسيس امش. بل إن ألبير عياش يتحدث عن لقاء تم يوم 11 يناير تلقت فيه "لجنة التنظيم" الضوء الأخضر من السلطات الاستعمارية. وقبيل عقد المؤتمر التأسيسي زار منتدبون من قيادة الكونفدرالية المغرب من 07 الى 11 مارس1955 والتقوا بالنقابيين المغاربة في منزل بن بركة.

ثانيا، جرى المؤتمر بحضور نقابيي حزب الاستقلال حصرا. إن القرار كما جرى تنفيذه بسرية- حتى على نقابيي الحزب الشيوعي- هو نوع من الاستفراد والترامي على الملتمس الذي صادق عليه الاتحاد العام سنة 1950 باتفاق بين الشيوعيين وحزب الاستقلال والقاضي بتأسيس مركزية نقابية مغربية. كما أن إعلان الانخراط في الكونفدرالية الامبريالية يعني إرادة وضع الحزب الشيوعي والنقابيين الفرنسيين أنصار ك.ع.ش المناصرين لاستقلال المغرب، عن عمد، خارج المركزية الجديدة. إن محاربة الشيوعية هدف كان وراء انخراط الاستقلال في الاتحاد العام. إن إقصاء الشيوعيين المغاربة كان يعني حرمان النقابة الفتية والطبقة العاملة من خيرة المناضلين النقابيين الذين تدربوا طوال عقود في النضال النقابي وفق رؤية طبقية. وتقويضا لمنظور نقابة ديمقراطية وتعددية كالذي كانته الاتحاد العام.

ثالثا، في اليوم التالي للمؤتمر أي في 21 مارس 1955، ذاعت فضيحة حول تزوير قام به المحجوب بن الصديق. فالبيان الذي وزعه هذا الأخير على وكالات الأنباء تضمن انتخابه هو أمينا عاما. والواقع أن المؤتمر انتخب لجنة إدارية من 27 فردا انتخبت بن بوعزة أمينا عاما والمحجوب أمينا عاما بالنيابة. وهو ما لم يستسغه بن الصديق الذي اعتبر نفسه أحق بالأمانة بالنظر لعلاقاته الخارجية الواسعة (بالطبع مع الكونفدرالية الأمريكية). وعُرض الأمر على المؤتمرين فصوتوا بأغلبية ساحقة على الطيب بن بوعزة. "وبسبب الضجة القوية التي نتجت عن التزوير المذكور[في أوساط النقابيين والمقاومة أيضا]، لجأ المحجوب إلى أسلوب المساومة فهدد بفضح المؤتمرين لدى السلطات إن لم يغلقوا ملف الأمانة". وتدخل الفقيه البصري و عبد الله إبراهيم اللذان ضغطا في اتجاه عدم إثارة المسألة وإرجائها إلى ما بعد عودة محمد الخامس. وفي المؤتمر الأول المنعقد بالدار البيضاء سنة 1956 فُتح ملف التزوير ثانية واضطر المحجوب بن الصديق إلى تقديم استقالته وتم قبولها بالإجماع. ومرة أخرى تدخل عبد الله إبراهيم لطلب "الشفاعة" للمحجوب فرضخ النقابيون. (محمد الصديق، عضو أول مكتب وطني لإمش، الأحداث المغربية عدد 3684، 20 مارس 2009). وسيتضح بعد ذلك أن الطيب بن بوعزة قد تمت "ترضيته" بمنصب سفير من طرف عبد الله إبراهيم سنة 1959 (حوار لابن بوعزة مع الأحداث اليومية، العدد الاسبوعي رقم 10، 3ابريل 2009).

إن الاتحاد المغربي للشغل ولد إذن بتدخل سافر من حزب الاستقلال لاسيما يساره الذي سعى للتحكم بالنقابة عبر ذبح الديمقراطية. كان حزب الاستقلال، وحتى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فيما بعد، حزبا بيروقراطيا إلى أقصى الحدود. وقد أشار محمد بل الحسن الوزاني في كتابه "مذكرات: حياة وجهاد" أن الحركة الوطنية التي تشكلت عقب حركة اللطيف في 16 مايو 1930 اتخذ لها تنظيميا اسم "الزاوية" وتضم هيئة الأركان السياسية بينما أطلق على الأتباع المنفذين اسم "الطائفة"؛ وأرجع ذلك أولا لتفادي القمع الاستعماري من جهة وبالنظر إلى التأثر بالأجواء الطرقية السائدة وقتئذ في الأوساط البرجوازية المغربية.

وأضاف انه بدافع "الغيرة و الحسد والكيد والمكر أقصيت عن الزاوية عناصر وطنية هامة من خيرة الشباب المثقف". إن الوزاني تناسى عاملا هاما هو رغبة البرجوازية في احتكار قيادة حركة النضال من اجل الاستقلال. لا غرابة أن يكون حزب الاستقلال سعى إلى جعل النقابة على شاكلته. وقد وجد في المحجوب ابن الحرفي المكناسي وسيلته في نقل الأساليب الطرقية في المكر والخداع للمركزية الفتية. إن بن الصديق، مدعوما بيسار حزب الاستقلال، دشن "نضاله النقابي" في امش بعملية تزوير كبيرة. إن كونه فاقدا للشرعية الديمقراطية جعله دائم التخوف من فقدان منصبه في مؤتمر مقبل، لذلك حرص على أن يكون الجهاز المسير للنقابة على المقاس الذي يمكنه من السيطرة عليه. وكأي مغتصب سعى إلى التخلص من كل الشهود على جريمته؛ فعاما بعد التأسيس تخلص من أربعة من المؤسسين، ولم يأت المؤتمر الثالث سنة 1963 حتى تخلص من الباقي باستثناء محمد التيباري الذي نفاه كمسؤول على طبع جريدة "الطليعة" بالفرنسية.

امش من الاستقلال الشكلي إلى ماي 1961 :

منظمة منخرطة بأجهزة الدولة تراكم الامتيازات والمكتسبات

اعترفت سلطات الحماية بالاتحاد المغربي للشغل قبل "الاستقلال الشكلي"، مما مكنه من تولي، مع منظمة المقاومة، مهام الإدارة الفرنسية في الأحياء الشعبية: تنظيم حركة المرور وفض النزاعات.

إن هذا السبق التنظيمي، وكذا الأهمية المتزايدة للطبقة العاملة، ومشاركة حزب الاستقلال او يساره في الحكومات المتوالية حتى ماي 1961، ورغبة النظام الملكي في كسب ود المركزية النقابية أو على الأقل تحييدها مؤقتا في الصراع الذي سيخوضه لتركيز دعائمه (لاسيما عبر تصفية المقاومة وجيش التحرير وتأسيس أجهزته العسكرية)، كان من نتائجه اكتساب المركزية خلال هذه السنوات لصفة منظمة رسمية.

منظمة تشارك في الوفود الرسمية إلى الخارج، وفي شتى أجهزة الدولة (المجلس الاستشاري، المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، المجلس الإداري لصندوق الضمان الاجتماعي...) ومشاركتها في رسم سياسة البلاد الاقتصادية والاجتماعية بمشاركتها في جميع اللجن التي حضرت التصميم الخماسي الأول، كما تتم استشارتها عند تشكيل الحكومات، ويستقبل ضيوفها استقبال الضيوف الرسميين للدولة ويحضر محمد الخامس احتفالات فاتح ماي ويلقي خطابا بالمناسبة.

هذا السياق هو ما سمح للمنظمة بالحصول على ما تريده من أعداد التفرغ النقابي، وعلى حصة في الإذاعة تبث باسم "صوت الاتحاد"، ومقرات في جميع المراكز ذات الأهمية زيادة على بورصات الشغل التي جلت عنها المنظمات الفرنسية. إضافة إلى المساعدات المالية التي تمنحها الدولة والبلديات وتتجاوز في بعض الأحيان عشرات الملايين حسب عمر بنجلون.

وهذا هو السياق الذي استفادت الطبقة العاملة الفتية فيه من عدة مكتسبات قانونية؛ كالاعتراف بالحق النقابي والضمان الاجتماعي والسلم المتحرك للأجور والأسعار وطب الشغل والاتفاقات الجماعية... ورغم ايجابية هذه المكتسبات، فإنها لم تكن حقوقا جرى كسبها عبر النضال بل حقوقا "ممنوحة" في ظل السياق المشار إليه أعلاه. فالإضرابات التي خاضها امش خلال هذه السنوات لم يكن لها علاقة مباشرة بمطالب خاصة

بالعمال (إضراب ليوم واحد في اكتوبر56 وآخر لمدة ساعة في فبراير 1957 كانا للمطالبة بجلاء القوات العسكرية الأجنبية وتضامنا مع الشعب الجزائري). وستسمح الصفة شبه الرسمية للمنظمة بحل عدد من المشاكل عبر التدخل لدى الإدارات العمومية أو لدى أرباب العمل. وبهذا تكون إمش قد دشنت عهدها في النضال النقابي بأسلوب "التدخل لدى الإدارة وأرباب العمل". وهو أسلوب سوف يتكرس مع السنين ليصير تواطؤا مفضوحا في العديد من الحالات لخنق النضالات العمالية أو لتكسيرها.

إن هذه الامتيازات و"السلطات" جعلت من تبعية امش المالية إزاء الدولة أمرا واقعا. في ظل تلك الشروط عمل بن الصديق على الاستفراد بالجهاز وصنعه على مقاسه بدعم وضوء أخضر من يسار حزب الاستقلال الساعي لفصل النقابة عن تأثير "بورجوازية حزب الاستقلال" وإخضاعها لهيمنة "القوى التقدمية". ففي إطار الصراع بين جناحي حزب الاستقلال، سعت قيادة امش إلى استكمال الهيكلة التنظيمية للاتحاد "قبل أن يسترجع يمين الحزب نفوذه، وبدأت في كثير من الأحيان، وبدون سابق تحضير، وفي ظرف وجيز، في بناء جامعاتها، واتحاداتها المحلية. وهكذا أنشأت وفي بضعة شهور ما لا يقل عن 15 جامعة إضافة لجامعة السكك الحديدية، تلك الجامعة الوحيدة التي وقع تكوينها قبل الاستقلال" (المنوني). ومما لاشك فيه أن المحجوب "الأمين العام بالاغتصاب" كان يضع نصب أعينه الاستفادة من كل تلك الفبركة "ذات الطبيعة السياسية التقدمية" لتقوية مواقعه الشخصية.

إن هذا البناء المحموم في سباق مع الزمن كانت يشكو من قلة الأطر المدربة في الكفاح النقابي. وهو ما سمح للعديد من الوصوليين الذين لا عهد لهم بالنضال ليصيروا قادة نقابيين حافزهم في ذلك الاستفادة من الامتيازات المادية والاجتماعية التي يمنحها وضع امش كمؤسسة رسمية. وهو التسابق الانتهازي نفسه نحو المناصب الذي شهده بداية الاستقلال الشكلي في عدة مجالات. ويشير عمر بن جلون إلى ظاهرة أخطر هو إسناد قيادة النقابات لعناصر أجنبية عن الطبقة العاملة أغلبيتهم شبان بورجوازيون فشلوا في دراستهم. ومن اجل إعطائهم شرعية "عمالية" تم تشغيل عدد منهم في الضمان الاجتماعي وتم تأسيس "الشبيبة العاملة المغربية" سنة 1957 ونظمت لهم "أسفار نعيم للخارج" بهدف تكوينهم. إن هذا الصنف من القيادات النقابية الذي تربى على حل المشاكل بالتدخل لدى الادارة وارباب العمل، ليس مدينا لا للطبقة العاملة ولا "للقوى التقدمية" بل فقط للجهاز الذي عينه والذي منحه التفرغ النقابي ومكانة اجتماعية ومستوى عيش يفوق موارده. وسيدفعه حرصه على مكانته وسعيه لتحسينها للبحث عن رضى هذا الجهاز بأي ثمن. لم يكن بن الصديق ليحلم بطينة من البشر "أفضل" لبسط سيطرته على كل الجهاز.

خلاصة أولية

إذا كان هناك من راقته كل هذه التطورات فهو الملكية. لقد أضحى امش تابعا كليا ماليا للدولة (مقرات، جهاز متفرغين متضخم، مساعدات...) وهي تبعية ما كان حجم الانخراطات رغم اتساعه كافيا للتقليص منها. وحقا فقد قادت الطبقة العاملة المغربية غريزتها الطبقية والتقاليد المكتسبة عن الاتحاد العام والمكتسبات المشار إليها أعلاه للانخراط المكثف في النقابة والذي وصل أوجه سنة 1957 بـ650 ألف منخرط. غير أن الجزء الأكبر من مالية الانخراطات ما كان يصل للمركز الذي لم يكن في ظل هكذا شروط متلهفا ولا راغبا في ضبط مالية انخراطاته والتي تعرضت لنهب متواصل من طرف القيادات المحلية لاسيما من عدد من "الأطر الجديدة" الوصولية. إن هذه التبعية المالية الفائقة هي الأساس المادي الذي يفسر السرعة الكبيرة للانحطاط البيروقراطي لإمش الذي ستبرز نتائجه للعيان أربع سنوات فقط بعد الاستقلال

الشكلي. حيث أضحت قيادته متواطئة بشكل واضح مع النظام في صراعه مع المقاومة وجيش التحرير والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. تواطؤ سعى جهاز إمش بقيادة بن الصديق إلى تغليفه بصيغ جذرية جدا ومنها "الاستقلال النقابي إزاء البرجوازية و قوى البورجوازية الصغيرة".

يقول المعطي منجب في كتابه حول الملكية والصراع من اجل السلطة أن فترة 55-65 تشكل الأساس الذي يمكن من تفسير ما بعده في التاريخ السياسي بالمغرب. والأمر صحيح أكثر بالنسبة للحركة النقابية وللاتحاد المغربي للشغل بالضبط.

ففي الفترة 55- 60 رأينا في القسم الثاني أن جذور تبقرط الاتحاد المغربي للشغل (امش) كامنة في أساسا في الشروط التي واكبت تأسيسها وانفراد المحجوب بن الصديق بصنع جهاز على مقاسه. وهي الجذور التي قلنا أنها ستجعل بن الصديق وجهازه، عند أول انعطافة حقيقة للوضع السياسي، يقف بوضوح متزايد خلال الفترة 60-65 في صف النظام ضد رفاقه في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وضدا على المصالح الحيوية المباشرة والبعيدة للطبقة العاملة. هذا ما سنتطرق له في هذا القسم.

قيادة امش تدشن "الحياد السياسي" بخيانة

كان المحجوب بن الصديق وبدعم من يسار الحزب قد وطد سيطرته على جهاز النقابة. وهو أمر لم يكن ليرضي يمين الحزب الذي يعرف قوة انغراس النقابة. وتوضح ذلك باكرا بمناسبة 18 نونبر 1957 حيث نظم قسم من أنصار اليمين العاملين في ميناء البيضاء احتفالا مستقلا عن احتفالات امش بذكرى الاستقلال الشكلي. واثر تشكيل محمد الخامس في 12 ماي 1958 لحكومة من يمين الحزب برئاسة أمينه العام بلافريج، انخرطت امش في سلسلة إضرابات جزئية مناهضة لها وأعلنت جريدة الطليعة عن "نهاية خرافة بلافريج". فرد حزب الاستقلال بتشجيع اضرابات مناصرة لبلافريج واستعمل مواقعه في الحكومة لحفز معارضي بن الصديق على التمرد والانشقاق. هذا الصراع بين جناحي الحزب سيفضي فيما بعد إلى تأسيس اليسار للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (اوقش) في 6 شتنبر1959، و تأسيس اليمين للاتحاد العام للشغالين بالمغرب (اعشم) برئاسة الدويري في 20 مارس 1960.
وكانت امش تعلن رغبتها في «حكومة تحظى بثقة القوات الشعبية المنظمة». وهو مطمح سارع محمد الخامس إلى تحقيقه عبر حكومة عبد الله ابراهيم، أولا لامتصاص الغضب الشعبي من حكومة بلافريج، وثانيا لكسب حياد الجناح اليساري وضمنه جهاز امش (أي حياد المدن) في حربه ضد انتفاضة الريف المندلعة نهاية 1958(أي ضد القرى) وفي تصفيته القادمة لما تبقى من المقاومة وجيش التحرير، وثالثا لتعميق الخلافات بين جناحي حزب الاستقلال.

وفي ظل حكومة إبراهيم هاته سيجرب ابن الصديق ما سيكون سياسته بوضوح فيما بعد:التواطؤ مع النظام. ففي 19 دجنبر 1959 تم اعتقال 60 مناضلا من المقاومين ضمنهم لفقيه البصري وعبد الرحمان اليوسفي بتهمة تدبير محاولة اغتيال ولي العهد الحسن. وانطلقت سلسلة مظاهرات وإضرابات للتجار. كما أطلقت بعض النقابات إضرابات بعدد من المدن كاسفي واليوسفية. وتدخل المحجوب لإيقاف الإضرابات المقررة من القاعدة. وأرسل تعليمات تمنع جميع الاتحادات المحلية من أية مبادرة ومطالبا بالاكتفاء بحملة صحافية.

هكذا دشن بن الصديق "الحياد السياسي" المزعوم. فهو من جهة يناهض سياسيا حكومة يمين حزب الاستقلال ويدعم سياسيا حكومة ابراهيم وفي نفس الوقت يقف موقف " الحياد" إزاء مؤامرة النظام ضد المقاومة. هذا مع العلم أن امش تأسست كما أسلفنا تحت حماية المقاومة، بل إن بن الصديق نفسه عضو في

مجلسها الوطني.

ماي 1960: انعطاف في الوضع السياسي

كانت السنوات الأربع التي تلت الاستقلال الشكلي فترة انتقالية شهدت توازنا هشا بين حزب استقلال برجوازي ملكي منغرس اجتماعيا بفضل قيادته للنضال الوطني وطامح لاقتسام السلطة السياسية والاقتصادية من جهة وبين ملكية لا تؤمن بغير الحكم المطلق لكنها لا تتوفر على وسائله القمعية من جهة اخرى. وفي كل تلك الفترة وبينما كان يعد، تحت الإشراف المباشر والحصري لولي العهد وبتعاون وثيق مع المخابرات الفرنسية، أجهزته القمعية من جيش وشرطة، ترك القصر للحركة الوطنية فرصة تجريب قدراتها في تسيير دواليب جهاز حكومي عديم السلطة الفعلية في بلد مأزوم اقتصاديا وحيث الطموحات الشعبية في ذروتها. وعمل على إلهائها "تشريعيا" بمجلس استشاري معين لا سلطة له هو الآخر. إن ابتلاع الحركة الوطنية لهذا الطعم هو ما وفر للقصر شروط تفتيت الحركة الوطنية عبر توجيه ضربات لا ترحم لجناحها العسكري الأكثر خطرا، جيش التحرير الوطني والمقاومة، عبر إدماج جزء هام من جيش تحرير الشمال في أجهزته العسكرية، و تصفية جيش تحرير الجنوب بالتواطؤ مع الجيش الفرنسي والاسباني في ما يعرف بعملية "إيكوفيون". كما مكنه ذات الطعم من شق جناحها السياسي وإغراق الجناح النقابي في امتيازات جعلته تابعا كليا لجهاز الدولة ماليا.

كانت إقالة حكومة عبد الله ابراهيم في 23 ماي 1960 وتنصيب حكومة على رأسها الملك وولي عهده قبيل الانتخابات الجماعية تعبيرا عن نهاية تلك الفترة الانتقالية. وبدأ مرحلة جديدة ستتكرس أكثر بموت محمد الخامس عنوانها توطيد أسس نظام ملكي مطلق بوليسي مرتبط كلية بالامبريالية الفرنسية على جميع الأصعدة. وهو ما تجسد في: دستور 1962 الممنوح وإقرار قوانين قمعية جديدة(القانون الجنائي والمسطرة الجنائية)، تقوية الدور السياسي لأصدقائه العساكر(اوفقير على رأس الأمن والمدبوح عاملا على قلعة اليسار بالبيضاء منذ صيف 60(، رفع وثيرة القمع والحصار ضد اليسار وتطهير الإدارة من أنصاره، طرد حزب الاستقلال من الحكومة مباشرة بعد الاستفتاء في يناير 1963 وتشكيل حكومة باحنيني الرجعية، ثم بعد ذلك اعلان حالة الاستثناء، دعم متحكم فيه لتشكل المعمرين الجدد عبر ظهير 63 حول بيع الأجانب للأراضي، ووقف وتخريب مشاريع الصناعة الثقيلة الواردة في المخطط الخماسي الذي صاغته حكومة إبراهيم وتم التخلي عنه هو الآخر، حرب الرمال ضد الجزائر في إطار المؤامرة الامبريالية على جزائر بن بلة.

ومن جهته، كان بن بركة، زعيم اوقش، قد قطع أشواطا في تطوره السياسي لاسيما من خلال وثيقة "الاختيار الثوري". فبعد أن تطرق للأخطاء التي تعرضت لها الحركة الوطنية عبر عن ضرورة عدم استمرار الغموض في مواقف اوقش وايديولوجيته؛ فالقصر بالنسبة له لم يعد كما كان قبل 60 حكما فوق الطبقات بل معبرا عن مصالح الإقطاع والرجعية والمعمرين الجدد. وبرجوازية حزب الاستقلال بحكم ارتباطاتها بالإقطاع وخوفها من الجماهير الشعبية اختارت دعم القصر. لذلك فالجبهة الثورية تضم العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين بقيادة الطبقة العاملة. وكان يرى ان الأفق ينبغي أن يكون النضال من اجل مجتمع اشتراكي، وان المهمة المباشرة هي تنظيم نضال ثوري طويل النفس ضد الحكم المطلق من اجل المجلس التأسيسي وإصلاح زراعي جذري والتحرر الوطني. وبالنسبة "للأداة" فان بن بركة يرى ضرورة الحسم مع "الطابع الجمعوي" لاوقش وتحويله إلى حزب ثوري ممركز وديمقراطي مرتكز على الخلايا في الأحياء ومؤسسات الإنتاج. وبخصوص العلاقة بالنقابة فقد دعى إلى إعادة هيكلتها وإعادة تحديد علاقتها

بالحزب فـ«اوقش ، بما هو أداة للثورة، هو الذي عليه أن يلعب الدور القيادي في نضالات كل الشرائح الاجتماعية الثورية». كان هذا المنظور الذي أعده بن بركة للمؤتمر الثاني لاوقش المنعقد في ماي 1962.

الملكية تضغط على امش

كان تكتيك الحسن إزاء القوى المعارضة له في اوقش يقوم على تصفية المتصلبين وعلى رأسهم بن بركة وقمع المترددين والضغط على القابلين للمساومة ومكافأة الملتحقين به. وكانت امش كما اشرنا في القسم الثاني قد غذت خلال السنوات الأربع الأولى منظمة شبه رسمية قوية مرتهنة ماليا بالدولة ومُشَكلٌ جهازها على هوى ابن الصديق. منظمة أغدقت عليها الامتيازات بالنظر لقوة المنظمة وتمثيلها للشغيلة المغاربة. وهي امتيازات كان الوضع السياسي الجديد يهدد بفقدانها لا سيما مع تشجيع النظام لانشقاق 20 مارس. كان تهديد "التمثيلية" هي نقطة الضعف التي ركز عليها النظام أما القمع فلم يصب الجهاز منه سوى جزء يسير بالمقارنة مع تعرض له جناح بن بركة:

قبل أن يصير الحسن ملكا دفع لغزاوي مدير الامن لرفع دعوة على الطليعة لأنها طالبت "بتطهير الأمن الوطني من الخونة". كما جرت اعتقالات واسعة في صفوف النقابيين في إطار الحملة الجارية ضد اليسار. كما تدخل الجيش من اجل كسر وقمع إضرابات النقل سنة 1960.

وقوف الحسن صراحة إلى جانب الاتحاد العام في صراعه مع امش مطالبا المجلس الوزاري الترخيص للجيش في قمع إضراب مارس 1960الذي دعت له امش بمناسبة تأسيس اعشم.

إصدار ظهير يتعلق بالتعددية النقابية سنة 1960 والاعتراف الرسمي بنقابة الاتحاد العام التي أصبحت مستفيدة من تعيين أمينها العام الدويري وزيرا للاقتصاد والاستقلالي محمد بوستة وزيرا للوظيفة العمومية في الحكومة التي رأسها محمد الخامس. بل وتم إصدار ظهير يتيح لوزير الاقتصاد الرقابة على كل تعيين في الوظائف الهامة.

تعيين الحكومة للدويري عن الاتحاد العام منتدبا عن العمال المغاربة وبن الصديق فقط مستشارا تقنيا ومندوبا احتياطيا في دورة منظمة العمل الدولية ليونيو 1962.

اختلاق انشقاق ثاني في صفوف امش سنة 1963 من جانب اكديرة من خلال رشوة جزء من جهاز امش. وتأسيس الحركة الشعبية لنقابتها الخاصة.

ان مصدر خوف قيادة امش من تشجيع النظام لانشقاق 20 مارس لم يكن حرصا على الوحدة النقابية في حد ذاتها، بل مما يشكله ذلك من ضرب لتمثيلية امش ومن ثمة لامتيازاتها. وسنرى لاحقا كيف تم ضرب الوحدة عرض الحائط بطرد جامعات بأكملها عندما اختار بن الصديق معسكره بوضوح.

ابن الصديق يختار معسكره

كان النظام يطالب بالتواطؤ ويهدد امتيازات الجهاز. في حين كان الاختيار الثوري الذي يقترحه بن بركة يعني الرغبة في إدخال جهاز ذي نزعة محافظة في حرب ضد الحكم المطلق لم يكن الجهاز المتعفن براغب

فيها او قادرا عليها.
كان تكتيك بن الصديق في البداية هو استعمال الجهاز لجر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى التخلي عن خيار بن بركة والى "انتظار أيام أفضل". وهو ما نجح فيه نسبيا في المؤتمر الثاني حين نجح في إقصاء وثيقة ابن بركة "الاختيار الثوري" والذي اكتفى بتقديم صيغة منقحة جدا للفصل المتعلق بالإصلاح التنظيمي بعد حذف كل ما يتعلق بالحديث عن الثورة و الاشتراكية وعلاقة الحزب بالنقابة وأي هجوم قاس على القصر. وأما التقرير "المذهبي" فقد تكلف به منظر الجهاز عبد الله إبراهيم وتضمن كل الالتباسات التي ميزت اوقش في الحكومة.

غير أن جناح بن بركة كان عازما مع ذلك على إطلاق نضال فعلي حول المهام المباشرة لاسيما المجلس التأسيسي ومعتقدا إن المساطر التنظيمية الحزبية المصادق عليها، يمكن أن تفرض على الجهاز تجاوز نزعته المحافظة او تجعل الطبقة العاملة تتجاوز الجهاز. وقد اثبت ابن الصديق، ومعه الجهاز، أن امتيازاته أهم من كل المساطر والأخلاق وارتمى في أحضان النظام بسرعة متزايدة أملاها تلاحق الأحداث في بداية الستينات. لقد كان المحجوب، ومعه جهازه، في موقع يمكنه بوضوح من استيعاب ما قاله ريمي لوفو: «في مغرب الستينات فان لأي امتياز ثمنا سياسيا». فالخيار الوحيد المنسجم مع مصالح مغتصب كابن الصديق ومع امتيازات جهازه المتعفن، هو مزيد من التواطؤ مع النظام كلما احتد الصراع واحتد ضغط النظام. وهو خيار يعني كبح الطبقة العاملة من المشاركة في النضال السياسي من اجل اشد مطالبها حيوية: الحرية السياسية وحصر نضالاتها النقابية في مناوشات. انه خيار ساهم جناح بن بركة نفسه في إنتاج شروطه المادية فلم يكن بن الصديق بقادر على تسييج امش والتحكم بها إلا من خلال الدعم المطلق الذي لقيه من اليسار والمقاومة.

نماذج دالة من فصول التواطؤ في الممارسة

على المستوى السياسي:

1- في أكتوبر 1960 نظمت مظاهرة من قبل اوقش للمطالبة بطرد الجيوش الفرنسية غاب عنها النقابيون بامر من المحجوب. ونفس الأمر وقفه إزاء مظاهرات نونبر 1961 تضامنا مع المعتقلين الجزائريين بالسجون الفرنسية بل وأرسل عبد القادر أواب لتفريق من حضر من العمال في مظاهرة 18 نونبر.
2- عقد ابن الصديق مجلسا وطنيا لامش دعى فيه العمال للتصويت بلا على دستور 62، استجابة لدعوات جرائد كديرة(لسان حال الحسن حينها) التي تحض المغاربة على المشاركة ايا كان تصويتهم. في حين كان اوقش قرر "مقاطعة نشيطة" للدستور الممنوح نتج عنها مواجهات دامية واعتقالات ومحاولة اغتيال لبنبركة يوم 16 نونبر 1962 يومين بعد تقرير اوقش للمقاطعة. دون ان يصدر عن امش أي تضامن ضد القمع البوليسي.

3- في حين اتخذ اوقش قرار المشاركة في الانتخابات، قرر مجلس امش الوطني مقاطعة انتخابات ماي 63 نزولا عند رغبة افتتاحية جريدة "كلارتي" الخاصة بكديرة. لكن عندما تبين انخراط العمال في حملة اوقش قرر تغيير التكيتيك نحو ترشيح امش لبعض مناضليه قصد حرمان اوقش من بعض الأصوات.

4- عقب النتائج التي حصل عليها اوقش رغم القمع والحصار (حوالي ربع الاصوات المعبر عنها) وخوفا من تكرار تقدم مماثل في الانتخابات الجماعية القادمة، اعتقل النظام كل أعضاء المجلس الوطني المنعقد بالبيضاء في يوليوز سنة 1963 وتلت ذلك حملة اعتقالات واسعة في كل المدن، بتهمة محاولة قلب النظام

وقتل كديرة وافقير والمحجوب بن الصديق. ويقول عمر بن جلون أن المحجوب رفض التقدم كشاهد نفي. وامتنعت جريدة الطليعة كليا لمدة 8 أشهر عن اية أشارة الى القمع الجاري والتنديد به ولو شفويا.

على المستوى النقابي

1-وبينما كانت الاستعدادات جارية لتنظيم إضراب بالوظيفة العمومية حول قضايا الأجور والتعويضات العائلية بتاريخ 19 يونيو 1961، عقد محمد عبد الرزاق، اليد اليمنى لابن الصديق، واكديرة لقاء صدر عنه بيان يلغي الإضراب مقابل وعد بعقد اجتماع للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية. وهو إلغاء كان النظام في حاجة إليه لتقوية جهاز إدارته القمعية.

2- لم تتقبل جامعة البريد إلغاء الإضراب وخاضت إضرابا يوم 20 دجنبر 1961، ورغم القمع نجح الإضراب في تحقيق نتائج جزئية. وبحفز من هذا الإضراب قرر موظفو الرباط إضرابا عاما بداية من يوم 26 دجنبر. حاول ابن الصديق عرقلته وقاد حملة في منازل الموظفين ليلا لإخبارهم بإلغائه، ومع ذلك استمر الإضراب في عدد من القطاعات كالمالية والتعليم والشؤون الخارجية والفلاحة. وتم طرد العشرات من النقابيين. وبدل التضامن مع المطرودين سيعمد ابن الصديق إلى إرسال فرق صدام خاصة بامش لمعاقبة الهاشمي بناني كاتب الاتحاد المحلي لأنه تجرأ على الانخراط في إضراب لم يستطع وقفه.

على المستوى التنظيمي

بعد تأجيل المؤتمر الثالث لمرات عديدة، وبعد اجتماع مارطوني مع اكديرة، سيعقده المحجوب فجأة في 3 يناير بما يسمح له بفبركة نتائجه. ويقول عمر بن جلون ان جامعة البريد وحدها انتخبت منتدبيها في اجتماعات عامة للفروع. لكن بن الصديق منع البريديين من ولوج المؤتمر بل واختطفت قوات صدام الجهاز عمر بتواطؤ مع البوليس الذي نصح بقية المؤتمرين بالانسحاب. لقد شكل ذلك خطوة نوعية خطيرة في محاربة المعارضة النقابية. ولكي يبرهن المحجوب عن حزمه تظم حملة تطهير واسعة للجهاز النقابي من كل عناصر اليسار البنبركي، صاحبتها حملة إعلامية ووسط كوادرها ضد "السياسة والسياسيين". هكذا أكدت جريدة الطليعة في عدد 12 يناير 1963 أنه «لا مكان في امش للفوضويين والمهيجين». وقرنت القول بالفعل وتواصلت المطاردات ليتم طرد جامعة البريد كليا من امش.

خلاصة

لقد كانت قيادة امش إزاء خيار النضال الفعلي ضد الحكم المطلق او التعاون معه. وقد اختارت تكتيكا قوامه التعاون العملي المصحوب بلغة عنترية فارغة لا تفضي إلى أية توجيهات ملموسة لنضال العمال. فحتى على المستويات النقابية لم تخض امش أي نضالات فعلية للدفاع عن الحقوق المباشرة للعمال فقد جرى تخريب عدد من النضالات ووقف أخرى وترك المنبعثة من القاعدة تواجه العزلة والقمع. ويبرر تخاذله أمام العمال بضرورة المحافظة على النقابة. إنها نفس النزعة المحافظة الملازمة لكل بيروقراطية مندمجة بأجهزة الدولة في كل مكان وزمان. لكن المميز في قيادة امش هو السرعة الكبيرة لانحطاطها والمستوى المفضوح لتواطئها مع النظام والدور الشخصي للمحجوب في ذلك. وهو ما اشرنا إلى جذوره في القسم الثاني.

المراجع:

في البيروقراطية، إرنست ماندل.
نصوص حول البيروقراطية، تروتسكي وآخرون.
العمل النقابي الكفاحي والحزب الثوري، اندريه هنري.
الدولة والثورة، لينين.
الحركة النقابية بالمغرب، ألبير عياش.
أعلام الحركة النقابية بالمغرب، ألبير عياش
أزمة الحركة النقابية بالمغرب، محمد العسري.
أمراء النزعة الانحرافية، عمر بنجلون.
الحركة النقابية بالمغرب، كراس أصدرته النقابة الوطنية للتعليم بآسفي
نظرات في التطور التاريخي والسياسي للحركة النقابية في المغرب،عبد اللطيف المنوني
النصوص الثلاثة الاخيرة منشورة بموقع كفاح نقابي.
الملكية والصراع على السلطة، المعطي منجيب
الطبقة العاملة بعد 12 سنة، عمر بن جلون.
صراع الطبقات بالمغرب، مجدي ماجد

المفهوم الجديد للنقابة:

هجوم على العقول مرافق للغارات على المكاسب و على الحرية النقابية

ترافق تصاعد الهجوم البرجوازي على مكاسب وحقوق الشغيلة مع هجوم لا يقل خطورة ، هجوم يستهدف وعيهم الطبقي. فرجال الأعمال و خدامهم من المثقفين "لتقدميين" يشنون حملة واسعة ضد النقابة العمالية بما هي أداة للدفاع عن مستوى عيش لائق .فتراهم يصمون الآذان بضجيجهم حول ثقافة الحوار والتشاور والإجماع ويصبون سيلا من الأضاليل وأشكال الاستهزاء على ما يسمونه ثقافة الرفض . وهدفهم إدماج النقابة، بإسناد دور جديد لها، يضعها في خدمة تراكم رساميل الأقلية المالكة وغير العاملة .كان سقوط الأنظمة البيروقراطية التي سيطرت بدلا من السلطة المباشرة للمنتجين في الاتحادالسوفياتي سابقا وما شابهه حجة ،استعملتها البورجوازية في كل مكان لإعلان نهاية الصراع الطبقي .والتبشير بأبدية نظامها الاستغلالي القائم على الآكل الملطف للحوم البشر.ونهاية الصراع الطبقي المزعومة هي أساس الدور الذي يريد الرأسمال إسناده للنقابة العمالية.فالرئيس السابق لنقابة الباترونا بنسالم جسوس(وهو رئيس إدارة شركة منجم تسوسيت وشركة افريسمار وشركات أخرى للأدوية. كما انه عضو بمجلس ادارة امنيوم شمال افريقيا وانا)هذا الثري بعرق الآخرين يصيح ان "فزاعة تهديد اشتراكي وبروليتاريا انتقامية قد أقبرت نهائيا حتى في بيكين وموسكو. والطريق من الان فصاعدا مفتوح أمام تقارب صادق وبالتالي مفيد بين الباترونا والنقابات .ومن جهة اخرى تدافع بشكل واسع بعض المعطيات الاقتصاد الحديث في هذا الاتجاه ، باعتبار ان الإنتاجية والجودة والأجرة تربطها صلة مباشرة لا يمكن الحفاظ عليها إلا بالإجماع."

وتجد صحية ارباب العمل صداها داخل النقابات، فهذا عبد الرزاق افيلال يقول " ان النقابة كما مورست دوما، هي ناتجة عن الفلسفة الماركسية اللينينية ،المتمحورة خاصة على نضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية.ورغم ان هذه الطريقة في تطبيق مبادئ النقابة قد عبأت الجماهير العمالية وحققت نجاحات عديدة على مستوى تحسين شروط العمل فإنها متجاوزة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي".

هل افيلال جاهل إلى درجة اعتبار النضال الطبقي وليد الماركسية ؟

لقد سبقت النقابات ومنظمات عمالية أخرى تشكل الماركسية كحركة وصعودها إلى السلطة في روسيا ، الخ.كما ضمت الحركة النقابية تيارا راديكاليا،دون أن يكون ماركسيا،اعتبر أن على النقابات أن تناضل من اجل الإلغاء،الكلي للباترونا والعمل بالأجرة. ثم ان مناهضة العمال للرأسمال وتصادمهم معه ينبعان من علاقتهم اليومية به بمعزل عن كل نظرية او ملغب فكري .

إن الرأسماليين يدركون جيدا حقيقة التناقض مع العمال وان اختفاء الاتحاد السوفياتي وتفرعن الرأسمال ما هما الا حلقة من الصراع، وان التنكيل وفرط الاستغلال لابد سيولدان كفاحات لم يسبق لها مثيل . لكنهم ينفثون أبخرة أكاذيبهم عسى ان تشل ، ولو لبرهة عزم البشر المقهور على الكفاح.

وهناك طينة أخرى من المثقفين يخدمون الأغنياء بذكاء اكثر. تراهم يلحون على تغيير دور النقابة العمالية لملاءمتها مع التطورات الجديدة. فهذا عبد العالي بن عمرو (برجوازي بالأفكار وبالمال) يعتبر قدرة برجوازي المغرب على منافسة الآخرين متوقفة على تغيير عدة مفاهيم من أبرزها مفهوم النقابة : "فلحد

الآن ما زال مفهوم النقابة منحصرا في دورها التقليدي أي الدفاع عن حقوق العمال."

لم يفضل عبد العالي الدور غير التقليدي الذي ينتظر نقابات العمال، لكن غزارة وخصب الأدمغة التي يجلسها الرأسمال على كراسي الجامعات، تم الوزارات، تشفي الغليل. فخالد عليوة الذي كان يدافع ذات يوم عن النقابة بكلمات ماركسية، ويهجم على الاتحاد المغربي للشغل لأنه حسب تعبيره " يعتبر النضال الطبقي من اجل تغيير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية من باب المغامرة" يقول بعد تنظف من طلاء الماركسية الباهت " مطروح علينا اليوم أن نفكر جميعا في دور المؤسسات المهنية. لا أتحدت عن المقاولات لكن عن المؤسسات المهنية كالنقابات والجمعيات المهنية، الخ.مطروح علينا في المغرب ان نحدد لهذه المؤسسات أدوارها الطبيعية : التثقيف المهني للعمال من جهة والمساهمة في مسلسل الإنتاج من جهة أخرى . لابد أن نفكر في أساليب تجعل العلاقة بين الرأسمال والعمال تنحوا منحى جديدا ليس هو المنحي النزاعي التناقضي الذي تحكمه الطبيعة لكن منحى العلاقة التي يحكمها القانون .والقانون يختلف عن الطبيعة لان الطبيعة تعتمد على القوة" خلف كل هذه " الفهامة" التافهة حول الطبيعة والقانون لا نجد غير تملق الرأسمال ماذا ستفعل النقابات؟ ماذا ستؤهل العمال مهنيا للرفع من إنتاجيتهم لصالح مستغليهم. أي أنها ستكون فرعا للمكتب الوطني لتكوين المهني عليوة يدرك جيدا ما يقول هنا، وما يفعله حاليا كوزير للشغل. وقد كتب قبل عشرين سنة: " أن الاتحاد المغربي لشغل بانزلاقه في منطقة ايديولوجية الطبقات الحاكمة فقد تدريجيا طابعه كنقابة طبقي. لقد انغلق في إطار الهيكلة المسطرة في النظام الاجتماعي الاقتصادي السائد وبذلك فان نقابية ا م ش لم تعرف وتطور سوى اللجن الثنائية والاتفاقيات الجماعية ومندوبي العمال.أي لا يمكن تسميته سوى بالنقابة الموضوعية المتمحورة حول العمل بمطلبي والنضال من أجل الأجرة وظروف العمل والمشاكل الادارية الخ هذا النوع من العمل لا يمكن لفظه من النقابة الثورية لكن ثغرته الأساسية هو انه لا يطعن حتما في علاقات الانتاج المطبوعة بالاستغلال الطبقي وليس سوى تعبير خارجي عن التناقض بين الرأسمال والعمل ".

ويضيف "ان نمط الإنتاج الرأسمالي بطبعه مجابهة العمل والرأسمال . وكل وضعية توفيقية بين العمل والرأسمال هي وضعية هشة لاسيما ان هذه المجابهة تزداد حدة في المجتمعات التابعة"

كان عليوة يخاف على الطبقة العاملة من النضال الخبزي المنسوب إلى الاتحاد المغربي للشغل و الان هاهو يدعوها الى التحول إلي وكالة للتكوين المهني .

ليس عليوة غير مثال عن جحافل المثقفين البرجوازيين الذي جذبهم تيار الحركة العمالية لما كان متصاعدا ومهددا لوجود الرأسمالية .وانتقلوا إلى المعسكر الآخر لما تراجعت الحركة العمالية وشلتها النكسات .

كل المتمركسين غادروا صف العمال : فيالق فقدت كل أمل وانطوت على نفسها وفيالق أخرى انتقلت إلى صف البرجوازية . ،واصبح همها اليومي هو ضمان تنافسية الاقتصاد " المغربي ". فسعيد السعدي تلميذ يعته، يؤكد ان القدرة على المنافسة تصبح الممر الإجباري والأداة المفضلة لتحسين مستوى عيش السكان في سباق عولمة الاقتصاد الاقتصاد ويقترح في اطار ما يسميه استراتيجية تنافسية قائلا:" لابد من التأكيد على ان الانسجام في المقاولات المعاصرة ينظر اليه أكثر فأكثر كسلاح استراتيجي لمواجهة المنافسة ".

باختصار يجب على العمال ان يقبلوا أجور البؤس واشد أشكال الاستغلال وكل الأوهام المرافقة له لتصبح "للمقاولة المغربية" قدرة على المنافسة في السوق العالمية يجب أن يتخلى العمال على التنظيم النقابي بمعناه القديم بمعناه (الدفاع عن حقهم في حياة لائقة) قصد تأهيل الشركات المغربية وقصد جلب الاستثمار

الاجنبي لكن ماهي " المقاولة المغربية" في ظل تداخل الرساميل ودور الوكيل الذي يقوم به قسم كبير من بورجوازي المغرب لفائدة الشركات المتعددة الجنسية؟ يكذبون على العمال بادعاء ان كل تفوق تحققه المقاولات المغربية في تنافسها مع المقاولات الاجنبية سيعود ايضا بالنفع على عمال المغرب (ما يسمونه بتوزيع أفضل لثمار النمو) لكن منطق التنافس نفسه ينسف هذه الأضاليل.فكل مكسب حققته المقاولة عليها أن تستعمله لتبقى قادرة على المنافسة، لا أن تتقاسمه مع عمالها وبالتالي تفتح المجال لتفوق الآخرين في السباق الذي لانهاية له . لنا نموذج حي في قطاع الصيد البحري.

تشغل جيابات الصيد بأعالي البحار الإسبانية عمالها بحصة من المنتوج وبذلك يحصلون على مكافأة لابأس بها، قياسا بما تؤديه شركات صيد الأعالي المغربية لعمالها من أجرة قارة وهزيلة رغم تشغيلهم ليل نهار.أجور الشركات المغربية عامل من عوامل قوتها التنافسية، لكن ماذا أفاد ذلك عمال المغرب غير تهريب الأرباح .

منطق التنافسية إنما يدخل التنافس إلى صفوف العمال و يحطم وحدتهم فاتحا المجال للإجهاز على مكاسبهم.

لا خيار للعمال غير بناء اتحادهم على أسس كفاحية و توطيده عبر العالم لتدمير الرأسمال.

مهما جاهد مثقفو البرجوازية، الذين سقط قناعهم، لاستبدال النقابة و جعلها أداة بيد البرجوازيين، سيضل الصراع بين الرأسمال و العامل قائما. و ستتفاقم التناقضات الرأسمالية و تظل "الخميرة" الراديكالية حية. و ستأتي الحقبة التي ستصيب عدواها جموعا غفيرة لن يثنيها شيء عن السعي إلى تحطيم العلاقات الرأسمالية. هذا دروس من دروس التاريخ و كل المخاض الجاري عبر العالم يدل أن البركان مقبل على الانفجارات لم يسبق لها مثيل.

عندها سيكون كل الزبل الحالي قد استوى في المكان الجدير به.

هجوم برجوازي كاسح ...وقيادات نقابية سائرة إلى قتل النقابة

الخصخصة

يستمر مسلسل الخصخصة وتفكيك القطاع العام، فالتحضير جار لخصخصة بريد المغرب، والمكتب الوطني للسكك الحديدية، ومكتب استغلال الموانئ، وتسيير المطارات، وصناعة السكر، وما تبقى من خدمات البلديات(تنظيف ومساحات خضراء وإنارة وتوزيع الماء)، وما تبقى من شركة التبغ .

بينما تستعد الدولة لبيع ما تبقى لديها من اسهم هذه الاخيرة، شرعت إدارة الشركة في الإغارة على مكاسب العمال بمحاولة سلب القسم العيني من أجورهم (كمية شهرية من السجائر تعادل 1300 درهم)، مما دفع الشغيلة إلى شن إضرابات عديدة .

خصخصة مصحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

لأمد طويل ظل رأساليو القطاع الصحي الخاص متربصين بمصحات الضمان الاجتماعي بمبرر طابعها غير القانوني (ليس في قانون الضمان الاجتماعي ما يسمح بإنشائها)، إلى أن جاء قانون التامين الإجباري

عن المرض واسند للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تسيير ذلك التامين بالنسبة لعمال القطاع الخاص. ونص على تنافي تسيير نظام التامين مع تقديم خدمات علاجية. هكذا فتح باب نزع تسيير مصحات الضمان الاجتماعي لإسنادها إلى شركة خاصة. وقد تقدمت أعمال التحضير لصيغة التدبير المفوض.

ولحد الآن، لم يسجل أي نوع من الاعتراض من الجانب النقابي. لا غرابة في الأمر، فقد برز منذ أمد طويل تقاعس المنظمات العمالية في مسالة الحماية الاجتماعية بوجه عام، وملف الضمان الاجتماعي بوجه خاص. لا بل سبق للاتحاد المغربي للشغل أن اقترح تسليم امتياز عمومي بشروط إلى مؤسسة مالية او بنكية لتسيير الضمان الاجتماعي، أي خصخصة تسيير الصندوق بكامله. وتم الاتصال بكبار رؤساء المؤسسات البنكية المغربية لإجراء دراسة بهدف إخضاع الصندوق ماليا وإداريا لتسيير الامتياز المقترح(المعتبر سبيل الصرامة والاستقامة).

تفكيك مكتب استغلال الموانئ

شهدت الأشهر الاخيرة تكثيف العمل في ملف تفكيك مكتب استغلال الموانئ بقصد فتح هذا القطاع للرأسمال الخاص. وقد وقعت النقابات في نهاية مايو على شطر من مشروع الوزارة(ما زال ثمة خلاف حول نقل أملاك مكتب استغلال الموانئ إلى الشركة المرتقب إحداثها). وبوجه عام قد يحافظ الرد النقابي على مكاسب عمالية. وهذا ما قد تمنحه الدولة نفسها بقصد تمرير الأساسي وهو فتح الباب للرأسمال الخاص. ولكن الموقف النقابي من جوهر المشكل ليس إلا استسلاما كما سبق بشان العديد من الحالات، كانت شركة التبغ أحدثها. لم تعد النقابات العمالية تعارض الخصخصة، وباتت تطلب سلة بلا عنب، كأن الطبقة العاملة غير حبلى بقدرة التصدي. نقول هذا دون زعم ضمان النصر، لكن القيادات النقابية اعتادت تنظيم هزائم دون معارك .

هذا مع العلم ان ما قد يحتفظ به عمال مكتب استغلال الموانئ من مكاسب قد يعصف به الانقلاب الكلي الذي سينتج عن دخول الرساميل، بما فيه العالمية، وتنافسها.

الأراضي الزراعية ومصانع السكر

بعد عقود عديدة من نهب الأراضي المسترجعة من المعمرين الأجانب، ونهب سوديا وسوجيتا الشركتين العموميتين المشرفتين على تسييرهما، شرعت الدولة في خصخصتهما. وقد تلقت طلبات الرأسماليين الراغبين في اكتراء تلك الأراضي، وكان 86% منهم مغاربة. وقد جرت العملية بالتضحية بحقوق آلاف العمال الزراعيين .

ويجري الاستعداد حاليا لخصخصة مصانع السكر، مع ما سيرافقها من لبرلة القطاع المفضي حتما إلى تحرير أسعار هذه المادة الأساسية في الاستهلاك الشعبي، والإضرار بمكاسب الشغيلة وبفرص العمل في القطاع .

ستؤدي الخصخصة إلى تزويد المصانع بالمادة الأولية من السوق العالمية لتدني أسعارها قياسا على تلك المحلية، مما سيفضي إلى كارثة على منتجيها من الفلاحين وعلى اليد العاملة.

بخصخصة الأراضي الزراعية ومصانع السكر، ستكون الدولة البرجوازية قد أنزلت هزيمة نكراء بالحركة النقابية التي أبدت قبل 20 سنة رفضا قاطعا لأي مساس بهما.

قال الأموي في مايو 1985:" وعلى الحكومة أن تعرف أننا لن نقف متفرجين أمام عملية تصفية أو تفويت لمؤسسات القطاع العام، وأن ما أقدمت عليه الحكومة وما سوف تقدم عليه ليس إهانة لشعبنا، وليس استهتارا واحتقارا، انه شيء فظيع لا يحرك الأحياء فقط، ولكنه يحرك حتى الأموات الذين ماتوا من أجل استقلال بلادنا..لذلك فإننا كعمال لن نترك الفرصة للأوباش البرجوازيين ولا للصعاليك الإقطاعيين لكي يستولوا على الأرض.إنها أرضكم، إنها ممتلكاتكم أيها العمال. في سنة 1965 فرضت علينا ضريبة لبناء السدود لري الأراضي لتحول في النهاية إلى الخواص! لا لن نقبل هذا! في 1964 و1965 فرضت علينا ضريبة السكر لبناء معامل السكر ليتم الآن تفويتها إلى الخواص، إننا لن نقبل هذا، وسنناضل من أجله مهما كان الثمن" (كتاب فاح ماي الكونفدرالي)

موقف صائب، لكنه كان يتطلب سياسة أخرى غير التي سارت عليها الكونفدرالية وجعلتها عربة مشدودة إلى قاطرة الاتحاد الاشتراكي، الذي استسلم لتيار الخصخصة وجر معه النقابة العمالية.

سياسة أخرى غير بخس الكفاح واعتبار " الحوار أسلوبا حضاريا"، ونسف التعبئة في معارك عمالية عديدة، وتجزيء النضالات، ونشر الأضاليل حول المصلحة المشتركة بين العمال والمقاولة الوطنية (تنافسية المقاولة الوطنية، إلى آخر الأيديولوجية البرجوازية المخربة لوعي العمال)، وقمع الأصوات المدافعة عن خط النضال الطبقي. سياسة قائمة على وعي التناقض الجوهري بين مصالح العمال ومصالح الرأسمال. سياسة إنماء قدرة العمال على النضال وثقتهم في الذات. سياسة تأليف القوة الشعبية المكافحة بالعمل يدا في يد مع حركة المعطلين وباقي مكونات الحركة الجماهيرية .

لقد استسلمت الحركة النقابية للخصخصة دون معركة، وسيبقى موقف " الاحتفاظ بحق الرد"، الذي ختمت به الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سياستها في الموضوع عام 1996، نموذجا للتخاذل.

نزع شحم فتيل الوظيفة العمومية

تترافق عملية تسريح قسم من شغيلة الوظيفة العمومية، المسماة "مغادرة طوعية"، بحملة تضليل واسعة النطاق تدعي أن الغاية تمكين الموظفين الراغبين في إنشاء مقاولات من النجاح في دخول عالم المال والأعمال. والحقيقة أن الأمر ليس إلا طردا من العمل بتعويضات قد تغري فئة من الموظفين، لا سيما في قمة الهرم. ليست "الانطلاقة" المزعومة غير جانب من عملية إعادة نظر شاملة بالوظيفة العمومية، بدأت بالتخلص من قسم من اليد العاملة، لغاية تقشف نفقات الأجور (اقتصدت الدولة 12.4 مليار درهم بفضل "المغادرة الطوعية") ، لتمتد إلى تكثيف استغلال من لم "يغادروا". والمصيبة أن القيادات النقابية، على أرقى المستويات، لا زالت، سيرا على المألوف، دون مستوى واجباتها إزاء ما يدبر ضد طبقة الأجراء. ففي المجلس الوطني للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، يوم 13 مارس 2005، قال نوبير الأموي، في معرض جوابه على مناقشي عرضه، إن المغادرة الطوعية اختيار شخصي !...

هل من معنى لذلك غير أن النقابة لا موقف مناضل لديها، وأنها ستترك العملية تمر، وان على شغيلة الوظيفة العمومية أن يختاروا ما شاءوا كأفراد. فهل يجهل النقابيون أن خفض أعداد العاملين بالوظيفة العمومية(نزع شحم الفيل كما تسميه الصحافة البرجوازية) سيؤدي إلى إلقاء عبء العمل على من سيبقون بالوظيفة، أي فرط استغلالهم؟ هل يجهل النقابيون أن الوظيفة العمومية بالمغرب بحاجة إلى مزيد من العاملين لان حاجات أساسية لقاعدة عريضة من الجماهير الشعبية غير ملباة، منها التعليم والصحة والثقافة والعديد من الأعباء الاجتماعية الملقاة على النساء داخل الأسرة، كالعناية بالطفولة والشيوخ، والمرضى

ناهيك عن عبودية العمل المنزلي .

هل يجهل النقابيون أن تقاعد هذا العدد الضخم دفعة واحدة سيزيد مشاكل الصندوق المغربي للتقاعد استفحالا؟ سيصل ثقل العملية على هذا الصندوق إلى 2.6 مليار درهم .

لم يقتصر التخاذل على فسح الطريق للدكاكة، بل ثمة من ساهم في تضليل ضحاياها. ففي إطار تطبيل وزارة المالية للعملية أكد محمد دعيدعة، الكاتب العام للنقابة الوطنية للمالية، أن الهدف من مشروع " انطلاقة" هو المساهمة في إنجاح عملية المغادرة الطوعية والدفع بها لتكون عنصرا في التنمية الاقتصادية وخلق فرص شغل جديدة لإنعاش الاقتصاد الوطني ومصاحبة الموظفين المستفيدين من هذه العملية في خلق مقاولات صغيرة ومتوسطة، وتحويل المبالغ المالية المخصصة لها إلى استثمار مالي وأيضا معرفي نظرا لما راكمه هؤلاء المغادرون والمستثمرون الجدد من خبرة في المجال الإداري والاحتكاك بعالم المقاولات ."

إن هذا التسريح المقنع لقسم من شغيلة الوظيفة العمومية جزء من مخطط شامل، تتمثل جوانبه الأخرى في:

اعتماد المرونة في تسيير اليد العاملة باسم " الإستعمال الأمثل للموارد البشرية" : التشغيل بالعقدة وإسناد العمل لشركات خاصة .

إعادة نظر تطال شبكة الأجور لإضفاء المرونة عليها بتعديل آلياتها، ووضع تدريجي لسياسة أجر بالإستحقاق، وتحديد الأجرة حسب المهمة الموكولة للموظف .

تغيير طريقة الترقية بالتخلي عن معيار الأقدمية واستبداله بمعيار المردودية .

منظومة صارمة لتقييم الموظف واعتماد التكوين المستمر .

حركية ومرونة في تعيين الموظفين و إعادة نشرهم .

تسهيل مسطرة التسريح ووقف علاقات الشغل لاسباب هيكلية وإجراءات اقتصادية .

زيادة السلطات التأديبية لرؤساء العمل، مع اعتماد مساطر تقييم أداء الموظف مما يفتح الباب للتعسف وتسهيل تسريح العاملين .

ومعلوم أنه سبق وضع مشروع قانون أساسي جديد للوظيفة العمومية في عهد الوزير الزروالي، تضمن الجزء الأعظم مما ورد أعلاه. لكن يجري إدخال ما جاء به بالتدريج تفاديا لإثارة رد فعل جماعي وفوري .

انه التدرج في تمرير العديد من "الإصلاحات تطال كافة جوانب عمل شغيلة الوظيفة العمومية على نحو يدخل تقنيات التسيير الرأسمالي لليد العاملة المطبقة في القطاع الخاص إلى الوظيفة العمومية .

التقاعد: الدولة سائرة في تطبيق مخططها

تنصرف الدولة في مجال أنظمة التقاعد إلى تطبيق سياستها خطوة خطوة. فبعد مناظرتها في ديسمبر 2003 ، حيث عرضت عددا من صيغ إعادة هيكلة أنظمة التقاعد، الوفية كلها لفلسفة صندوق النقد الدولي والبنك

العالمي، سارت إلى إدخال العديد منها حيز التطبيق .

فبعد رفع نسبة الاقتطاع من أجور الموظفين للصندوق الوطني للتقاعد من 7% إلى 8% عام 2004، واصلت سعيها إلى بلوغ نسبة 10% عام 2006 . فقد زادت 1% إضافية هذا العام.

أما على صعيد إدخال نظام الرسملة، فقد تم إحداث نظام تقاعد تكميلي قائم على الرسملة في الصندوق المغربي للتقاعد (جريدة رسمية عدد 5288، بتاريخ 3 فبراير 2005).

كما تواصل دمج صناديق المؤسسات العمومية المحضرة للتفكيك وللخصخصة في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد . RCAR إذ بعد صندوق تقاعد عمال القطار، وذاك الخاص بعمال استغلال الموانئ، وتقاعد عمال شركة التبغ، جاء دور صندوق تقاعد عمال المكتب الوطني للكهرباء.

أما رفع سن التقاعد فقد شرع فيه بالنسبة لأساتذة التعليم العالي العاملين في مراكز تكوين الأطر. حيث لن يتقاعد هؤلاء إلا ببلوغ 65 سنة، وذلك بمبرر الاستفادة من " خبرتهم" حسب وزير المالية. ولن ننتظر كثيرا حتى يشن الهجوم على باقي الفئات العمالية المتقاعدة في 60 سنة بمبرر أنه امتياز يتنافى مع مبدأ المساواة .

مراقبة تطبيق قانون الشغل بسجن مفتشيه

طيلة عقود ظلت المكاسب العمالية بقانون الشغل، الموروث اغلبها عن فترة الاستعمار وبداية الاستقلال الشكلي، حبرا على ورق بفعل تغاضي الدولة عن تطبيق ما ينص عليها من فصول قانونية. وظل جهاز مراقبة تنفيذ تلك القوانين بلا قدرة فعلية على فرض التطبيق. ورغم مطالب جمعيات مفتشي الشغل بصلاحيات فعلية، جاء قانون الشغل الجديد (المدونة) ليحافظ على القديم، مضيفا صبغة قانونية على محاولة الصلح التي يقوم بها المفتش. هذا علاوة على ما يعرفه كل من اقترب من عالم نزاعات الشغل عن فساد جزء من جهاز التفتيش، وتغاضيه عن ممارسات لأرباب العمل، اقل ما يقال عنها إنها جرائم .

ويبرز سعي الدولة إلى بقاء قانون الشغل على الأوراق فقط في عدد مفتشي الشغل الذي لا يتجاوز 290 مفتشا عاملا بالفعل، 30 منهم فقط بالقطاع الزراعي بالبلد كله. وسيتدهور الوضع لان توظيف المفتشين متوقف، بينما سيتقاعد نصف العاملين منهم حاليا بعد عشر سنوات. كما يبرز ذلك في بعد نسبة تغطية المنشآت بمفتشي الشغل عن المعيار الدولي. اذ تبلغ النسبة بالمغرب 1 مفتش لكل 800 مقاولة بينما المعيار الدولي 1 لكل 250 منشأة.

الحصيلة أن 10% فقط من المنشآت مشمولة بزيارة مفتش الشغل، وتسقط النسبة إلى 11% إذا اعتبرنا القطاع غير المهيكل .

أتاح هذا لأرباب العمل استغلال الأجراء شر استغلال بانتهاك ابسط الحقوق الواردة في قانون الشغل ذاته. لا بطاقة شغل ولا حد أدنى للأجر، ولا ضمان اجتماعي، ولا تامين عن أمراض العمل وحوادثه ...

هذا ما جعل نضالات العمال والعاملات تكاد تنحصر بالكامل تقريبا في مطلب تطبيق قانون الشغل. وجاء الحكم على مفتش الشغل قاشة زين العابدين بـ10 سنوات سجنا، ليفهم مفتشو الشغل أن دورهم الفعلي غير ذلك الوارد\في قانون الشغل. ولا شك أن رسالة بكل تلك الحمولة التهديدية ستصل المعنيين بها.

استهداف أجور العمال وحدها الأدنى القانوني

كان قانون السلم المتحرك للأجور والأسعار يتيح تداركا نسبيا لاثر ارتفاع الأسعار على أجور العمال. ورغم انه لم يطبق منذ بداية سنوات 1960، بقي مكسبا على الورق بحاجة إلى ميزان قوى لتفعيله. ثم جاءت مدونة الشغل، التي لا يخجل نقابيون مزعومون من اعتبارها" مكسبا تاريخيا"، و ألغته بصفة نهائية.

بعد دفن إمكانية مواكبة الأجور لارتفاع الأسعار، بات أرباب العمل يستهدفون الأجر ذاته .

فقد رفضوا تطبيق الزيادة في الحد الأدنى للأجر مع خفض مدة العمل المنصوص عليه بالمادة 184 من قانون الشغل. فتلازم زيادة الأجر الأدنى،لا طبقا لاتفاق 30 إبريل، وخفض ساعات العمل إلى 44 سيجعل الحد الأدنى يبلغ 10.54 درهم للساعة، بينما أرباب العمل يعتبرون الحد الأدنى هو 9.66 درهم للساعة ، وايدهم في ذلك الوزير الأول(الذي وجد فيه القائد الثاني لنقابة كدش خيرا على حد قوله).

لا يقف الرأسماليون عند هذا الحد، بل صعدوا الهجوم إلى مستوى السعي إلى إلغاء الحد الأدنى القانوني للأجرٍ .

فبعد كل الامتيازات التي فازوا بها، كخفض أسعار الطاقة الكهربائية، والإخفاء من متأخرات الضمان الاجتماعي من طرف حكومة اليوسفي، ثم خفض واجبات قطاع النسيج إزاء الضمان الاجتماعي بالنصف، وتأجيل تطبيق الزيادة في الأجور بمقتضى اتفاق 30 إبريل، والتغاضي عن تهرب قسم منهم من تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي، و من تأمينهم من حوادث الشغل والأمراض المهنية (الإجبارية التي جاء بها تعديل ظهير 1963 بقيت حبرا على ورق، بل سجلت شركات التامين تراجع نسبة المؤمنين)، بعد هذا كله هاهي جمعية أرباب عمل النسيج تطالب بإلغاء إجبارية الحد الأدنى للأجور واستبداله بحدود دنيا مختلفة باختلاف المناطق، أي حسب كلفة المعيشة. بل ثمة من البرجوازيين من يدافع بكل بساطة عن إلغاء كل حد أدنى للأجر، مقدمين المثال ببلدان أقدمت على ذلك مثل بنغلاديش وايستونيا والفيلبين. انها العودة إلى عبودية القرون الغابرة. وذلك ما يدافع عنه وزير التشغيل وينكب على دراسة كيفيات تطبيقه .

ويدافع حسن الشامي، رئيس منظمة أرباب العمل، عن ضرب الحد الأدنى للأجر بحجة انه يمثل أربعة أضعاف نظيره في الصين ساكتا عن مستوى الأسعار هناك. كما يرى انه لا مبرر لشراء قوة العمل غير المؤهلة بالحد الأدنى للأجر .

الواقع أن الأجور محررة من كل حد أدنى، لان القانون لا يطبق. لا تصل الأجور بالعديد من القطاعات حتى نصف الحد الأدنى القانوني. فقد

استغل أرباب العمل المستوى المهول للبطالة ليشغلوا البشر بأجور بؤس تكاد تنزل إلى مستوى العمل المجاني. منها على سبيل المثال أجور عمال شركات الحراسة وكتاب المحامين، ومستخدمات العيادات الطبية الخاصة، عمال الصيدليات والقطاع اللاشكلي بكامله. هذا علاوة على ظاهرة سرقة ساعات العمل المنتشرة في صناعات تشغل النساء بكثافة كمصبرات السمك(تشتغل العاملة 12 ساعة وتسجل لها 8).

وثمة أيضا ظاهرة تأخير الأجور شهورا عديدة، تشكل سببا للإضرابات بالعديد من المنشآت.

تخلفت الحركة النقابية، طيلة عقود، عن النضال من اجل إلغاء الميز المضر بعمال الزراعة الذين خصهم القانون البرجوازي باجر اقل من اجر عمال الصناعة والخدمات، مع أن يوم عملهم أشق و أطول. وهاهي الآن تلك الحركة بوجه سعي أرباب العمل إلى الإجهاز التام على إجبارية حد أدنى للأجر، فهل ستراعي متطلبات" الدفاع عن تنافسية المقاولة الوطنية" أم متطلبات الدفاع عن مصالح العمال والعاملات؟

ضرب القدرة الشرائية

هل يستعدون لخفض سعر الدرهم؟
منذ زمان والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي يعتبران الدرهم مرتفعا عن قيمته بنسبة 15%. ويدعوان إلى خفضه. وكان آخر خفض في ابريل 2001 بنسبة 5 .%

ومنذ إنهاء العمل بنظام الحصص في مجال النسيج(الاتفاق متعدد الألياف) في بداية يناير الماضي، اشتد الخناق على المصدرين، فراحوا يطالبون بخفض الدرهم لرفع تنافسية بضاعتهم .

ويجري سجال بين مختلف أقسام البرجوازية ومفكريها حول جدوى خفض الدرهم، فنتائجه متضاربة: سيزيد الطلب فعلا على الصادرات(طالما لم يخفض المنافسون عملتهم)، لكن سيرفع أسعار الواردات، مما يضر بالمنشآت المستوردة للمواد الأولية والتجهيز. كما سيؤدي خفض العملة إلى زيادة أعباء الديون الخارجية .

اما القدرة الشرائية للأجراء، وعموم الكادحين، فستتضرر بارتفاع الأسعار المترتب عن خفض الدرهم، بعد ما لحقها من جراء زيادة أسعار المحروقات. وقد بدا انعكاس ارتفاع سعر المحروقات يمتد بأقدام أصحاب النقل الطرقي على زيادة 8% في أسعاره.

كما أن إلغاء ما تبقى من دعم للمواد الأساسية، خاصة السكر وغاز المطبخ، محسوم لا ينتظر الا اللحظة المناسبة. ومن المرتقب أن يؤدي إلغاء دعم غاز المطبخ إلى مضاعفة سعر القنينة.

استئصال النقابة العمالية

في مناخ التصعيد هذا، تستمر آلة القمع في تعبيد طريق إجراءات الحرب الاجتماعية الضارية ضد الشغيلة وعموم الكادحين. فالنقابيون مستهدفون بالطرد والعقوبات وكافة أشكال المضايقة. بات العمل النقابي، من شدة تضييق الخناق عليه، ضربا من الجنون بنظر العمال في فروع إنتاج عديدة بالقطاع الخاص. فمع استفحال مشكل البطالة ضاقت إلى حد بعيد إمكانات تحمس العمال لأي مسعى إلى تحسين أوضاعهم ما دام الحفاظ على فرصة العمل هو الشاغل الأول والأخير.
هذا ما يجعل النضالات النقابية تتجه، إلى حد بعيد، نحو الاقتصار على حالات خط الدفاع الأخير: اعتصامات بوجه الإغلاق أو خفض ساعات العمل، المطالبة بأجور متأخرة شهورا عديدة ... وتتعرض اجنة التنظيم النقابي لسحق فوري بطرد المناضلين. مما جعل حق تأسيس النقابة وتقديم أسماء مسؤوليها إلى أرباب العمل والسلطة نوعا من اصطيادهم للتخلص منهم.

جرى طرد كافة النقابيين بسبب إضرابهم في شركة تيك ميد المكلفة بالنظافة بإحدى بلديات العاصمة، وتم تسريح 18 نقابيا بشركة بروفيل في برشيد. وطرد المكتب النقابي بشركة زيطراب للنقل الحضري باكادير .

وفي صمت تتواصل جرائم الفصل 288 من القانون الجنائي، باستقدام كاسري الإضراب بتواطؤ السلطات وافتعال المواجهة لتحرير محاضر البوليس والدرك حول " عرقلة حرية العمل" . وإن كانت المؤامرة ضد عمال مناجم ايميني قد افتضحت بفضل حملة التضامن الوطنية والدولية، فان عشرات الحالات الأخرى تجري في الخفاء بفعل تقاعس بيروقراطية النقابات، وضعف إقدام معارضتها.

هذا ولا تكترث القيادات النقابية العليا بأمر استئصال التنظيم النقابي بالفصل 288 من القانون الجنائي. وقدمت قيادة كدش المثال باستنكافها عن تنظيم حملة التضامن مع معتقلي ايميني، فلا إعلام ولا مبادرات ولا مشاركة حقيقية في الجهود الجارية.

كان حجم مؤامرة أرباب العمل والسلطة، وطابعها المفضوح، فرصة لتعبئة القوى العمالية لطي صفحة الفصل 288 بصفة نهائية. وقد أمكن، حتى بعد الإفراج عن المناضل خويا ورفاقه، ان يطلق المكتب التنفيذي الحملة بتنظيم جولة وطنية للنقابيين المظلومين بفروع النقابة، وتنظيم تجمعات للتشهير بالقمع، وحفز العزائم وفق أصول تقاليد الكفاح العمالي. وهذا ما دلت المبادرة المنظمة، بالأخص قافلة التضامن ومسيرة 6 مارس بورزازات، انه ممكن وحامل لأعظم فرص النجاح.

لا شيء من ذلك. ويستمر فعل الفصل 288، فقد أكدت محكمة الجديدة، يوم23 مايو 2005، إدانة المناضلين النقابيين (عاملين وعاملة) بشركة لاكليمونتين(شهران حبسا موقوفة التنفيذ و1000 درهم غرامة).

وبقدر تهاوننا في التصدي للهجوم على الحرية النقابية، بقدر ما يقدم أعداؤنا على خطوات إضافية. فاستعدادا لتمرير مشروع قانون الإضراب، جرى تنظيم حملة إعلامية لتأليب الرأي العام ضد الإضرابات العمالية، تعاونت فيها الجرائد البرجوازية كـ"الأحداث المغربية" والإعلام السمعي البصري. استهدفت الحملة المغرضة إضرابات شغيلة التعليم، ملوحة بخطر سنة بيضاء. وكان الأمر موضوع سؤال شفوي بمجلس المستشارين ووقفة احتجاجية بدعوة من جمعية لاباء التلاميذ.

وعلى نفس المنوال، تنقل التلفزة استياء مواطنين من الإضرابات المتكررة بقطاع الصحة، بينما تغض الطرف عن احتجاجات ألوف المواطنين من اجل مجانية خدمات الصحة وجودتها.

إلى أين يقودون المنظمات العمالية ؟

في هذا السياق العام، المطبوع باشتداد ضغط أرباب العمل ودولتهم على شروط عمل الأجراء، باستهداف ما تبقى من مكاسبهم، وبالبطش بتنظيماتهم، يتعين طرح سؤال: ما خطة عمل المنظمات النقابية؟ كيف يفكر قادتنا في أمر التصدي للهجوم المتجه إلى تصعيد خطير؟ .
يتأكد يوما بعد يوم أن القيادة النقابية باتت بلا بوصلة، وأنها تسوقنا إلى كوارث اعظم مما شهدنا. انعقد آخر مجلس وطني للكنفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 27 مايو 2005، مركزا بالكامل على خطاب الملك الخاص بما سمي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ودن أي تحليل لما بلغته السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة في استنزاف موارد البلد بخدمة الديون الخارجية، وانهاك الجماهير الشعبية بالتقشف في النفقات العمومية ذات الطابع الاجتماعي، وفتح كل الأبواب للرأسمال، راح الكاتب العام للنقابة يكيل المديح للمبادرة الملكية حتى كاد ينظم أقواله شعرا. واعتبر المبادرة "منسجمة مع تصور الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"، وأنها "معبرة عن حاجة المغرب إلى رجة وطنية تبعث الامل وتعيد الثقة". وسد الأموي كل باب نحو أي بديل قائلا:" لا خيار لنا كطبقة عاملة غير

المساهمة لانجاح المبادرة، لان نجاحها سيكون انطلاقة تاريخية جديدة لبلادنا تؤهلها لنهضة شاملة، وانتكاسها سيزج البلد في عالم المجهول. "

واضاف :" مصير المغرب مرتبط بإنجاح هذه المبادرة التي تقتضي تعاقدا بين الدولة والمجتمع من تنظيمات ومؤسسات ومقاولين وفاعلين ."

وبكل ثقة في مسايرة أعضاء المجلس الوطني له، اندفع الأموي حاسما الأمر بسؤال: " ما هي مسئوليتنا كطبقة عاملة للمساهمة في الترجمة العملية للمبادرة؟". واخبر أعضاء المجلس الوطني " أن الكونفدرالية ستحدث خلية وطنية لتدقيق اقتراحاتها، وخلايا في الاتحادات المحلية لوضع الأسبقيات بخصوص مشاريع التنمية الممكنة في محيطها." وفي مرحلة ثانية سيخبر المكتب التنفيذي أعضاء المجلس الوطني بالإجراءات والخطوات التعبوية لانجاح المبادرة .

وجاء بيان المجلس الوطني تلخيصا لعرض الكاتب العام ومصادقة عليه(انظر جريدة المؤتمر الوطني عدد 68- 4 يونيو 2005 ص9).

ان نتائج المجلس الوطني للكنفدرالية يوم 27 مايو 2005 تطرح عريضا سؤال: هل هذا موقف كل مكونات النقابة؟ هل تبارك عناصر اليسار الجذري في المكتب التنفيذي والمجلس الوطني هذا المنحى الانهزامي؟ هل خرست كل الأصوات النقدية؟

ان السياسة التي يرتكز عليها موقف المجلس الوطني باءت بالفشل، طيلة عقود، وكانت وبالا على النقابة. إنها سياسة التعاون مع أرباب العمل ودولتهم. وقد اعترف الأموي ذاته بإفلاسها عندما قال إن الإشارات التي تبعثها الكنفدرالية إلى فوق لا تلقى صدى. قال الكاتب العام في المجلس الوطني:" كان التصريح المشترك إشارة لتدشين مرحلة تاريخية جديدة، وكانت الاوراش الكونفدرالية سنة 1998 إشارة ثانية، ودعونا إلى ثورة هادئة لكن إشاراتنا لم تلتقط". وسيكون الإخفاق المريع مصير الإشارة الجديدة، إشارة التجاوب الجامح مع ما سمي " مبادرة وطنية للتنمية البشرية ."

من ألف باء النضال النقابي أن ليس للعمال ما يعتمدون عليه غير قوة اتحادهم، وأن الدولة أداة لخدمة مصالح أرباب العمل، فمن يريد جعل النقابة ملحقة بدولة البرجوازية إنما يقتل النقابة .

وذلك ما يفعل كل داع إلى " التعاقد بين الدولة والمجتمع من تنظيمات ومؤسسات ومقاولات وفاعلين . "

مسؤولية الثوريين

ثمة عوامل موضوعية أدت إلى إضعاف الحركة النقابية متمثلة في تحولات اقتصادية، منها الخصخصة وتفكيك المؤسسات العمومية، واعادة الهيكلة كتلك الجارية في ايمني ، وإغلاق مناجم جرادة الذي فك إحدى أهم التركزات العمالية(7000 عامل) وإحدى انشط قلاع الكفاح، واستشراء الهشاشة ، وزوال قسم من الصناعة لاغ سيما النسيج وكل ما سينتج عن الانفتاح(اتفاقات التبادل الحر).

أما العوامل الذاتية، فاهمها خط التعاون مع أرباب العمل ودولتهم(الشراكة الاجتماعية)، والانشقاقات ، وعدم تجديد الطاقم المسير،بفعل التبقرط الفائق، وتعتم الرؤية بسبب غياب تجديد فكري .

إن كانت قيادة الاتحاد المغربي للشغل قد حنطت هذه المنظمة، والتزمت سلما اجتماعيا دائما، لقاء ما

استفادت من امتيازات وفرص اغتناء ونهب، فإن الاتحاديين قد استنفدوا الدفعة التي أعطوها للحركة النقابية منذ نهاية السبعينات إلى منتصف التسعينات. كانت تلك الدفعة مؤطرة بالأفق السياسي للاتحاد الاشتراكي، واستعمها سندا لـ"نضاله الديمقراطي"،أداة للضغط الحذر على الحاكمين بقصد تحصيل تحسينات في النظام السياسي .

قام العمل النقابي الاتحادي على إطلاق نضالات مع التحكم فيها، أو مسايرة نضالات منطلقة بقصد كبحها، وكان سقفه هدف ترميم أوضاع العمال وتفادي أي دينامية نضالية من شأنها الرقي بالعمال إلى درجة وعي تهدد أسس نظام الاستغلال والاضطهاد .

انقسم الاتحاديون الآن إلى جناح مشارك في تنفيذ السياسات المعادية للعمال، وقسم آخر لا ينفذها ولا يعارضها بالفعل، لكنه يشل النقابة بالسيطرة على أجهزتها، ولا يقدم للكادحين أي منظور مستقبلي لنضالهم. لذا فان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بحاجة ماسة إلى تجديد خطها النضالي، و إصلاح آلية عملها .

إن طاقم الكوادر النقابية قد تآكل بحكم التقدم في العمر، وبوجه خاص بفعل ما آلت إليه الحركة السياسية التي تحدر منها. أما قوى النضال الناشئة فتصب في قنوات متحكم بها بيروقراطيا، ولا تجد قطبا آخر قادر على تقديم بديل . لذا فان مناضلي خط النضال الطبقي مطالبون باقتراح برنامج بديل يكون انطلاقة لتجميع القوى المناضلة في قطب يساري داخل الحركة النقابية.

يستدعي الأمر كشف حساب العمل في الجهاز النقابي، وتقييم التكتيك إزاء البيروقراطية، والتقدم برؤية شاملة لتجديد العمل النقابي على أسس كفاحية وديمقراطية .

إننا مطالبون بوضع حصيلة لموقف النقابات العمالية من السياسات الجاري تطبيقها، واقتراح البديل ومطالبون باستخلاص دروس نجاحات واخفاقات العقدين الماضيين .

واجبنا نفض تقاليد التعاون الطبقي من منظمات العمال بالعمل لتقوية روح الكفاح ومد جسور التآخي العمالي نحو المنظمات النقابية الأخرى .

واجبنا الدفاع عن استقلال النقابة عن أرباب العمل ودولتهم وعن الأحزاب السياسية، والدفاع عن تنظيم التعدد السياسي داخل النقابات .

واجبنا التصدي للأضاليل التي تفرغ النقابة العمالية من محتواها النضالي ، والإحجام عن كل ما تدعو إليه القيادة مما تكون غايته صرف المناضلين عن مهامهم الحقيقية ، مهام استنهاض قوى طبقتنا والتصدي للاعتداءات الزاحفة. وبهذا الصدد نرفض نتائج المجلس الوطني الأخير للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، لأنها تجعل نقابتنا عربة مشدودة إلى قاطرة الدولة البرجوازية .

إن الساحة العمالية بحاجة إلى عمل ميداني يعطي الثوريين صدقية بأنظار القاعدة النقابية، وليس احتراف النقد الكلامي. لن يتأتى هذا سوى بالعمل اليومي من أجل تعزيز صفوف النقابة، والعناية بالقوى الجديدة، بالتكوين والمساعدة على تنظيم النضالات والتضامن، وتعزيز أواصر التعاون بين مختلف مكونات الحركة الجماهيرية.

حرب ارباب العمل وحكومتهم على الاجراء وحالة النقابات

إبطال مفعول قانون الشغل

في ظل ما تعرضت له منظمات العمال النقابية من إنهاك، بالقمع البرجوازي من جهة وبسياسات البيروقراطيات من جهة اخرى، ينعم رجال المال والأعمال باستغلال مفرط لليد العاملة بلغ مستويات مرعبة. اذ تتناقص المنشآت التي يطبق به الحد الادنى من الحقوق الواردة في قانون الشغل وتصبح الاستثناء النادر. فالقاعدة منذ سن قانون الشغل الجديد هي تخلص ارباب العمل من العمال القارين، وذلك بقصد الاستفادة مما أصبح يتيحه القانون الجديد من مرونة، علاوة على اشكال العمل شبه المجاني التي تيسرها عقود فرط استغلال الشباب بدعوى محاربة بطالة الخريجين.

وقد ساعد إلى حد بعيد على استفحال هذا الوضع، تعمد الدولة البرجوازية افراغ جهاز الرقابة على تطبيق قانون الشغل من محتواه، على صعيد الموارد المالية، والطاقم البشري، كما على صعيد الصلاحيات القانونية.

وبلغت الكارثة مستوى انعكاسها بشكل مهول في ارقام وزارة التشغيل ذاتها. اذ يدل البحث الذي قامت به في يونيو 2006 على ان 15 بالمائة فقط من المقاولات تطبق قانون الشغل. ومع ذلك كان الوزير الاول قادرا على وقاحة ادعاء أن المدونة " مكنت الطبقة العاملة من الحصول على مكاسب هامة، تتمثل في تحسين ظروف العمل والصحة والسلامة داخل المقاولة، وضمان حق ممارسة الأنشطة النقابية".[تدخله بمجلس المستشارين حول سياسة الحكومة الاجتماعية].

كما يستفاد من مديرية الشغل بوزارة التشغيل أن 10 % فقط من المنشآت المشمولة بالبحث والمستوفية شرط لجنة المقاولة (50 أجير) هي التي طبقت القانون .

اما بالنسبة للنظام الداخلي، فمن 16 الف مقاولة المستوفية للشرط (10 اجراء) 150 فقط لها نظام داخلي. وحسب نفس المدير لا يطبق شرط وضع كفالة تعادل 50 مرة القيمة الاجمالية السنوية للحد الادنى للاجور بالنسبة لشركات العمل المؤقت (المادة 482 من قانون الشغل).

وما لم تتدخل قوة العمال الكفاحية، سيسوء هذا الوضع لان الوزارة اعلنت انها لن تتخذ اجراءات عقابية لفرض تطبيق قانون الشغل، بل ستعتمد ما تسميه" مقاربة تشاركية" عبر لجنة اشراف من اطرها ومن جامعة غرف التجارة وكونفدرالية ارباب العمل والنقابات، لجنة تكون مهمتها "مصاحبة المقاولات التي تريد الانضمام الى مقتضيات قانون الشغل ."

ليس هذا الا قبولا بالامر الواقع الذي فرضه ارباب العمل، وتشجيعا لهم من الوزارة على التغاضي عن مقتضيات القانون التي تضمن للعامل حدا ادنى من الحقوق، وبالتالي الالغاء الفعلي لجهاز تفتيش الشغل، ولقانون الشغل .

سعي حثيث إلى تفكيك قانون الشغل

يمثل قانون الشغل احدى الجبهات الرئيسية التي يواصل بها ارباب العمل هجومهم على الطبقة العاملة .

فالنجاح الذي حققوه بفرض تغيير تشريعات الشغل وفق متطلبات خفض تكلفة اليد العاملة (المرونة والهشاشة)، لم يحد من سعيهم الى مزيد من الضغط لانتزاع مزيد من المرونة في التشغيل والتسريح والاجور. ففور الاعلان عن دخول مدونة الشغل حيز التطبيق في يونيو 2004 ، تعالت اصوات ارباب العمل معلنة عدم قابلية العديد من مقتضيات قانون الشغل للتطبيق، وحاجة اخرى الى "التحسين"، ورواحوا يطالبون بمراجعتها.

وهذا ما سعى الوزير الاول، في خطابه بمجلس المستشارين يوم 18 يوليوز 2006، الى حجبه بستار دخان قائلا: " بعد دخول المدونة حيز التطبيق، وبالنظر للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يشهدها نسيجنا الإنتاجي، ظهرت إشكالات حول تطبيق بعض بنودها، تهم أساسا تأويلات حول الجمع بين بعض التعويضات وآجال التقاضي والطعن، وطب الشغل، ونشاط مقاولات التشغيل المؤقت. وهي جوانب تجري المشاورات بشأنها، ولنا اليقين أننا، بتغليب نفس روح الحوار والتوافق، سنتوصل إلى حلول ملائمة لها.".

ويضع أرباب العمل بمقدمة ادعائهم عدم قابلية قانون الشغل للتطبيق مسالة المادة 306 التي تلزمهم بطبيب شغل دائم بالمقاولات المشغلة لما لا يقل عن 50 . وبفعلهم هذا انما يسقطون قناع جشعهم، فصحة العمال لا تعتبر بوجه الحرص على الأرباح. كما يعتبرون أن اجبارية التفاوض الجماعي مرة في السنة (المادة 96 من قانون الشغل) ستؤدي الى مناخ نزاع دائم، مستندين في ذلك على إتفاقيات منظمة العمل الدولية 98 و154 التي تنص على تسهيل وتشجيع التفاوض الحر والارادي لا على اجباريته.

ويتطلعون الى المرونة المطلقة عبر تعميم اشكال العمل الهش: العمل بدوام جزئي - العمل عن بعد- العمل بالبيوت - العمل بالبطائق (توقيت حر) وتعميم عقود العمل محددة المدة والعمل المؤقت في جميع الانشطة المصدرة (السياحة النسيج الصناعة الغذائية ،الخ) والقطاعات التكنولوجية الجديدة (الكترونيك، اتصالات، انترنت).

كما يصرون ويلحون على وجوب خفض كلفة طرد العمال معتبرين القانون المغربي من الاكثر سخاء في العالم في هذا المضمار، ويرون" استحالة تنافسية المقاولات اذا لم توضع في وضع مساواة مع منافسيها". انه المنحى ذاته الذي تدفع اليه مؤسسات الامبريالية، الماسك الفعلي بمقاليد امور المغرب. ففي المذكرة الاقتصادية للبنك العالمي حول المغرب الصادرة في مارس 2006 تركيز على ما يسمونه تصلب تشريعات الشغل بصفته من العوامل العائقة للنمو الاقتصادي. ويقصدون بالتصلب ما تبقى للعمال من مكاسب في قانون الشغل، ويتربصون فرصة الانقضاض عليها. فمذكرة البنك العالمي تعتبر الكلفة التي يتحملها رب العمل لتسريح العمال بالمغرب من الاكثر ارتفاعا بالمنطقة وفي العالم .[2.3 مرة متوسط نظيرها بامريكا اللاتينية و9 مرات متوسط ما هي عليه ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين]. وتكشف المقارنة الاخيرة سعي الراسمال الى التنكيل بالعامل المغربي بخفض تكاليف تسريحه الى مستوى العامل الاوربي المحمي نسبيا بتعويضات البطالة.

ولا يسلم الحد الأدنى للأجور، رغم عجزه الصارخ عن سد الحاجات الاساسية للاجير، من تربص أرباب العمل، وخلفهم البنك العالمي، معتبرين أنه بالغ الارتفاع يؤثر سلبيا على التنافسية. إذ تشير المذكرة المذكورة إلى أن الحد الأدنى للاجر بالمغرب يرتفع بانتظام منذ 1988 ليفوق اليوم نظيره لدى أغلب منافسيه، وتبلغ نسبته الى الناتج الداخلي الاجمالي الفردي 1.5 (و هي 1 في تركيا). فتراهم يسعون الى تفكيكه بمشروع إحداث حد أدنى للأجور يتفاوت حسب المناطق.

لكن توغل الرأسمال كثيرا في تحطيم مكاسب العمال وتهشيش وضعهم، وحياتهم برمتها، يصطدم بما تبقى للحركة العمالية من قوة رد، و أساسا بالطابع التفجري للوضع الإجتماعي، أي خوف الرأسماليين من المجهول. وهذا ما عبرت عنه مذكرة البنك العالمي على النحو التالي :

"يشكل كل من خفض تكاليف اليد العاملة وتحديد معايير فعالة للتوظيف والتسريح اكثر مرونة اكبر رهانين لاصلاح تشريع الشغل، لكن قدرة الحكومة المحدودة على التفاوض في محيط بالغ الحساسية على المستوى السياسي تجعل السؤال هو كيف يمكن العمل لبلوغ ذلك؟"

ما زالت البرجوازية بعيدة عن تحقيق كامل اهدافها، وبينما هي تتحين فرصة الاجهاز الكلي على قانون الشغل، تظل القيادات التي ائتمنها العمال على تسيير منظماتهم بعيدة عن الدور الذي من اجله بُنيت، وباتت تعتبر المنظمات العمالية " شريكا اجتماعيا" للدولة البرجوازية.

يمثل قانون الشغل احد الرهانات الرئيسة للصراع بين طبقة ارباب العمل وطبقة العمال. ففي سعيها الى خفض كلفة اليد العاملة وترويضها وفق تقلبات نشاط المقاولات وارباحها، تسعى البرجوازية الى تحطيم ما تكرس في القانون من مكاسب اجيال سابقة. (التشريع الايجابي بالمغرب يعود الى نضالا ت الثلاثينات وتنازلات بداية الاستقلال لما كانت الملكية بحاجة الى السلم الاجتماعي في فترة بناء جهاز الدولة الاستعماري الجديد. حق الاضراب في دستور 1962 – ظهائر الضمان الاجتماعي – السلم المتحرك للاجور– طب الشغل، ظهير النقابات – الاتفاقيات الجماعية – مناديب العمال).

إن قانون الشغل بصفته قواعد تضع حدودا للإستغلال في ظل الرأسمالية نفسها مكسب يجب الدفاع عنه. إنه أداة بيد العمال والمناضلين لحماية قوة العمل من فرط الإستغلال وتحسين شروط بيعها، وما يستتبعه ذلك من نضالات تشكل مدرسة ترقى بالعمال إلى وعي الحاجة الى إطاحة الرأسمالية.

انتظار تحُين الفرصة لالغاء حق الاضراب

منذ أن فاز أرباب العمل بقانون الشغل الجديد الملبي للكثير من مطالبهم، وهم يرفعون الضغط لإستصدار قانون حول حق الإضراب، بقصد تكبيله القانوني بعد أن بات في حكم الممنوع عمليا بفعل القمع المتصاعد لإضرابات العمال واعتصاماتهم لا سيما بالفصل 288 من القانون الجنائي . وقد استجابت لهم حكومتهم بوضع مشروع قانون في اكتوبر 2001 وثان في فبراير 2004. ومن جهته نادى "الملك" في خطاب "العرش" عام 2004 الى" تعزيز إصلاح مدونة الشغل بتنظيم حق الاضراب لوضع حد لممارسته غير المقننة التي تزج بالإقتصاد الوطني في دوامة الإضراب العشوائي الذي يفضي إلى الإضراب المضاد عن الاستثمار". وفي يناير 2005 سلمت الحكومة صيغة جديدة إلى النقابات. غير ان هذه الاخيرة ابقت الامر طي الكتمان اذ لم يخبر ايا منها القواعد العمالية بفحوى اللقاءات مع الحكومة حول الموضوع، ولا بادر أي منها الى التعبئة ضد المشروع البرجوازي بالغ الخطورة .

ولا شك ان الحكومة إنما تتحين الفرصة المواتية للاقدام على الخطوة الحاسمة، وان كل ما قامت به لحد الان جس لنبض القواعد النقابية، وجر للقيادات إلى اعتماد نفس الكيفية التي جرى بها تمرير تعديلات قانون الشغل: التوافقات الفوقية واستبعاد القاعدة العمالية .

و ستعتمد الحكومة على مساعدة القوى السياسية المسيطرة في النقابات، فقسم منها مشارك بالحكومة، وآخر

مساند لها لدرجة التصويت على ميزانية 2006 لاول مرة في التاريخ، اما جهاز الاتحاد المغربي للشغل فان موقفه سيحدده في آخر المطاف ما سيأتي عبر القنوات التي تصله بالقصر. وهي القنوات التي فعلت فعلها المدمر للحركة النقابية منذ مطلع الستينات (راجع وثيقة عمر بنجلون حول أمراء النزعة الانحرافية بموقع جريدة المناضل-ة).

ولدى الدولة حاليا مشروع قانون آخر، ربما عدلته على ضوء الملاحظات التي قدمتها القيادات النقابية في جنح ظلام لقاءاتها مع الحكومة، ستعرضه في اللحظة التي تراها مواتية، ففي خطاب جطو بمجلس المتشارين يوم 18 يوليوز 2006 حول السياسة الاجتماعية للحكومة جاء ما يلي:

"عملت الحكومة على صياغة مشروع قانون يستند إلى المبادئ الأساسية المتعارف عليها دوليا، سيتم عرضه على أنظار الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل إبداء الرأي وتقديم المقترحات التي نحن بصدد تعميق دراستها بغية إعداد صيغة توافقية ترضي كافة الأطراف؛ وأملنا كبير في أن يخرج هذا المشروع إلى حيز الوجود في أقرب الآجال ."

باللغة الواضحة، ثمة عزم على منع اضراب عمال المغرب بالكيفيات التي اعتمدتها البرجوازية في بلدان اخرى، و التي ضمنتها في ادب منظمة العمل الدولية. وقد سبق لمنظمة ارباب عمل المغرب ان دعت الى اعتماد توصيات منظمة العمل الدولية وما سمته "مناهج التطبيق بالبلدان الديمقراطية ."

وقد يلقن هذا درسا للتقدميين المقدسين للمواثيق الدولية، درس حول المنظور العمالي النقدي الذي لا غنى عنه. فمنظمة العمل الدولية مع تقييد حق الاضراب، اذ ينص ادبها على سبل عديدة منها امكان منع الاضراب في قطاعات اساسية : ماء شرب ، نقل جوي، ستشفيات،الطاقة، و امكان فرض خدمة دنيا، ووجوب نصاب أو أغلبية معينة لإتخاذ قرار الإضراب، اعتماد الاقتراع السري لاتخاد قرار الإضراب، الخ .

أخطر ما في الامر، في ظل استمرار غياب أي تعبئة عمالية بعد خمس سنوات من صدور اول مشروع قانون للاضراب، هو ما عبرت عنه اقسام من القيادات النقابية من استعداد لمسايرة البرجوازيين في سعيهم لنزع سلاح العمال. هذا الاستعداد هو الذي يجعل قيادة الاتحاد العام للشغالين تبعث مذكرة الى الحكومة حول قانون الاضراب ولا تخاطب القاعدة العمالية حول مخاطر تقنين الاضراب. لا بل ثمة من يذهب ابعد من ذلك بالدعوة الى قانون نقابات على غرار قانون تدجين الاحزاب الذي اصبح ساريا. فقد قال العزوزي لما كان نائبا لمنشد إن " الفيدرالية تطالب بتنظيم هذا الحق [الإضراب] بشكل إيجابي حتى يخدم مصلحة كل من له حق اجتماعي. و شدد على ضرورة الإسراع بإخراج قانون ينظم هذا الحق". وأبدى العزوزي "معارضته لكل عبث بحق الإضراب، رافضا في الوقت ذاته الإضرابات التي تتم الدعوة إليها من طرف أجهزة غير مسؤولة. ولتخليق ممارسة هذا الحق الدستوري يرى الأستاذ العزوزي أن الضرورة أصبحت ملحة لإخراج قانون خاص بالنقابات، على غرار قانون الأحزاب، لتحديد من له صفة وحق اتخاذ القرارات الحساسة التي تهم الطبقة العاملة . "

يا له من صنف من " النقابيين" يسعى الى ان تساعده الدولة للتحكم باضرابات العمال، وبكل اوجه تنظيمهم ونضالهم، ليقوم بدور السمسار ليس إلا !

في انتظار تحين الفرصة المناسبة لاصدار قانون الاضراب، بل في الحقيقة تهيئا لتلك الفرصة، تواصل

الدولة استعمال القوة لاقتحام اعتصامات العمال، وتشتيت وقفاتهم الاحتجاجية، وتلفيق التهم لهم.

قمع النضالات العمالية

يتواصل الفتور العام الذي يطبع النضالات العمالية الملحوظ في السنوات الاخيرة، لا سيما بالقطاع الخاص. ففي ظل الهجوم العام لارباب العمل، من اجل تهشيش وضع الاجراء، بتعميم العمل بالعقود محددة المدة، وحتى الموقعة منها على بياض بما يتيح التخلص من العامل في أي لحظة، وتفاقم البطالة، باتت الاحتجاجات مقتصرة على اخر خطوط الدفاع: الدفاع عن الحق النقابي، أوالاعتصام ضد الاغلاق. ومن نماذج هذا الصنف الاخيراحتجاج عمال وعاملات شركة صاطيماك للخياطة أمام ولاية الدار البيضاء يوم 17 يوليوز 2006 ، على اغلاق سبب تشريد 450 عاملا وعاملة. واعتصام عمال شركة رابدانت لصناعة وتصدير الملابس الجاهزة والنسيج، بمنطقة عين السبع الحي الصناعي، ضد الاغلاق المؤدي الى تشريد 250 عاملا.

هذا مع تحسن طفيف في مستوى الاضرابات عكسته ارقام وزارة التشغيل:ارتفاع نسبة الإضرابات خلال الربع الأول من سنة 2006 بنسبة 69 بالمائة مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2005. كما شهدت الفترة ذاتها فقدان 18559 يوم عمل مقابل ضياع 9436 يوم عمل خلال نفس الفترة من السنة الماضية، بنسبة ارتفاع تصل إلى 97 بالمائة.

ويظل تجدد التنظيم النقابي قاصرا عن تدراك المتهالك منه بفعل القمع، والهزائم الناتجة عن العزلة ونقص التضامن. هذا ما تؤشر عليه معطيات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. اذا لم يتاسس في اطار هذه النقابة على الصعيد الوطني سنة 2005 سوى 18 مكتب نقابي جديد في القطاع الخاص، 10 منها في الدار البيضاء(حيث توجد 70% من بروليتاريا الصناعة بالمغرب).

الة البطش بالنزر القليل من صبوات الكفاح العمالي هنا وهناك، مشتغلة بوتيرة منتظمة. فقد تحركت بقوة ضد مسيرة عمال وعاملات الجماعات المحلية بالعاصمة يوم، سقط على اثرها المناضل لعرج مصطفى شهيدا، واصيب العشرات من العمال.

*تدخل عنيف لقوات القمع (الشرطة وشرطة القرب والقوات المساعدة) ضد الوقفة الاحتجاجية لعمال وعاملات الجماعات المحلية، امام مقر الولاية الدار البيضاء يوم 27 -يونيو-2006، ادى الى اصابة عدد من العمال والعاملات، نقل اثنان منهم الى المستشفى، حيث اغمي على الأول فيما اصيب الثاني بعدة جراح.

*تدخلت قوات القمع لتحطيم مقاومة عمال شركة تعبئة أطلس كوكاكولا بالناضور (فيهم من وصل 20 سنة أقدمية دون ترسيم) الذين خاضوا اضرابات في اواخر يوليوز 2006. وتعرض 4 من مكتب النقابة للطرد. ادى الهجوم اصابات بين العمال، نقل اثنان إلى المستشفى الحسني بالناظـــور

تدخل قمعي ضد مستخدمي وزارة العدل المحتجين ضد مذكرة وزارية تمس الحريات النقابي. يوم 19 يونيو، فأصيب العديد من المحتجين بكسور وحالات اغماء .

*موجة القمع والطرد الجماعي والمتابعات القضائية ضد مكاتب نقابية عديدة بمدينة طنجة، منها شركة يازاكي لصناعة الأسلاك الكهربائية، شركة سيراميكا البوغاز لصناعة الزليج، شركة كوفيكاب المغرب

لصناعة الأسلاك الكهربائية، شركة عادياتي كروب، شركة خيلاطكس، شركة سومارود للألبسة الجاهزة ، شركة سيربا.

*تطويق قوات القمع يوم 24 غشت 2006 لعمال الكولف الملكي بمراكش بعد 15 يوما من الاعتصام وتدخلها لإجبارهم على فك اعتصامهم• أدى ذلك إلى إصابة ثلاث نساء من المعتصمين باغماءات نقلن على إثرها إلى المستشفى. وتم تحرير محاضر لأربعة عمال بالدائرة التاسعة للامن بسيدي يوسف بن علي.

*عصابة مسخرة من رب العمل تهجم ليلا على ، امام انظار الدرك الملكي، علىعمال شركة فال vall الفلاحية- سيدي سليمان – المعتصمين غشت 2006. نتجت عنه اصابات عديدة منها 2 خطيرة . لا قاون شغل ولا التزام بالتفاق مع النقابة ولا حق نقابي .

*تدخلت قوات القمع يوم 14 -9-2006 مستعملة الهراوات لتفريق وقفة احتجاجية لعمال الوكالة المستقلة للنقل الحضري بالرباط وسلا (378 عامل بالوكالة) أمام مقر الولاية للمطالبة بأجور توقفت منذ ستة أشهر.اسفر الهجوم العنيف عن إصابة عاملين بكسور خطيرة.

وتجدر الاشارة الى عدم تنفيد اتفاق بين مجلس مدينة الرباط ووزارة الداخلية ووزارة المالية وولاية الرباط والذي أقره الوزير الأول حول تمويل مخطط إعادة هيكلية الوكالة، القاضي بتعويض العمال المغادرين "طوعا"، وصرف أجور باقي العمال إلى حين إعادة تشغيل الوكالة في إطار التدبير المفوض.

ليس الانف من اوجه البطش بالعمال والعاملات غير ما عكسته مرآة الاعلام المشوهة. ولا شك ان امتناع النقابات العمالية عن التشهير بالقمع محليا وعالميا، وعن تنظيم حملات التضامن والدفاع عن الحريات، والسكوت حتى عما سبق أن التزمت به الحكومة منذ 2003 (إعادة النظر في الفصل 288 من القانون الجنائي ، والغاء الفصل 5 من مرسوم فبراير 1958،...) من العوامل المشجعة للدولة البرجوازية على مواصلة تنكيلها بابسط أشكال النضال الدفاعي .

مواصلة الهجوم على الموظفين

في اطار اعادة هيكلة شاملة للاقتصاد والدولة، يحكمها المنطق النيوليبرالي، يتعرض قطاع الوظيفة العمومية لتغييرات جوهرية تضرب في الصميم حقوق الشغيلة ومكاسبهم.

تعتبر نقابة أرباب عمل القطاع الخاص نفسها معنية بالوظيفة العمومية، من زاوية ان هذه الاخيرة تبتلع الاموال التي ستخصصها الدولة للاستثمار أي لاعداد البنية التحتية لاستثمار الرأسمال الخاص. فنادت بالحد من التشغيل بالوظيفة العمومية و وقف تحسين أوضاع الموظفين وترقيتهم.

وهو طبعا منظور الحكومة ذاتها التي تواصل، بالتدريج لكن بإصرار، تمرير تغييرها لقانون الوظيفة العمومية، بعد ان تراجعت عن طرح المشروع الجديد (عهد وزارة الزروالي) دفعة واحدة خشية استثارة رد قوي.

هكذا من المنتظر أن يدخل النظام الجديد لتنقيط الموظفين بهدف الترسيم والترقية حيز التطبيق في شهر أكتوبر 2006 . وسيعوض هذا المرسوم الجديد الذي يرتكز على خمسة معايير(المردودية، الأداء الكامل

للمهام المطلوبة من الموظف، ثم الكفاءة التنظيمية، والسلوك المهني، فالبحث والإبتكار) النظام الحالي والمرتكز أساسا على مبدأ الأقدمية، والذي أصبح بإجماع كل أعضاء المجلس الأعلى للوظيفة العمومية في دوته الأخيرة ''متجاوزا وغير فعال''

وقد وقع . وزير تحديث القطاعات العمومية القرار المحدد لنموذج بطاقة التنقيط وتقرير تقييم اداء الموظفين ، المتخذ طبقا للماة 12 كم مرسوم 2 ديسمبر 2005.

كما ناقش "الشركاء الاجتماعيون" المنظومة وصادقوا عليها. وثمة مشروع مرسوم حول العمل بالعقدة في الادارة يجري اعداده. وتسعى القيادات النقابية الى حجب تورطها في تمرير التعديات على الاجراء بالتبرؤ من الحكومة.، متناسية مشاركتها في المجلس الاعلى للوظيفة العمومية ولجان الحكومة كتلك الخاصة بانظمة التقاعد، الخ .

جاء في بلاغ مشترك للاتحاد العام للشغالين بالمغرب والفيدرالية الديمقراطية للشغل -3 يوليوز 2006

"ويستغربان المنطق التجريئي الذي اتبعته الحكومة في هذا المجال بدل النظرة الإصلاحية الشمولية ، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى تمرير عدد من المراسيم كمرسومي التنقيط والتقييم والترقية دون الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات التي أبدتها المركزيات النقابية إضافة إلى تقديمها تعديلات على النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بموجب مشروع القانون رقم 05.50 في استهداف واضح لتقييد الحق النقابي وتغييب كلي لأي مقترح إصلاحي ".

اذا لم تستحي فقل ما شئت!

تحطيم مكسب التقاعد

بعد ما سمي المناظرة الوطنية حول انظمة التقاعد في ديسمبر 2003، تاسست اللجنة التقنية لاصلاح انظمة التقاعد في يوليوز 2004 وتمثلت بها النقابات. عقدت اخر اجتماعاتها في 13 يونيو 2006. وقد قدمت تقريرها منذ اشهر عديدة، لم يبق غير تصديق اللجنة الوطنية التي لم تجتمع بعد .

النقابات ممثلة بهذه اللجنة التقنية، وموضوع التقاعد كان مثارا في لقاءات عديدة بين النقابات والدوائر الحكومية، ومع ذلك لا يعلم الشغيلة المعنيون أي شيء عما تعده الحكومة وما تفكر فيه الاجهزة النقابية. يفيد بلاغ مشترك للاتحاد العام للشغالين بالمغرب والفيدرالية الديمقراطية للشغل -3 يوليوز 2006 " أن ملف التقاعد والذي تم التوافق على إيجاد حلول له من خلال اللجنة التقنية الممثلة لجميع الأطراف المعنية والتي توصلت إلى رسم الإطارات المرجعية وسيناريوهات الإصلاح المحتملة بغية عرضها على اللجنة الوطنية التي يرأسها الوزير الأول ، تنبري بعض الأصوات من خلال بعض المنابر الإعلامية في محاولة لطرح حلول ترقيعية (كرفع سن التقاعد إلى 65) متجاهلة الآلية المتفق عليها داخل اللجنة التقنية".

وحسب نادية صلاح محررة افتتاحيات ايكونوميست "اصبح رفع سن التقاعد الى 65 سنة مضمونا عمليا، اذ حظي باجماع النقابات والحكومة بعد ادراك الجميع خطر الابقاء على السن المنخفض"، وعززت السيدة نادية الدفاع عن 65 سنة بالبؤس الذي يعيشه المتقاعدون.

ان ثمة دواعي الى الحذر من سلوك القيادات النقابية، ليس اقلها انها قبلت رفع الاقتطاع من اجور الموظفين للصندوق المغربي للتقاعد من 7 الى 10% ، دون ان يوافق على ذلك أي جهاز للقرار في النقابات .

لقد بقي ملف التقاعد حبيس القمم البيروقراطية الممثلة في لجان الحكومة، ولا تعلم بشانه اجهزة القرار شيئا. هذا مع أن سيناريوهات "الاصلاح" ليست خيارات تقنية محايدة بل لها جوهر طبقي.

اين هو البديل النقابي للوضع الذي توجد عليه انظمة التقاعد، والحماية الاجتماعية بوجه عام؟

لم يكن لدى من النقابات تصور شامل يخدم مصلحة الاجراء، الا ان ايقظت الحكومة البيروقراطيات لغاية استعمالها لتمرير خططها المملاة من البنك العالمي .

ان الصندوق المغربي للتقاعد مستهدف بوجه خاص لان منظمو الهجوم على الشغيلة يعتبرونه الاكثر سخاء ضمن انظمة التقاعد. و الدولة البرجوازية مقبلة، بالاستناد على القيادات النقابية المتواطئة، على رفع سن التقاعد في بلد استشرت فيه البطالة وينتحر شبابه طلبا للعمل.

وتظل النقابات في النطاق الذي اختارته الدولة البرجوازية، أي مناقشة سيناريوهات اجهاز على المكاسب اعدتها بتعاون مع البنك العالمي. لماذا تصمت النقابات على كون21% فقط من عمال المغرب منخرطون في صندوق للتقاعد؟ لماذا تصمت النقابات عن جريمة عدم تسجيل ارباب العمل للشغيلة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ لماذا قبلت النقابات الغاء ظهير6 مايو 1982 الذي يلزم رب العمل بتشغيل من يخلف المتقاعدين؟ لماذا لا تطالب النقابات باعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي الذي يحرم غير المستكملين 3240 يوم مؤدى عنها الاشتراك من أي تقاعد كان؟

اسئلة كثيرة تضع كل ما يحل من مصائب بالعمال والمتقاعدين على كاهل الماسكين بزمام امر النقابات العمالية.

إن هجوم الراسمال متواصل، حاظيا بتواطؤ قادة النقابات، ولن يتوقف الا حيث ستوقفه قدرة العمال على المقاومة .

تصعيد إطلاق نار الأسعار

بوتيرة منتظمة ترتفع الاسعار لتقرض ما تبقى من قدرة شرائية لدى الاجراء، ولتلقي الى اهوال البؤس الشديد ملايين الكادحين عديمي الدخل القار. فالاجور الاسمية مجمدة ، وحدها الادنى القانوني ثابت منذ زيادة 2004 التي رفض قسم كبير من ارباب العمل تطبيقها مع خفض مدة العمل الاسبوعي إلى 44، علاوة على من لا يطبقونها اصلا، هذا تحت انظار المصالح الحكومية المتواطئة. وتفرض هشاشة التشغيل، وشبح البطالة، على العمال اجورا بالغة التدني، وحتى فترات في السنة دون دخل.

ويدفع ضعف القدرة الشرائية الاجراء الى فخ قروض الاستهلاك، حيث تقوم البنوك التقليدية والمؤسسات المختصة في المضمار بنهب الاجراء بمعدلات فائدة اجرامية. وقد سجل مؤخرا ارتفاع كبير في حجم هذه القروض.

ومن جهة اخرى تنزل الضرائب، لا سيما الضريبة على القيمة المضافة،على الاجراء وعموم الكادحين. وقد

نجحت البرجوازية في الغاء قانون ربط الاجور بالاسعار (السلم المتحرك)،حيث نسخته مدونة الشغل منذ يونيو 2004، بعد ان ظل بلا تطبيق منذ 44 سنة.

ويسرق قسم كبير من اجور العمال بامتناع ارباب العمل عن تسجيلهم في الضمان الاجتماعي، (لا يتعدى عدد المسجلين به 1.6 مليون)، واصرار الدولة على حرمان الزراعيين من التعويضات العائلية. حرمان ملايين العمال من الضمان الاجتماعي وحتى قسم من المسجلين من التعويضات العائلية تعنى حرمان الاجير، ذي 3 ابناء، من زيادة في اجره تعادل25 بالمائة.

تضررت القدرة الشرائية لدرجةان حتى الارقام الرسمية التي تستعمل لطمس الحقائق لا لكشفها، عكست ما حل بالقدرة الشرائية، اذ تشير الى أن الحد الادنى للاجر اليومي ارتفع بنسبة 48% بين 1992 و2004 ، بينما ارتفع مؤشر مستوى المعيشة في الفترة ذاتها بنسبة 57 بالمئة.

انهيار القدرة الشرائية في الأفق

سيتواصل انخفاض القدرة الشرائية للعمال، وعموم الكادحين لان الدولة مصرة على تجميد الاجور. اصرار تاكد على لسان وزير التشغيل الذي رفض رفع الحد الادنى للاجور بمبررانه ليس الحل الوحيد، داعيا الى ابرام اتفاقيات جماعية. "(احداث مغربية –2-10-2006). قانون الشغل لا يطبق ويدعو الوزير، بديلا عن رفع الاجور، الى اتفاقيات يُفترض انها تضمن مكاسب اكثر مما في قانون الشغل. استهزاء الوزير بنا جلي بالنظر الى ندرة الاتفاقيات الجماعية، واقتصار القائم منها على تكرار بنود قانون الشغل بنسبة 95 .%

كما ستتواصل جهود الالغاء التدريجي لصندوق المقاصة، فقانون حرية الاسعار والمنافسة الجاري به العمل منذ 6 يوليوز 2001 يفرض الغاء صندوق المقاصة. ويعود فضل بقائه إلى خوف الدولة من ان يكون مفجرا لبرميل البارود الاجتماعي. وتوجد على مكتب الوزير الاول ملفات ناجزة منذ سنتين تنتظر اللحظة المناسبة لدفن الصندوق.

كما ستتزايد الضريبة لأن الأزمة المالية للدولة (زوال موارد المنشآت العمومية بفعل الخوصصة، وموارد الجمارك بفعل التبادل الحر...) تدفع الى اعتماد الضريبة لا سيما على القيمة المضافة. لذلك ستشهد هذه تعميما ورفع نسبها، علما أنها من أعلى المعدلات المطبقة عالميا.

كما أن ضغط ارتفاع سعر البترول سيتواصل ليس لإرتفاعه بالسوق العالمية وحسب، بل لأن سياسة الحكومة تحمل المستهلك عبء ضرائب لا طاقة له بها: فالضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية تبلغ 7% علاوة على الرسم الداخلي على الاستهلاك .TIC فبناء على اثمنة البيع للمستهلك حاليا تمثل الرسوم 40.5 % للبنزين الممتاز و 36.92 % للغازوال و 12 % للفيول.

ردود الفعل أولية

كان الاتحاد العام للشغالين اول نقابة تنطق ضد الغلاء في بيان يوم 1 سبتمبر. ليس البيان موجها للقاعدة النقابية والعمال بوجه عام قصد الاستعداد للرد بل من اجل :" مطالبة الوزير الأول بفتح حوار عاجل لمعالجة الأضرار الناجمة عن مثل هذه التدابير من أجل تثبيت قواعد الشراكة والسلم الاجتماعي". وابدى المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد يوم 3 سبتمبرالاستعداد للتعاون مع "كافة القوى الديمقراطية والمنظمات النقابية وهيئات المجتمع" من أجل التصدي للغلاء، دون ان يدعو من جانبه الى أي شيء. كما

عبر الجهاز النقابي الجديد- المنظمة الديمقراطية للشغل- بوم 12 شتنبر 2006 عن استياءه الشديد من مواصلة الإجهاز على القدرة الشرائية للأجراء و طالب الحكومة برفع الرواتب والأجور حسب غلاء المعيشة، وبرفع الرواتب والأجور ورفع خدها الأدنى إلى 3000 درهما مع تخفيف الضغط الضريبي عليها و تطبيق السلم المتحرك للأجور.

سارع الجميع الى الكلام عن الزيادات والتظاهر برفضها، حتى المنافقون الجالسون بالحكومة المسؤولة عنها. ويعطي الاعلام ظاهرايا صورة اجماع وطني ضد الغلاء. لكن جوهر الامر غير ذلك. فثمة من ينتقد الحكومة لا لاستعمالها سلاح الاسعار ضد الشعب بل لانها لم تحسن استعماله واختيار الظرف المناسب. يقول عبد الله البقالي بجريدة العلم : "ولم تحسن الحكومة التعامل مع قرار الزيادة، فالطريقة التي سلكت في إعلانها لم تساعد الرأي العام على تفهمها، كما أنه لا يمكن اخفاء أن ظرفية إعلانها لم تكن مناسبة تماما، فقد كان بالإمكان انتظار بعض الوقت، فالذي يقول إنه صبر طويلا قبل إعلانها كان بإمكانه أن يمدد صبره أسابيع بعد أن يجتاز المواطن الظروف الصعبة التي تجتازها قدرته الشرائية التي تواجه متطلبات نهاية العطلة وقساوة الدخول المدرسي وحاجيات رمضان ...".

جاءت المبادرة العملية الوحيدة للتصدي للغلاء من خارج الحركة النقابية، من الجمعية المغربية لحقوق الانسان التى دعت الى أسبوع وطني ضد الغلاء من 02 أكتوبر إلى 08 أكتوبر. وتأسست أول تنسيقية تضم قوى سياسية يسارية وفروعا نقابية وجمعيات بالرباط وتلتها بمناطق اخرى. ودعت هيئة الدفاع عن المطالب الاجتماعية بطاطا الى تجمهر شعبي بساحة المدينة، وتعرضت للقمع. انها بداية جيدة لحركة شعبية جبارة لو توفرت لها شروط التطور. فقد دلت تحرك سكان يعقوب المنصور ضد ريضال، وسكان تطوان ضد امانديس، على قدرة المطالب المضادة للغلاء على التعبئة وتوحيد مضالات فئات شعبية مختلفة.

"جعجعة الحوار الاجتماعي"

في وضع مثير للرثاء اخذ كل وفد من القيادات النقابية مكانه في الصف ينتظر كالمريض ان يجس الوزير الأول نبضه. الحكومة غير مكترثة باللعبة التي تريدها القيادات النقابية، لعبة التشاور المستمر، ونوع من العمل الاداري المتبادل المواكب لما يجري بالساحة العمالية. بدل ذلك تستدعي الحكومة القيادات النقابية كلما رأت ضرورة لالقاء فتات، او لمجرد القيام بشكليات تسمح للوزير بحشو خطبه بالكلام عن "السياسة الاجتماعية" للحكومة. هذا ما جعل القيادات النقابية لا تكف عن التباكي بصدد انعدام الحوار وعدم ماسسته، وعدم التزام الحكومة بقواعد لعبة الحوار كما يبرز من تشتكي الاتحاد الوطني للشغل قائلا:"تم الاتفاق على إرسال الملفات العالقة ومشاكل نزاع شغل عبر مراسلات، لكن رغم تنفيذ الاتحاد ما طلب منه لم تتم الاستجابة ولا الرد على مراسلات النقابة، كما أن اللجان الإقليمية والوطنية للمصالحة لم يتم تفيعلها."

بدات القيادات النقابية السنة الاجتماعية على هذا النحو، وجلي انها لن تحصل على شيء ذي شأن ما دام التفاوض لا ياتي بنتائج الا باستناده على ميزان قوى .

و قد ركزت تصريحات قادتنا على وجوب رفع الحد الادنى للأجور(اقترح الإتحاد المغربي للشغل 2500 درهم، فيما طالبت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بحد أدنى للعيش عتبة أجره 3000 درهم)، وعلى رفع سقف الاجر المعفي من الضريبة. كما صرح بعضهم بوجوب العودة الى السلم المتحرك للاجور دون ان يرفق ذلك بالدعوة إلى التعبئة التي لا غنى عنها.

وطبعا اغدق الوزير الأول التطمينات والوعود المبهمة، وعين موعدا آخر مع قياداتنا في منتصف اكتوبر. لكن الاكيد ان ليس في جعبته غير تعديل طفيف في الضريبة على الدخل، ستستفيد منه فئة قليلة من الاجراء .

بات هذا "الحوار الاجتماعي" البائس موضوع انتقاد حتى من أطراف ليست بأي وجه مع العمال. تقول افتتاحية العلم (8 سبتمبر 2006) عن الحوار الاجتماعي:

"الموسمية التي تصنفه في خانة الاطفاء إذ لا تلتجئ إليه الحكومة أو أرباب الانتاج إلا حينما تتجه الأوضاع إلى التصعيد والتأزيم ويكون الهدف منه في هذه الحالة إطفاء الحريق وتهدئة الخواطر حتى إذا فرغت الأطراف من الحوار عادت إلى قواعدها وعادت الأوضاع والأمور إلى ما كانت عليه قبل إجراء الحوار." صحيفة برجوازية تجزم على هذا النحو، والقيادات النقابية تواصل اللعبة .

ليست غاية جريدة العلم تجند القوى العمالية، وتحركها، لاجبار ارباب العمل وحكومتهم على وقف تعدياتهم على طبقة العمال، بل ايجاد صيغة خداع اكثر فعالية تضمن السلم الاجتماعي، وهو ما تسميه "مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال تشريع قانون ينظم الحوار الاجتماعي".

طحين الأرباح الطائلة

بينما يشتد الخناق على الطبقة العاملة وعموم ضحايا سياسة الافقار والاضطهاد ، وتهزا الحكومة من ضحايا سياساتها ب"الحوار الاجتماعي"كما وصفته جريدة العلم اعلاه، حقق البرجوازيون بالمغرب ارباحا طائلة في النصف الاول من العام 2006 .

فقد شهدت النتيجة الصافية للبنك المغربي للتجارة الخارجية ارتفاعا بنسبة 15% وحققت شركة اتصالات المغرب في الستة اشهر ذاتها ربحا بلغ 3 ملايير درهم ،أما مجموعة اونا، فقد ارتفع رقم معاملاتها consolidé بنسبة 9 %، ونتيجة الاستغلال بنسبة 51.9 والنتيجة الصافية بنسبة 101.3% ،ومن جهتها حققت مجموعة البنك الشعبي: ارباح قياسية بلغت مليار درهم.(في الاشهر الستة الاولى من 2006).

وارتفعت أرباح شركة صوناصيد بنسبة 7,8% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية مرتبطة ب الدينامية التي يشهدها قطاع البناء والأشغال العمومية.

ويسود عالم المال والاعمال مناخ تفاؤل. البحث الذي قامت به الغرفة التجارية والصناعية الفرنسية بالمغرب ، وشمل نصف 2006 الاول لدى 126 مقاولة ، يدل على ان 61.6 % لديها " تقييم ايجابي لمناخ الظرفية". وبلغت النسبة النسبة في قطاع الخدمات 79.4 % و 68 % صرحوا انهم حققوا تحسنا لرقم المعاملات في الستة اشهر.

منظمات نقابية مشلولة

انشقاق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

شهد مؤتمر حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حمى التسابق الى الاجهزة، مع غياب أي خلاف فكري او سياسي، ترتب عنها انفلاقه، واعلان المستائين تاسيس حزب جديد سمي اشتراكيا .

وبنفس الطريقة المعهودة تعرض أنصار الحزب الجديد للازاحة في النقابة من قبل اخوة الامس .

اذ استعمل انصار الاموي العلاج بالصدمة لانهاء هيمنة الطرف الاخر على جهاز النقابة بطنجة. وكان مؤتمر نقابة التعليم في يوليوز محكا رئيسيا، بالنظر لمكانة تلك النقابة في كدش، حيث ابرز انصار الاموي لخصومهم الجدد انهم سيتعملون قوة العدد لابعادهم عن مراكز السلطة بالنقابة. فانسحب انصار بوزبع ليعلنوا بعد اسبوعين (5 غشت 2006) تاسيس اتحاد نقابي "بديل". وكان بوزبع، زعيم الحزب الجديد، الذي ظل نائبا للاموي طيلة 20 سنة، قد قدم استقالته من المكتب التنفيذي ومن الكونفدرالية. وبعد عقود من الصمت عما يجري من ذبح للديمقراطية في الكونفدرالية، فكت الالسن، فبدا الحديث عن انحراف كدش ابتداء من 2001 -2002 ، وعن الاموي الذي تبدل كليا منذ خروجه من السجن سنة 1993 (كلام بوزبع). وعن مالية الكونفدرالية، وكيفية انفاق المساعدات التي تعطيها الحكومة، التي لا علم لاي عضو بالمكتب التنفيذي بهما (كلام علي لطفي). وعن "التسلط البيروقراطي والانبطاح للقرارات الحكومية المملاة من طرف المؤسسات المالية الدولية." (كلام المكتب التنفيذي للمنظمة الجديدة)، و "تحويل كدش الى وكالة للمتاجرة والسمسرة ومراكمة الامتيازات على حساب مصالح وتطلعات وأمال الطبقة الكادحة" (بيان تاسيس م-د-ش)، وعن "ما آلت إليه أوضاع المدرسة العمومية من جراء السياسة التعليمية المتبعة والتي يؤطرها الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يشرعن لتبضيع التعليم والإجهاز على مجانيته" (كلام المنظمة الديمقراطية للتعليم)، وغير هذا كثير من كلام غير مالوف سوى في خطاب اليسار النقابي الكفاحي .

لقد سبق للمنشقين الجدد ان باركوا كل الممارسات النافية للديمقراطية، التي تصاعدت بالكنفدرالية في السنوات العشر الاخيرة، بل شاركوا فيها، ونكلوا بالاصوات التي ارتفعت دفاعا عن الديمقراطية وحرية التعبير. كلامهم إذن حق يراد به باطل، ولا مصداقية لهم بأي مقياس. وكلام لطفي عن مالية الكونفدرالية الغامضة سبقه اليه شناف ومن معه لنفس الغايات الفاسدة، وكان لطفي انذاك من حكماء الصمت.

لقد بتر قسم آخر من الجسم الكونفدرالي لنفس سبب انشقاق 2002: اعدام الديمقراطية النقابية التي تقوم على تنظيم التعدد السياسي وحقوق الاقليات. وتقع مسؤولية هذا النزيف المتواصل على التيار المسيطر، تيار محمد نوبير الاموي. ادى الانشقاق الى انسحاب اربعة اعضاء من المكتب التنفيدي للكونفدرالية، و27 عضوا من لجنتها الادارية، و53 من اعضاء المكاتب الوطنية، و73 من الاتحادات المحلية، حسب مزاعم المنشقين .

ان التسرع الى شق صفوف النقابة دليل على ان مناصب الجهاز هو المعيار الاساسي لانصار بوزبع ضحايا العسف البيروقراطي، اذ لم يقم المنشقون باي محاولة لتجميع المعارضين للبيرقراطية، ولا لاقناع المترددين بوجوب التكتل لمواجهة استشراء التسلط، بل سارعوا، في عز الصيف حيث تفتر الحياة النقابية الى اعلان التأسيس .

لم يكن ما جرى ضياعا لفرصة توطيد اليسار النقابي، فالمنشقون من انجب تلامذة المدرسة الاتحادية في كبح النضالات العمالية ونسف الديمقراطية، ولا غاية لهم غير كراسي ممارسة السلطة على القاعدة العمالية، واقتناص فرص الاندماج في المؤسسات البرجوازية والانتفاع بامتيازاتها .

وقد قرر المنشقون تنظيم مؤتمر تاسيسي في مارس 2007، مع ان قادة منهم اعلنوا أن تأسيس النقابة الجديدة قد يكون مؤقتا، ولم يستبعدوا احتمال الانضمام الى ف-د-ش او الاتحاد المغربي للشغل. وان ثمة

اتصالات مع النقابتين. وهذا دليل آخر على لا مبدئية الجماعة المنشقة.

انتخابات هيئة الأجراء

يوم 8 سبتمبر اقترع مناديب العمال واعضاء اللجن الثنائية لانتخاب ممثلي الاجراء بالثلث المجدد من مجلس المستشارين. وقد كشفت تلك الانتخابات درجة تراجع نقابات العمال عن فضح زيف المؤسسات والنضال من اجل ديمقراطية فعلية. فقد كان وسواسها الوحيد الظفر بالمقاعد. وخاضت حملة انتخابية لهذه الغاية دون غيرها.

النقابة التاريخية –ا-م-ش والنقابة التقدمية كدش: بدل تفعيل اعلامهما المعطل عمدتا الى شراء حيز اشهاري بجريدة برجوازية (الصباح). وكان مضمون اعلانات النقابتين سطحيا، بشعارات فضفاضة، بل ان منشور الاتحاد المغربي للشغل يقدم الممثلين بمجلس المستشارين على انهم يحققون المطالب والمكاسب، مكرسا بذلك مفهوم النقابة-المحامي الذي ينوب عن العمال ويعفيهم من مشقة الكفاح. وهو مفهوم زاد انتشارا مع تراجع التنظيم النقابي.

لم تكن الحملة فرصة للتعبئة حول المطالب الاساسية وفضح زيف مجلس المستشارين وغيره من مؤسسات الديمقراطية.بل ثمة صنف من"التقدميين" نهض للدفاع عن الانتقال الديكتاتوري الجاري بالمغرب.

يقول عبد الحميد فاتحي وكيل لائحة الفيدرالية الديمقراطية للشغل - جريدة ا ش 5-9-2006

"فاستحقاق 08 شتنبر 2006 يكتسي أهمية كبرى لاندراجه في سياق المجهود الوطني من أجل إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي لبناء المجتمع الحداثي الديمقراطي والذي تلتقي حوله الإرادة الملكية وإرادة القوى الوطنية والديمقراطية، لذلك يجب أن تكون رافعة ومحطة تهييئية للاستحقاقات التشريعية لسنة 2007 لتحقيق النقلة النوعية المرتجاه في ترسيخ قيم الديمقراطية .

تفوقت نقابة حزب "العدالة والتنمية" باصدار عدد ممتاز من جريدتها "الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب" [28 صفحة ب3 دراهم] متضمنا ملفا شاملا عن النقابة وتوجهاتها. وكان منشور "العدالة والتنمية" الوحيد الذي نادى بالغاء الفصل 288 من القانون الجنائي .

ومثلما تولى تيار بوزبع المنشق التشهير بالتسلط البيروقراطي بعد ان اصبح ضحية له، تولى التشهير بفساد عملية انتخاب "هيئة الاجراء" بمجلس المستشارين بعد ان اصبح ضحية له .

فقد كان الجهة الوحيدة التي انتقدت بشدة وتفصيل ما جرى. فقد جاء في بيان منظمتهم يوم 10 سبتمبر 2006 ما يلي :

استمرار سماسرة العمل النقابي في التلاعب بمصير الطبقة العاملة، عبر استغلال فجوات القانون الانتخابي لتعبيد الطريق أمام مرشحين فاقدين لصفة الترشيح.

عدم تحيين اللوائح الانتخابية، من الأعضاء الذين فقدوا صفتهم التمثيلية، بسبب الوفاة أو المغادرة الطوعية أو التقاعد...،واستعمال أصواتهم من طرف البعض، مما فتح المجال للمتلاعبين بإرادة الطبقة الشغيلة لإفساد العملية الانتخابية والاستفادة غير المشروعة من نتائجها.

توزيع عشرات بطائق التصويت دون التأكد من هوية أصحابها، أثناء عملية التصويت، من طرف المشرفين على هذه العملية (نموذج: مركز التصويت بالرباط).

تسليم بطائق التصويت بالجملة لبعض وكلاء اللوائح ولمسؤولين نقابيين(نموذج: فاس والرباط)، واستعمالها في التصويت مكان المعنيين بالأمر.

بروز ظاهرة استعمال المال الحرام وشراء الذمم، على غرار، ما يقع بالنسبة لانتخابات الهيئات الأخرى الممثلة بمجلس المستشارين.

ممارسة الضغط من طرف بعض أرباب العمل على الناخبين للتصويت لفائدة نقابات بعينها.

ابرزت تلك الانتخابات جانبا من درجة الافساد الذي حل بمنظمات العمال نتيجة سعي الدولة الى دمجها بالمؤسسات. وهذا ما يطرح على جدول اعمال النقابيين الحقيقيين تقييم دور " ممثلي العمال" بمجلس المستشارين، تحديد كيفيات جعلهم في خدمة النضال العمالي لا حافزا اضافيا لتبقرطهم.

دور النقابات

ارتفعت القيادات النقابية في السنوات الاخيرة درجة اخرى بعيدا عن القواعد العمالية وقريبا من حكومة ارباب العمل. فلم يعد يسمع عن القيادات أي اقدام على تعبئة على صعيد البلد حول أي من المشاكل العويصة التي يتخبط فيها العمال، ولا سياسة تواصل مع القاعدة لدى أي منها (صحافة غير منتظمة وفارغة كدش، وحتى منعدمة – ا م ش).

ماذا يعلم مناضو ومناضلات الكونفدرالية عن المذكرة التي اخبر نائب الكاتب العام الصحافة بان كدش سلمتها للحكومة حول "التشغيل والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وشؤون البلد والاوراش الكبرى التي نشتغل فيها" على حد قوله؟

بلغ التردي مستوى خمول النقابات في الدخول الاجتماعي 2006-2007، ولم تجتمع هيئاتها، ولا عرفت بخطط عملها ، الى ان استدعاها الوزير الاول لمهزلة"الحوار الاجتماعي"، فهرولت اليه بلا ادنى وضوح في الأهداف .

وقد ذهبت الى الوزير الاول مشتتة، كطالبي الصدقة، واحدة تلو الاخرى بدل ان توحد رؤيتها، وتجند القوى بالتعبئة، كانها تجهل ان التفاوض البارد مع الوزير الاول ضحك على الدقون ليس إلا .

سبق للاتحاد العام للشغالين والفيدرالية الديمقراطية للشغل ان اعلنا في 3 يوليوز 2006 عن" رسم استراتيجية للتنسيق النقابي بين المركزيتين مركزيا وقطاعيا"، ووجها دعوة الى المركزيات الأخرى من اجل "توحيد المجهود النقابي من خلال التوافق حول حد أدنى للملفات الكبرى لدعم الجبهة الاجتماعية". فبقي الامر حبرا على ورق.

هذا و تواصل الاجهزة النقابية الوطنية تقاعسها عن النهوض بالحدود الدنيا من متابعة مستجدات الوضع الاجتماعي بجهود اعلام وتعبئة تؤهل القوى العمالية للتصدي لهجوم ارباب العمل ودولتهم المتصاعد. فالقيادة الكونفدرالية لم تستخلص، بعد 16 شهرا، أي عبرة من تهافت موقفها بتبني ما سمي " المبادرة

الوطنية للتنمية البشرية" (المجلس الوطني 27 مايو 2005). هذا مع أن مذكرة المكتب التنفيذي التوجيهية –30 سبتمبر 2005- اعترفت بفشل الهرولة للاضطلاع بدور عون للدولة حيث شككت في ان تفتح "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" امكانية اوراش كبرى للتنمية المستدامة ، وسجلت ما سمته" استفراد السلطة بالمبادرة."

ورغم الوعي بخطورة القادم من خطط تدميرية لمكاسب الشغيلة وعموم الشعب، تستنكف الكونفدرالية عن أي برنامج نضالي حقيقي. وبوجه عام تكتفي النقابات دون استثناء بتدبير ما تفرضه عليها الظروف من نزاعات جزئية بعيدا عن أي استراتيجية.

واجباتنا

تدل المميزات العامة للوضع النقابي المستعرضة اعلاه ان حركة العمال النقابية تجتاز فترة سيئة من تاريخها، تعود من جهة الى استمرار وضع الاتحاد المغربي للشغل على حاله من دعم النظام منذ اكثر من 40 سنة، ومن جهة اخرى الى توغل الكونفدرالية في سياسة مسايرة الحكومة منذ ان دخلها الاتحاد الاشتراكي. هذا طبعا الى جانب عناصر الاضعاف الاخرى الموضوعية كمستوى البطالة والتهشيش، الخ .

لذا تتمثل احدى المهام الاساسية للنقابيين الحقيقيين في الدفاع عن استقلال النقابات عن الدولة وعن الاحزاب السياسية، مع تامين التعدد السياسي داخل النقابات بشكل ديمقراطي، والدفاع عن الوحدة النقابية، وتجسيدها منذ الان في التنسيقات، وتجسيد التضامن الطبقي مع النضالات الجارية. والعمل للالمام بملفات النضال النقابي الكبرى، وتدقيق المطالب ذات القدرة على التعبئة والتوحيد، واعادة احياء النقاش الاستراتيجي حول البديل المجتمعي الشامل. فالاقلاس الناجز لمشروع البرجوازية معترف به حتى من قبل مشاركين في تنفيذه. فسعيد السعدي الوزير السابق في حكومة التناوب(على خدمة النظام) يعترف في جريدة البيان يوم 28 -9-2006 انه:" تجب اعادة النظر في نموذج التنمية الجاري به العمل منذ عقود، هذا النموذج المؤسس على القطاع الخاص والموجه الى التصدير والذي يوجد حاليا في مازق. فشل المغرب في ان يكون تنافسيا، وتنافسيته مبنية على الكلفة المنخفضة لليد العاملة لا غير. وفي هذا الصعيد ثمة بلدان بوسعها تقديم اجور اخفض بكثير مع انتاجية افضل مما لدينا ".

ان القوى الكامنة بالحركة النقابية المغربية كفيلة، رغم الضعف الحالي، على النهوض بمهام بناء حركة نقابية كفاحية ذات وضوح في الرؤية. فاجنة اليسار النقابي ابانت عن وعي حاد بواجبات الساعة ، كما دل النداء الى توجه نقابي ديمقراطي كفاحي في مؤتمر نقابة التعليم الثامن، وعي يستلزم درجة عالية من شعور المسؤولية والعمل الجدي.

شهادة من الأعماق: الوضع النقابي من وجهة نظر عامل

فيما يلي وجه من أوجه واقع المنظمات النقابية المرير، من خلال معاينة مباشرة لعامل بالقاعدة النقابية. واقع يفضل نقابيون كثيرون السكوت عنه، كل لغايته، منهم من يسعى لنيل قسط من المنافع، فتراه لأجل ذلك يجاري الفاسدين المفسدين داخل المنظمات النقابية، ومنهم من يعتقد ان في صمته احتماء من بطش البيروقراطية وحفاظ على إمكانية عمل بناء.

ما من مناضل داخل إحدى النقابات المغربية، بلا استثناء، إلا وبعلمه حالة من حالة الفساد والمتجارة بالنضالات والتواطؤ مع أرباب العمل، وقد انتشرت الظاهرة حتى في علاقات نقابات التعليم مع النيابات، لكن الظاهرة ليست موضوع نقاش، ولا حتى فضح.

كيف أصبحت أدوات النضال التي ضحى من اجل بنائها الرواد، وسائل لتحقيق مآرب شخصية لحفنة من الوصوليين دون ان تثير خطورة الأمر أي نقاش؟ هذا بذاته من علامات التردي النقابي العام ونكوص اليسار.

نترك القارئ-ة مع هذه الصرخة العمالية، ونشير إلى ان حذف بعض الكلمات تم بغاية نزع أي طابع شخصي عن المشكل، وان غاية نشر الشهادة دق ناقوس الخطر بلا موقف من آراء الشاهد، ولا مشاطرة لطلبه المساعدة من القادة. المناضل-ة

لما تمر بشارع [...] تجد حائطا صباغته بالأبيض، و مكتوب عليه بالأزرق الاتحاد المغربي للشغل. ما أجمل هذا الاسم لما تتذكر المناضلين الشرفاء الذين مروا من هاته النقابة، منهم من قضى حياته بالسجن، ومنهم من قتل، ومنهم من شرد. ها نحن اليوم ندخل لهاته النقابة ونجد انه تم إصلاح وتغيير الكراسي بها والمكاتب وآلات الحاسوب، لكن كل هذا لم يتغير بواسطة بطاقات الانخراط وبمساهمة من طرف العمال، فأموال هؤلاء تم بها إصلاح أراضي وسكنى الكاتب العام، وأيضا بناء عمارة عالية وشركة للحراسة تابعة للكاتب العام المسمى [...] وابنه [...] إذا رجعنا إلى إصلاح النقابة فترميمها وإصلاحها تم عن طريق باترونا قطاع [....] و[...] و مسؤولين من [....] حتى يتسنى لكل مراقب او زائر من الأمانة العامة للاتحاد المغربي للشغل بان يقوا بأن نقابة مدينة [...] تم بها تغيير كبير. لكن الكل وباعترافات الجميع يعلم ان الكاتب العام يسيطر على قطاع [....] والذي يشغل ما يفوق 6000 عامل وعاملة منهم من جلس يشغله وما ثبت انه دخل باب هذه النقابة، و نذكر على سبيل المثال بعض العمال والعاملات المطرودين من شركة [....] ، سبب طردهم من العمل التحاقهم بنقابة أخرى، سائقو شاحنات [....] سبب توقيفهم هو الانضمام لنقابة كدش. اذن الخلاصة أن هاته النقابة تابعة للباطرونا ولا نقول انها تابعة للاتحاد المغربي للشغل. اذهب ايها المناضل الى فندق [....] او فندق [...] او [.....] تجد هذا الكاتب العام يتبادل كؤوس الخمر مع كل مسؤولي الولاية ومعهم كل مرة بعض الباطرونا. ماذا نقول أهذا نضال او بيع وشراء. ادخل مع باب النقابة وعلى يسارها مكتب هذا الأخير تجده واضعا الرجل اليمنى على اليسرى وبفمه السيكار ، وبجانبه كلبه المدلل [...] والذي دفع به لتمثيل العمال بمجلس الجهة بحيث اصبح يشاطره نفس الرأي، أليس من العيب والعار أن يبقى العمال والعاملات كلهم ساكتين عن هاته الافعال الخبيثة ويطلبون التغيير بهاته النقابة العتيدة ولا يفكرون في الرحيل الى نقابة اخرى.

إذا كنت مارا من طريق [...] أي طريق معامل [....]، تجد امام كل باب حارسين تابعين للكاتب العام لنقابة

الاتحاد المغربي للشغل، كيف تعتبر هذا ايها العامل ، ايتها العاملة؟ لما تدخل باكرا للشغل وتجد حارسا مهضوما من كل حقوقه يعمل 12 ساعة بالتناوب اسبوعا بالليل واسبوعا بالنهار، ويعمل بواسطة العقدة بأجر 1500 درهم شهريا، لا أيام راحة ولا أيام أعياد مؤدى عنها، يقتطع له من راتبه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 26 يوما شغلا ويصرح له ب13 يوم. كيف تفكر ايها العامل، كيف تفكرين ايتها العاملة، هذا من سيدافع لك عن حقوقك ؟ الم يصبح عندنا كاتب عام للنقابة في الاوراق لكن عمله الفعلي انه مستشار للباطرونا؟ صدق من قال (ما بقات نقابة ولا والو). على ما يبدو لي كمناضل داخل نقابة الاتحاد المغربي للشغل أنه آن الأوان لنحارب هذا الفيروس ولا نفكر في الرحيل الى نقابة أخرى، ألم تعلم أيها المناضل، أيتها المناضلة، أن حقوقك تباع وتشترى بقنينة هينكين داخل الملاهي الليلية، ألم تعلم انه في شهر رمضان يطلب الاعانة للفقراء عند الباطرونا ويحملها للدوار الذي يقطن به وتعطى للساكنة من اجل الانتخابات وما تبقى يعطى لمناديب العمال وبعض المصفقين له، ألم تعلم ايها المناضل، ايتها المناضلة أن مساهمة فاتح مايو من طرف الباطرونا ، والذي هو عيد عمالي، وليس عيد الباطرونا، الم تعلم أن عرس ابنه بفندق [...] حضره كل الباطرونا ورؤساء المجالس وأطر وموظفو الداخلية والعمالة ومعهم اظرفة نقدية سلمت له بالمناسبة ، الم تعلم انه اصبح باطرونا لمدينة [...] يشغل ما يفوق 300 عامل وعاملة ، كيف نفكر سويا انه سيدافع عن عمال وهو باطرون ، اذن في الظرفية الراهنة علينا أن نعرف اننا نتعامل مع اخطبوط داخل النقابة ، ونفكر في كيفية محاربته ولا نفكر في الرحيل من هنا الى نقابة ثانية. اياك وإياكِ ايها المناضل ايتها المناضلة أن تشركاه في تقرير المصير. كتبت هذا وانا جالس في مقهى أمام النقابة، وانظر اليها فارغة من أي عامل أو عاملة لا يوجد داخلها إلا كاتبته، أما هو فيوجد بإدارة الشركة وينتظر نتائج دفع طلباته بالنسبة للحراسة ايضا بمستشفى [...] ألم تعلم ان حملته الانتخابية كانت ممولة من طرف [.....] (نقابة وطنية لباطرونا قطاع...)، كما يدافع عن الباطرونا ولا يدافع عن الساكنة، كيف تفسر أنه حصل على 1400 صوت تقريبا والنقابة لها ما يفوق 7000 عامل وعاملة، هنا نلاحظ الفرق الشاسع، كيف نفسر ابان التحاقه بالنقابة بمدينة [...] ترشح للبرلمان وحصل على 3800 صوت والآن 1400، اذن نقول (باركا من النفاق را العامل عاق وفاق) مع العلم انه انفق من مال الباطرونا ما يفوق 40 مليون. اذا جالسته يحكي لك انه شرب الخمر مع رئيس الدائرة ومندوب وزارة التشغيل وباطرون ما وتآمروا على عامل او عاملة وتركوه مشردا وأخيرا يشغله بشركته للحراسة بثمة صدقة، ويقول لهذا الباترون ادفع لك مقابله حارسا بشركتك ويغير لهذا الاخير الاتجاه لمكان نائي كحارس حتى يكون هو المستفيد، وفي الاخير يقول لهذا الباطرون (شوف ذاك المناضل ديالك نتاقمت منو ما بقاش كيهدر). ولكن مع كل هذا سنبقى في نقابة الاتحاد المغربي للشغل ندافع عن الخبز شاء من شاء وكره من كره، ونحمل المسؤولية الكاملة للأمين العام للاتحاد المغربي للشغل واعضاء الامانة العامة ونقول لهم لن نسامحكم امام لقاء الله ، ونقول لهم من عاش الفا او الفين لابد من يوم أن يسير الى القبر. نقول لكل زائر من الأمانة العامة لمدينة [...] أن اللحوم او الخرفان التي يقوم بذبحها لكم أنكم تأكلون لحوم اخوانكم العمال والعاملات. فساعدونا من أجل التغيير كما فكرتم في طرد من سبقوه.

قيادات تعوق أي تقدم بوجه دولة هاجمة بغطرسة

تحت ضربات أرباب العمل والدولة [البطالة و تعميم هشاشة التشغيل (لا يقتصر التشغيل عبر شركات الوساطة على الجدد، بل يفرض على العمال القدامى التبعية لتلك الشركات)، طرد النقابيين ومحاكمتهم بالفصل 288 من القانون الجنائي، و اقتحام الاعتصامات العمالية بقوات القمع،...] باتت النقابة العمالية بالقطاع الخاص من الضعف لدرجة اقتصار الاحتجاج على الدفاع عن فرص العمل. و زادت مضاعفات الأزمة الاقتصادية تضخيم جيش المطرودين، لا سيما بقطاع النسيج. هذا التراجع انعكس في الأرقام التي تضعها وزارة التشغيل ذاتها، مع انها تعتبر تراجع النزاعات الاجتماعية نتيجة برامجها لتطبيق قانون الشغل، وهذا خداع لا ينطلي على أحد.

وأسهمت في إضعاف النقابات سياسة مسيريها الذين يفتتون القوة العمالية في إضرابات جزئية وجيزة، ويتغاضون عن النضالات الجارية، تاركين إياها بلا تضامن، لا بل يسيرونها باستبداد فظ [مثال تعامل الاتحاد المحلي ك.د.ش بالبيضاء مع مطرودي النسيج]، ما يعرضها للاختناق، ولا ريب ان ابرز مثال مأساة عمال سميسي ريجي بخريبكة الصامدين منذ زهاء العام. و يظل سلوك القيادات البيروقراطية مضبوطا بالتزام السلم الاجتماعي، و المراهنة على اندماج أعمق في مؤسسات الدولة والظفر بمزيد من الامتيازات. وقد نال تراكم الهزائم، و ضآلة نتائج التفاوض مع الحكومة وأرباب العمل، من معنويات القاعدة النقابية، وأسهما، إلى جانب استشراء ظاهرة "النقابيين" النفعيين غير المخلصين لقضية النضال العمالي، في نفور العمال المتزايد من النقابات.

وعلاوة على هذا تعاني الاتحادات العمالية الرئيسة [ك.د.ش و إ.م.ش]من أزمات تنظيمية مستفحلة لا شك ان عنوانها البارز تأخر تنظيم مؤتمراتها الوطنية: 15 سنة عند إ.م.ش و 9 سنوات لدى ك.د.ش.

تتصرف القيادات النقابية على غير هدى سوى مصالحها، مقتصرة على رد فعل آني في ملفات جزئية تهم بالمقام الأول القطاع العام. فليس لديها باي وجه رؤية متسمة بطابع الشمول و بعد النظر. فيما الدولة تواصل هجومها متعدد الجبهات [تجميد الأجور، استهداف أأظمة التقاعد، تغيير قانون الوظيفة العمومية بالتدريج، إجهاز على ما بقي من حرية الإضراب و التنظيم النقابي، الخصخصة و تدمير الخدمات العامة...].

والي بنك المغرب يقرر نتيجة التفاوض مع النقابات

و واصلت الدولة سخريتها من القيادات النقابية بالإقدام، مرة ثانية، على إعلان أحادي الجانب لنتائج " الحوار الاجتماعي". وقد التزم ما يسمى حكومة بما أكد عليه والي البنك المركزي في مقدمته تقريره إلى الملك برسم العام 2008 [جاء فيه :"ينبغي الا تتضمن الجولة الجديدة من الحوار الاجتماعي أي التزامات جديدة، غير تلك التي تم إقرارها سنة 2008 ، يكون من شأنها التأثير سلبيا على التوازنات المالية وعلى تنافسية المقاولات و بالموازاة مع ذلك ينبغي الإبقاء على العدد الإجمالي للعاملين في الوظيفة العمومية في مستواه الحالي. وفي هذا الصدد تعتبر عملية إعادة الانتشار أداة مهمة لتدبير الموارد البشرية ". ص 10-11 من التقرير الصادر في يونيو 2009].

و إذ تواصل الدولة هجومها، تمنح تنازلات طفيفة بعد مماطلة تمتد سنوات، منها إلغاء السلالم 1 إلى 4 بالوظيفة العمومية [47 ألف بالإدارة و 68 ألف بالجماعات المحلية ابتداء من 1 يناير 2008]، و تعويض

المناطق النائية والصعبة مع قصره على التعليم والصحة[أي 35 ألف مستخدم] بمفعول رجعي منذ 1 سبتمبر 2009 ، و رفع نسبة المستفيدين من الترقية من 25 إلى 28 بالمائة .

أما القطاع الخاص، فثمة زيادة تعويضات حوادث الشغل وأمراضه بنسبة 20 بالمائة، نسبة تبدو مهمة لكن الضعف الأصلي للتعويضات يجعل الحاصل هزيلا. هذا مع استمرار رفض منظمة أرباب العمل إسناد تأمين حوادث الشغل وأمراضه للضمان الاجتماعي [رئيس منظمة أرباب العمل ذاته مالك شركات تأمين]. وقد عرضت الدولة مشروع تعديل لقانون التعويض عن حوادث الشغل وأمراضه، لم تقل بشأنه النقابات ولا كلمة.

وهناك استفادة قسم الأجراء المسجل في الضمان الاجتماعي، ابتداء من فبراير 2010 ، من شمول سلة العلاجات، في مجال التغطية الصحية الأساسية، الأمراض غير الاستشفائية، مع استثناء علاجات الأسنان المؤجل تعويضها إلى العام 2013 [أمر صادق عليه مجلس إدارة الضمان الاجتماعي منذ مارس 2009]. هذا مع العلم أن أرباب العمل رفضوا هذا بمبرر وجوب مهلة أكبر من أجل رؤية أوضح لتطور نظام التأمين عن المرض واستهلاك الأدوية . وجلي أن داعيهم إلى ذلك خشيتهم من اختلال مالي قد يستوجب رفع ما يدفعون من اشتراكات.

وتطالب منظمة أرباب العمل بمزيد ممن تكييف النقابات العمالية مع وظيفة مساعدة الرأسمال ودولته على تدبير قوة العمل، وهو ما تسميه "تأهيل النقابات". فهي تريد نقابات "قوية ومهيكلة وذات تمثيلية" أي قادرة على احتواء الرد العمالي وفق منطق " الشراكة الاجتماعية"، تفادي ما تسميه "مواجهات بلا معنى ولا مسؤولة كما حدث لغلاب مع قطاع النقل".

أساس سلبية الدولة عن القيادات النقابية

تستند الحكومة في تعاملها المستخف بالقيادات النقابية على ضعف النضالات. فقد طوى النسيان المسيرة الوطنية العمالية بالعاصمة التي سبق أن هددت بها النقابات الثلاثة بالوظيفة العمومية. و خاضت هذه إضرابا وطنيا بنسبة تفوق 70%، يوم 3 مارس 2010. وشهدت قطاعات البلديات والعدل والتعليم إضرابات، لا شك ان أهمها دينامية فروع نقابات التعليم ببعض المناطق النائية عن المركز [زاكورة ، بوعرفة ، طاطا]، بفعل طابعها التحتي وقطعها مع السلبية التي اعتاد الموظفون ممارسة الإضراب بها، وهي فعلا وضعت حدا لتهكم الحكومة بنزول كبار مسؤولي وزارة التعليم إلى بلدات لا يعرفون حتى موقعها على الخريطة.

العمل النقابي لا يزال مطبوعا بالتباعد بين النقابات، تباعد تتحمل ك.د.ش القسم الأعظم من مسؤوليته بفعل تصاممها عن دعوات العمل المشترك الصادرة عن النقابات الأخرى. هذا التباعد يحرمها من القوة اللازمة لفرض مطالبها المشتركة [رفع الأجور بنسبة 30 بالمائة مع حد ادنى للاجر في 3000 درهم، و خفض الضريبة على الدخل، و تطبيق السلم المتحرك...].

وتتمثل مكامن الضعف الرئيسية في الدور السلبي للقيادات الذي يكرس العجز النقابي بتغييب أي خطة عمل. فقد اكتفى المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل في 7 يناير 2010 بالصيغ المألوفة : "يهيب بالطبقة العاملة مواصلة النضال للدفاع عن الحرية النقابية وحق التنظيم والتفاوض وذلك بالتعبئة المستمرة وتقوية التنظيم وتنمية روح التضامن دفاعا عن الحقوق وصونا للمكتسبات ومواجهة لكل التحديات". كيف يا ترى

يمكن للطبقة العاملة ان تقوم بذلك وقيادتها النقابية لا تضع أي برنامج . لو كان العمال قادرين على ذلك بلا برنامج فلا حاجة إلى النقابات. وليس موقف قيادة ك.د.ش افضل من شقيقتها في إ.م.ش [انظر فصل : حالة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل]

تبقى بؤر المقاومة محاصرة بالمناخ العام الذي فرضته القيادات العليا الممتنعة عمليا عن أي رد حقيقي على التعديات، ابرز ذلك موقفها المتخاذل من عزم الدولة رفع سن التقاعد و ضرب مكاسب اخرى في هذا المضمار. كما أن أشكال التنسيق القائمة تظل هشة بحكم طابعها الفوقي، وضعف تقاليد التضامن والتسيير الديمقراطي للنضالات في القاعدة.

فرغم تنسيق 3 نقابات في الوظيفة العمومية، اضطر الاتحاد النقابي للموظفين – إ.م.ش الى السير لوحده، إذ قررت لجنته الإدارية في 21 ابريل المنصرم الدعوة الى إضراب وطني وحدوي مدة 48 ساعة، وتفعيل قرار المسيرة المؤجلة، مفوضة تنفيذ القرار قبل متم شهر مايو للمكتب الوطني والكتابة التنفيذية. وهو الأمر الذي لم ينفذ لحد الساعة.

كما يكشف حقيقة التنسيقات القائمة حجم المشاركة في قافلة التضامن مع عمال سميسي ريجي بخريبكة التي نظمها الاتحاد الجهوي لإ.م.ش – الرباط يوم 30 مايو 2010.

المستقبل للنقابة الكفاحية الديمقراطية

لا يبدو في الأفق ما يبشر بتحسن أداء القيادات، والمشكل في جوهره سياسي لأنها جميعا بلا منظور نضالي. لكن مهامنا ليست في النقد بالكلام. طبقتنا حبلى بقوى هائلة تستلزم اهتماما منا لانماء ارادة النضال وتنظيم القوى المندفعة اليه، وتبديد الاوهام والاضاليل التي تشيعها البيروقراطيات، وتجسيد التضامن عماليا وشعبيا. الاكيد ان البرجوازية ودولتها سيصعدان الهجوم، ما سيرفع مخزون البارود الاجتماعي الى مستويات غير مسبوقة. ولا شك ان انبجاس السخط الشعبي في احتجاجات و انفجارات شعبية واسعة سيمارس ضغطا شديدا على البيروقراطية النقابية مغيرا بذلك معطيات الساحة النقابية. دورنا ان نواصل بجد جهود الانصات للنبض العمالي والشعبي، وجهود التوضيح السياسي والتنظيم والتضامن، فالمستقبل لنا.

ما هو الحوار الضروري؟

كتبه الشهيد عبد الله موناصير (نشرة البوصلة، العدد الثالث . يناير 1995)

كلما نهضت النقابات العمالية للقيام بواجبها في الدفاع عن الأجراء بالدعوة إلى الإضراب العام، تسارع الحكومة- وسط حملة ترهيب وتحدي للكادحين- إلى لقاء المسؤولين النقابيين لتؤكد على "الحوار كأسلوب لحل جميع النزاعات الاجتماعية". ويتم تكوين لجان ووضع برنامج اجتماعات دورية أو حتى يومية. وبين فينة وأخرى تتلقى الحكومة توجيهات بضرورة"الحوار مع الأطراف الاجتماعية". وعند كل لقاء بالنقابات يجري الحديث عن تفهم المطالب العمالية وتعطى وعود. ومع انطفاء حالة الاستعداد للعراك لدى الجماهير العمالية، ينصرف أرباب العمل والحكومة إلى مشاغلهم: مراكمة الرأسمال وتأبيد استعباد الأغلبية في أسوء الشروط.

هذا ما طبع سنة 1994 أيضا: فبعد أن دعت الكنفدرالية جماهير العمال بالمغرب إلى الإضراب العام في 25 فبراير، ردت الحكومة بمنع الإضراب، وانطلقت أبواق البرجوازية من صحف ومجلات تطبل لفضيلة الحوار. وانعقدت جلسات حوارية وبادرت الحكومة منفردة بإعلان نتائج التفاوض. ولم تكن تلك النتائج سوى ما سبق للنقابات أن رفضته. ولا جديد في البلاغ الحكومي غير تغيير طفيف في مواعيد منح الزيادات في الحد الأدنى للأجور وفي رواتب الموظفين. وأخبرت الكنفدرالية والاتحاد العام للشغالين بتأجيل إعلان الموقف من ذلك إلى ما بعد تشكيل الحكومة الجديدة. جاءت تلك الحكومة واعترف الفلالي أن الحوار لم يكن" جديا ومسؤولا" واستقبل في الصيف وفدا عن كدش والاتحاد العام وجدد له الالتزام بكل الوعود، وباستئناف الحوار الاجتماعي مباشرة بعد عيد الشباب. كما أنه كلف وزير الشغل بالتنسيق وضبط برنامج اللقاءات حول مختلف القضايا التي كانت موضوع كلام. وقام وزير التجارة والصناعة من جهته بالاجتماع مع مسؤولين من كدش، وتم الاتفاق على تسوية العديد من القضايا، وعلى استمرار المشاورات لتجاوز مصادرة الحقوق ورفض الحوار.

ودون أن تنتج لجنة الحوار الدائمة التي أحدثها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أي شيء ودون إخبار بمصيرها، أحدث في شتنبر مجلس استشاري خاص بالحوار.

صفات هذا المجلس

هو نادي للكلام والمداولات، ليس لما يصدر عنه أي قوة إلزامية(استشاري فقط).

تم التأكيد في بيان تأسيسه أن الغاية هي تجنب " المس بالمكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة بفعل تضحيات الجميع" وهذه إشارة إلى برنامج صندوق النقد الدولي الذي بدأ عام 1983 ودفع ملايين الكادحين إلى مشارف المجاعة.

لا يضم إلا أربعة ممثلين للنقابات المناضلة(الكنفدرالية-الاتحاد العام- التعليم العالي- الاتحاد المغربي للشغل)، وخمسة لنقابات لا توجد إلا في المناسبات الحوارية.

يضم عشرين ممثلا للرأسمال والدولة: وزراء + أرباب عمل + خدام آخرين للدولة(سفير سابق، وزير شغل

سابق، رئيس وأمين المجلس الوطني للشباب والمستقبل)، وهذا وحده كاف لمعرفة ما يمكن أن يتمخض عن هذا المجلس ويوم 14 نونبر، عقد الوزير الأول مع الأخوين الأموي وبوزبع جلسة عمل تناولت تنفيذ وعود الحكومة وإرجاع النقابيين المطرودين، ووضع برنامج للحوار مع النقابات العمالية، انطلاقا من الاجتماع المرتقب للمجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي. بعد أسبوعين من هذه الجلسة، سجل بيان للمكتب التنفيذي لكدش:

غياب معالجة الحكومة لملفات المأجورين رغم الوعود

المفاوضة معلقة، بل يتم التهرب من الالتزامات

أهم النزاعات الاجتماعية لم تجد حلا

ضرورة العودة إلى مائدة المفاوضات

آنذاك كان المجلس الاستشاري المتابع للحوار الاجتماعي قد بدأ دورته الأولى، واستمرت إلى 20 دجنبر. فبماذا خرج هذا المجلس؟ خرج بما يلي:

ستقدم الحكومة في الاجتماع المقبل جردا للقضايا التي تناولها الحوار سابقا، سواء التي وجدت حلا أو سائرة إليه أو معلقة

ستقدم النقابات تصورها وملاحظاتها واقتراحاتها حول المسائل المعروضة للبحث الحصيلة: كل هذا موجود في رفوف الحكومة. كلام وكلام.

أما الأفعال فهي تصب في اتجاه آخر:

استمرار تجويع العمال بأجور البؤس، وارتفاع الأسعار وبسحقهم بالضرائب(مصالح رسمية مختصة تقدر الحد الأدنى للعيش ب 4400 درهم شهريا)

الإجهاز على الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وعناية بالطفولة والشباب

استمرار حملات الطرد والتسريح، واتساع التشغيل المؤقت، وتضخم صفوف العاطلين

تدهور ظروف الشغل، وتكاثر الحوادث والأمراض المهنية

استغلال مفرط لجماهير النساء في شروط مهينة، واستغلال الأطفال بكثافة في عدد من القطاعات المتخلفة.

ضعف الحماية الاجتماعية من تأمينات، وضمان اجتماعي، وتقاعد الخ. وهو ضعف كمي ونوعي

محاربة التنظيم النقابي بمختلف الوسائل، حتى الطرد والمحاكمات(الفصل 288 من القانون الجنائي). وإفراغ دور مناديب العمال من كل محتوى إنه استمرار الهجوم الكاسح الذي بدأ منذ سنة 1983 بتطبيق كل ما تمليه الدوائر الامبريالية لحل أزمة الديون على حساب العمال وعموم الجماهير الشعبية. ونظرا لحالة

الاقتصاد المريض فلا ينتظر أن تخفف البرجوازية والحكومة من حدة الاعتداء على الشغيلة. فهل ينتظر ضحايا الاستغلال أن يقدم لهم الرأسماليون مكاسب عن طيب خاطر ودون تعب؟ وفقط بغناء نشيد الحوار كأسلوب لحل جميع...؟

الطمأنة والتخويف من أجل الحوار

حتى من يجهل (أو يتجاهل) تبعات التناقض بين الرأسمال والعمل، يمكنه أن يعود إلى التجربة الملموسة. ففي السنوات الأخيرة جرت تجربة طويلة لدفع البرجوازية إلى مائدة الحوار بنداءات ذات نفس طويل. وقد بنيت تلك المحاولات على وسيلتين:

الطمأنة: مطالبنا لا تكلفكم، أيها الرأسماليون، فلا تخافوا على الثروات.

التخويف: المشاكل كثيرة وكبيرة، فعليك يا برجوازية ويا حكومة التنازل على بعض الفتات

الطمأنة

ماذا يكلف إرجاع المطرودين؟ ماذا يكلف تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح العمال؟ ماذا يكلف مراجعة قانون الشغل؟ ماذا يكلف احترام القانون والحرية النقابية؟ ماذا يكلف مراقبة تسجيل العمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ الخ.

هذه الحجة لا تقنع البرجوازية، لأن الإجهاز على مضامين تلك المطالب هو الذي يتيح أقصى الأرباح في أسرع الأوقات.

إن هذه الحجة(مطالبنا لا تكلف) تريد أن تكون ردا على مبررات الحكومة القائلة أن مطالب العمال تعجيزية. كما كان الأمر يوم 13 دجنبر 1990 لما قالت أنها تكلف ما بين 800 إلى 1000 مليار سنتيم.

إن هذه الحجة ليست حجة نقابية، أي أنها لا تستند إلى منطق عمالي.

فهل نتخلى عن مطالبنا إن كانت مكلفة للرأسماليين؟

فمهما كانت مطالب العمال، هل ننسى أن كدحهم وتعبهم وآلامهم وحتى موتهم هو مصدر كل الخيرات والثروات التي يكدسها الرأسماليون؟، والعمال ألا يطالبون نقابيا سوى بقسط إضافي مما أنتجوه؟ أليس العمل وحده مصدر كل قيمة؟ لماذا لا يستجيب الرأسمال والدولة لمطالب يقال أنها لن تكلفه؟

إن ما يبدو غير مكلف للبرجوازية، هو في الجوهر أشد خطر عليها. فهي قد تعطي زيادة في الأجور ب 5 أو 10 في المائة سرعان ما تسترجعها بتشديد الاستغلال، وغير ذلك من الطرق(رفع الأثمان-الضرائب-الخ)، لكنها لن تتنازل إلا بصعوبة عن الحرية النقابية الفعلية. لأن هذه الحرية ستتيح رفع كفاحية العمال وصلابة صفوفهم وما يصاحب ذلك من تمرس وتربية نضالية، قد تفضي في المدى البعيد إلى المس بالسلطة الاقتصادية والسياسية للطبقات المالكة. إن الادعاء أن إطلاق الحرية النقابية غير مكلف يتناسى أن الحرية كل لا ينقسم. فلا حرية للنقابة دون حرية تعبير شاملة، وحرية التنظيم بمختلف أشكاله، وحرية التجمع والمظاهرات. وهذه الحرية الشاملة ستكلف المستغلين والمضطهدين كل ما لديهم.

هكذا فإن حجة " لا يكلف" لا تنفع العمال في أي شيء ما عدا إن كان إفساد وعيهم نفعا.

التخويف

"الوضعية الاجتماعية تتسم بالدقة والخطورة مما يفرض مبادرة مستعجلة بتحريك الملف الاجتماعي، باعتباره ضمان أمن وآمان"

"الحكومة أهملت عمدا مسألة التوازنات الاجتماعية المقبولة الكفيلة بضمان الاستقرار"

"هل تريد الحكومة حوارا جديا أم تكرار ما حدث في السنوات الماضية؟"

" الكرة الآن في ملعب الحكومة وعليها أن لا تصب الزيت في النار بإهمالها أو تجاهلها للمطالب العمالية" هذه نماذج من التلميحات والتحذيرات الصريحة التي ترمي إلى دفع البرجوازية والحكومة إلى تلبية المطالب وذلك بتخويفها بخطر الانفجار وبئس المصير.

التجربة أبانت أنها لا تجدي نفعا. إن التلميح إلى إمكانية حدوث ما يشبه 20 يونيو 1981 و14 دجنبر 1990 لا يفزع المستغلين لأن مثل تلك الانفجارات، التي تنفس السخط المتراكم دون أن يكون لها أفق، يعد لها المضطهدون ما استطاعوا من وسائل الردع لسحقها وإقناع الجميع بلا جدوى المقاومة وبأفضلية الخضوع والاستسلام.

إن ما يخيف الرأسماليين وكل المالكين، في كل مكان، هو التنظيم الذاتي الذي يتقوى من خلاله وعي الكادحين الطبقي وينمي إرادة الكفاح لديهم ويرص صفوفهم، أما من يحاول تخويف الرأسماليين بانفجار الشارع، فإنما يكشف عن خوفه هو نفسه ليس من الانفجار بل من كل عمل جماهيري مباشر.

الحوار والنقابة

إن التركيز على الحوار بجعله محور العمل النقابي والمراهنة على تفهم البرجوازية لمطالب العمال، يؤدي إلى انزلاق نحو المفهوم البرجوازي للنقابة العمالية. أي إلى نقابة تخدم أرباب العمل وتراعي متطلبات تراكم الرأسمال بدل أن تدافع عن الشغيلة ضد الرأسمال بالذات.

كيف يريد البرجوازيون أن تكون عليه النقابات العمالية؟

لنستمع إلى أحد أقلام الجريدة البرجوازية " الإكونوميست" (عدد 17 شتنبر 1992): " إن تاريخ العمل والقانون الاجتماعي لا يعرف غير سبيلين:

المطالبة الجماعية وما تعرفه من صراعات وإضرابات وتوترات ومرارات متراكمة.
المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي كضرورة لبلوغ وجهة نظر مشتركة بين مختلف الشركاء هذا الأخير هو الذي يجب أن يكون قاعدة اللعبة الاجتماعية"
وهاكم نموذج آخر عند المجلة البرجوازية "الليبرالي" بقلم صاحبتها برادلي (عدد أبريل 1994): " ... لقد أصبح العمل النقابي المتأثر بالتصنيفات الايديولوجية ومفاهيم الصراع متجاوزا. وجاءت التحولات التي

يعرفها العالم لتؤكد أنه ما من نموذج أقرب للتماثل غير تكريس المزيد من الحريات وترسيخ روح المبادرة والتنافس". إنها تقصد أن لا بديل لسيادة الوحش الرأسمالي ثم تمضي قائلة إن الحوار أفضل وسيلة لحل المشاكل وفض المنازعات بأساليب حضارية متقدمة وتؤكد على ضرورة مجتمع تسوده علاقات جديدة محاورها التعايش والتفاعل والتضامن والانسجام بين الرأسمال والعمل وتغليب المسؤولية الوطنية على أي اعتبار آخر.

وتخلص إلى أن كل هذه المعادلات في ترابطها إنما تقود إلى أسس جديدة للعمل النقابي والتزامات المؤسسات ودور الدولة والقطاع الخاص...

إذن يخاف البرجوازيون كفاح العمال ويعملون ليعوضوه بالحوار أي بسراب يخرج من تبادل أطراف الحديث واستجداء الباترونا لطلب الحوار قد يصرف النقابيين عن أداء مهامهم في رص الصفوف العمالية وتقويتها. وقد تبين أن الحكومة، في الوقت الذي ترفع فيه النقابات مطلب الحوار، هي سائرة في الهجوم على العمال، واستعملت الحوار لتمرير إجراءات لا شعبية. كما وقع أواسط الثمانينات لما لجأت بعد الحوار إلى زيادة الأسعار بدل الاستجابة للمطالب العمالية.

إن الحوار والنضال ليسا طريقين يؤديان، كل حسب اتجاهه، إلى انتزاع مكاسب تحسن أوضاع الكادحين. وليس مطروحا على النقابة أن تختار بينهما. فالنضال هو الطريق العمالي منذ أن ظهرت الرأسمالية وإلى أن تزول. أما الحوار فهو في الواقع مجرد أداة للتسويف والمماطلة والخداع ولربح الوقت.
إن كل حوار غير مقترن بالنضال سيراوح مكانه لأن طبيعة التناقض بين الرأسمال والعمل تجعل كل تنازل من الأول يستلزم كفاحا من الثاني.

إن الرأسمالي يجوع العمال ويطردهم وحتى يقتلهم لأنه مهدد بالفناء من جراء المنافسة والحرب الدائرة بين مجموع البرجوازيين في فوضى الاقتصاد الرأسمالي. فلكي يضخم أرباحه يقلص أجور العمال ويكثف استغلالهم. ولكي يواجه مزاحمة البرجوازيين الآخرين فإنه يسعى للبيع بأدنى سعر ولذلك يقلص تكاليفه ومنها سعر قوة العمل.

هذا هو منطق الرأسمالية: منطق تناقض الرأسمال والعمل

وهذا التناقض هو الذي يحدد منطق النقابة المجسدة لوحدة العمال. لذا فوظيفتها هي تبديد الوعي الزائف عن المصالح المشتركة بين الطبقتين المالكة والعاملة وتعويضه بوعي عمالي طبقي. أما نشيد الحوار فهو ينوم الطاقات بدل أن يوقظها ويوحدها.

إن فضح الحوار والدفاع على مفهوم النقابة كأداة كفاح ليس تشددا أو تصعيدا أهوج بل تأكيدا على بناء أدوات الكفاح وإعداد المعارك وقيادتها بما يضمن نجاحها وما ينجم عنه من تفاوض مثمر.
إن نقابة كفاحية قادرة على استنهاض العمال وقيادة نضالاتهم تفاوض الخصم، وليس التفاوض إلا تسجيلا لنتائج المواجهة. ولا تفاوض ذي نتائج دون نضال.
كثيرا ما يوصف الحوار بأنه أسلوب حضاري. وفي ذلك إشارة غير مباشرة إلى أن المعارك ليست حضارية، إذن هي همجية ومتخلفة؟! لكن نظرة واحدة إلى تاريخ الحركة العمالية تؤكد أن النضال المرتكز على وعي طبقي حاد هو الذي رفع عمال البلدان الامبريالية إلى ما بلغوه من مستوى حضاري وجعل منهم طبقة يحسب لها ألف حساب وليس مجرد جيش من العبيد الخانعين.

خاتمة

إن كل الجهود التي ضاعت في طلب الحوار كانت ستنفع لو بدلت:
1- في تصليب النقابة في القطاعات الحيوية اقتصاديا والمركزة ليد عاملة كثيفة والتي من شأنها أن تجر القطاعات المتأخرة إلى ساحة النضال
2- ترسيخ تقاليد التضامن العمالي والنضال الموحد: طبقة واحدة، نقابة واحدة
إن الكادحين في حاجة إلى:
أ – تحديد دقيق لأهداف نضالهم النقابي
ب – اختيار الوقت المناسب للنضال والإعداد الجيد له
ج – تقييم المعارك والاستفادة من دروسها
د – بناء منظمات نقابية طبقية سليمة من أمراض البيروقراطية
وهنا تنصب جهود النقابيين، وليس في الركض خلف سراب الحوار
إن الحوار الضروري هو بين النقابات لتجاوز حالة الشتات والتشرذم السائدة لبناء القوة العمالية الواحدة التي يتطلبها كفاح العمال، وهو ما يناضل الكنفدراليون من أجله انسجاما مع البيان التأسيسي لكدش الذي جعل من ركائزها الأساسية إعادة الوحدة للطبقة العاملة.

هرولة القيادات النقابية إلى "الحوار الاجتماعي" :

لا مكاسب فعلية دون نضال موحد

بعد ما شهد القطاعان الخاص والعام من إضرابات عمالية، شهر مايو 2008، شرعت الحكومة تطبق، دون موافقة النقابات، ما سبق أن تقدمت به في جلسات "حوارها" مع القيادات النقابية.

كانت الكونفدرالية. د.ش نفذت تهديدها بالإضراب العام بنسبة مشاركة عمالية هي أضعف ما شهدت الإضرابات العامة. وجلي أن هذا عائد إلى الضعف الذي صارت عليه الحركة النقابية من جراء مستويات البطالة وهشاشة الشغل واستئصال أجنة التنظيم العمالي بالقمع من جهة، وسياسة القيادات البيروقراطية المتعاونة مع أرباب العمل ودولتهم، والمتحاربة فيما بينها من جهة أخرى.

و قد نفذ فريق الأموي الإضراب العام، مصحوبا بسحب ممثليه من مجلس المستشارين، في سياق استسلام تام والتزام طيلة سنوات عديدة بسلم اجتماعي من جانب واحد، وبانتهاج الأساليب البيروقراطية المعهودة في تسيير النضال.[راجع تقييم الإضراب العام ليوم 21 مايو 2008 بجريدة المناضل-ة عدد 20] .

ومن جانبها امتنعت قيادة الاتحاد المغربي للشغل عن أي دعوة إلى إضراب عام، مقتصرة على الوظيفة العمومية فيما ادعت دوما أن إ.م.ش أكبر نقابة بالقطاع الخاص، ولذا تقع أكبر مسؤوليات إضعاف الصف العمالي عليها. أما قيادة الاتحاد العام للشغالين فقد اصطفت إلى جانب الحكومة ضد العمال مجندة قواها لمحاربة الإضراب العام. فيما ناوش الذراع النقابي للاتحاد الاشتراكي [ف.د.ش] في حدود مضبوطة متفاديا ردا عماليا موحدا بكل القطاعات. بعد تصرف الحكومة كما يحلو لها، التزمت القيادات النقابية بهدنة الصيف التي تسعى الحكومة إلى تكريسها بجر النقابات إلى انتظار "بداية الموسم الاجتماعي" كما تسميه، أي شهر سبتمبر. وبدون أي اجتماع لأجهزة القرار المركزية في الاتحادات النقابية سارعت القيادات إلى حضور ما دعت إليه الحكومة من جلسات "حوار اجتماعي"، خرجت منه بعد ثلاثة أشهر خاوية الوفاض.

ولا ريب أن انعدام أي تعبئة عمالية، واستمرار امتناع القيادات عن توحيد الموقف النقابي هو ما حدا بمنظمة أرباب العمل إلى رفض المشاركة بعض لجان "الحوار الاجتماعي".

لا بل إن إدراك أرباب العمل لمدى ملاءمة ميزان القوى لهم جعلهم يستأنفون الهجوم على جبهة قانون الشغل بالمطالبة بإعادة النظر في عدد من بنوده صوب مزيد من إضعاف تماسك طبقة العمال بتهشيش علاقة الشغل [عقود العمل المؤقتة ومزيد من المرونة]. ومن جهتها ارتأت الدولة ، بما هي ممثل للمصلحة العامة للرأسماليين، ان الظرف ، ظرف الضعف النقابي، مناسب للتقدم من جديد بمشروع قانون لإفراغ حق الإضراب من مضمونه [انظر تحليل مشروع سابق لقانون الإضراب، المناضل-ة عدد1]، وبمشروع خطير من العيار ذاته، مشروع قانون النقابات. فقد أبلغ وزير التشغيل أنه سيسلم مشروع قانون الإضراب للنقابات معتبرا ان حظوظ قبولها له كبيرة، ومتمنيا أن يُصادق عليه البرلمان في دورة خريف 2009. و قد أكدت تصريحات القادة النقابيين ما دلت عليه سنوات تقاعسهم في التعبئة لصد قانون منع الإضراب.

فليس ثمة اعتراض مبدئي على الإجهاز عل ما تبقى من حرية الإضراب، بل قبول مشروط فقط، هذا ما عبر عنه نائب الكاتب العام للفيدرالية الديمقراطية للشغل بالقول: " يجب أن يأتي قانون الإضراب بعد تصفية بعض الملفات وتنقية الأجواء ليكون تتويجا لهذا المسار".

أما قانون النقابات فغايته إطلاق يد الدولة للتدخل في شؤون المنظمات العمالية والتحكم بها. ولا شك أن ما شجع الدولة على السير نحو هذه الغاية ما تبديه البيروقراطيات ذاتها من استعداد من ربط النقابات العمالية بعجلة الدولة لقاء مزيد من الامتيازات المادية والتمثيل بالمؤسسات الرسمية. وتسعى البيروقراطيات إلى تقديم قانون النقابات بمظهر مكسب من قبيل ما عبر عنه عبد العزيز ايوي عضو المكتب المركزي للفيدرالية الديمقراطية للشغل الذي اعتبر قانون النقابات "سيضمن للإجراء الانخراط في النقابات دون خوف من إجراءات عقاب من أرباب العمل".

لقد دلت سنوات من التفاوض حول قانون الشغل المفضية إلى الكارثة الحالية المسماة مدونة الشغل، ان القيادات تخدع بادعاء معارضة الإجراءات العمالية، وتقديم تطمينات كاذبة للقواعد العمالية، كي تُسهم في الأخير في تسهيل تمرير اشد الهجمات ضراوة. وهذا عين ما يؤكده دورها في اللجنتين الوطنية والتقنية لأنظمة التقاعد التي تحضر، وفق وصفات البنك العالمي، تحطيم مكاسب اجراء المغرب في هذا المجال.

فتات الحوار الاجتماعي وثماره المرة

كان مجمل ما اثمر "حوار " مايو 2008 ما يلي:

زيادة الحد الادنى القانني للأجر: عمال الصناعة والخدمات (باستثناء النسيج والألبسة) - زيادة زهاء 4 دراهم في يوم عمل من 8 ساعات في يوليو 2008 وتضاف 4 دراهم أخرى في اليوم في يوليو2009 عمال النسيج [210 آلاف عامل، ما يمثل 40 في المائة من عمال الصناعة]
زيادة أقل من 2 دراهم في يوم عمل من 8 ساعات في يوليو 2008، ثم 2 دراهم كل سنة حتى 2011.
اما معذبو الأرض، عمال الزراعة، فيرفع أجرهم إلى 52.50 درهم في يوليو 2008 [زيادة 2.5 درهم في يوم عمل لا يقل عن 9 ساعات من الأعمال الشاقة] و إلى 55.12 درهم في يوليو 2009
أما موظفو الدولة، وبمقدمتهم المدرسون البالغ عددهم 270 ألف ،و موظفو الجماعات المحلية ووزارة الداخلية 160 ألف مستخدم ،ثم شغيلة الصحة بـ47 ألف موظف، فقد فتك بقاعدتهم العريضة تردي القدرة الشرائية وأسقطهم في فخاخ الاستدانة، حيث أن أكثر من ثلثهم (زهاء 240 الف) غارقون في قروض الاستهلاك إذ أن متوسط 38 بالمائة من رواتبهم تذهب في سدادها. هذا القسم من الشغيلة "فاز" في الحوار بما يلي:
زيادة أجور موظفي السلم 1 إلى 9 بما بين 300 و450 درهم صافية شهريا تصرف دفعتين :في يوليو 2008 ونظيره 2009
تحسين دخل موظفي سلم 10 فما فوق بخفض ضريبة الدخل من 42% إلى 40 % في 1 يناير 2009 ومن 40 إلى 38 في 2010 ، سواء موظفي الإدارات او المؤسسات او المنشات العمومية او الجماعات المحلية
رفع حصيص الترقية الداخلية من 22 إلى 25 % توزع على 14 % بالاقدمية و 11 % بالامتحان وثمة ما هو مشترك بين أجراء القطاعين العام والخاص:
رفع سقف الدخل المعفى من ضريبة الدخل من 24 ألف إلى 27 ألف دهم في يناير 2009 و 30 الف في يناير 2010.
رفع مبلغ التعويضات العائلية من 150 إلى 200 درهم لكل طفل من الثلاثة الاوائل وشمول عمال الزراعة

بها.
رفع الحد الأدنى للمعاشات من 500 درهم إلى 600 في بداية 2009

إذا كانت أوضاع استقرار الشغل، و استبداد المشغل الأقل حدة، سيسمحان لشغيلة الوظيفة العمومية بالحصول على تحسين طفيف، فالأمر غير ذلك بالقطاع الخاص، حيث يمتنع قسم عريض من أرباب العمل عن دفع الزيادة المقررة في الحد الأدنى للأجر، وهذا أصلا غير مطبق. كما أن الزيادة في التعويضات العائلية ستفيد فئة قليلة من العمال بالنظر إلى النسبة الهائلة من عمال القطاع الخاص غير المسجلين بتاتا في الضمان الاجتماعي [أكثر من مليون ونصف مليون]، علاوة على المصرح لهم بأجور لا تتيح الاستفادة من التعويضات العائلية. لا بل ان شرط الحصول على تلك التعويضات المصاحب لقرار زيادة مبلغ التعويض عن كل طفل سيؤدي إلى حرمان عشرات آلاف العمال منها.
يكمن خلف تقطير الفتات هذا حرص شديد على صون أرباح الرأسماليين، حرص تبرره وزارة التشغيل ذاتها التي قدرت ان رفع الحد الأدنى للأجر سيؤدي إلى مضاعفات سلبية على قطاع النسيج والالبسة ، من تراجع تنافسية ومصاعب على المقاولات الشفافة ولجوء قسم من المقاولات الصغيرة والباطنية إلى القطاع غير المنظم.

ويروج أرباب العمل من جهتهم مقارنات مضللة لتبرير أجور البؤس وحتى السعي إلى خفضها من قبيل أن الحد الأدنى للأجر الصناعي بالمغرب اكبر مرتين كم نظيره في تونس، و8 مرات ما في الصين.

اما الدولة بصفتها مشغلا، فتضع املاءات البنك العامي بتقليص كتلة الأجور العمومية فوق اعتبار بؤس عشرات آلاف عبيدها المأجورين.

فخ "الحوار الاجتماعي"

شكلت الحكومة لتنظيم حوارها مع قيادات النقابات أربع لجن(الحريات النقابية و التشريع الاجتماعي- الانتخابات المهنية - الحماية الاجتماعية- نزاعات الشغل الجماعية) ثم أضيفت إليها لجنة تحسين الأجور.

في مطلع نوفمبر قاطع أرباب العمل لجنة تحسين الأجور بمبرر أن المسألة سويت في الشوط الأول من "الحوار الاجتماعي"، وكذا لجنة الحرية النقابية والتشريع بعد رفض النقابات نقاش تعديل قانون الشغل. هذا موقف أكده مجلس إدارة منظمتهم [كونفدرالية مقاولات المغرب] في2 ديسمبر ، معتبرين انهم لم يحصلوا على مقابل لما قدموا من زيادة في التعويضات العائلية و في الحد الأدنى للأجر.

و ردت الحكومة على مطالب الوظيفة العمومية يوم 22 ديسمبر 2008 برفض الترقية الاستثنائية، وبانها خصصت 16 مليار درهم لرفع الأجور وخفض الضريبة عليها بنقطتين في 2009 و 2 في 2010 بدل النقاط الأربع في 2011 وزيادة التعويضات العائلية وانها مستعدة للتفاوض في 2011. و وعدت بتسوية وضع أجراء السلالم 1 إلى 4 في 2011. وبإعداد شبكة أجور جديدة في 2010 ،وبمنح تعويض المناطق القروية البعيدة: 400 إلى 500 درهم لفائدة 60 الف موظف 90 بالمائة منهم مدرسون بمفعول رجعي من يناير 2008. بغلاف 350 مليون درهم.

رغم اتضاح خواء "الحوار الاجتماعي"، و رغم بداهة ألف باء العمل النقابي [تعبئة القوة العمالية و إيقافها لآلة الإنتاج والتبادل ولجهاز الإدارة]، يصر قادتنا على الركض وراء الوهم، وهم ان تؤسس الحكومة آلية

تفاهم مع النقابات تنال بها هذه مطالبها بشكل منظم ومنتظم. وبلغ مستوى استشراء هذه الأوهام ترويجها من قبل قادة منتسبين إلى اليسار الجذري. فقد صرح أحدهم أنه:"يمكن للمجلس الاجتماعي والاقتصادي أن يلعب دورا أساسيا في هذا المجال إذا تم إنشائه على أسس متفق عليها بين الفرقاء الاجتماعيين ووضع اليات تمكنه من تتبع واحترام الالتزامات والقرارات الصادرة عنه." مقابلة مع جريدة المنعطف. الحوار الاجتماعي في الشروط الحالية لهجوم البرجوازية ودولتها لن يعزز معسكر العمال ولن يساعد في الدفاع عن مصالحهم. الإيهام ان مكاسب قد تنتج عن جولات الحوار دون فرضها بالنضال تبنيج للعمال وتنويم لكفاحيتهم بدل إيقاظها. فالتاريخ يشهد انه ما من مكسب عمالي تحقق بغير بالنضال. أما التفاوض فيأتي بعد المعركة، ليسجل ما وصل إليه ميزان القوى لا غير. عندما يناضل العمال يقوم ممثلوهم بالتفاوض حول كيفيات وقف الإضراب وهم من يطلب من أرباب العمل ودولتهم التوقيع على تلبية مطالب العمال وليس العكس حيث يوقع القادة النقابيون التراجعات التي يطلبها العدو الطبقي. لذا يتعين العمل في اتجاه توحيد القوة العمالية المشتتة في منظمات عديدة، وتنظيم القطاعات غير المنظمة، ورفع كفاحية النضالات، وتعزيز أسباب نجاحها، وليس المراهنة على مؤسسات ديمقراطية زائفة لا غاية منها غير تمويه الاستبداد ورشوة النخب.

صفوف الشغيلة مشتتة

بعد امتناع القيادات النقابية عن السير نحو إضراب عام حقيقي، واصلت تشتيت القوة العمالية بإضرابات قطاعية وفئوية متباعدة زمنيا. فمنذ انتهاء الصيف جرت الدعوة من نقابات قطاعية مختلفة إلى إضرابات لم تتعد يوما او يومين، أي ضئيلة التأثير. نشير منها إلى:

إضراب المنظمة الديمقراطية بقطاع البلديات يومي 20 و21 نوفمبر 2008 و 4 و5 ديسمبر ويوم 28 اكتوبر 200 بسكك الحديد.
إضراب وطني إنذاري بالبريد [القطاع يشغل 8600 أجير] يوم الجمعة 5 ديسمبر 2008
إضراب النقابة الوطنية للعدل (ف.د.ش) أيام24 و25 و26 ديسمبر احتجاجا على "عدم جدية وفعالية الحوار القطاعي".
إضراب شغيلة الجماعات المحلية يومي 17 و18 ديسمبر 2008.
إضراب النقابة المستقلة للتعليم يوم 25 ديسمبر 2008
إضراب النقابة الوطنية للإسكان و التعمير والبيئة و إعداد التراب [ف.د.ش] يوم الأربعاء 31 ديسمبر 2008
دعوة الاتحاد الوطني للشغل، الدائر في فلك حزب العدالة والتنمية الرجعي، إلى إضراب عام بالقطاع العام يوم 22 يناير 2009.

وخاضت ثلاث اتحادات نقابية [ف.د.ش + م.د.ش + إ.م.ش] إضرابا وطنيا "إنذاريا" بالوظيفة العمومية والجماعات المحلية يوم الجمعة 23 يناير 2009، و قد دعا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أعضاءها إلى "الانخراط في إضراب الجمعة 23 يناير، من منطلق وحدة الملف المطلبي علما أن مبادرة هذه إلى إضراب 22 يناير جرت دون سعي إلى التعاون مع باقي النقابات.
ودعت الاتحادات النقابية الثلاث [ف.د.ش - م.د.ش - إ.م.ش] إلى إضراب آخر بالقطاعات ذاتها يوم 10 فبراير2009،مركزة على المطالب التالية :تعويض خاص لمجموع الموظفين العاملين في أماكن نائية وصعبة بالعالم القروي والزيادة في معاشات المتقاعدين وتسوية وضع السلم 1 إلى 4 في اجل لا يتعدى سنتين. [66 ألف منهم 38 ألف موظف و 28 أجير جماعات] ورفع السميك إلى 3000 درهم. وخفض

ضريبة الأجور. تشغيل المعطلين بالوظيفة العمومية وإصلاح قانون الوظيفة العمومية والجماعات والمؤسسات العمومية ورفع معاشات المتقاعدين. ومن جانب آخر، وبعد تفرج على كل الإضرابات، لم يتحرك من ك.د.ش سوى النقابة الوطنية للتعليم ونقابة الجماعات المحلية بالدعوة إلى إضراب عام بالقطاعين يومي 10و11 فبراير 2009.

هذا فيما يتسم الوضع بالقطاع الخاص باستمرار الضغط المفرط على الشغيلة، وتكاثر التسريحات الجماعية والبطالة التقنية لا سيما بالقطاعات الموجهة للتصدير. بلغ هذا مستوى تسريح 50 ألف بقطاع النسيج والألبسة خلال العام 2008 ، علما ان هذا الرقم لا يعني سوى المقاولات المنخرطة في منظمة أرباب عمل النسيج أي 44 بالمائة من مقاولات القطاع. وتروج تقديرات من أوساط أرباب العمل حول تسريح 70 ألف إضافية. و جلي ان أجواء الأزمة هذه تضعف قوة العمال على الدفاع.

و في ظل الضعف الشديد للتنظيم النقابي بالقطاع الخاص، يقتضي التضامن الطبقي أن توحد النقابات نضال القطاعين العام والخاص. فها هي ستلتقي على نحو غير منسق في إضراب يوم 10 فبراير، فما المانع من توحيد الفعل العمالي بكلا القطاعين، وتحويل 10 فبراير إلى إضراب عام وطني متجاوز لمكامن ضعف الإضرابات العامة لشهر مايو الفائت؟

إن البيروقراطية النقابية واقعة بين تعنت الحكومة التي لا تعطي ما يبرر الإحجام عن الإضراب والخوف من إنطلاق دينامية نضالية تتجاوز حساباتها الخاصة كفئة ذات امتيازات و ذات ارتباطات بالدولة ، سواء عبر أحزاب مشاركة بالحكومة [فدش] او قيادات مساندة لها عمليا [ك.د.ش و إ.م.ش].

يبقى دور المناضلين النقابيين الأوفياء لمصالح طبقتهم، الآنية والتاريخية، الانطلاق في من المستوى البسيط، الجزئي والمشتت، للاضرابات للإسهام في تنظم العمال لتمتد نضالاتهم وتتلاقى وتذهب أبعد ما يمكن. يجب العمل لدفع الإضرابات والتحركات حتى نهايتها وانتهاج سياسة مستقلة عن البيروقراطيات النقابية كما عن الأحزاب البرجوازية يسارية كانت او يمينية واستعمال كل مجريات الحياة السياسية لرفع وعي العمال .

بؤس "الحوار الاجتماعي" يؤكد ضرورة الإضراب العام

ما كان لثمار "الحوار الاجتماعي" ان تكون إلا على قدر الضغط الذي تعرضت له الحكومة وأرباب العمل. فهؤلاء يعتبرون الأجور، وباقي مكاسب العمال، "عبئا" يجب إنقاصه قدر المستطاع، ليتاح للأرباح أعظم نمو.

مقدمات "الحوار الاجتماعي"

امتنعت القيادات النقابية عن توحيد القوة العمالية بوجه تصاعد التعديات، وأصر الأموي في مجلس الكونفدرالية الوطني في فبراير 2008 على رفض أي نضال على صعيد وطني، مدعيا الاكتفاء بما هو قطاعي. وهذا ذاته ما فنده امتناع الكونفدرالية عن المشاركة في إضراب الوظيفة العمومية يوم 12 فبراير رغم ان أعضاء بالمجلس الوطني طالبوا بذلك. ومن جهته اكد الموخاريق [استجواب بجريدة الاتحاد الاشتراكي يوم 30 يناير 2008] جوابا عن سؤال التنسيق بين المركزيات على أن إستراتيجية الاتحاد المغربي للشغل تعتمد على الإضرابات القطاعية. وحتى هذا كلام في الهواء لان عمال مجموعة غروب 4 ، مثلا، المنظمون في الاتحاد النقابي للبنوك [ا.م.ش] ظلوا لوحدهم أسابيع طويلة، بمواجهة قمع شرس، إلى ان هزموا دون أي التفاتة من النقابية القطاعية التي ينتمون إليها. و الحقيقة بوجه عام ان حتى التنسيق بين بعض النقابات القطاعية فرضته القواعد بينما خطاب قيادة إ.م.ش بصدد النقابات الأخرى فهو عدم الاعتراف بها باتهامها بالحزبية تارة والانتهازية تارة أخرى.

أما الإضرابات التي شهدتها قطاعات التعليم و البلديات والصحة، بانفراد بعض النقابات او بتنسيق بين نقابات عدة، فكانت إضرابات جزئية وفئوية وقطاعية لا نفس لها ولا غد.
كما طبعها التسيير الفوقي، الذي يكتسي أسوا الأشكال في ما بات مكرسا بقطاع التعليم من إرسال أوامر الإضراب بالفاكس وترويج النبأ لتسرع أقسام واسعة من المدرسين لاقتناص فرصة عطلة إضافية. هذا بدل التعبئة و شرح المطالب وعقد اجتماعات عامة للشغيلة لتقرير مدة الإضراب وأهدافه وكيفيات إنجاحه، وسبل التعاون مع قطاعات أخرى. ان هذا الابتذال للإضراب يضر بسلاح العمال هذا ويفقده الاعتبار، ميسرا بذلك سبل نجاح الحملة التضليلية للدولة الساعية إلى منع عملي للإضرابات بمبرر تنظيمها.

أما الإضرابات المنبثقة من قاعدة بعض الفروع المناضلة فتتغاضى عنها القيادات بغية اختناقها محليا لا سيما انها تجري بمناطق نائية مهمشة.
ثمة إذن قصد في تفادي نضال حقيقي يجبر أرباب العمل والحكومة على اخذ المطالب العمالية بجد. فالاتحاد المغربي للشغل لم يدع إلى إضراب عام منذ 27 سنة [18 يونيو 1981]، مع انه اقتصر على البيضاء والمحمدية، أما الكونفدرالية فقد بات انخراطها في نضال وطني معطلا لاعتبارات تتضمنها خطابات كاتبها العام التي لا يناقشها احد [الوضع الاجتماعي التفجري، مسالة الصحراء، العهد الجديد،...].

لا يعني هذا ان منظمات العمال لا يكبحها سوى بيروقراطياتها. فمنذ سنوات يسير وضع هذه المنظمات من سيء إلى أسوأ، فثمة ثقل الهزائم التي منيت بها نضالات عديدة، والأثر السلبي للإضرابات قصيرة النفس و بالتالي هزيلة النتائج بقطاعات الدولة، وما يتعرض له العمل النقابي من استئصال بالقطاع الخاص. يواجه

أرباب العمل بالقطاع الخاص نشوء التنظيم النقابي بشراسة، ويعمدون على الفور إلى إجراءات لتحطيم التنظيم العمالي، بتنقيل النقابيين او طردهم. وتمثل حالة عمال اسمنت اسفي التابعة لشركة ايطالية متعددة الجنسية [راجع المناضل-ة عدد 19]، ومعمل صناعة الثلج بالداخلة بالصحراء نماذج حديثة لتلك الحرب. ولا يدرك العديد من نقابيي القطاع العام حجم الكارثة بفعل نقص الجهود الإعلامية للنقابات وأسوار الصين التي ترفعها البيروقراطية بين القطاعات العمالية. هذا مع أن كل اتفاقات النقابات مع الدولة وأرباب العمل تتضمن الصيغ المعهودة حول احترام الحق النقابي. وسيظل واقع الحرية النقابية على حالها طالما لا تنظم النقابات حملات دفاع عنها، بالتعبئة والنضال. وثمة أخيرا ضغط البطالة التي لا تكف عن التعاظم، وما يفرضه أرباب العمل ودولتهم من هشاشة. هذه الهشاشة لا تفيدهم في اعتصار مزيد من الأرباح وحسب، بل هي سلاح حرب اجتماعية شديد البأس. إنها وسيلة فعالة لتفادي معارضات اجتماعية أيا كان شكلها.

لقد برهن إضفاء الهشاشة على أوضاع العمال والعاملات انه وسيلة مثلى لإضعاف النقابات وتفادي الإضرابات. وبذلك ليس حق الإضراب والعمل النقابي المنصوص عليهما بالدستور غير نفاق مفضوح. إن الهشاشة بما هي معطى بنيوي في التشكيل الراهن للطبقة العاملة تصبغ أهمية قصوى على أشكال التدخل النضالي الممكنة خارج النقابات، ومنها حاليا تنسيقيات النضال ضد غلاء المعيشة، و يمثل هذا بالتالي داعيا إضافيا لانخراط النقابات في تلك الحركة.

لكن المصيبة أن قمم النقابات أصرت على تحاشي دخول حلبة مناهضة الغلاء، ولزمت الصمت المطلق، بينما جماهير الكادحين تعاني ويلات الغلاء، والأقسام المناضلة منها ُتقمع بصفرو، وبالعديد من الوقفات الاحتجاجية، وابرز الناطقون باسم تلك القمم البراعة في مداورة أسئلة الصحافة المحرجة حول موقف النقابات، وأطلقوا الوعود الكاذبة بقرب اتخاذ القرارات الحاسمة، مثال ذلك قبل 3 أيام من معركة صفرو المجيدة صرح الموخاريق باسم الاتحاد المغربي للشغل أن هيئاته ستجتمع قريبا لاتخاذ القرار بشأن تصاعد غلاء المعيشة. واكتفت قيادات أخرى بتنديد كلامي بارتفاع الأسعار، مثال ذلك بيان مكتب ف.د.ش المركزي يوم 13 سبتمبر 2007.

التفاوض البارد

بعد أن مررت الحكومة سياستها المعادية لأغلبية المغاربة في ميزانية 2008، مغدقة الامتيازات على أرباب العمل، رافضة الزيادة في الأجور، مطلقة العنان للأسعار، وممتنعة عن سن سياسة تشغيل حقيقية و عن محاربة الهشاشة في الشغل، ومتواطئة مع تهرب أرباب العمل من تطبيق الجوانب المفيدة للعمال من قانون الشغل، ها هي تهزأ من الأجراء والأجيرات، بجولات محادثات مع القيادات النقابية.

لقد سبق ان سخر الوزير الأول السابق من القيادات النقابية بوعود ومماطلات، وعاش العمال والعاملات قبل عام نفس أجواء ضجيج وسائل إعلام الدولة والأحزاب الموالية لها حول "الحوار الاجتماعي".

طيلة أسابيع والوزير الأول يستقبل ممثلي النقابات العمالية ويعيد استقبالهم مقدما عروضا يعتبرها ستحسن أحوال العمال والموظفين المفقرين، والحال أنها إجراءات هزيلة تنفذ بالتقطير على مدى سنوات.

و رغم سخرية الحكومة المتكررة من قيادات منظماتنا بهزالة ما تسفر عنه جولات "الحوار الاجتماعي"، أي التفاوض البارد، لا يكف القادة النقابيون عن التصريحات الداعية إلى الاطمئنان. فهذا محمد نوبير الأموي، الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في تصريح للصحافة عقب هذا الاجتماع 6 فبراير

2008 مع الوزير الأول، يقول إن هذا اللقاء كان "مفيدا وواعدا"، مضيفا أن الوزير الأول "مستوعب لطبيعة المرحلة ومقتنع بالمطالب المشروعة للشغيلة"، وهذه طبعا طمأنة لا تبعث على التعبئة بل على الركون إلى انتظار الهدية.

ولا يعلم العمال شيئا عما يجري، وسط صخب وسائل الإعلام البرجوازية، حيث لا تخبر القيادات النقابية القواعد بمجريات الحوار، لا بصحافتها المعطلة [كدش] ولا المنعدمة [إ.م.ش]، ولا بالمناشير.

وقد سارعت القيادات النقابية إلى جولات "الحوار" دون أي حصيلة لمدى تطبيق ما سبق ان التزمت به الحكومة وأرباب العمل في "حوارات" سابقة ، آخر ذلك اتفاق 30 ابريل 2003.

نماذج مطالب نقابية

يحتل نوع من المطالب صدارة ما تتقدم به قمم النقابات إلى الحكومة، والحقيقة انها لا تعبر عن انشغالات العمال والعاملات المسحوقين بقدر ما تعكس تطلعات فئة موظفين نقابيين حريصين على تطوير دورهم كوسيط بين الراسمال والعمل.

مأسسة الحوار الاجتماعي: تلح القيادات النقابية على انتظام لقاءاتها مع الحكومة وعلى تفعيل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي. وتعيد بخصوص المسألة الأولى التذكير بما نص عليه تصريح فاتح غشت 1996 الموقع مع الحكومة وأرباب العمل من وجوب عقد أربع لقاءات في السنة.

من جهتها ترد الحكومة أن "الحوار لم يكن موسميا، بل كان مستمرا بين الحكومة و الفرقاء الاجتماعيين، فضلا عن الجولات القطاعية". تعتقد القيادات النقابية ان انتظام اللقاءات قد يؤدي إلى تسوية تدريجية للملفات الجزئية التي تعرضها على الحكومة، وهذا ما سيجعل النقابة نوعا من الإدارة المساعدة للدولة في تدبير "الموارد البشرية"، بينما يقتضي المنطق النقابي الحقيقي، أي منطق النضال، التعبئة والتنظيم،وتوحيد قوى الطبقة العاملة لخوض النضال بما هو الوسيلة الوحيدة التي تجبر الحكومة وأرباب العمل على تنازلات فعلية تحسن أوضاع العمال. السادة الوزراء لا يستشعرون أي حاجة إلى إكثار الكلام مع نقابات لا قدرة لها على إرباك خطط الحكومة، ولذا تكتفي بما تريد هي من جولات الكلام الخاوي والفتات التافه مثلما كان خفض نسب الضريبة على الدخل في السنة الماضية. وتقترح حاليا تنظيم "الحوار الاجتماعي" بقصر جولاته فيما بين فاتح سبتمبر إلى متم ديسمبر من كل سنة.

اما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تطالب القيادات النقابية بتفعيله فهو مؤسسة نص عليها الدستور، ولا وجود لها. لا يعني هذا المطلب غير منح كراسي تمثيل إضافية للبيروقراطية النقابية في مؤسسة لن يكون لها غير دور شكلي في نظام الاستبداد القائم.

استئناف اجتماعات المجلس الأعلى للوظيفة العمومية: لهذا المجلس دور استشاري، تعرض عليه الحكومة خططها الخاصة بتغيير قوانين الوظيفة العمومية لتنال مصادقة ممثلي النقابات ليمكن قول إن ما تقدم عليه تم بتشاور وتوافق مع النقابات. ومنه مرت مراسيم الترقية والتنقيط التي اثارت عند تطبيقها غضب شغيلة الوظيفة العمومية.

مطالب تنم عن تخبط

إعادة النظر في المرسوم المتعلق بالتنقيط و التقييم

بدأ تطبيق هذا المرسوم مطلع العام 2006 بعد ان صادقت عليه النقابات العمالية تتويجا للقاءات عديدة مع وزارة "تحديث القطاعات العمومية" منذ غشت 2004 إلى يناير 2005. هذا ما جعل الحكومة تستغرب عمليا مطلب مراجعة المرسوم. و الحال ان موقف القيادات النقابية هذا اشبه ببكائها على مصير التعليم العمومي بعد كل ما اضطلعت به من أدوار في اخراج السياسة النيوليبرالية في التعليم المركزة في ما سمي "الميثاق الوطني للتربية والتكوين". ان ما تخطط الحكومة لشغيلة الوظيفة العمومية إعادة نظر شاملة وجوهرية في تدبير قوة عمل الموظفين، ويستدعي منظورا إجماليا بديلا بدل التخبط الراهن.

مطالب غير دقيقة ولا مستندة على تعبئة و كفاح

الاجور

ذهبت النقابات لمقابلة الحكومة مقسمة كالعادة، ونتج عن ذلك تباين مطالبها حتى بصدد مسألة واضحة كالزيادة في الأجور. وبدل الاتفاق على نسبة موحدة والتعبئة والنضال لانتزاعها، طالب بعضها بحد أدنى للأجر من 2500 درهم ، وأخرى 3000 درهم ، ولم تقدم أخرى أي رقم.

كانت حكومة جطو اقترحت ان تكون الزيادة سنوية بنسبة 2 % وهي مبنية على متوسط التضخم المسجل في 10 سنوات الأخيرة . وذلك ما سماه خطأ بيان للكونفدرالية الديمقراطية للشغل قبول الحكومة تطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار. فسارع جطو إلى تكذيب ذلك البيان. ولأن لا تعبئة و لا نضال لم تر الحكومة أي ضرورة في تطبيق ما قيل. وجاءت الحكومة في "حوار" 2008 بالاقتراح عينه مضيفة نسبة ضئيلة جدا 0.5% كل سنة، فقد عرضت على النقابات زيادة 10% في الحد الأدنى للأجر مقسمة على أربع سنوات أي 2.5 % كل سنة، أي زهاء 2 دراهم في اليوم بالقطاع الصناعي والخدماتي و 1.25 درهم في اليوم للعامل الزراعي. والحال ان حتى تطبيق زيادة 10 % دفعة واحدة لن يمتص مفعول الزيادات المتتالية في الأسعار. وبما أن الحكومة تريد تجميد الأجور لأربع سنوات المقبلة، رافضة تطبيق سلم متحرك للأجور والأسعار، ستعود القدرة الشرائية للانخفاض لأن الغلاء متصاعد.

هذا في حال تطبيق أرباب العمل للزيادة، وهذا أمر مشكوك فيه. فنقابة أرباب عمل النسيج سارعت إلى اعلان رفض رفع الأجور، واستجابت لها الحكومة بإعلان ان ذلك القطاع سيستثنى من الزيادة. ومن جهة أخرى لا يستبعد، بالنظر لموقف القيادات النقابية الرخو، ان تماطل الحكومة وتناور في تطبيق الزيادة الجديدة كما فعلت مع سابقتها.

فقد كان رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 10 % ضمن ما قدمته الحكومة للنقابات، في اتفاق 30 ابريل 2003، مقابل قبول هذه لمدونة الشغل ولمبدأ التفاوض حول قانون للإضراب. وقد تحايلت الحكومة ولم تنص في الاتفاق على تواريخ الزيادة في شطرين، الاول في يوليو 2003 والثاني وفي يوليو 2005. و أخرت الحكومة الزيادة زهاء سنة ، إلى يونيو 2004. ومع ذلك أصدر وزير التشغيل قرارا مؤرخا في 05 غشت 2004 يقضي بتأخير الشطر الثاني من الزيادة المذكورة إلى فاتح يناير 2005 بالنسبة لقطاعات

النسيج والسياحة والصناعة الغذائية. مما فتح الباب لتطبيق مستويات قطاعية متعددة للحد الأدنى للأجور، كسابقة خطيرة تنضاف إلى التمييز بين قطاعي الصناعة والفلاحة. هذا وتواصل جمعية أرباب عمل النسيج المطالبة بإلغاء إجبارية الحد الأدنى للأجور واستبداله بحدود دنيا مختلفة باختلاف المناطق، أي حسب كلفة المعيشة. بل ثمة من البرجوازيين من يدافع بكل بساطة عن إلغاء كل حد أدنى للأجر، مقدمين المثال ببلدان أقدمت على ذلك مثل بنغلاديش وايستونيا والفيليبين.. وذلك ما يدافع عنه وزير التشغيل وينكب على دراسة كيفيات تطبيقه.

الواقع أن الأجور محررة من كل حد أدنى، لان القانون لا يطبق. و تدل إحصاءات الضمان الاجتماعي ان ثلث الأجراء المصرح بهم يحصلون على أجور اقل من الحد الأدنى القانوني. ولا تصل الأجور بالعديد من القطاعات حتى نصف الحد الأدنى القانوني. فقد استغل أرباب العمل المستوى المهول للبطالة ليشغلوا البشر بأجور بؤس تكاد تنزل إلى مستوى العمل المجاني. منها على سبيل المثال أجور عمال شركات الحراسة وكتاب المحامين، ومستخدمات العيادات الطبية الخاصة، عمال الصيدليات والقطاع اللاشكلي بكامله. هذا علاوة على ظاهرة سرقة ساعات العمل المنتشرة في صناعات تشغل النساء بكثافة كمصبرات السمك (تشتغل العاملة 12 ساعة وتسجل لها 8). وثمة أيضا ظاهرة تأخير الأجور شهورا عديدة، تشكل سببا للإضرابات بالعديد من المنشآت.

وتجدر الاشارة بهذا الصدد إلى رفض ارباب العمل تطبيق الزيادة في الحد الأدنى للأجر مع خفض مدة العمل المنصوص عليه بالمادة 184 من قانون الشغل. فتلازم زيادة الأجر الأدنى، طبقا لاتفاق 30 إبريل 2003، وخفض ساعات العمل إلى 44 سيجعل الحد الأدنى يبلغ 10.54 درهم للساعة، بينما أرباب العمل يعتبرون الحد الأدنى هو 9.66 درهم للساعة ، وأيدهم في ذلك الوزير الأول جطو الذي لا يكف بعض القادة النقابيين عن كيل المديح له.

هذا كله و لم تقبل منظمة ارباب العمل رفع الاجور الا بالتأكيد على مزيد من الامتيازات الضريبية تعويضا لما ستكلفه زيادة الأجور، إنها بعبارة أخرى تسعى إلى تمويل تلك الزيادة من ميزانية الدولة. هذا منطق مرفوض يتعين على المنظمات العمالية التصدي له بقوة.

البرجوازيون يحققون الارباح الطائلة، ويجب ان يؤدوا كلفة تحسين اوضاع العمال من ارباحهم لأن حصة الاجراء من القيمة المضافة [الثروة النتجة] لا تتعدى 35% وهو ما لم يتغير منذ 1998 بينما حصة الرأسمال 64 % .

السلم المتحرك للأجور والأسعار

كان إلغاء القانون الذي ينص على تطبيق هذا السلم من مكاسب أرباب العمل بمدونة الشغل. فقد أزالوه من الورق مع ان ميزان القوى لم يسمح بتطبيقه الا مرة واحدة منذ صدوره عام 1959. كان يقضي بأن يجري رفع الأجور بنسبة 5% كلما بلغ مؤشر الأسعار ارتفاعا بنفس النسبة.

ورغم وروده في كلام النقابات العمالية، لم يكن ابدا موضوع نضال وتفاوض حقيقي مع الحكومة. ولا يحظى بأي اهتمام في عمل الأجهزة النقابية، ولو حتى في حدود تثقيف القاعدة النقابية به.

وقد راج في سياق "الحوار الاجتماعي" الأخير أن ثمة خلافا بين وزارة المالية والوزير الأول. تؤيده وزارة المالية من أجل تفادي التفاوض كل سنة حول زيادة الأجور لأنها ستتبع آليا مستويات التضخم. بينما تعتبر الوزارة الأولى السلم التحرك محفوفا بالمخاطر لأنه كان حسب زعمها مسؤولا عن الأزمة بأمريكا اللاتينية في سنوات 70 و 80 لا سيما بالأرجنتين. بكل الأحوال لم تدرجه الحكومة بجدول أعمال "حوارها الاجتماعي"، و يبدو ان قيادات النقابات التزمت بهذا الجدول.

التعويضات العائلية

تقدمت الحكومة بزيادة في التعويضات العائلية للأطفال الثلاث الأوائل. يستفيد هؤلاء من 150 درهم شهريا للفرد، بينما يستفيد ثلاثة آخرون من 36 درهما للفرد. يقضي عرض الحكومة برفع تعويض 150 إلى 200 درهم وبقاء الآخر على حاله. ولكي لا تمول هذه الزيادة من أرباح الرأسماليين بزيادة نسبة الاشتراكات الخاصة بالتعويضات العائلية، وهي اشتراكات يتحملها بالكامل رب العمل، تبحث الحكومة عن حلول في أخذ الأموال من رصيد الإعانة الصحية التي لم تعد تستعمل منذ الشروع في التأمين الصحي الإجباري، وفي استعمال الإعانات المخصصة لمصحات الضمان الاجتماعي بشرط تسريع تفويض تدبيرها.

وهذا النوع من الحلول الذي يراعي أرباح الرأسماليين سبق اللجوء إليه لتمويل التأمين الإجباري الصحي بأخذ نسبة 1% اللازمة لتمويله من رصيد التعويضات العائلية. إنها حلول تهدد مالية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بينما أرباح الرأسماليين مصونة، وهنا وجب على نقابات العمال فرض زيادة اشتراكات أرباب العمل.

أما منح التعويضات العائلية لعال القطاع الفلاحيين المحرومين منها منذ إنشاء الضمان الاجتماعي قبل زهاء 50 سنة، فمكسب ايجابي رغم ان نسبة العمال المسجلين بالضمان الاجتماعي في هذا القطاع ضئيلة جدا، حيث يقدرون بـ40 ألفا قبل الخوصصة المقنعة لشركتي سوديا وسوجيتا العموميتين. كان قسم مهم من العمال الزراعيين المسجلين بالضمان الاجتماعي يعمل بالشركتين، وقد قضت خطة تصفية الشركتين بتسريح قسم كبير من أجرائهما. لكن بجميع الأحوال يمثل قبول استفادة عمال الزراعة المسجلين بالضمان الاجتماعي من التعويضات العائلية ثمرة نضالهم و كسبا سيحسن أوضاعهم نسبيا ويحفز النضال لأجل تعميم تسجيل الزراعيين بالضمان الاجتماعي.

الضرائب

تقترح الحكومة خفض نسبة الضريبة على الدخل من 42% إلى 38% على مدى سنتين، اي خلال سنة 2009 و 2010، و رفع من الحد الأدنى المعفى أي الأجر السنوي الأدنى من 24 الف درهم إلى 28 الف درهم. لقد سبق خفض نسبة تلك الضريبة كتدبير اعتبرت الحكومة انه سيسهم في حماية القدرة الشرائية للأجراء بوجه تصاعد الغلاء. ولم يكن لذلك سوى مفعول طفيف يكاد لا ُيعتبر، وكلف الدولة 2.5 مليار درهم. ومن المرتقب ان يكلف خفض الضريبة على الدخل المقترح حاليا 10 مليار درهم. هذا للاستهزاء بالعمال، اما الخفض الفعلي للضريبة فقد فازت به الشركات وبلغ 24 مليار درهم من ميزانية 2008. مبلغ يمثل ما يعادل كلفة "الحوار الاجتماعي" منذ 1996! و 150 % من كلفة "الحوار الاجتماعي" الجاري.

تجدر الاشارة ضمن هذه المقارنة ان الحكومة تعد متقاعدي المغرب البائسين برفع الحد الادنى للمعاش من 500 إلى 600 او 700 درهم.

عرض حكومي مؤجل : التعويض عن فقد العمل

يهم هذا الإجراء عمال القطاع الخاص المسجلين في الضمان الاجتماعي في حالة طردهم لاسباب اقتصادية او تكنولوجية. وقد نصت عليه مدونة الشغل و المشروع جاهز منذ اليوسفي ولم يجد بعد سبيلا إلى التطبيق. وفي كل تفاوض تعاود الحكومة الحديث عنه.

وقد سبق للضمان الاجتماعي أن قام بدراسة بشأنه منذ 2002 استنتجت ان 0.70 % من اشتراكات الأجراء وأرباب العمل كافية لأداء تعويض يفوق الحد الادنى للاجور طيلة ستة أشهر مع زيادة لمن يتحمل أطفالا. يبدو ان الحكومة لم تر حاجة لإدراجه في جدول أعمال حوارها الاجتماعي.

ما المقابل المطلوب؟

تلك جوانب من خواء مضمون"الحوار الاجتماعي" المرتقب اعلان نتائجه مع فاتح مايو. خواء يجد تفسيره في انعدام التعبئة والنضال لانتزاع المطالب. ومع ذلك، والاصح بسبب ذلك تطلب الحكومة وارباب العمل مقابلا باهضا لذلك الفتات. تريد الحكومة سلما اجتماعيا، أي تشديد الاجهزة النقابية المتسلطة لما تقوم به من تعطيل المنظمات العمالية، وتفادي التعبئات والنضالاتن وكبح المنطلق منها. تريد الحكومة قبول النقابات السير خطوات اضافية على طريق اصدار قانون مانع للاضراب بعد قبولها المبدئي لذلك في اتفاق 30 ابريل 2003.

تريد الحكومة ما تسميه قانون النقابات، على غرار قانون تدجين الأحزاب، وهو وسيلة لمزيد من التحكم بالنقابات وتحويلها من أدوات نضال عمالي إلى ملحقة للدولة تتولى المساعدة على تدبير النزاعات الاجتماعية وترويض العمال. ستتخذ الحكومة الوضع التنظيمي المتردي للنقابات [عدم عقد المؤتمرات في أوقاتها، عدم شفافية وضبط المالية، ...] مبررا لسن ذلك القانون، والحال ان تلك المشاكل تهم العمال ولا دخل للدولة البرجوازية فيها، والعمال أجدر بحلها صونا لمنظماتهم وذلك هدف الكفاحيين منهم. لن يكون ذلك القانون سوى وسيلة للتدخل في الشأن الداخلي للنقابات العمالية وإفراغها من محتواها. وقد يمنح البيروقراطيات امتيازات إضافية لإغرائها بأداء المهمة المنوطة بها، مهمة لجمة طاقة الكفاح العمالية.

تريد الحكومة تمرير القانون الجديد للوظيفة العمومية الذي لا هم له غير تدبير قوة عمل مستخدمي الدولة بمعايير القطاع الخاص، أي رفع درجة الاستغلال - يجب ان تستنفر هذه الحرب الاجتماعية قوى الحركة النقابية المغربية، يجب وقف هرولة القيادات النقابية للتعامل مع الدولة ضد مصالح الأجراء. يجب ان يستفيق الجسم النقابي أمام الخطورة الاستثنائية لما يجري، انها تحولات سلبية ذات أهمية تاريخية.

الطريق الى تفاوض حقيقي، ومكاسب فعلية، جلي. انه تجنيد القوى النضالية للطبقة العاملة في معركة ذات بعد وطني بمطالب واضحة قادرة على التوحيد، وبتنسيق جهود كل النقابات المناضلة، انه الإضراب العام الوطني الذي يستشعر كل عامل الحاجة الماسة اليه لكنه يقف مشلولا أمام عطالة الأجهزة النقابية. دعا المجلس الوطني للفيدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد في دورة استثنائية يوم السبت 26 أبريل 2008 الى

خوض إضراب وطني احتجاجي في قطاعات الوظيفة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، وفوض للمكتب المركزي صلاحية توقيته وتحديد مدته. ومن جهته قرر المجلس الوطني لنقابة الموظفين بالاتحاد المغربي للشغل الاضراب الوطني في الوظيفة العمومية وخول المكتب الوطني صلاحية تحديد التوقيت والشكل. انها خطوة اولى على الطريق السوي، يجب ان تمتد لشمل القطاع الخاص وباقي النقابات في فعل نضالي جماعي واحد قوي المفعول. آنذاك سيتذكر أرباب العمل ودولتهم ان الأرباح من عرق العمال والعاملات، وآنذاك ستنفتح آذانهم للمطالب العمالية ويكبر استعدادهم للتنازل على قسط من ارباحهم للحفاظ على ملكيتهم، لان كل إضراب عام يبعث أمام أنظارهم شبح الثورة العمالية والشعبية المخيف لهم قدر خوفهم الموت.

يجب ان يخاض هذا الإضراب العام بمطالب استعجالية دفاعا عن القدرة الشرائية، مطالب حد أدنى للأجور لا يقل عن مبلغ تتفق عليه جميع النقابات، مبلغ يحدد بتقدير ميزانية عيش اسرة عمالية، وتعويض عن البطالة، والسلم المتحرك للأجور والأسعار، وإلغاء ضريبة القيمة المضافة على مواد الاستهلاك الأساسية، وعلى الأجور غير العليا ومعاشات المتقاعدين التي يجب الا تقل عن الحد الأدنى للأجر، وغير هذا من المطالب التي يتعين ان تكون موضوع نقاش بالتجمعات العمالية التعبوية للإضراب العام. وتفاديا للأساليب البيروقراطية المتحكمة في نضالات العمال، والمدمرة لها، والتي تطل برأسها من الصيغ التي اعتمدها النقابتان المذكورتان أعلاه [تفويض الصلاحية للأجهزة الفوقية]، يجب ان يعود قرار المعارك الى القاعدة العمالية بواسطة التجمعات العامة، و لجان الإضراب في أماكن العمل، لجان منتخبة من قبل كافة العمال ، الأعضاء بالنقابات وغير الاعضاء. وهذه اللجان هي الضمانة ضد ما يريدون إفزاعنا به مما وقع في يونيو 1981 وديسمبر 1990.
ويجب ان ترد النقابات على أضاليل البرجوازية ودولتها بصدد استحالة تلبية المطالب العمالية وانعدام الأموال الضرورية بالمطالبة والنضال لرفع السر التجاري والبنكي وفتح حسابات المقاولات، و ممارسة رقابة حقيقية على تهريب الثروة وكل أشكال الغش والتهرب من الضريبة، وإلزام جميع البرجوازيين بحساب بنكي واحد قابل للمراقبة،وفرض الضريبة على الفلاحين الكبار و ضريبة تصاعدية بقوة على الثروات والإرث وأرباح الشركات ومجموع الرأسمال. الاموال موجودة عند الرأسماليين ولا حل لتحسين أوضاع العمال غير أخذها حيث توجد.

الحوار الاجتماعي الضروري:

توحيد قوى الطبقة العاملة المنظمة، وكسب جماهير العمال المشتتة إلى النضال

خوفا من التحاق الحركة النقابية بركب النضال الشبيبي و الشعبي الذي اطلقته حركة 20 فبراير، استقبل مستشار الملك محمد المعتصم القيادات النقابية، التي استجابت بكل هرولة ممكنة. غير ان الحفز الذي مثله النهوض الشعبي المغربي المتأثر بالسيرورات الثورية العربية، اعطى نتائجه على الساحة النقابية باستئناف عدد من فئات الشغيلة نضالها، و نهوض أقسام أخرى ، بالقطاع العام و الخاص على السواء، الى الكفاح. ما جعل الحكومة تسارع الى اطلاق الوعود لتسوية مشاكل عدد من فئات شغيلتها، ومن جانب آخر استدعت القيادات النقابية الى ما يسمى "الحوار الاجتماعي"، بعد أن سخرت منها بالتغاضي عن دورة "حوار" كان مفترضا أن تتم في شهر سبتمبر 2010.

و رغم الطابع الملائم جدا لتنظيم تعبئة وطنية توحد القوة العمالية، للانخراط في نضالات قوية، لم تعمل القيادات النقابية لحد الآن سوى على ترك الحبل على الغارب، و التفرج على النضالات الفئوية المشتتة، مع الحرص على تفادي كل ما من شانه أن يزعج ارباب العمل و الحكومة. على هذا المنوال، سارعت القيادات النقابية الى مائدة الحكومة، ملتمسة المالوف من فتاتها، مستقوية بميزان قوى خلقته حركة 20 فبراير، ولم يكن فيه لقادة النقابات اي دور.

و كالعادة، حبست الحكومة محاوريها في منطقها الحريص بالمقام الأول على عدم المساس بأرباح ارباب العمل، و لا بما تسطره في المالية العامة من اولويات معادية لكل ما هو اجتماعي.

قدرت الحكومة ما يقتضيه تلبية مطالب النقابات العمالية بكلفة 43 مليار ونصف مليون درهم. و لم يكن قصدها بذلك السعي ليتوافر ذلك المبلغ ، بل صدم شركائها بمبلغ ضخم يجبرهم على الاقتناع باستحالة الاستجابة للمطالب، ومن ثمة ترتيب الأولويات بتقليص المطلوب النقابي ليطابق الممكن الحكومي. وبالعودة إلى حصيلة الحوار الاجتماعي طيلة 15 الماضية، نجد حسب وزير تحديث القطاعات العامة أنه لم يكلف سوى 30 مليار درهم.

تريد الحكومة تقديم وعود تشتري بها سلما اجتماعيا لثلاث سنوات، وتتذرع سعيا لذلك بأنها لا تتوفر على المبلغ المالي الكافي لتلبية المطالب دفعة واحدة، وأنه في حال القيام بذلك يلزم الاقتطاع من ميزانية الاستثمار لسنة 2011 التي تبلغ 56 مليار درهم، أو فرض المزيد من الضرائب، أو التقليص مجددا من ميزانية التسيير على غرار ما قامت به الحكومة حين أخذت من هذه الميزانية نسبة 10 في المائة لتلبية حاجات دعم الأسعار وتشغيل الأطر العليا. والحكومة لا ترغب طبعا في كل دلك لأنه يعني تحميل الأعباء لمن عاملتهم بسخاء طيلة قرابة 30 سنة؛ أي أرباب العمل وأصحاب الثروة والدخل الكبيرين.

تريد الحكومة ممن قدموا التضحيات الجسام لعقود خلت أن يواصلوا شد الحزام أكثر، وأن يتفهموا ضائقتها المادية، وينتظروا ثمار النمو التي تحملها المشاريع الكبرى: "المخطط الأزرق"، "المخطط الأخضر"، "مخطط إقلاع"... التي من شأنها خلق الثروات اللازمة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للغالبية الساحقة من الكادحين. لكن أليست هي نفسها الأسطوانة التي تم إطلاقها مع بداية تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، والتي لم تنفك تتردد كلما تعلق الأمر بتلبية الحاجات الأكثر أولية للكادحين؟.

تسعى الحكومة من خلال حوارها مع القمم البيروقراطية للنقابات إلى تحييد جماهير العمال، وعزلهم عن الحراك الاجتماعي الرائع المنطلق بالشارع على مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تهم الأغلبية العظمى من الشعب المغربي، وفي المقام الأول تهم جماهير العمال منتجي الثروة الحقيقيين. إنها تبحث عن تقاسم المسؤولية مع ضحايا سياساتها القاتلة للحريات والحقوق، فهي من جففت منابع ثروات البلد لأزيد من خمسة عقود، بعد كل النهب الصارخ الذي قام به الاستعمار الامبريالي المباشر، والذي واصله بشراكة مع البرجوازية التابعة المحلية وكبار الملاك العقاريين، وبيروقراطيي الدولة الكبار...

ليست الأموال ما ينقص، بل أخذها حيث هي وتخصيصها لتلبية الحاجات الأكثر أولوية للعمال والعاطلين وجماهير المنتجين الصغار: الصحة والتعليم والسكن والشغل والأجور والحماية الاجتماعية والبنيات التحتية الاجتماعية من ماء صالح للشرب وكهرباء وطرق وصرف صحي...

تصرف الأموال الطائلة على مديونية اتضح بجلاء خلال 50 سنة أنها لم تصرف في صالح تنمية اجتماعية فعلية، ودليل ذلك استمرار تراجع البلد في التصنيف الدوري لبرنامج الأمم المتحدة؛ تعليم رديء، وصحة يلزمها العلاج، وسكن أشبه بالقبور، وشغل صعب المنال، وأجور بؤس، وحماية اجتماعية معدومة، وبنيات تحتية ما هو قائم منها على قلته متهالك...

وتصرف الأموال الضخمة على مقاولات الرأسماليين الكبار بشتى الطرق؛ دعم مالي مباشر، وإعفاء من الضرائب ومن التحملات الاجتماعية ومن رسوم التكوين، وتوضع بين أيديهم أراضي الدولة وتجهيزاتها بأبخس الأثمان، وحولت لصالحهم أجود الأراضي الزراعية وأجود المقاولات العمومية...

قسم هام من الأموال العمومية موجه لمؤسسات غير منتخبة ولا رقابة عليها من طرف الشعب مثل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية ، وقسم أعظم من المال العمومي منهوب بكل بساطة، وقسم آخر مهرب للخارج.

الأموال موجودة، ولأخذها لا بد من قطيعة تامة مع السياسة الاقتصادية المنتهجة لقرابة ثلاثة عقود، سياسة مملاة وفقا لمصالح الامبريالية ورأس المال من طرف أدوات الرأسمالية العالمية المتمثلة في الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، واتفاقات التبادل الحر... ولأجل ذلك تلزم سياسة بديلة قائمة على تلبية الحاجات الأساسية للجماهير الكادحة، وليس على منطق السوق والربح وتراكمه.

تعي الحكومة جيدا دقة الحالة الراهنة التي تشد نهوضا شعبيا نوعيا للنضال، حفزته السيرورات الثورية الجارية مغاربيا وعربيا، وأطلقته حركة 20 فبراير، وحتى الآن هو في تنام متواصل. إنها تراهن على خفوت الهبة القائمة لمواصلة تعدياتها، فلا زال على جدول أعمالها قانون لتكبيل حق الإضراب وآخر لتكريس قانوني لنقابة السلم الاجتماعي والتعاون الطبقي، وآخر لتفكيك أنظمة التقاعد...

لقد شهدت العقود الماضية دورات عديدة من الحوار الاجتماعي، جرت كلها في أجواء برود نضالي، ساهمت في إرسائه تعديات الدولة على حقوق الأجراء ومكاسبهم، ومستوى الهشاشة البالغ الذي وصل حدا لا يطاق، كما الصعود الصاروخي لنسبة البطالة. أضف لذلك شل القمم البيروقراطية للنقابات العمالية، وإحجامها عن إتيان أي تعبئة فعلية تشدد الضغط على الدولة وتفضي إلى تفاوض فعلي يتوج بمكاسب

فعلية.

إن كل تفاوض غير مقترن بالنضال سيراوح مكانه لأن طبيعة التناقض بين الرأسمال والعمل تجعل كل تنازل من الأول يستلزم كفاحا من الثاني.

إن فضح خدعة الحوار والدفاع على مفهوم النقابة كأداة كفاح ليس تشددا أو تصعيدا أهوج، بل تأكيدا على بناء أدوات الكفاح وإعداد المعارك وقيادتها بما يضمن نجاحها وما ينجم عنه من تفاوض مثمر. ولن تكون إضاعة الفرصة التاريخية الراهنة في جولات حوار فارغة سوى قتلا للنقابة. إنها فرصة وجب استثمارها لزيادة الأجور دفعة واحدة، ورفع الحد الأدنى لها إلى ما لا يقل عن 4000 درهم معفاة من الضريبة، مع تقليص مدة العمل الأسبوعية، وتشغيل تعويضي: لنعمل أقل ليعمل الجميع، ولتوسيع الحماية الاجتماعية ورفع جودتها، وتوحيد أنظمة التقاعد على أساس تضامني، وإرساء تعويض عن البطالة لا يقل عن الحد الأدنى للأجور الحالي... كما أنها فرصة سانحة لإجبار الدولة على سحب مشاريع تعدياتها مثل قانون الإضراب، وقانون النقابات، وإصلاح أنظمة التقاعد... وكذا إلغاء قوانين قمعية سابقة مثل قانون الأحزاب وقانون الصحافة وقانون الإرهاب، ومرسوم الغاء مجانية خدمات الصحة...

إن نقابة كفاحية قادرة على استنهاض العمال وقيادة نضالاتهم تفاوض الخصم، وليس التفاوض إلا تسجيلا لنتائج المواجهة. ولا تفاوض ذي نتائج دون نضال.

كثيرا ما يوصف الحوار بأنه أسلوب حضاري. وفي ذلك إشارة غير مباشرة إلى أن المعارك ليست حضارية، إذن هي همجية ومتخلفة؟! لكن نظرة واحدة إلى تاريخ الحركة العمالية تؤكد أن النضال المرتكز على وعي طبقي حاد هو الذي رفع عمال البلدان الامبريالية إلى ما بلغوه من مستوى حضاري وجعل منهم طبقة يحسب لها ألف حساب وليس مجرد جيش من العبيد الخانعين.

إن كل الجهود التي ضاعت في طلب الحوار كانت ستنفع لو بدلت في تصليب النقابة، وترسيخ تقاليد التضامن، وتدقيق المطالب الموحدة والتي ترقي الوعي، واختيار الأوقات المناسبة للنضال والإعداد الجيد له، وتقييم المعارك وتعميم دروسها، و تطهير النقابات العمالية من عفنها البيروقراطي...

المطلوب بإلحاح تعبئة القوة المنظمة داخل النقابات لتلتحق بالاندفاعة الجماهيرية الميدانية الجارية منذ 20 فبراير. إنه السبيل الأكثر مصداقية والذي من شأنه السماح بالتقدم نحو التغيير الحقيقي الذي تحتاجه البلاد.

إن الحوار الضروري هو بين النقابات لتجاوز حالة الشتات والتشرذم السائدة لبناء القوة العمالية الواحدة التي يتطلبها كفاح العمال، وهو ما يناضل من أجله النقابيون اليساريون الكفاحيون والديمقراطيون وفقا للمصالح الآنية والتاريخية للطبقة العاملة.

الفصل الثاني

حالة الإتحاد المغربي للشغل

الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل؟

مؤتمرات يطول انتظارها؟ إلى أين تمضي النقاباتان؟

ها قد مضت ست سنوات عن آخر مؤتمر للكنفدراالية الديمقراطية للشغل (ان جاز اعتبار ما شهدته العيون في مارس 2001 مؤتمرا)، ولم ينعقد بعد المؤتمر الخامس، علما أن قوانين النقابة تنص على مؤتمر كل أربع سنوات. لا بل ان المجلس الوطني سبق ان قرر عقد المؤتمر مصادفا لذكرى التاسيس في نوفمبر الاخير. ولمُتعد مشاريع المقررات التي تقضي المادة 26 من القانون الاساسي بعرضها على نقاش القاعدة شهرين بالاقل قبل موعد المؤتمر. لم ينفذ الالتزام وحسب، بل لمُيخبر المناضلون بالاسباب، ولا حتى بارجاء المؤتمر الى تاريخ لاحق. يضاف الى هذا ان المجلس الوطني (جهاز القرار بين مؤتمرين وطنيين) اجتمع متأخرا بزهاء 3 اشهر(14 دجنبر2006)، ولم يبحث مسألة المؤتمر باي وجه. ومع هذا لم يصدر عن اجهزة المستويات الدنيا (نقابات وطنية واتحادات محلية وفروع) ما يعبر عن استعداد او تطلع الى عقد مؤتمر وطني تعطل عامين بينما النقابة تعصف بها الهجمات البرجوازية وافتقاد الربان لأي بوصلة.

أما الاتحاد المغربي للشغل فقد سجل رقما قياسيا في تاريخ تأخير مؤتمراته، ففي ابريل القادم ستفصل 12 سنة عن آخر مؤتمر وطني. إذ حصل اطول تاخير في المؤتمر السادس (1979) الذي فصلته عن سابقه سبع سنوات. هذا بينما تقضي انظمة الاتحاد بعقد مؤتمر وطني كل اربع سنوات. وليس ثمة لحد الآن ما يشير الى أي استعداد لعقد المؤتمر الوطني العاشر، رغم ان النقابة مقبلة على انعطاف غير مسبوق ستشكله خلافة الامين العام الذي استكمل يوم 20 فبراير الجاري عامه الخامس والثمانين، قضى منها 52 سنة على رأس القيادة. وطبعا ليست ثمة اي امكانية لمعرفة مصير هذا المؤتمر المرتقب مادامت النقابة بلا صحافة، وما يجري بدواليبها يتدوال سرا في دائرة ضيقة.

مؤتمرات يطول انتظارها، وجه لحالة أعم

ليس تأخر مؤتمرات النقابات العمالية الا الوجه الظاهر من حياة داخلية غير ديمقراطية البتة. فليس لدى الحركة النقابية المغربية تقاليد ديمقراطية حقيقية، حيث ولد الاستبداد التنظيمي مع ميلاد اول اتحاد نقابي مغربي باقدام الحركة الوطنية (ذات التوجه البرجوازي) على فرض المحجوب بن الصديق أمينا عاما رغما عن ارادة الاغلبية. [1]

كما أن تاريخ النقابتين- ام ش و كدش- حافل بمشاكل تنظيمية ناتجة عن انتهاك ابسط قواعد الديمقراطية الداخلية. ففي الاتحاد المغربي للشغل جرى التنكيل بالمعارضة النقابية التي مثلتها جامعة البريد في مطلع الستينات، لدرجة اختطاف المناضل عمر بنجلون وتعذيبه [2]، وادت الممارسات التسلطية الى تفكيك جامعات نقابية بكاملها، والى طرد العديد من الكوادر النقابية، باعلى المستويات، والى نفور عدد آخر، واطاحة اجهزة وتنصيب اخرى مصطنعة. وتعرض انصار حزب التقدم والاشتراكية لحملة اجتثاث من الاتحاد المغربي للشغل بدءا من 1994، استعمل فيها عنف ضاري رغم امتثاليتهم الشهيرة. وعانت جامعتا البريد والبنوك من التسلط في منتصف التسعينات [3]. وجرت مضايقة مناضلي اليسار في مواقع تنظيمية عديدة، لدرجة الاستقواء بتيارات رجعية سلفية. وجرى التخلص من عبد الرزاق نائب الامين العام (المتورط في نهب الضمان الاجتماعي وفضائح أخرى عديدة [4]) وسليم رضوان عضو الامانة الوطنية في

مارس 2004 بكيفية لا تمت للديمقراطية بصلة، يتهم بشأنها سليم رضوان اليسار باشارة الى ما سماه "مشاركة اعضاء يدافعون عن حقوق الانسان في المهزلة" قاصدا بهذه اجتماع المجلس الوطني الذي قرر طرده يوم 11 مارس 2004 .[5]

انه باختصار تاريخ اسود تعطي عنه صورة اولية الحلقات التي نشرها حسن بزوي عضو الامانة الوطنية المطرود بجريدة "الإحداث المغربية" [6] مع انه لا شك في سكوته عن فضائح كثيرة بفعل ماضيه العريق في الجهاز البروقراطي.

اما الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فقد بدأت ديمقراطية نسبيا، و تقدمت بانتقاد تبقرط ا.م.ش، طالما كانت في طور البناء، وبحاجة الى قوى عمالية، وهذا ما جعلها، علاوة على كفاحية اكبر ناتجة عن موقع الاتحاد الاشتراكي بالمعارضة واستعماله للنقابة، اطارا لنضالات عمالية كبيرة (جرادة، لا سمير، القطاع العام،الاضرابات الوطنية العامة...). وساد السلم الداخلي طالما شكل مؤسسوها الاتحاديون اغلبية متراصة. لكن مع تنامي وزن قوى سياسية اخرى بدأ تساقط الطلاء الديمقراطي، فحوربت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي بشراسة متنامية منذ مؤتمر نقابة التعليم السابع عام 1995، رغم أن مناضليها بوجه الاجمال يقاسمون قيادة ك.د.ش التصور الاتحادي للعمل النقابي [استعمال النقابة العمالية لخدمة خط معارضة برجوازية]، فكان الصراع مجرد تنافس على المناصب وفرص استقطاب كل طرف الى حزبه، وليس خلافا حول جوهر النضال العمالي[7]. كما اتخذت قرارات تعسفية ضد العديد من المعارضين، مثل طرد عبد الله موناصير واستبعاد نقابة البحارة [8]. وانكشف للملأ الطابع اللاديمقراطي العميق لما نشبت المعارك بين الاتحاديين بعد مشاركتهم في حكومة الواجهة، فاستعمل العنف والعنف المضاد، واللجوء الى المحاكم، و تدفق سيل الاتهامات بشتى صنوف التلاعبات، والاختلالات في التسييرالتنظيمي والمالي ،الخ. [9]

أصل الداء

ان وجود شريحة ذات امتيازات مشكلة من الطاقم المسير للنقابة، واندماج هذه الشريحة في مؤسسات الدولة ("الحوار الاجتماعي"، التمثيل في مجالس ادارية لصناديق الحماية الاجتماعية، مؤسسات الديمقراطية الزائفة ، ...) هو الاساس الموضوعي لتغييب الديمقراطية في المنظمات العمالية.

فالعلاقة الوطيدة التي نسجتها بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل مع النظام منذ بداية الستينات قائمة على تبادل الانتفاع، إذ يستفيد النظام سياسيا من عمل البيروقراطية على بقاء النضال العمالي في مستوى ضعيف، سمته التشتت والنزعة القطاعية، وابطال امكانية أي تراكم تنظيمي ونضالي يهدد جديا النظام، وقد كان سياق بداية جر الحكم لقيادة الاتحاد المغربي للشغل مطبوعا بصراعه الحاد مع يسار الحركة الوطنية الشعبوي الجذري. [10]

وبالمقابل يتيح النظام لطاقم قمة النقابة واتباعه الامتيازات و فرص الاغتناء، لا شك ان اكبرها كان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي اطلق فيه النظام يد البروقراطية النهابة، لا سيما منذ أن كان بأمس حاجة الى السلم الاجتماعي عند انفجار نزاع الصحراء في منتصف سنوات السبعين. فانذاك بدأ تصرف اقطاب كبيرة من الاتحاد المغربي للشغل في اموال الضمان الاجتماعي بشكل اتاح لها التحول الى بورجوازيين كبار. [11]

لا يمكن لفئة مشدودة الى النظام على هذا النحو ان تسمح بسير عمل المنظمة العمالية بقواعد الديمقراطية الداخلية. بل انشأت جهازا وطنيا له تفرعات في كل اقليم ومدينة، يمسك بمقاليد الامور في المنظمة وفق سياسة القيادة العليا القائمة على نسف عملي لدور النقابة كمنظمة لتوحيد قوة العمال على صعيد وطني لمواجهة الطبقة البرجوازية.

لقد جعلت القيادة العليا من الاتحاد المغربي للشغل نقابات لا يجمعها عمليا غير الاسم، ومناسبة فاتح مايو، وقاعدة الاشتغال هي انزواء كل نقابة قطاعية، يتصرف بها قادتها كاقطاعية خاصة بهم، والحرص على " الاحترام المتبادل للحدود"، أي انتفاء أي خطة عمل موحدة. ليس الاتحاد المغربي للشغل باي وجه نقابة تعمل كاتحاد على الصعيد الوطني، يرصد الوضع العام ويتخذ اللازم من القرارات ويتابع تنفيذها، باعتماد سير عمل ديمقراطي. فالمعتاد ان يقاتل عمال كل وحدة صناعية او قطاع في حدود تربى الجميع على احترامها بقواعد غير مكتوبة، لكنها تشكل منطق الجهاز الذي يتعرض كل من خرج عنه للازاحة بتلاعبات تنظيمية او بالعنف. وتستنسخ العديد من القيادات الأدنى العلاقة القائمة بالحكم وطنيا على صعيد محلي. إذ لم يعد عدم استقلال العديد من القيادات المحلية عن ارباب العمل وعن السلطة بحاجة إلى إثبات، فما من اقليم الا وشهد فضائح عديدة. ان الدور الحقيقي لبروقراطية إ. م. ش هو اتقاء أي تطور يتيح تبلور قوة عمالية مناضلة ضد الاستبداد والاستغلال.

ويجري تغليف هذه الالية باكثار الكلام عن استقلال الاتحاد المغربي للشغل بالتركيز على الطبيعة الحزبية لقيادات النقابات الاخرى. تضع قيادة الاتحاد المغربي للشغل يدها في يد النظام، وتحرف الانظار عن ذلك بالتركيز على انه ليس نقابة لاي حزب، رغم علاقات البعض الخاصة مع الاتحاد الدستوري. ان التركيز على الاستقلال عن الاحزاب غايته حجب عدم الاستقلال عن النظام. ماذا فعلت، على سبيل المثال، قيادة الاتحاد المغربي للشغل طيلة ربع قرن، منذ انطلاق التقويم الهيكلي الذي حطم المكاسب الطفيفة وفتح للمغرب ابواب الجحيم النيولبرالي؟ لا شيء غير التظاهر بالمعارضة وشل المنظمة العمالية بما يتيح نجاح خطط الحكم واوصيائه الامبرياليين.

اين قيادة الاتحاد المغربي للشغل مما يجري من تفكيك للقطاع العام، و بيع البلد للشركات متعددة الجنسيات، وحليفها الراسمال الكبير المحلي؟ اين هذه القيادة من التقويض الجاري لما تبقى من مكاسب اجتماعية على الصعد كافة؟ ألا يستوجب هذا اضرابا عاما لوقف النزيف؟ الا يستدعي التعدي المتصاعد على عمال المغرب، على نحو لم يسبقه نظير، ان يدعو الاتحاد المغربي للشغل الى اضراب عام؟ هل ما يجري اقل من الدوافع التي جعلته يدعو الى اضراب عام بالدار البيضاء والمحمدية في 18 يونيو 1981؟ هذا هو محك الاستقلال عن الحكم، أما التستر وراء خطاب متظاهر بالرفض، والامتناع عن أي تصدي حقيقي للسياسات البرجوازية، فتبعية للحكم ليس الا.

الاستقلال عن البرجوازية ودولتها لا يكون الا بالنضال ضدهما.

اما بيروقراطية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فانها لا تستند على مصالح مادية من حجم ما تتربع فوقه الزمرة الطاغية في الاتحاد المغربي للشغل. فعلى هذا الصعيد، كانت الامتيازات مقتصرة على مناصب التفرغ النقابي، ومنافع الاسفار الخارجية، وفرص التدخل لقضاء اغراض مصلحية للاقارب والاتباع. وكان الكابح الاساس للديمقراطية الداخلية متمثلا في اخضاع النقابة لسياسة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ولدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قبل 28 سنة ذراعا نقابيا لهذا الحزب الذي كان آنذاك يحمل مشروعا

برجوازيا قائما على بناء اقتصاد وطني يكون فيه للقطاع العام دور اساسي، في اطار "تحرر" من علاقات التبعية، مع سعي الى تقاسم ما للسلطة مع الملكية سمي " ملكية برلمانية"(المؤتمر الثالث 1978). استعملت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اداة للهيمنة السياسية على قسم الطبقة العاملة، لا سيما بالوظيفة العمومية والقطاع العام. هذه الهيمنة استعملها الحزب للضغط على النظام، وحرص على استمرارها بالتحكم بالجهاز النقابي الذي كان اتحاديا بالكامل تقريبا. هذه الوظيفة تضع حدودا لتطور النضالات العمالية من جهة، ولحياة داخلية قائمة على الديمقراطية من جهة ثانية. لذا تقوم الحياة الداخلية للكونفدرالية على استبداد تنظيمي للحزب المهيمن، الاتحاد الاشتراكي سابقا والمؤتمر الاتحادي حاليا، و تمثيل قوى اخرى من اليسار لاضفاء تنوع ظاهري على النقابة.

ان المصالح المادية للبيروقراطية النقابية وارتباطها بالدولة (الاتحاد المغربي للشغل بشكل اوثق) او باحزاب تستغل العمال سياسيا (الكونفدرالية اساسا) هي السبب الجوهري لانتفاء الديمقراطية الداخلية بوجه عام، وتعثر السير التنظيمي و بوجه أخص المؤتمرات الوطنية.

المؤتمر المفقود

لا يقتصر مشكل مؤتمرات المنظمات النقابية على تاخر عقدها، بل يطال كيفية تحضيرها ومضمونها، أي دورها الفعلي في تحديد مسار تلك المنظمات. إن الحقيقة التي يعلمها كل نقابي هي ان المؤتمرات انما ُتعقد لوضع خاتم "تنظيمي" على اجهزة معدة سلفا، وأن اعداد مشاريع مقررات ليس سوى طقوسا شكلية، قد ترتجل في زمن قياسي كما حدث قبيل مؤتمر الكونفدرالية الرابع.

ان تحضيرا ديمقراطيا للمؤتمر يستلزم اعلاما نقابيا حقيقيا، وتثقيفا نقابيا حقيقيا ونقاشا حقيقيا. فالعامل الاساس الذي يلغي دور المؤتمر هو انتفاء شروط تبلور وجهات نظر بناء على معرفة بمميزات الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحالة المنظمة النقابية ذاتها وتقييم النضالات. لا بل تستشري الامية داخل القاعدة النقابية، وبوجه اخص في قطاعات اليد العاملة النسوية، وقطاعات اليد العاملة القروية الاصل كالصيد البحري، والمناجم، وتستشري الأمية النقابية حتى داخل الجهاز المكون مع ذلك الى حد بعيد من مستخدمي التعليم والوظيفة العمومية.
هذه الحالة المؤسية ناتجة عن تغييب الصحافة النقابية القادرة على تسليح المناضلين بالمعارف المتعلقة بمرامي ارباب العمل ودولتهم، وبمراكمة الدراية النضالية بالافادة من المعارك، وغياب نشرات داخلية حقيقية تكون منبرا للنقاش والبلورة الفكرية.

كما يفقد تحضير المؤتمر كل مضمون إذا انعدم امكان نقاش حقيقي قائم على التعبير عن الاختلاف في الجريدة والنشرات، و امكان انتخاب المؤتمرين وتشكيل الاجهزة على قاعدة وجهات نظر حول القضايا الاساسية للنضال العمالي.

إلى اين تمضي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؟

اتضح منذ سنوات ان التوجه الرسمي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يزداد ابتعادا عن هموم الشغيلة. فبعد أن تخلص الاتحاد الاشتراكي من الكونفدرالية لانتفاء الحاجة الى المناوشة بها، وصنع لنفسه نقابة داعمة للحكومة بشكل سافر، اكدت قيادة الكونفدرالية انها ترفض ان تكون ما تسميه "سندا اجتماعيا للحكومة"، لكنها لم تقدم بديلا مطابقا لمصالح الشغيلة، وواصلت خط مصاحبة اجراءات أرباب العمل والدولة، وخطت

خطوة اضافية بتبني السياسة الرسمية المسماة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". ورغم تهافت الموقف وعدم اكتراث الدولة به، لم تعر القيادة النقابية أي اهتمام للمشاغل الحقيقية للاجراء، وسايرت الاجراءات الحكومية في تعديل قوانين الوظيفة العمومية، والسعي الى ضرب مكاسب صناديق التقاعد، وامتنعت عن أي تصدي للعزم على المس بحرية الاضراب، وسارت في لعبة "حوار" مع الحكومة سرعان ما اتضح طابعه الكاذب، و استنكفت عن انخراط فعال في حركة مناهضة غلاء المعيشة.

ثم اخيرا اكد اجتماع المجلس الوطني يوم 14 دجنبر 2006 ان سياسة القيادة تندرج ضمن منظور شامل ما فتئ يتعمق لدور النقابة العمالية اليوم يسميه تقرير المكتب التنفيذي المعروض على المجلس "ثقافة وطنية جديدة". يعتمد التقرير منظورا خاطئا، لا بل مضللا، للوضع ببلدنا، إذ يعرضه كحالة من الهجوم على امة المغرب، التي باتت كيانا مهددا لا مناص له من مواجهة الخطر ككتلة واحدة، مغيبا أي منظور طبقي.

وقد بدأت هذه "الثقافة الوطنية الجديدة" تعبر عن نفسها بوضوح قبل عشر سنوات، ايام التحضير لما سمي حكومة تناوب. جاء في احدى ادبيات المؤتمر الثالث للكونفدرالية(1997):" المطلوب والرهان المطروح هو خلق انسجام اكبر بين الشركاء الاجتماعيين لمواجهة تحديات العولمة، فالاطراف الاجتماعية محكوم عليها ان تتعلم كيف تتفاوض جماعيا... لا بد اذن من توفير شروط وظروف مواجهة العولمة بين الشركاء الاجتماعيين كل من موقعه".

وعلى خط اتصال مباشر بهذا المقطع يؤكد تقرير المكتب التنفيذي الاخير:" ما نزال مصممين على تصحيح ما اختل وعلى مواجهة كل التحديات الموضوعية، في زمن العولمة الظالمة، جنبا الى جنب مع كل الشرفاء والمخلصين من صناع القرار وارباب العمل وكافة شرائح المجتمع المدني على قاعدة العدل والمساواة ."

انه منظور خال من أي حس طبقي، وناسف للاساس الذي تقوم عليه أي نقابة عمالية جديرة بالاسم، لأنه يتجاهل ان المصير الذي القي اليه المغرب من صنع قسم من المغاربة انفسهم، أي الطبقة السائدة المستفيدة منه الى جانب اوصيائها الامبرياليين. إن أي حديث عن المغرب بصيغة عامة، بلا تحديد طبقي، وبتجاهل علاقة التبعية للامبريالية التي يستفيد منها قسم من المالكين، خديعة تخدم النظام باسم وطنية زائفة.

ان جوهر تقرير المكتب التنفيذي سياسة افساد منهجي لوعي العمال، أي استبدال ادراك العمال لمصالحهم الطبقية المتعارضة على طول الخط مع مصالح الراسماليين المحليين والاجانب، بوهم مصلحة مشتركة. ويسمى هذا الافساد "تطويرا للوعي التاريخي للطبقة العاملة" يفرضه، حسب التقرير،" الشرط التاريخي الجديد بغاية التوجه نحو المستقبل، بإرادة وطنية جماعية، قصد الانفلات من جهة، من المخاطر المتولدة عن العولمة".

و بلغ التقرير مستوى ترويج اضاليل من قبيل أن الحكومة لا تساير عمليا مبادرات الملك، وأنها "لا تمتلك منظورا وتصورا واضحين في تدبيرها للشأن العمومي للمغاربة والمغرب". فمنذ متى اصبحت الحكومة عاصية للتوجيهات الملكية ولو قيد انملة، ومن لا يعلم انها مجرد طاقم موظفين منفذين؟ وما الذي يمسك الملك عن ردها الى جادة الصواب إن هي زاغت فعلا؟ ألا يقصد كتاب التقرير انهم متاهبون لتسلم مقاليد الحكومة لتنفيذ التوجيهات الملكية على نحو افضل؟ و اليست السياسة النيوليبرالية التي تطبقها الحكومة بحفز من صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي منظورا وتصورا واضحا في تدبير الشأن العمومي على نحو يخدم الراسماليين محليين واجانب؟ إن المفقود هو المنظور المضاد، منظور الدفاع عن مصالح العمل

ضد الراسمال، المفترض ان تقدمه النقابة العمالية.

ولم يات التقرير باي ذكر لما تتعرض له الطبقة العاملة من هجمات على الصعد كافة، ناهيك عن سبل التصدي لها، وبدل ذلك سيطر هاجس الانتخابات البرلمانية المرتقبة في العام 2007. ولا شك ان سوء المعاملة التي تعرض لها في الانتخابات السابقة حزب التيار المسيطر في جهاز الكونفدرالية تحدو به الى ابداء حسن سلوك ازاء الحاكمين، بتجميد النقابة العمالية، طمعا في تحسين المكانة في الآلية السياسية المسماة كذبا مؤسسات ديمقراطية.

طبعا ليس حال القاعدة الكونفدرالية على نفس طول موجة المكتب التنفيذي، فالقاعدة المكتوية بتفرعن ارباب العمل، وبتدابير الحكومة المقوضة لما تبقى من مكاسب، تتصدي وتقاوم. ويتجلى هذا في التحرك النضالي لوحدات انتاج و قطاعات لعل ابرزها في الاونة الاخيرة اضرابات شغيلة الجماعات المحلية ضد اتفاق 19 يناير الذي وقعته القيادات مع وزارة الداخلية.

الى اين يمضي الاتحاد المغربي للشغل؟

يستحيل أي حديث عن نشاط الاتحاد المغربي للشغل كجسم واحد منحكم بخط نضال نقابي على الصعيد الوطني. فليس ثمة سوى تحرك بعض الجامعات، اغلبها بلا قاعدة فعلية، ونضالات عمال وحدات القطاع الخاص المشتتة والمعزولة. اجتماعات الاجهزة الوطنية نادرة ولا وقع لها على السير الفعلي للمركزية. ولعل الامتناع المقصود عن اصدار جريدة وطنية، ولا حتى موقع على انترنت، لابلغ تعبير عن نية ابقاء هذه النقابة مفككة الاوصال.

ان نضالا حقيقيا لتغيير اوضاع الاجراء، ولو في حدود تحسينها في ظل نظام الاستغلال القائم ذاته، يقتضي منظمة وطنية توحد قوى النضال بجميع فروع الانتاج واماكن العمل وفق منظور نقابي شامل.

فما الذي يجعل الجماعة المتحكمة بالاتحاد المغربي للشغل تعطل هذه الوظيفة الاولية؟ علما ان هذا التعطيل هو الذي فتح باب اكبر تمزيق للوحدة النقابية بتأسيس الكونفدرالية. فهذه ليست مجرد نقابة اسسها انتهازيون، كما تصفها ادبيات ا.م.ش ، بل كانت قناة تنفس منها توق العمال الى النضال، واطرت فعلا كفاحات ضارية في عقدي الثمانينات والتسعينات، وانعكس ذلك تنظيميا بازاحة ا.م.ش من قطاعات اساسية.

ليس للسؤال الانف من جواب غير طبيعة العلاقة التي تشد قيادة الاتحاد المغربي للشغل الى الحكم. إن تعطيل دور النقابة بما هي اتحاد وطني للعمال هو المقابل الذي تقدمه البيروقراطية لقاء الامتيازات وفرص الاغتناء بالنهب. هذا ما تكرس طيلة 45 عاما، مقنعا بكلام ناقد للاوضاع الاجتماعية وللديمقراطية الزائفة. فمقررات المؤتمرات وبيانات الاجهزة الوطنية لا تكف عن مهاجمة لفظية لتعديات ارباب العمل والحكومات المتعاقبة، و اعلان رفض "المسلسل الديمقراطي"، لكنها لم تنظم ابدا نضالا وطنيا حقيقيا ضد ذلك كله. وقد برز هذا بجلاء منذ تصاعد الفتك بالعمال وعموم الكادحين مع تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، ثم مع التصعيد الخطير للسياسة النيوليبرالية التي اتت على الاخضر واليابس من مكاسب الجماهير الشعبية. فبدل برامج نضالات وحملات جماهيرية ضد سياسة الدولة البرجوازية، وبدل عمل تنظيمي متابر، تختتم اجتماعات اجهزة القرار القيادية بجمل من قبيل بيان المجلس الوطني في سبتمبر 2004 الذي "يدعو تنظيمات الاتحاد وعموم العمال الى الوحدة والتعبئة في اطار منظمتهم ا.م.ش والاستعداد للدفاع عن حقوقهم وحماية مكتسباتهم بتنفيذ كل قرارات المجلس الوطني." أو "يدعو "الطبقة العاملة الى توحيد صفها وتقوية تنظيمها

من اجل الدفاع على ارضية النضال وفي جميع فروع النشاط الاقتصادي ومؤسسة مؤسسة عن مصالحهم وكرامتهم وبالوسائل الملائمة" [15].

ناضلو كل واحد على حدة، وبما ترونه ملائما من وسائل، هكذا تقود القيادة العليا الجيش العمالي!

لقد كان مناضلو الاتحاد المغربي للشغل بالقاعدة الاكثر تعرضا للسجن بالفصل 288 من القانون الجنائي، وحوكم به المناضل في شركة كوماغري المخصخصة على الزرزوري 6 مرات، لكن المطالبة بالغائه بقيت حبرا على ورق، رغم ان المؤتمر التاسع جدد المطالبة بالغائه الفوري، قبل 12 عشر سنة! ما دلالة تلك المطالبة دون الاقدام على أي فعل نضالي طيلة 12 سنة؟ اليس بوسع الاتحاد المغربي للشغل ان ينظم حملة وطنية ضد الفصل 288، قوامها تعبئة في اماكن العمل وبالشارع ، وتجمعات، و حركات احتجاج، ويضعه ضمن مطالب اضراب عام؟

ما نفع الاتحاد المغربي للشغل كنقابة وطنية لما تعرض العمل النقابي للاجتثاث بالقطاع الخاص بالرباط – سلا بالقمع والإغلاق؟ وما نفعه لما تعرضت نقابة بحارة الصيد الساحلي بموانئ الجنوب للتحطيم بالقمع وطرد آلاف البحارة؟ وهلم جرا.

انها امثلة من عديد الامثلة الكاشفة لحقيقة كلام البيانات و مقررات المؤتمرات.

ما العمل ؟

يسعى المناضلون من أجل تحرر الطبقة العاملة الشامل إلى جعل النقابات العمالية أدوات نضال حقيقية لتحسين أوضاع الشغيلة ماديا وثقافيا لما في الأمر من رفع لقدراتهم الكفاحية (درجات البؤس القصوى تحطم هذه القدرات)،ولما تمثله معمعة النضال اليومي من مدرسة حرب تؤهلهم لإطاحة الرأسمالية.

لكن،الى جانب القمع وسعي البرجوازية الحثيث إلى إضفاء الهشاشة على أوضاع الشغل، يؤدي التسلط البيروقراطي إلى إضعاف الحركة النقابية بدوره الكابح، وحتى الناسف، للنضالات، وخنقه للديمقراطية المؤدي إلى الحد من جماهيرية المنظمات العمالية. وقد نال هذا الإضرار من الحركة النقابية بالمغرب على نحو يغني عن كل تبيان.

وقد غلب في تعامل اليسار المناضل في النقابات مع المعضلة البيروقراطية موقفان:

موقف الصدام المباشر مع البيروقراطية من قبل عناصر أو أقلية ضئيلة جدا، سرعان ما يفضي إلى إبطال مفعولها بالتخلص منها " تنظيميا" أو بالعنف. ويسهل هذا كثيرا على البيروقراطية في قطاعات اليد العاملة حيث تستشري الأمية، وحيث ُيربي المنضمون الجدد على مفهوم للنقابة بما هي محامي يقوم مقام العمال، أي نقابة الإنابة بدل المشاركة.

موقف مسايرة البيروقراطية، والتزام الصمت حيال جرائمها، لتفادي الإقصاء من مراكز المسؤولية والقرار. وتتعامل البيروقراطية مع هذا الموقف برسم الحدود بصرامة تجعل المسايرين في آخر المطاف مجرد منفذين لدى الجهاز.
كلا الموقفين لم يخضع للنقاش، وتلك حال المعضلة البيروقراطية من شتى أوجهها. لذا يستدعي الحرص

على جعل النقابات ادوات حقيقية للنضال وضع موضوع البيروقراطية على بساط البحث والنقاش [16] . نقاش يقوم على تقييم العديد من النضالات وتجارب العمل التنظيمي التي ارتطمت بجدار البيروقراطية. فتكريس الصمت الذي اعتاده اغلب مناضلو اليسار، والحديث سرا عن جرائم البيروقراطية، لا يحمي منها، بقدر ما يؤدي إلى استغفال أفواج العمال الملتحقين بالنقابة، وجعلهم فريسة للبيروقراطية.

احالات:

1- راجع الفصل الرابع من القسم الخامس بكتاب البير عياش الحركة النقابية بالمغرب، الجزء الثالث (1949-1956). دار نشر لارماتان- باريس -1993
2- راجع رسالة عمر بنجلون الى المحجوب بن الصديق بكتاب الطيب بوعزة ميلاد الحركة النقابية العمالية الحرة بالمغرب. دار النشر المغربية –1992 .
3-راجع مقال" المحجوب بن الصديق يخوض حربا باردة ضد الجامعة الوطنية للبريد والمواصلات" اسبوعية المستقل 12 يوليو 2002 .
4-راجع مقال محمود جديد "وفاة ثاني قادة الاتحاد المغربي للشغل التاريخيين". جريدة المناضل العدد 12
5-أنظر مقال سليم رضوان "مستقبل الاتحاد المغربي للشغل"، بجريدة الصباح- 13 ماي 2004
6-حلقات نشرت بجريدة "الاحداث المغربية" من 16 اكتوبر الى 13 نوفمبر 2004، يضيف فيها الكاتب معلومات جديدة الى ما سرد في كتابه "الاتحاد المغربي للشغل، الحلم والواقع" . دار النجاح الجديدة . الدار البيضاء- 1993.
7-الامر جلي في وثيقة اللجنة التنظيمية لمنظمة العمل " ندوة وطنية حول العمل النقابي -10 فبراير 1998".
8-راجع كراس"صرخة نقابي كفاحي، ملف طرد عبد الله موناصير من الكنفدرالية الديمقراطية للشغل".
9-انظر على سبيل المثال عرض شناف عبد الرحمان-جريدة الاتحاد الاشتراكي-22 و 23 يونيو 2002. و الندوة الصحفية لكدش بعد حرب المقرات النقابية –جريدة الرهان الاخر 21 فبراير 2002
10-انظر مخطوط عمر بنجلون "أمراء النزعة الانحرافية العمالية". حلقات بجريدة الاحداث المغربية –دجنبر 2002 – يناير 2003
11-راجع كراس علي مريمي "الضمان الاجتماعي بالمغرب" –منشورات نادي التثقيف العمالي. اكادير.
10-انظر تقرير اللجنة النيابة لتقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي – الجريدة الرسمية عدد 5041 (23 سبتمبر 2002).
12-انظر تقرير المكتب التنفيذي بعنوان "مسؤولية الدولة ومسؤولية المجتمع" بموقع www.cdt.ma
13-راجع المقرر الاجتماعي والمطلبي للمؤتمر الكونفدرالية الثالث- ص. 36
14- بيان المجلس الوطني لـ إ.م.ش في يونيو 1996
15-للإحاطة الفكرية بمسالة البيروقراطية راجع: أندري هنري« العمل النقابي الكفاحي والحزب الثوري»، وهنري فيبر « في الستالينية والبيروقراطية» موقع جريدة المناضل-ة بانترنت .

وفاة ثاني قادة الاتحاد المغربي للشغل التاريخيين

محمد عبد الرزاق رمز البيروقراطية المتبرجزة والنقابة المساندة للحكم المطلق

توفي بالدار البيضاء يوم 6 ابريل 2006 ، عن عمر يناهز 80 سنة، محمد عبد الرزاق ثاني قادة الاتحاد المغربي للشغل، والذي تربع على كرسي نائب القائد الأول زهاء نصف قرن.

ولد محمد عبد الرزاق في سطات حوالي 1925-1926، وعمل في سنوات 1950 بشركة توزيع الماء والكهرباء SMD بالدار البيضاء. في تلك الفترة كانت نقابة الاتحاد العام للعمل CGT، السائرة إلى التحول إلى اتحاد نقابي مغربي، عرضة للقمع. آنذاك انتمى محمد عبد الرزاق إلى نقابة القوة العمالية FO (انشقاق يميني إصلاحي عن س ج ت عام 1947).

وعندما أسس الوطنيون الاتحاد المغربي للشغل دعوه إلى لجنته الإدارية لأنه كان مقيما بالدار البيضاء، وعام 1956 أصبح عضوا بالمكتب الوطني. وحل عام 1958 مكان الطيب بوعزة بالأمانة العامة (1). وكان محمد عبد الرزاق من ممثلي الاتحاد المغربي العشرة بالمجلس الوطني الاستشاري(76 عضوا) الذي شكله الملك محمد الخامس في نوفمبر 1955 . وكان، بعد نجاح الاتحاد المغربي للشغل في الانتخابات المحلية عام 1960، نائبا لرئيس بلدية الدار البيضاء طيلة 3 سنوات. كما كان، منذ انطلاق المسلسل الديمقراطي الحسني في أواسط السبعينات، عضوا بمجلس النواب ومجلس المستشارين طيلة 3 مدد نيابية.

رحل ومعه أسرار فضائح مالية من اكبر ما شهده تاريخ المغرب، ومعه كذلك حقائق تواطؤ قسم من بيروقراطية الحركة النقابية المغربية مع دكتاتورية الحسن الثاني.

اصطفاف منذ البداية بجانب اختيار إفساد حركة العمال النقابية

في خضم ما شهدت الحركة النقابية في سنوات الاستقلال الأولى من تحولات مطبوعة بحدة صراع المعارضة الشعبية ضد الحكم المطلق، اختار محمد عبد الرزاق معسكره إلى جانب بن الصديق، ليقودا معا الاتحاد المغربي للشغل على نهج النقابة المتبرئة من الراديكالية السياسية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والتي أصبحت بالمقابل أداة ضبط اجتماعي- سياسي بيد الحسن الثاني في ظل بهرجة خطاب عن الاستقلال النقابي والنضال المطلبي غير السياسي. وقد عرف عبد الرزاق بميله البراغماتي وعدائه للنظرية لا سيما الماركسية (2).

ويروي المناضل العمالي عمر بنجلون عن دور محمد عبد الرزاق في النصف الأول من الستينات قائلا:" كان استدعاء قيادة الاتحاد المغربي للشغل للحسن الثاني لرئاسة جلسة افتتاح مؤتمر الاتحاد النقابي الإفريقي بالدار البيضاء نتيجة للاتصالات المستمرة التي كان مكلفا بها محمد عبد الرزاق الاختصاصي في المساومات واللقاءات المشبوهة، هذه الاتصالات التي كانت تستلزمها مبدئيا حاجات النشاط النقابي تحولت إلى مناقشة موقف " الحياد" الذي يجب على الاتحاد المغربي للشغل أن يقفه في الصراع السياسي. هكذا الغي الإضراب العام المقرر في الوظيفة العمومية (يوم 19 يونيو 1961) ببلاغ مشترك أصدره محمد عبد الرزاق مع كديرة بصفة مفاجئة. (...) لكن اتصالات عبد الرزاق ما كانت إلا تمهيدا للقاءات المحجوب بن الصديق مع كديرة "الرجل القوي" للنظام، واهم لقاء في سنة 1961 وقع في فندق "المنصور" بالدار البيضاء . كان الحسن الثاني حينذاك يحضر تعديل الحكومة التي ورثها مع العرش(...) رفع المحجوب عبد

الرزاق إلى القيادة النقابية من بين المساندات التي كان يبحث عنها ضد النقابيين المنبثقين من الكفاح الوطني والمعارضين لانسحاب الطيب بن بوعزة سنة 1956، فأصبح هذا الشخص بمثابة وزير داخلية للمحجوب مختصا في العمليات السرية والمساومات المشبوهة في الكواليس.". انتهى كلام عمر بنجلون (3)

وكانت النقابة العمالية، بالنسبة لعبد الرزاق، هي العمل المطلبي في الحدود التي يقبلها أرباب العمل ودولتهم من جهة، أي الفتات للعمال، مقابل مصالح ضخمة للشريحة القيادية المضطلعة بشل الاتحاد النقابي عن كل نضال طبقي إجمالي. هذا كله مرفقا بخطاب سياسي بنبرة جذرية، ظاهريا فقط أما في الجوهر فيندرج في إستراتيجية النظام. كما تتردد لازمة استقلال الاتحاد المغربي للشغل عن الأحزاب مع الدعم الخفي لمرشحي الاتحاد الدستوري بعد بروز هذا الحزب المخزني.

وطبعا كان الوجه الآخر لهذا التوجه "النقابي" اضطهاد المناضلين الحقيقيين، من قبيل اختطاف عمر بنجلون وتعذيبه، وحتى التنكيل بأدنى مستويات الرأي المستقل. وأسطع مثال ما تعرض له أعضاء حزب التقدم والاشتراكية المعروفون مع ذلك بمهادنتهم للبيروقراطية والتزامهم السلم الاجتماعي.

ففي فاتح مايو 1993 جرى إحراق جريدة البيان أمام منصة الخطابة بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء وفق اعرق التقاليد النازية، لكونها نشرت رأيا غير منافق في وضع الحركة النقابية (4). وفي ذات الشهر هاجمت جماعة مسلحة بالسكاكين والسلاسل وقضبان الحديد، على متن سيارة من نوع رونو 9 رقم 2-19-7439 ، تابعة للمكتب توزيع الماء والكهرباء بالدار البيضاء، مقر الاتحاد المغربي للشغل بالجديدة لخلع مكتب جهوي منتخب وتنصيب آخر محله، بعد إسقاط العديد من الجرحى، منهم عامل القي من السطح. اشرف على العملية وفد من الامانة العامة – غيور وموخاريق- ومعهم بن إسماعيل من الأعمال الاجتماعية لتوزيع الماء والكهرباء(5). وأعقبت ذ لك حملة طرد أعضاء حزب التقدم و الاشتراكية من النقابة بمختلف مدن المغرب.

أحد أباطرة الفساد في الحركة العمالية

ظل محمد عبد الرزاق عضوا لا يتحرك من مقعد المجلس الإداري ولجنة التسيير بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طيلة أربعين سنة. وكان هذا الموقع، إلى جانب رئاسته لجنة الأعمال الاجتماعية لوكالة توزيع الماء والكهرباء بالدار البيضاء، وللمكتب الوطني للكهرباء بابه إلى عالم الفساد النقابي والترقي البرجوازي.

فقد كانت أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المودعة بصندوق الإيداع والتدبير موضوع مساومة بين النظام، الساعي إلى تأمين السلم الاجتماعي في منعطف انطلاق قضية الصحراء منتصف سنوات 1970، والبيروقراطية النقابية التواقة إلى فرص الاغتناء. ففي سنة 1975 تفاوضت الحكومة سريا مع الاتحاد المغربي للشغل (6)، وتقرر تخصيص أموال طائلة من الضمان الاجتماعي لتشجيع سياسة حيازة ملكية السكن وسياسة صحية وترفيهية وإنشاء مديرية العمل الاجتماعي. وكان المفاوض هو محمد عبد الرزاق الذي كان نائبا لرئيس مجلس إدارة الضمان الاجتماعي ورئيس لجنة الإعمال الاجتماعية بالمكتب الوطني للكهرباء. وتكلف شخصيا بتطبيق الاتفاقات في أدق تفاصيلها. وحلت لجنة الشؤون الاجتماعية للكهرباء محل الضمان الاجتماعي بالحيلة والخداع. وجرى خرق سافر للإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بالصفقات، حيث يفوز بها من لهم علاقات بأصحاب القرار. وكذلك كانت الظروف المالية لبناء مصحات الضمان الاجتماعي الثلاثة عشر هي نفس ما شهده البرنامج العقاري: خرق قوانين الصفقات

والمحسوبية وتبذير ونهب أموال لعمال.

مئات الملايير ابتلعتها تلك المشاريع الاجتماعية التي لم تكن غير غطاء لإحدى اكبر عمليات النهب التي شهدها المغرب، وفرصة لاستفادة فئات غير عمالية من مال العمال.

اما لجان الأعمال الاجتماعية (7)، لاسيما تلك الخاصة بالمكتب الوطني للكهرباء COS-ONE، فقد بدأت بميزانية من بضع عشرات المليارات لتتضاعف 10 مرات ثم 100 مرة . وقد حدد المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء مبلغ ما تتوصل به لجنة الأعمال الاجتماعية ب1% من مبيعات المكتب أي سبعة ملايير ونصف مليار سنتيم سنويا(8).

أصبحت لجنة الأعمال الاجتماعية بيد عبد الرزاق إمبراطورية حقيقية، ومركز سلطة اجتماعية ونقابية وحتى سياسية. لم يعد الأمر يقتصر على شريحة عمالية تحوز بحكم موقعها في النقابة امتيازات مادية وسلطوية، بل تحولا طبقيا بالكامل بالانضمام إلى البرجوازية عبر تملك شركات عديدة تزود بمختلف المنتجات مختلف الاوراش الاجتماعية للصناديق التي كان يتحكم بها محمد عبد الرزاق.

وطبعا أبانت البيروقراطية المنتفعة عن شراسة لا مثيل لها في الدفاع عما ظفرت به من امتيازات خيالية. فقطعت كل طريق للديمقراطية في انتخابات لجنة الإعمال الاجتماعية، لدرجة ممارسة الإرهاب بتكوين عصابات للضغط على العمال للتصويت(تهديد بالحرمان من الترقية والخدمات الاجتماعية)، لا بل الميلشيات المسلحة بالسلاسل وقضبان الحديد.

نهاية مخزية

عندما اخرج النظام ملف بعض من أقطاب مافيا وزير داخلية الحسن الثاني، الجلاد إدريس البصري، ودفعه إلى القضاء في ما أضحى معروفا باسم ملف السليماني والعفورة ، كان اسم محمد عبد الرزاق ضمن المتورطين. لم تنته أطوار هذه المحاكمة حتى طفا على السطح ملف آخر يضع الزعيم"النقابي" عبد الرزاق في قفص الاتهام. يتعلق الأمر بقضية فيلات في حي عين الدياب بالدار البيضاء باعتها لجنة الأعمال الاجتماعية بالمكتب الوطني للكهرباء لقاطنيها، لكن القرض العقاري والسياحي تدخل لبيعا لأنها مرهونة لديه مقابل قروض لم تسددها لجنة الأعمال الاجتماعية منذ1994. ومما له بالغ الدلالة في هذه الفضيحة أن إدارة المكتب الوطني للكهرباء متدخلة مباشرة، حسب قوانين لجنة الأعمال الاجتماعية، في تسييرها اليومي واتخاذ القرار والرقابة المالية. كما أنها ممثلة في لجنة رقابة الى جانب مفوضين في الحسابات. الدلالة هو ان الدولة البرجوازية تتغاضي عن فساد البيروقراطية النقابية مقابل ما تضمنه من سلم اجتماعي، وهو نفس ما حدث بالضمان الاجتماعي.

هذا وكان محمد عبد الرزاق اشرف مباشرة على بناء الفيلات بشركة يرأسها SIMOS، متحايلا على القانون و مستعملا تفويضات عديدة وطرق ملتوية ودون لجوء الى طلب عروض عمومي.(9).

هذا مع العلم ان الزعيم كان ممن يتحملون مسؤولية النهب الذي تعرض له الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي قدرت لجنة تقصي الحقائق ما ضاع به من أموال العمال بشتى صنوف الاختلاس والتلاعب بما يعادل 80 % من ديون المغرب الخارجية عام 2001.

بعد أن أصبحت الفضائح تتدفق من كل جانب، ارتأت قيادة الاتحاد المغربي للشغل التخلص من محمد عبد

الرزاق تفاديا لما قد يلقيه تورطه البالغ من شبهات على زملائه في مهنة النهب، وإفقاد ما تبقى من اعتبار لعلامة نقابية اسمها الاتحاد المغربي للشغل.

هكذا بقرار من المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل يوم 12 مارس 2004 ، تم فصل عبد الرزاق دون وقوف عند ما اقترفه. وكان مبرر العزل عدم مشاركته في أجهزة الاتحاد المغربي للشغل منذ 10 سنوات.

وقد قدمت الصحافة البرجوازية هذه الإقالة، التي وصفتها بالطلاق بين بن الصديق وعبد الرزاق، كنتيجة خلاف تجاري لم يجد طريقا الى التسوية. طلب بن الصديق من عبد الرزاق القيام بما يجب إداريا لتنشأ غيتة بنت المحجوب بن الصديق شركة تنظيف. تأخر عبد الرزاق في التنفيذ لأن الشركة المرتقبة ستنافس شركته الخاصة Burnet المحتكرة لتنظيف بنايات الضمان الاجتماعي، ومكتب التكوين المهني، والمكتب الوطني للكهرباء، ولاراد، والمكتب الشريف للفوسفاط، ومؤسسات عمومية عديدة(910)، فكان ان دفع المحجوب بقرار 12 مارس 2004.

تلك رواية الصحافة البرجوازية التي لم يرد عليها أي من الطرفان. و بعد الإقالة في المجلس الوطني للمركزية، دعا المحجوب الى مجلس وطني لجامعة الطاقة، حيث أطاح عبد الرزاق وعين الطركزي مكانه. رد عبد الرزاق بمجلس وطني آخر جدد تنصيبه على رأس الجامعة . وفجأة تذكرت إدارة المكتب الوطني للكهرباء ان عبد الرزاق بلغ سن التقاعد منذ 15 سنة مضت، فأقالته من جمعية الأعمال الاجتماعية . فدعا عبد الرزاق إلى جمع عام لتعاضدية المكتب الوطني لكهرباء وفوض لها صلاحيات جمعية الأعمال الاجتماعية للكهرباء.

هذا ما انتهى إليه قائدا المنظمة النقابية العتيدة بعد نصف قرن من مراكمة الامتيازات المادية لصالح أقلية بيروقراطية والهزائم والاحباطات للقاعدة العمالية.

اليسار ودعل الفساد البيروقراطي

تدفع صدف عديدة، ومغالطات لا تقل عددا، عمال قطاعات شتى إلى النضال تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل. ومع المدة يكتشف العمال والعاملات جوانب من الإمراض المستشرية، من قبيل ما أتينا على ذكره، وغيره من الممارسات المضرة بالعمل النقابي، كالمتاجرة بالنضالات، والتآمر مع العدو الطبقي لتدمير التنظيم النقابي، كما حدث باكادير عام 1999 . فآنذاك دفع مسؤولون بالاتحاد المحلي الى استبدال مكتب نقابة بحارة الجنوب، مباشرة بعد ضربة القمع القاصمة، بمكتب مزور مكون من بيادق أرباب العمل. وغير ذلك كثير من سجل حافل على الصعيد الوطني لم يجد بعد من يدونه.

يطرح هذا الوضع أسئلة محيرة لدى القاعدة العمالية، وينسف من أساسها إرادة النضال لدى المبتدئين الذين يرفضون طبعا معاملتهم كسذج مخدوعين. لكن لا جواب ممكنا في ظل إجماع ضمني على الصمت. يتداول العمال فضائح البيروقراطية وخياناتها في الجلسات الخاصة خارج اجتماعات النقابة وأجهزتها. وأصبح من غير الوارد بتاتا نقاش هذه الأمور داخل النقابة(التي لا تحترم حتى انتظام اجتماعات أجهزتها)، ومآل من يجرأ هو الطرد الفوري بلا رجعة. فالوجه الآخر للفساد هو تشديد الخناق على المناضلين النقديين لدرجة إخراسهم، و تغيير أجهزة منتخبة من تحت بأخرى معينة من فوق، و إشاعة روح الانطواء القطاعي، لا بل

داخل المنشأة.

انفجرت فضائح عديدة، أكبرها كارثة الضمان الاجتماعي، دون أي نقاش لظاهرة تبرجز قسم من قمم المنظمة، والامتيازات الخيالية، والمتاجرة بالنضالات، وما يلحقه كل ذلك من بالغ الضرر بالنضال النقابي.

وان كان التبقرط المفرط، وما يرافقه من مظاهر مرضية، مرتبطا بظاهرة تداخل المنظمة النقابية مع الدولة البرجوازية، فثمة من اليساريين من يساهم بوعي في نشر أضاليل بصدد استقلال الاتحاد المغربي للشغل عن الأحزاب وعن الدولة. بينما الحقيقة انه مستقل عن أحزاب اليسار، أما أحزاب القصر، والقصر ذاته، فقد اخترقا الاتحاد المغربي للشغل مند عقود من الزمن، وخرباه بما هو أداة نضال.

لقد لزم مناضلو اليسار سياسة صمت ومجاراة، أفضت إلى فقدانهم أي استقلال و إلى خضوعهم لكافة الضغوط . وينبني هذا الصمت على وهم الوصول إلى الطبقة العاملة برضا وقبول فئة ذات امتيازات بلغت مستوى الانتقال إلى طبقة البرجوازية والأواصر الوثيقة بالنظام.

ألن ُيبقي السكوت والتزام الحدود المناضلين الصادقين، وبمقدمتهم اليساريين، مجرد منفذين الى الأبد لاستراتيجيات ليست نضالية بأي حال؟

الا يلقي سكوت اليساريين عن فضائح البيروقراطية ظلالا من الشك علي حسن طويتهم لدى القاعدة العمالية؟ ما هي إستراتيجية اليسار الجذري وتكتيكاته إزاء ما ينخر الحركة النقابية من ظواهر التسلط والفساد ؟

أليس من قبيل محاولة نفخ الروح في الضمور مواصلة العمل في نقابة قضت زهاء نصف قرن في تضخم المصالح المادية لقممها ، وفي الارتماء الكلي في أحضان النظام دون ان تكون لديها أدنى الية لمراقبة أفعال قادتها؟

ليست غاية طرح هذه الأسئلة دعوة الى التهور والارتطام ببيروقراطية شديدة البأس ستضع المناضلين فورا خارج المنظمة النقابية، بل التنبيه إلى أن الصمت الأبدي ليس من التقية في شيء، بل ينتهي الى تسفيه المناضلين النقابيين الصادقين وإفقادهم المصداقية بأنظار العمال، ويبطل بالتالي أي إمكانية لبناء أدوات نضال نقابي حقيقية ناهيك عن حزب الطبقة العاملة الثوري.

إحالات

1- قاموس أعلام الحركة العمالية المغاربية – المغرب البير عياش. منشورات ايديف. الدار البيضاء 1998

2- الحركة العمالية المغربية - عبد اللطيف المنوني دار النشر المغربية- دون تاريخ – ص 151

3- عمر بنجلون : النزعة الانحرافية العمالية- سبتمبر 1964 ، وثيقة نشرتها جريدة الأحداث المغربية في حلقات. تنزل قريبا على موقع جريدة المناضل-ة

-4- تمزيق جديد: إلى اين تسير الحركة النقابية المغربية؟ البوصلة- نشرة نقابة بحارة الصيد بأعالي البحار

– اكادير. العدد 4 ص 12

5- جريدة البيان 15 ماي 1993

6- الضمان الاجتماعي بالمغرب – علي مريمي .جريدة البيان بالفرنسية 18 إلى 29 مارس 1992 . تعريب نادي التثقيف العمالي- انزا .اكادير.

7- تشريح لجنة أعمال اجتماعية في حالة تفكك – دراسة في 7 حلقات دون توقيع بجريدة ليبراسيون - أعداد 25 مايو– 1 يونيو- 8 يونيو -15 يونيو -22 يونيو -29 يونيو -6 يوليوز 1990.

8- مقابلة مع إدريس بنهيمية المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء –جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد 6487 بتاريخ 15 مايو 2001.

9- أسبوعية ليكنوميست 13-يناير 2005

10- أسبوعية لاغازيت دو ماروك - 7 بونبو 2004

مات المحجوب بن الصديق ...

هل يدخل الاتحاد المغربي للشغل مرحلة نوعية جديدة ؟

تعزية ملكية، و جنازة حضرها الوزراء وبمقدمتهم الوزير الأول عباس الفاسي، و عدد من كبار رجال المال والأعمال، منهم بوهمو حسن الرئيس المدير العام لمجموعة سيجير، و محمد الكتاني الرئيس المدير العام للتجاري وفا بنك، و ادريس جطو – رب عمل كبير ووزير أول سابق- و محمد حوراني رئيس منظمة أرباب العمل ، وممثلو كل الأحزاب الملكية ، يمينا و "يسارا". ليس هذا الجمع من ممثلي البرجوازية ودولتها ومحترفي سياستها صدفة، فقد جاؤوا فعلا ليبكوا فقيدهم. وما أبعد مراسيم دفن المحجوب عن جنازة عمالية.

و ليس صدفة ان جريدة من قبيل "رسالة الأمة" (لسان الحزب الذي صنعه الجلاد إدريس البصري) خصصت صفحتها الأولى وافتتاحيتها يوم 19 سبتمبر 2010 لوفاة بن الصديق بعنوان عريض : "الطبقة العاملة تودع احد زعمائها وقادتها الافذاذ". الحقيقة أن وفاة المحجوب خسارة كبيرة جدا ... لبرجوازية المغرب و دولتها. هذه هي الحقيقة التي يتعين على كل مخلص لقضية تحرر الشغيلة قولها لعمال المغرب و عاملاته.

لم يجد أي ممن اذرفوا الدموع على وفاة المحجوب ما ينسبون اليه من مناقب في فترة ما بعد الاستقلال. الكل اكتفى بالحديث عن دوره قبل الاستقلال.

سليم رضوان القيادي السابق (طرده بن الصديق من الأمانة العامة سنة 2004) يصفه في مقال بجريدة الاتحاد الاشتراكي ب"الرمز الوطني والقائد التاريخي الفذ"، لكن المقال اقتصر على مرحلة ما قبل الاستقلال. ليس الأمر اعتباطيا. فبعد الاستقلال لم يلحق المحجوب بنضال العمال سوى بالغ الضرر. والحصيلة ماثلة أمامنا اليوم بعد أزيد من نصف قرن من قيادة المحجوب ومن معه: إنها الحالة المزرية – من زاوية نظر مصلحة العمال- التي يوجد عليها الاتحاد المغربي للشغل.

قال المحجوب في المؤتمر الثاني للاتحاد.م.ش سنة 1959: « إن العمل النقابي لا علاقة له بالشعوذة والديماغوجية والكذب و ليس أبدا وسيلة لتحقيق المطالب الشخصية، ان العمل النقابي هو المرادف للنضال المعقول والصبور وعدم البحث عن منافع، وهو كذلك الالتزام الشريف بالتحرك فقط من أجل خدمة مصالح الطبقة العاملة». من يجرؤ اليوم، بعد كل الفضائح التي يعلمها الباكون على وفاته قبل غيرهم، على ادعاء ان المحجوب لم يفعل غير تلك الأمور التي اعتبر ان لا علاقة لها بالعمل النقابي ؟ من يجرؤ؟

... وبعد

مات بن الصديق بعد 55 سنة من الاستبداد على قمة الاتحاد المغربي للشغل.انتفاء شخص كان له ذلك القدر من الوزن في الجهاز قد يوحي بإمكان تغيرات جوهرية. الجهاز قام من خلال عملية انتقاء مديدة، أطاحت من جهة بكل من يعمل بمنطق آخر غير منطق هيكلة فئة ذات امتيازات وثيقة الروابط بالدولة البرجوازية، و من جهة أخرى حفزت ترقية ذوي المؤهلات للاضطلاع بالأدوار التي تقتضيها وظيفة الجهاز. بعض الجيوب غير الفاسدة مضبوطة و مهددة في أي لحظة بالتصفية إن هي تخطت المرسوم لها. و سيفرز الجهاز خلفا للزعيم، خلفا قد لا تكون له نفس السطوة ، والخصائص الشخصية، لكنه سيحافظ على منطق

الجهاز، لأن ما عدا ذلك سيؤدي إلى لفظه. الجهاز بحاجة إلى قطعة غيار تضمن استمرار الوظيفة. لهذا يبقى كل كلام على انه "لا زعيم بعد اليوم" مجرد أمنية.

الحالة التي يوجد عليها الاتحاد، أي ميزان القوى بين النقابيين الصادقين و خريجي مدرسة المحجوب، لا يسمح نهائيا بتجسيد أمنية رفيقنا عبد الحميد أمين "لا مكان بعد 17 سبتمبر للزعيم وللزعامة في الاتحاد المغربي للشغل". ولن يقف القصر متفرجا في إحدى الأمور الأساسية التي تقرر مصير إ.م. ش بما هو إحدى أدوات ضبط الساحة الاجتماعية التي تنذره بما لا يرد بحسبانه. وله داخل النقابة امتدادات بيافطات حزبية و أخرى بلا يافطة تعي جيدا دورها في اللحظة الحاسمة لما بعد وفاة الأمين العام.

في منعطف تنصيب خلف الأمين العام، سيتصرف الجهاز إزاء اليساريين حسب سلوكهم. فإذا رضخوا، تواصل التسامح معهم في الحدود التي جرى تلقينها لهم طيلة عقود. حدود وجود داخل النقابة بمقابل عدم بناء اي معارضة فعالة ضد الخط الرسمي [خط التعاون مع أرباب العمل ودولتهم]، و البقاء في وضع أقلية ضئيلة مفيدة في القيام بادوار تقنية [التمثيل في أجهزة مؤسسات الحماية الاجتماعية، و لجان "الحوار الاجتماعي" وما شابه]، وفي و في الآن ذاته بناء هياكل نقابية ذات قاعدة لكن ضمن الخط العام.

مشاكل الاتحاد .م.ش كانت مع المحجوب وتستمر بدونه

سبق أن تناولنا على صفحات جريدة المناضل-ة حالة الاتحاد المغربي للشغل بالتحليل في مقالات خاصة به، وفي أخرى عديدة تطرقت لوضع الحركة النقابية بوجه الإجمال. مع الأسف لم يتجاوب أحد مع سعينا إلى فتح نقاش حول ما ينخر جسم إحدى مكونات الساحة النقابية الكبرى، و حول ما يلقى من مهام على كاهل مناضلي طبقتنا. ولا شك أن وفاة المسؤول الأول عن حالة إ.م.ش يعيد إلى الواجهة أسئلة ذلك النقاش الذي سعينا إليه. ونرى من الواجب ان نجنب الرأي الذي أدلى به الرفيق عبد الحميد أمين مصير محاولاتنا لإثارة النقاش، ولذا نعطي رأينا في بعض مما تطرق إليه.

يضع الرفيق أمين، الذي له خبرة طويلة في النضال النقابي في إ.م.ش، تشخيصا لوضع الحركة النقابية بوجه عام، وضمنه وضع الاتحاد المغربي للشغل. وبناء عليه يستنتج ما يعتبره علاجا للداء. الحقيقة ان إ.م.ش بحاجة إلى تشريح، لأن ما يجري داخله غير معروف، والمعلومات تصل متناثرة مبتورة وبصعوبة. يجب وصف الحالة العامة، وتفسير أسبابها، فآنذاك فقط يمكن إيجاد حلول فعلية. السائد لحد الساعة هو الصمت حول ما يجري في إ.م.ش. كل واحد منطو في قطاعه، منشغل بمشاكله المهنية، ملتزم الحذر من اثارة غضب البيروقراية كلية القدرة و الوجود، ولا منطق إجمالي يحكم تفكير المناضلين وسلوكهم. مع ذلك وللسير بالنقاش نتدخل في حدود ما نعلم.

مشكل الديمقراطية:

منذ ميلاد إ.م.ش برز هذا المشكل بحدة متزايدة. و فيما الرفيق أمين يتحدث عن "ضعف الديمقراطية"، نرى أن هذا تعبير ملطف، قد يكون له ما يبرره، لكنه مناف للحقيقة. لا ديمقراطية مطلقا في الاتحاد المغربي للشغل، و لا باقي النقابات.

ولتوضيح الأمر نعيد ما سبق قوله في مناسبات أخرى:

لا مجال لرأي معارض داخل إ.م.ش، لا سيما أذا اكتسى شكلا منظما، فقد تعرضت جامعة البريد في مطلع ستينات القرن الماضي للاضطهاد، واضطرت إلى إعلان نفسها جامعة مستقلة في اطار إ.م.ش. وسادت أساليب بالغة العسف أفضت إلى تفكيك جامعات بكاملها، وإلى طرد أطر نقابية عديدة، وابتعاد أخرى عن الاتحاد، والي تنصيب أجهزة محلية وجهوية من فوق بلا أي مقياس غير الولاء الانتفاعي للأمين العام وحاشيته.

البطش بالعديد من المسؤولين بأبشع الأساليب القمعية كما جرى في سيدي سليمان والجديدة والعرائش.

ارغم الاتحاد النقابي للبنوك تحت التهديد والقمع المباشر والشرس على مغادرة ام.ش والالتحاق بك.د.ش.

طرد قيادة السكك الحديدية بكاملها ورفض القطاع الطرد وتشبث بالنضال من اجل تصحيح الأوضاع.

سنة 1992 تم ترقيع الأمانة العامة عن طريق التعيين وبطريقة لا تقبل النقاش.

و حتى الخنوع التام لا يحمي من هذه الآلة البيروقراطية المدمرة، فأسماء كثيرة شهيرة طردت شر طرد بعد عقود من الولاء المطلق [منها البزوي حسن و سليم رضوان عضوي الأمانة الوطنية]، وحتى تيارا مهادنا و مفرطا في نزوعه اليميني لم ينج من البطش، حيث تعرض أعضاء حزب التقدم والاشتراكية في منتصف التسعينات لحملة استئصال استعمل فيه العنف [باشراف مباشر من الموخارق المرشح لخلافة بن الصديق]. وعانت جامعتا البريد والبنوك من التسلط في منتصف التسعينات. وطحنت الآلة نائب بن الصديق ذاته لما انتشرت روائح فضائح التلاعب بأموال العمال في الضمان الاجتماعي ومؤسسات أعمال اجتماعية. وقد جرى التخلص من محمد عبد الرزاق بكيفية لا ديمقراطية جعلت سليم رضوان القيادي الآخر المطرود معه يضع اليساريين في ا.م.ش في قفص الاتهام بالحديث عن "مشاركة أعضاء يدافعون عن حقوق الإنسان في المهزلة" قاصدا بهذه اجتماع المجلس الوطني الذي قرر طرده يوم 11 مارس 2004 . ولا شك ان لكل عضو في إ.م.ش ما يرويه من تجربته المحلية حول ذبح الديمقراطية من الوريد إلى الوريد.

أول دفاع عن الديمقراطية هو فضح الممارسات اللاديمقراطية. والواقع ان الصمت يلف الأمر بشكل غريب مريب. الصمت لصيانة المواقع التنظيمية هو القاعدة، لأن اليسار المغربي يقيس تأثيره في النقابات بعدد أعضائه في الأجهزة. و الحال ان المقياس الفعلي لقوة تيار مناضل في النقابات هو عدد أعضائه في النقابات و مدى انتشار صحافته ومناشيره، و تأثير أفكاره في المجرى الفعلي لكفاحات العمال. هذا من جهة، ومن أخرى نرى ان الحل المقترح من الرفيق أمين غير كامل.

يركز الرفيق على الانتظام والعمل المنظم. صحيح، لكن الديمقراطية غير مختزلة في نزاهة عملية انتخاب الأجهزة وانتظام عملها. هذا فهم إداري ضيق. نزاهة العمليات الانتخابية شرط لازم ، لكنه غير كاف و لا معنى له في ظل انتفاء حرية النقاش والنقد واقتراح بدائل، و بلورة الرأي المعارض في أرضية برنامجية لها حق أن تعرض على القاعدة على قدم المساواة مع وجهة نظر الأجهزة. لا ديمقراطية نقابية دون حق من يلتقون حول نفس الرأي في تشكيل تيار له الحق في التعبير في صحافة النقابة وفي أدبها الداخلي. لا ديمقراطية دون وجود جريدة نقابية تؤهل النقابيين ليكونوا فاعلين نوعيين وليس مجرد صوت في عمليات انتخابية شكلية . وفوق هذا كله لا ديمقراطية بدون تسيير ذاتي للنضالات. حاليا، الأجهزة تقرر من فوق

للتحكم في المعارك، و تتدخل لإجهاضها، وحتى لمنع اندلاعها، او عرقلة امتدادها إلى قطاعات أخرى أو قطع التضامن معها. لا ديمقراطية إذن إلا باجتماعات عامة للمضربين، و بلجان الإضراب، وأشكال التنظيم الذاتي التي تشمل حتى غير المنظمين في نقابات.

مشكل الاستقلالية

جرت عادة خاطئة على اعتبار إ.م.ش نقابة مستقلة بمبرر انها غير تابعة لأي حزب. هذا انخداع سادج. أولا، لأنه من المعروف أن المحجوب أفسح في المجال للاتحاد الدستوري. وحتى بدون هذا، كانت سياسة المحجوب الفعلية مطابقة لما تريد أحزاب المخزن، والمخزن ذاته. الاستقلال ليس في الشكل بل في المضمون. كدش تحكم بها الاتحاد الاشتراكي لما كان يناوش النظام، وحكمه منظور إصلاحي، وبذلك فهو شر أهون من الذيلية للحكم مباشرة. الحقيقة ان إ.م.ش مستقل عن أحزاب اليسار، أما أحزاب القصر، والقصر ذاته، فقد اخترقا الاتحاد المغربي للشغل مند عقود من الزمن، وخرباه بما هو أداة نضال.

الم يكن تركيز قادة إ.م.ش على الاستقلال عن الأحزاب، بما فيه من كذب، بغاية حجب عدم الاستقلال عن النظام. ماذا فعلت، على سبيل المثال، قيادة الاتحاد المغربي للشغل منذ انطلاق التقويم الهيكلي الذي حطم المكاسب الطفيفة وفتح للمغرب أبواب الجحيم النيولبرالي؟ لا شيء غير التظاهر بالمعارضة وشل المنظمة العمالية بما يتيح نجاح خطط الحكم وأوصيائه الامبرياليين.

اين قيادة الاتحاد المغربي للشغل مما يجري من تفكيك للقطاع العام، و بيع البلد للشركات متعددة الجنسيات، وحليفها الرأسمال الكبير المحلي؟ اين هذه القيادة من التقويض الجاري لما تبقى من مكاسب اجتماعية على الصعد كافة ؟ الا يستدعي التعدي المتصاعد على عمال المغرب، على نحو لم يسبقه نظير، ان يدعو الاتحاد المغربي للشغل إلى اضراب عام؟ هل ما يجري اقل من الدوافع التي جعلته يدعو إلى اضراب عام بالدار البيضاء والمحمدية في 18 يونيو 1981؟ هذا هو محك الاستقلال عن الحكم وأحزابه، أما التستر وراء خطاب متظاهر بالرفض، والامتناع عن أي مقاومة حقيقية للسياسات البرجوازية، فتبعية للحكم ليس الا.

الاستقلال عن البرجوازية و دولتها و أحزابها ليس حالة سلبية بل يعبر عن نفسه بأفعال سياسية ضدها.

ما الاستقلالية؟

النقابة تنظيم عمالي جماهيري لا يقوم على أساس سياسي دقيق، غايته توحيد باعة قوة العمل لتحسين شروط بيعها. وهي بذلك قد تضم أنصار الاقتصار على تحسين الوضع، ومن ثمة حتى عمالا رجعيين، إلى جانب أنصار الغاء العمل المأجور [الرأسمالية] بحجة ان لا تحسين دائم لوضع العمال في ظل نظام من سماته الازمة الدورية. يفضي هذا حتما إلى تعدد سياسي داخل النقابة، اي إلى اصطفاف في معسكرين رئيسيين: إصلاحي وثوري. يسود اذن إحدى الخطين في كل الأحوال. وحتى من يدعي انه مستقل عن كل الأحزاب، يكون خطه مطابقا لأحدها. ليس ضروريا ان يكون بن الصديق عضوا في الاتحاد الدستوري ليقود الاتحاد المغربي للشغل وفق السياسة الملائمة لهذا الحزب . وهذا ما فعله فعلا.

لا معنى والحالة هذه لقول الرفيق أمين إن الاتحاد المغربي للشغل يتوفر على استقلالية معروفة لدى الجميع: فماذا فعل ا.م.ش ولم تفعله النقابات الأخرى تجسيدا لهذه الاستقلالية المزعومة؟

واجب الثوريين داخل النقابات الدفاع عن خط كفاحي طبقي مطابق لمصالح لشغيلة الآنية والتاريخية ، أي السعي لكسب ثقة أوسع قاعدة عمالية بالعمل على ارتقاء وعي العمال الطبقي واكتماله، وليس مطاردة وهم استقلالية مجردة.

النقابة بحاجة إلى استقلال تنظيمي عن الأحزاب، ولا مفر من وجود تيارات سياسية في النقابات، وواجب الثوريين كسب الأغلبية العمالية بإقناعها بجدوى أساليبهم في النضال و بصدقية برنامجهم وبديلهم، والبرهنة على احترامهم الفعلي للديمقراطية ولاستقلال المنظمات الجماهيرية، وهذا كله مرتبط بتنظيم التعدد داخل النقابات، وليس بمجرد احترم شكليات في الاجهزة.

استشراء الانتهازية والانتفاعية والفساد

يدعو الرفيق أمين إلى التصدي للفساد والمفسدين. لكن ما يسمى بالفساد ليس مجرد وسخ على وجه النقابة قابل للزوال بصابون النقاش في اجتماع للمجلس الوطني، ولا حتى تؤلول قابل للاستئصال بعملية جراحية بسيطة في المؤتمر الوطني، انه سرطان مخترق للجسم افقيا وعموديا.

رأي الرفيق أمين لم يتناول جذور المشكل ولا شرح كيفية حله مكتفيا بعنوان غامض: التصدي للفساد والمفسدين . كيف؟ الله أعلم.

ما يسمى بالفساد هي الوسيلة الرئيسية التي استعملتها الملكية لتسخير القيادة لنقابية لأهدافها. وقد سبق لعمر بن جلون ان استعرض أوجه الفساد في سنوات تشكله الأولى.ويروج في السر بين أعضاء النقابة الكثير من المعلومات عن اغتناء مسؤولين نقابيين، وحتى عن تبرجز بعضهم بإنشاء شركات و امتلاك عقارات. وقد عاث قادة بالاتحاد المغربي للشغل فسادا في أموال العمال في الضمان الاجتماعي وفي صناديق للإعمال الاجتماعية [راجع مقال وفاة ثاني قادة إ.م.ش التاريخيين بالعدد 12- المناضل-ة] ولم يثر ذلك أدنى نقاش في هياكل النقابة . و ادوار خدمة أرباب العمل مباشرة بعدد من القطاعات، هل تتم بالمجان؟ ولم يكن قط هذا الفساد السرطاني انحرافا هامشيا بل حالة لها غلبة وقيادة وحتى قائد فرد. وتكفي الإشارة إلى ما كشفه عضو الأمانة الوطنية حسن البزوي بعد ان طرده بن الصديق. وهذه المعلومات نشرت في كتاب ثم في جريدة يومية ولم يطعن فيها اي أحد لا في وسائل الإعلام ولا أمام القضاء. و لمد القاريء-ة بصورة جزئية عن المسكوت عنها نورد الحالات التي كشفها البزوي:

«استعمال أموال الاتحاد في مشاريع تجارية خاصة بالسيد بن الصديق وعائلته»

«المسائل المالية لم نكن نعلم بها فقد كانت حكرا على بن الصديق» ولم نكن نسال عنها أيضا

كان ابن الصديق يستعمل المجالس الإدارية للمؤسسات والانتخابات كأوراق لتقوية الزبونية والوصولية داخل النقابة.

«بن الصديق كان هو المكلف بالمالية ولم يسبق ابدا ان طرح مشكل المالية في اجتماعات الأجهزة[...] ولا احد تساءل عن جذور ثروة بعض المسؤولين وكان المحجوب لا يمل من الترديد ان ا.م.ش فقير وانه ليست لديه أموال. وكان في الستينات يكلف بشكل دوري عضوا او عضوين بالسهر على المالية ويستعمل قنوات أخرى لكي يصل النصيب الأوفر من الأموال إليه هو. ثم يقول الم اقل انه ليست هناك أموال.»

تسلم بن الصديق من اتحاد المعلمين العرب سنة 1985 مبلغ 100 ألف دولار كانت في الأصل موجهة لجامعة التعليم لإنشاء مركز نموذجي لتدريس اللغة العربية... اختفى المشروع ومعه 100 ألف دولار وطالب اتحاد المعلمين بأمواله وهدد باللجوء إلى المحاكم دون نتيجة.

وفي نفس المرحلة تلقى المحجوب عبر أقساط 300 ألف دولار في إطار اتفاق التعاون مع المنظمة العربية للشغل. ولا احد يعرف مصير هذه الاموال.

وفي نفس المرحلة كانت مطابع امبريجيما تحقق ارباحا سنوية تصل إلى 300 مليون سنتيم.

وفي نفس المرحلة حول حزب استعمل مطابع امش لطبع منشورات انتخابية ما بين 200 و450 مليون سنتيم.

بالنسبة لارباح «مطبعة المستقبل» التابعة لا.م.ش فلا احد يعرف حجمها الا بن الصديق.

سنة 1975 جمع 78 مليون سنتيم كتبرعات لجريدة maghreb informations واختفت الجريدة والأموال.

ورافق هذا الوضع حديث عن ممتلكات بن الصديق: 8 فيلات بالمجمع السكني بانفا، ارضي فلاحية شاسعة بضواحي برشيد.

ان هذه الأشياء ليست الا نقطة في واد. إنها فقط ما مر امامي خلال 3 سنوات. وهناك من يعرف اكثر مني في هذه المسائل.

لا ينحصر هذا الفساد في القيادات الوطنية، فتلك المحلية بنت نظاما مماثلا على صعيد محلي. و طبعا ينسف ذلك الفساد ثقة العمال في منظمتهم ويزيد إضعاف الحركة النقابية بوجه عام. [راجع بهذا الصدد "شهادة من الأعماق: الوضع النقابي من وجهة نظر عامل" المنشورة ضمن هذا الكتاب]

كل ما اقترف من نهب لأموال العمال بالمؤسسات الاجتماعية جرى تحت أعين أجهزة الدولة الاستخبارية التي لا تنام. و طيلة عقد غضت الدولة الطرف وتركت الفساد يستشري لأن تورط القادة النقابيين يتيح إخضاعهم لأهداف شل النقابة و خدمتها للسلم الاجتماعي، وهذا عين ما تصبو إليه الدولة. و الآن وقد ترسخ الفساد وأصبح مؤسسة كيف يمكن التصدي له؟

غالبية أعضاء جهاز الاتحاد المغربي للشغل من هذا النوع. محترفون لعمل نقابي قوامه الوساطة بين الشغيلة وأرباب العمل والدولة بممارسة الخداع اتجاه القاعدة، وخيانة مصالحها، والانتفاع بإخضاعها لمرامي أرباب العمل والدولة.

الطابع التقدمي للاتحاد المغربي للشغل

كانت قيادة الاتحاد المغربي للشغل تستعمل لغة يسارية ، ونارية أحيانا، لما كانت في نزاع مع اليسار الجذري الشعبوي [تيار بنبركة – البصري] لكنها في الآن ذاته تساير سياسة الدولة لا بل تخدمها بنسف ما يقوم به ذلك اليسار الجذري الذي حاول، ايا كانت عيوبه، إطاحة الملكية. وقد أعطى عمر بنجلون امثلة حية

عن ذلك في وثيقة عام 1964. وقد بقي شيء من تلك اللغة في بيانات قيادة إ.م.ش وخطابات المحجوب في فاتح مايو. غير ان السياسة الفعلية للجهاز النقابي ليست تقدمية بأي وجه. التقدمية بالأفعال و ليس بالديماغوجية. كان الكلام يعج بانتقاد المسلسل الديمقراطي لكنه لم يمنع مشاركة الاتحاد لمغربي للشغل في الانتخابات و دخول مؤسسات الديمقراطية الزائفة [من آخر ما قام به بن الصديق قبيل وفاته تعيين من سيمثل النقابة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي]، وتسهيل سريان السياسة الرسمية. إن الحديث عن تقدمية إ.م.ش محض انخداع بلعبة البيروقراطية المتواطئة مع النظام، و انحراف إ.م.ش إلى اليمين أمر حاصل منذ عقود، والقوى اليمينية تمكنت إلى حد بعيد من "جر إ .م .ش نحو اليمين ونحو خدمة الرأسمالية التابعة المرتبطة بالعولمة الليبرالية المتوحشة".ماذا فعلت قيادة إ.م.ش ضد سياسة البنك العالمي والاتحاد الأوربي المخربة لمكاسب العمال والمسببة لكوارث اجتماعية غير مسبوقة ؟ لا شيء فعلي غير المواكبة بخطاب كاذب، وتيسير تمرير كل الخطط، من خوصصة، و تدمير التعليم العمومي، وتعميم الهشاشة و كل شيء، كل شيء.

فعن أي تقدمية يتحدث الرفيق أمين؟

التضامن

التضامن جوهر النضال النقابي. و للأسف لا يزال على الورق أكثر مما في الواقع. وقد اعتبره الرفيق أمين إحدى سبل تجاوز ازمة الحركة النقابية. انه على حق، بيد أن سياق تأكيده على التضامن قد يوحي باقتصار هذا الواجب الطبقي على نقابتي إ.م.ش و ك.د.ش. و ما يعزز هذا الاعتقاد أن معارك عديدة خاضها العمال تحت لواء نقابات أخرى لم تحظ باي تضامن من طرف نقابيي ك.د.ش و إ.م.ش اليساريين. نخص بالذكر موجة النضالات التي خاضها عمل النقل الحضري الخاص بالدار البيضاء في سنوات 1999-2001، ومعركة عمال مناجم جبل عوام في صيف 2007، وكلها كفاحات خيضت تحت راية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. إن ظروفا خاصة تدفع العمال إلى الانضمام الي الاتحاد العام للشغالين و إلى الاتحاد الوطني للشغل، ومنها وجود مكاتب نقابية باسم إ.م.ش موالية لرب العمل، ويخوض مع ذلك العمال كفاحا ضاريا بلا أي تضامن. المطلوب التضامن مع كل نضال عمالي بغض النظر عن يافطته النقابية، و توسيع التضامن العمالي ليشمل نضالات الشباب من أجل التعليم ومن جل الشغل، ونضالات كادحي القرى من اجل مقومات الحياة. التضامن معركة يتعين خوضها ضد البيروقراطية التي تقيم أسوارا صينية بين النقابات وبين القطاعات داخل كل نقابة. و قد خطا التضامن في السنوات الأخيرة خطوات نوعية بتطور قوافل التضامن مع إضرابات عمالية [ايميني- جبل عوام- خريبكة...] ومع كفاحات شعبية [بن صميم، صفرو، ايفني، خنيفرة...]. وعلى هذا المنوال يتعين علينا أن نطور عملنا، لا سيما ان هذه جبهة يسهل الهجوم فيها على البيروقراطية بالمبادرة الميدانية الجريئة.

تلكم بعض من القضايا التي يثيرها رأي الرفيق أمين، رأي له بالغ الأهمية لكونه صادرا من داخل الاتحاد المغربي للشغل. و أملنا ان يكون رأينا حافزا لتعميق النقاش وتعميمه. فالي متى تغلب العصبيات النقابية الحس الطبقي الكفاحي، والى متى تؤدي التقية من البطش البيروقراطي إلى شل قوى النضال العمالي اليساري؟

مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل:

بين مسعى البيروقراطية ومهام المناضلين العماليين الكفاحيين

لا شك أن انعقاد مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل، بعد زهاء 16 سنة من آخر مؤتمر، حدث عظيم الأهمية. ليس فقط لأنه تدارك أمر تنظيمي ظل عالقا، بل لأنه جاء بعد وفاة الأمين العام المحجوب بن الصديق الذي قضى بتزعمه للنقابة عن كل حياة داخلية حقيقية بهذه المنظمة العمالية. و من السذاجة طبعا اعتقاد أن المشكل منحصر في شخص، حيث لم يكن المحجوب غير قطعة من الآلة، قطعة بالغة الأهمية طبعا لكن فناءه لا يزيل الآلة. هذه قوامها مصالح مادية ضخمة، و شبكة زبائن لُحمتُها الانتفاع من جهاز النقابة وما يتيح من علاقة بأرباب العمل و بالدولة. و من السذاجة كتلك اعتقاد إن غاية تنظيم المؤتمر الأساسية، الذي جرى استعجال أمره بشكل فائق، شيء آخر غير تكريس أمر واقع تكريسا تنظيميا يضفي الشرعية المستندة إلى القانون الأساسي، ألا هو تنصيب الميلودي موخاريق أمينا عاما، و فوز القيادة التاريخية بنفس تنظيمي جديد.

و تشير المعطيات، وبالدرجة الأولى غياب المعطيات، أن تحضير المؤتمر عملية شكلية. فحتى مشاريع المقررات لم تنشر بمواقع نقابية معنية مباشرة، ولا بقوائم البريد الالكتروني التي يؤمها جمهور عريض من ناشطي الاتحاد المغربي للشغل. بل بلغ إلى علمنا أن بعضا من مسؤولي الاتحادات المحلية رفضوا تسليم تلك المشاريع لمناضلين معروفين بقربهم من اليسار.

وعلاوة على هذا، لا نقاش عمومي قبل المؤتمر. و لن نجانب الصواب بقول أن لا نقاش حتى بين أعضاء المنظمة، ما عدا في نطاق اليساريين الضيق. وحتى في هذا النطاق لا يحتمل قيام نقاش بالمقاييس التي يقتضيها الوضع، بالنظر إلى تاريخ الحياة الداخلية للاتحاد المغربي للشغل، حيث لا إعلام ولا تواصل حقيقيين ولا تقاليد نقاش حقيقي، علاوة على ضعف مراكمة اليسار ذلك في مجال الانشغال بحالة الاتحاد المغربي للشغل بما هو منظمة وطنية، حيث طغى النزوع القطاعي و/أو المحلي.

لذا لم يكن واردا بأي وجه ان يكون المؤتمر المقبل مؤتمرا حقيقيا في مستوى التحديات الداخلية القائمة في النقابة، تحديات إحياء حياة داخلية ديمقراطية، و لا في مستوى مهام الساعة على الساحة النقابية. و لا حاجة لتأكيد أن هذا الإقرار بواقع الحال لا يعني الاستسلام و التعامل بسلبية مع المؤتمر.

يجب علينا، نحن الاشتراكيين الثوريين، أن نتدخل لتأمين أفضل شروط تحقيق مكاسب في تقويم النقابة، ومدها بمقومات الاضطلاع بعلة وجودها: الدفاع عن مصالح العمال الآنية و الدفاع عن مشروع تغيير مجتمعي. هذا دون أي وهم أو تفاءل في غير محله، من قبيل الاعتقاد بتغير سحري لمجرد غياب شخص، فهما لن يخلفا غير الإحباط و اليأس.

إن البيروقراطية المتحجرة، والمستندة إلى ما كدست من امتيازات ومصالح، تحضر المؤتمر بطريقتها، طريقة ضمان تجديد الأجهزة التنظيمية بما يوفر لها أغلبية مريحة تؤمن استمرار النقابة على خط موالاة النظام، وتسهيل تمرير خططه المعادية للعمال بغلاف كلام عن النضال و "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها" وما شابه من صيغ الخديعة التي دلت التجربة عن حقيقتها. الوضع التنظيمي بالاتحاد المغربي غير مضبوط، وبوسع البيروقراطية أن تتلاعب بالتمثيل في المؤتمر وفق مشيئتها، وما من جهة يمكنها الطعن في خريطة التمثيل. وستعمل البيروقراطية طاقة جهدها لتحجيم وزن المعارضة – أو الأصح من

يمكن أن يكونوا معارضة- لتأبيد هيمنتها و تقديم شهادة حسن سلوك للنظام، وقد يبلغ بها الأمر درجة استعمال العنف كما سبق أن فعلت في منعطفات أقل أهمية من مؤتمر ما بعد المحجوب (ستكون ثمة فرق تدخل من مفتولي العضلات لكل غاية مفيدة للبيروقراطية).

يمثل غياب المحجوب لحظة استثنائية يتعذر التنبؤ بما سيحل فيها من توازنات بين أقطاب البيروقراطية. فهذه ليست جسما خلوا من تعارضات مصلحية : التنافس على فرص الامتيازات ومواقع السلطة. وقد سبق أن جرت تصفيات تنظيمية لأقطاب من البيروقراطية بعدد من القطاعات، و لا تستقر التوازنات إلا لتعود إلى التوتر وهكذا دواليك.

وجلي أن موقف المناضلين الحقيقيين في الاتحاد المغربي للشغل هو توسيع إمكانات تصحيح الوضع الداخلي، و إنماء فرص بناء القطاعات النقابية على أساس مبرر وجود النقابة، و تطوير رؤية عمالية طبقية داخل هذه المنظمة، واستعمال التعارضات داخل البيروقراطية لتعظيم إمكانات البناء الكفاحي لتجارب نضالية حقيقية. وضمن هذا المنظور يعد واجبا تحمل المسؤولية في أجهزة المنظمة، على جميع المستويات بلا استثناء، لما يتيح الأمر من استثمار إمكانات العمل، وإيصال وجهة النظر الكفاحية، وحتى ممارسة معارضة صريحة للخط السائد. وطبعا يجب أن يعكس وجود المناضلين الكفاحيين في أجهزة القيادة وزنا فعليا لليسار، و ليس نتيجة تفاهم مع البيروقراطية، وإلا بات الكفاحيون بالقيادة رهينة بيد البيروقراطية. و لنا في تجربة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مثال ساطع عن هذا الخطر.

إن المعركة ضد البيروقراطية معركة طويلة النفس، ومن الواجب انتزاع اي موقع متاح منها، دون وهم إمكان إنزال الهزيمة النهائية بها في الشروط الراهنة. و يستتبع هذا طبعا جواز عقد مساومة مع البيروقراطية لكن بالتزام المعروف لدى الماركسيين من شروط المساومة (مهارة تمييز المساومة المشروعة عن المساومة الخيانية- انظر مرض الشيوعية الطفولي - لينين).

هذا علاوة على أن المعركة ضد البيروقراطية لها خارج الأجهزة النقابية جبهة أخرى بأهمية أكبر وهي حفز التسيير الديمقراطي للمعارك (جموع عامة ذات سلطة قرار، وكاملة السيادة)، وحفز أشكال التنظيم الذاتي (لجان الإضراب المنتخبة من العمال كافة، منظمين وغير منظمين...).

بجميع الأحوال لن تتضح الصورة بالكامل داخل الاتحاد المغربي للشغل إلا بعد استقرار الوضع التنظيمي بالقيادة، ولن يتجلى ما يعود إلى شخص المحجوب الاستثنائي إلا بعد اجتياز القادة الجدد امتحان مواقف حاسمة تنتظرهم في خضم تصاعد الهجوم البرجوازي على العمال من جهة، و إزاء نشاط المناضلين الكفاحيين الذين سيواصلون نضالهم لجعل الاتحاد المغربي للشغل نقابة حقيقية مهما كانت نتائج المؤتمر المقبل من جهة أخرى.

وبصرف النظر عن نتائج المؤتمر، التنظيمية و السياسية، ثمة مهمة ملحة على عاتقنا كيسار ثوري، متمثلة في وضع حصيلة تقييمية للممارسة النقابية في الاتحاد المغربي للشغل.

معظم اليسار الثوري لا يتقدم إلى العمال بمنظور اشتراكي كبديل للرأسمالية التابعة القائمة ببلدنا. و قد يعود هذا برأينا إلى عنصرين: أولهما النظرة المراحلية لمهام سيرورة التغيير بالمغرب. حيث أن التأكيد والتركيز على الطابع الديمقراطي للمرحلة، وغض الطرف عن الطابع المتحول للمهام في بلد تابع متخلف، يستبعد العمل الدعاوي الاشتراكي. فينعكس هذا خطا نقابيا محضا.

يتمثل العنصر الثاني المفسر لانتفاء المنظور الاشتراكي لدى معظم اليسار الجذري في عدم تقدمه في استجلاء خصائص الاشتراكية التي يعتنق بعد أن انهارت تجارب "الاشتراكية القائمة فعلا". وهذه مهمة لا زالت على جدول أعماله بعد 20 سنة من زوال الاتحاد السوفيتي.

فضلا عن هذا الأمر الجوهري، ثمة في عمل اليسار الجذري بالاتحاد المغربي للشغل قضايا ممارسة لا تستقيم مع مصلحة العمال الآنية ناهيكم عن التاريخية. فالبيروقراطية تدفع مناضلين من النهج الديمقراطي الى تقلد مسؤوليات تمثيلية باسم الاتحاد المغربي للشغل، لكنها مسؤوليات تصبح فخاخا في حال تجنب الاصطدام مع البيروقراطية. ندلي هنا بأمثلة بارزة، أولها ترشيح خديجة الغامرى الى مجلس المستشارين. ليس المشكل في عضوية هذا المجلس فقد دخل مناضلون عماليون حظائر اشد رجعية وعفونة من برلمان المغرب بغاية استعمالها في عمل سياسي عمالي. المشكل في كون الغامري لم تستعمل ذلك المنبر لغايات كفاحية، فهل يعرفها العمال ممثلا لهم يعارك في تلك الحلبة ضد أرباب العمل و دولتهم؟ وهل استعمل وجودها هناك للتحريض و ايقاظ الفئات العمالية متخلفة الوعي؟ بكم منشور خاطبت عمال المغرب؟ و ما حصيلة وجودها هناك؟

ثانيا: مثل الاتحاد المغربي للشغل منذ مدة بمجلس إدارة الضمان الاجتماعي مناضلان من النهج الديمقراطي. يفترض أن تكون هذه المهمة قائمة على إيصال تطلعات العمال و العراك من أجلها داخل تلك الإدارة، و تنوير العمال بما يجري فيها من ضرب لمصالحهم، واستعمال كل ذلك لإيقاظ مزيد من الفئات العمالية غير الواعية. لكن رفاقنا يلزمون الصمت حيال قرارات ضارة بالعمال مثل قرار رفع سقف الأجر المشترط للحصول على التعويضات العائلية (قرار اتخذه مجلس إدارة الضمان الاجتماعي صيف 2008 و حرم به عشرات آلاف العمال من تلك التعويضات)، ولا تستعمل حالة الضمان الاجتماعي وتصرف دولة ارباب العمل فيه مادة للتعبئة و النضال. .

وطبعا يندرج في هذا أيضا وجود رفيق آخر من النهج الديمقراطي في اللجنة التقنية للتقاعد، التي تستعملها حكومة ارباب لعمل لإنزال خاتم نقابي على قرارات معادية للعمال ذات خطورة تاريخية.

لقد نبهنا مرارا على أعمدة هذه الجريدة العمالية وبموقعها الالكتروني إلى هذه المزالق، وهذا واجب علينا و ليس تحاملا او عداوة إزاء أي كما يفهم ذلك قصيرو النظر.

مهام الثوريين في النقابات العمالية

انها بايجاز الدفاع عن خط كفاحي طبقي بوجه خط البيروقراطية المتعاون مع البرجوازيين ودولتهم. الخط الكفاحي برنامج وممارسة. يجب ان يكون لليسار النقابي المعادي للبيروقراطية إجابات على كل مسائل النضال النقابي من منظور طبقي. نعم النضال النقابي نضال من اجل إصلاحات تحسن أوضاع العمال المعيشية و شروط نضالهم، لكنه في الآن ذاته مدرسة حرب، أي ميدان نضالات تنمي وعي العمال المعادي للرأسمالية. ارتقاء الوعي العمالي هذا إلى مستوى إدراك لزوم إطاحة سلطة البرجوازية يقتضي وجود طليعة ثورية تطرح شعارات النضال المناسبة و كذا أشكال التنظيم والنضال اللازمة للمرور من مطالب يومية مباشرة الى وعي ضرورة اطاحة سلطة البرجوازية.

ليس دور اليسار الجذري أن يتقلد مقاعد القيادة ليقود النقابة من فوق كما يفعل الإصلاحيون، حتى وإن بلغ تلك القيادة بمسطرة ديمقراطية، بل أن يسلحوا العمال المتقدمين بالمنظور الاشتراكي الثوري، مضمونا

وأشكال نضال. إن القاعدة العمالية العريضة تنقاد للقيادة الفوقية البيروقراطية طالما ظل وعيها أوليا، فالعمال ، كقاعدة عامة لا يصبحون ثوريين إلا بعد اجتياز طور أولي قوامه الاعتقاد بإمكان إصلاحات. ووعي العمال النقابي أولي، إصلاحي بالضرورة، و لا يتطور إلا بسيرورة اصطدام مع الأساسين اللذين تقوم عليهما السلطة البرجوازية: التحكم بوسائل الإنتاج والتحكم بالدولة. وهنا دور الثوريين، أي حفز هذه السيرورة.

إن تحرر الشغيلة من صنع الشغيلة انفسهم. هذا جوهر الماركسية. لذا يقوم خط النضال الطبقي داخل النقابات العمالية على حفز التنظيم و النشاط الذاتيين للعمال. هذا ما يستدعي التخلص من المنظور النقابي القائم على التفويض و القيام مقام العمال كما تفعل البيروقراطيات. وإن شعار "خدمة العمال وليس استخدامهم" الذين تبناه يساريون داخل الاتحاد المغربي للشغل انما يعبر عن هذا المنظور غير الماركسي. فالثوريون يناضلون ليس لخدمة الطبقة العاملة بل كي تخدم الطبقة العاملة نفسها.

خارج هذا المنظور الماركسي، ستسقط جهود النقابيين اليساريين، مهما صدقت نواياهم، الى ممارسة محض نقابية تؤدي الى استمرار طبقة العمال بلا أداة سياسية، ومن ثمة احتواء نضالها من قبل الدولة البرجوازية.

إسهاما في إنجاح مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل العاشر: مقترحات لإغناء المقرر حول الحريات النقابية

الحريات النقابية في أماكن العمل

الحرية النقابية هي طبعا حرية تأسيس النقابة، وهذا ما يستدعي رفضا كليا لمشروع الدولة البرجوازية الرامي إلى سن قانون خاص بالنقابات، اتضح من صيغتيه المنشورتين أن لا غاية حقيقية للدولة غير تصعيب تأسيس النقابة العمالية و التحكم بها. (انظر جريدة المناضل-ة عدد أكتوبر 2009).

لكن التجربة دلت أن أرباب العمل والدولة على السواء يبقيان النقابة عمليا خارج أماكن العمل برفض السماح بالحريات النقابية في المكان الذي يفني فيه الأجير حياته: أماكن العمل. وعلى هذا النحو تبقى النقابة إلى حد بعيد مفرغة من محتواها. لذا وجب أن يتضمن المقرر مطالب تعطي للحرية النقابية محتوى حقيقيا في واقع العمال اليومي منها :

- حق سبورة نقابية في المصنع، و الإدارة، وكل أنواع أماكن العمل، دون رقابة من رب العمل أو أي كان.
- حق توزيع البيانات و النشرات النقابية في أماكن العمل، قبل الشروع في العمل أو انتهائه.
- مقر نقابي في المقاولة، وكل مكان عمل، يقع تجهيزه بالضروريات على نفقة رب العمل.
- حق جمع واجبات الانخراط النقابي في أماكن العمل.
- حق الاجتماع بأماكن العمل خارج أوقات العمل.
- إعادة النظر في قانون التظاهر بما يسمح بممارسة حقيقية لهذا الحق.
- حق الاعتصام بأماكن العمل أثناء الإضراب.
- حق ساعات التفرغ النقابي

إلغاء قانون التسخير

إلى جانب المطالبة بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، و الفصل 5 من مرسوم فبراير 1958 المانع لإضراب الموظفين، أغفل مشروع المقرر حول الحرية النقابية مطلب إلغاء قانون التسخير الذي تلجا إليه الدولة لكسر إضرابات العمال. هذا علما أن اتفاق 30 ابريل 2003 بين النقابات العمالية و أرباب العمل ودولتهم نص على هذا الإلغاء.

تصويب خطأ قبول تقنين الإضراب

لعل الخطأ الجسيم الذي وقع فيه محررو مشروع المقرر حول الحرية النقابية تلك الجملة الفخ :" وضع

قانون للإضراب يضمن ممارسته ويحميها" . إن زعم ضمان هذا الحق هو بالذات الباب الذي تسعى الدولة إلى الدخول منه لانتزاع فعلي لحق الإضراب. وقد اتضح بما لا يدع مجالا للتردد أن القصد الفعلي لمشاريع قوانين الإضراب التي صدرت لحد الآن إنما هو الإجهاز على ما تبقى من حرية الإضراب.

إن الصيانة الفعلية الوحيدة لحق الإضراب هو إبعاد مشرعي الدولة منه إبعادا كليا. نحن طبقة مقهورة على كافة المستويات، و صلب القوانين كلها موجه لتأبيد وضع القهر، ولا سلاح لدينا غير وقف آلة الإنتاج الرأسمالية لتهديد الأرباح، فلماذا نسمح لهم بالنيل من هذا السلاح؟.

شعار الكفاح العمالي الوحيد هو : ضمان حق الإضراب في رفض أي تقنين له.

منع استعمال شركات ما يسمى الحراسة في النزاعات الاجتماعية

من أدوات القمع، و انتهاك الحريات النقابية، الاشد فتكا التي تكاثر استعمال البرجوازية لها ما يسمى شركات الحراسة. و قد انتشرت ميلشيات أرباب العمل هذه في العقد الأخير انتشارا كاسحا. و كانت الأداة الرئيسية لتفكيك الاعتصامات العمالية. وقد اوقعت، مستعملة الكلاب المدربة، عشرات الجرحى في صفوف العمال و العاملات في معارك نقابية عديدة. مطلبا الذي يستلزم تعبئة طبقية وحدوية هو منع استعمال تلك الشركات منعا كليا اثناء النزاعات الاجتماعية.

التضامن الطبقي بوجه قمع الحريات

نص مشروع المقرر المعروض على مؤتمر منظمتنا على ما يلي: "تفعيل التضامن القطاعي و الاتحادات المحلية والجهوية ووطنيا".

انها صيغة غير مكتملة فهي توحي بالتضامن مع ضحايا قمع الحريات النقابية داخل نقابتنا الاتحاد المغربي للشغل، مادامت لا تشير صراحة إلى ضحايا القمع من عمال منتمين إلى منظمات عمالية أخرى، او حتى غير منتمين. ومعلوم أن العمال غير المنظمين يخوضون هم أيضا نضالات تنقض عليها دولة أرباب العمل بالقمع.

في نظرنا يجب الكف عن النظر إلى المنظمات النقابية الأخرى نظرة نفود و اعتبارها شيئا آخر غير منظمات عمالية. ما جرت العادة من استعمال تعبير "نقابات حزبية" يؤدي إلى إضعاف حس التضامن مع العمال والعاملات المنضوين تحت لواء تلك النقابات. والحال أنهم من طبقتنا، ضحايا مثلنا تماما لكل تعديات البرجوازية.

إن الروح الوحدوية التي يجب علينا أن نعامل بها منخرطي النقابات الأخرى هي بالذات التي ستساعد على تحرر منخرطيها من هيمنة من يريد استعمال النقابة العمالية لغاية أخرى غير مصلحة العمال. يجب أن ينص مقرر المؤتمر حول الحرية النقابية على التضامن مع كل ضحيا القمع البرجوازي أيا كانت النقابة التي ينتمون إليها، وعلى التضامن مع ضحايا القمع بوجه الإجمال، من معطلين وطلاب وكادحي الأحياء الشعبية والقرى.

هذه الروح هي التي حركت مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل الذين أرادوه منظمة نقابية متضامنة مناضلة.

وبالمناسبة، يجدر بمقرر الحريات النقابية أن يحيي روحي مناضلي الاتحاد المغربي للشغل المستشهدين في ساحة الكفاح منذ مؤتمرنا الأخير عام 1995، وهما الرفيق عبد الله موناصير من نقابة بحارة الجنوب المستشهد عام 1997، و الرفيق مصطفى العرج من نقابة البلديات، المستشهد عام 2006.إنهما من شهداء الحرية النقابية.

التكوين النقابي

كل المقترحات الواردة في مشروع المقرر حول التكوين النقابي والثقافة العمالية إيجابية لا بد من تقديرها عاليا. بيد انه لا بد من ملاحظة أنها مقترحات محض تدبيرية- تقنية يمكن أن تظل بلا محتوى. إنها وعاء، لكن ماذا سنضع في الوعاء.

إحداث بنيات و آليات خاصة بالتكوين النقابي والثقافة العمالية ضروري طبعا، لكنه قد يظل إجراء إداريا بلا محتوى طبقي.

معلوم ان طبقتنا تتعرض لعملية غسل دماغ يومي بكثافة القصف الإعلامي الذي يمسك به أرباب العمل وغيرهم من الأغنياء. وهذا الشحن الإيديولوجي الفتاك يؤثر على وعي العمال الطبقي، وحتى وعي الأطر النقابية.

جوهر التنويم الفكري البرجوازي للعمال هو في ادعاء وجود مصالح مشتركة بين العمال و أرباب العمل، وحياد الدولة. و مهمة كل إعلام عمالي هو التصدي لهذا التضليل. لذا يتعين أن يقوم بنيان التكوين النقابي على توضيح حقيقة هذا الادعاء بإبراز تعارض المصالح الطبقية الجوهري. و أن يتم تكوين الأطر النقابية برؤية لحقيقة العلاقات الاجتماعية في بلدنا، وكذا بعلاقات التبعية التي تشده الى مراكز السيطرة الامبريالية. يجب تشريح آليات هذه السيطرة الاستعمارية الجديدة (الديون الخارجية، التبادل الحر، مؤسسات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة ،...).

بعد وضع اقتصاد المغرب في إطار هذه العلاقة، يجب تحليله لابراز كيفية توزيع الثروة داخليا، وآليات هذا التوزيع [التشريعات الاقتصادية ، الضرائب، ...]، و بنية المغرب الطبقية.

هذا التكوين الاقتصادي الاجتماعي و السياسي من منظور طبقي هو الذي سيمكن الأطر النقابية من اكتساب الرؤية العمالية التي يستلزمها نضال العمال. وبهذه الرؤية العمالية الطبقية المنسجمة سيتمكن أطر نقابتنا من الإشتغال على قضايا العمل النقابي اليومية، من قبيل تمحيص تشريعات الشغل، و أنظمة الحماية الإجتماعية، من ضمان اجتماعي وتعاضديات و صناديق التقاعد، و قانون التعويض عن حوادث الشغل و أمراضه. فمعلوم أن ثمة ملفات كبرى لم يكن فيها لنقابتنا تحليل نقابي منسجم مع طبيعتها الطبقية، مثل قانون التغطية الصحية، بشقيه التأمين الإجباري و ما يسمى المساعدة الطبية للمعوزين، ومشروع تعديل قانون التعويض عن المخاطر المهنية، و النصوص التطبيقية للمدونة الخاصة بظروف العمل، و مشروع قانون خدم البيوت، ومشروع قانون جمعيات الشؤون الاجتماعية،...

ولتوطيد البعد الطبقي للتكوين لا بد من التركيز على تاريخ الحركة العمالية المغربية، و الحركة النقابية العالمية و وضعها الراهن. وسيكون لمنظمتنا الفضل الأعظم إن هي فتحت أنشطتها التكوينية بوجه أطر ومناضلي النقابات العمالية الأخرى. فهذا سيشكل خطوة عملاقة على طريق إزاحة الحواجز المصطنعة

والتقدم على توحيد الحركة النقابية المغربية.

إعلام الاتحاد المغربي للشغل

نثمن المقترحات الواردة في مشروع المقرر حول الإعلام و التواصل، وبوجه خاص مقترح إحداث مرصد للحقوق والحريات النقابية، و لجنة مركزية للإعلام والتواصل ،و مركز للتوثيق والإعلام ، و تطوير الإعلام الالكتروني و إصدار نشرة الاتحاد.

لا بد من استئناف إصدار جريدة الطليعة

لا شك ان التطبيق السليم لهذه الاقتراحات سيخرج منظمتنا من الحالة المأساوية التي توجد عليها اعلاميا. لكن ما سها عنه مشروع مقرر الإعلام و التواصل هو جريدة الاتحاد المغربي للشغل. يجب إعادة إصدار جريدة الطليعة في أقرب وقت متاح، بدورية أسبوعية في طور أول سيرا نحو جريدة يومية.

لقد اضطرت نقابتنا إبان انتخابات مهنية إلى نشر مطبوعها على صفحات جرائد معادية للعمال، فقط لأنها واسعة الانتشار، ولا شك أن ذلك كان بمبالغ مالية باهضة. كما ان انعدام جريدة نقابتنا يترك المجال لجريدة غير تقدمية (رسالة الأمة) تملأ صفحاتها في فاتح مايو بمادة عن الاتحاد المغربي للشغل وتبدو كأنها ناطقة باسمه.

يجب إنهاء هذا الوضع غير السليم بتاتا. إذ أن منظمة نقابية لها ما للاتحاد المغربي للشغل من تاريخ ووزن بحاجة ماسة إلى جريدة، فالإعلام الالكتروني مهما بلغ لا يغني عن الجريدة الورقية، لا سيما ان بيعها النضالي في الأحياء الصناعية، وكل أماكن العمل، يخلق الصلات المباشرة بفئات عمالية جديدة لا تعرف شيئا عن الاتحاد المغربي للشغل وعن النضال النقابي بوجه عام.

ويجب ان تكون جريدة الطليعة مرآة لكفاحات الطبقة العاملة، و أداة لتعميم دروسها، ومنبرا لفضح شدة الاستغلال والقهر. هذا لا سيما ان لمنظمتنا إمكانات مطبعية و كوادر عديدة ومتنوعة الكفاءات.

المناشير النقابية

هذه من أدوات الإعلام العمالي الرئيسية التي أغفلها مشروع مقرر الإعلام. المناشير حول قضايا الساحة النقابية الملحة ضرورية جدا، لإيصال موقف منظمتنا إلى أوسع قاعدة عمالية، والتعبئة لإنجاح النضالات و توسيع أواصر التضامن العمالي. وستكون المناشير وسيلة تمهد لانتشار جريدة الطليعة بعد ان فقدت أجيال من عمال المغرب عادة اقتناء جريدة نقابية بفعل ما حل بالصحافة النقابية من كوارث ببلدنا.

يجب ان تصدر منظمتنا على الأصعد الوطنية والمحلية مناشير منتظمة تواكب تطور الوضع و النضالات، تضطلع الأجهزة التنظيمية بتنظيم توزيعها الواسع و المنتظم.

أي حصيلة لمؤتمر الاتحاد المغربي للشغل العاشر؟

بعد خمسة عقود ونصف العقد من عسف بيروقراطي بالغ بدأ يوم التأسيس باغتصاب مسؤولية الأمين العام، تخللتها خيانات لا تحصى لمصالح الطبقة العاملة، ونضالات ضارية خاضها عمال المغرب تحت راية الاتحاد المغربي للشغل، هُزم معظمها بسبب القيادة، انعقد مؤتمر هذه المنظمة العمالية العاشر بعد أن أفسح له المجال موت رمز البيروقراطية المتعاونة مع النظام، المحجوب بن الصديق.

نظم المؤتمر العاشر في سياق مطبوع بتصاعد الهجوم متعدد الاتجاهات على الطبقة العاملة وعامة المفقرين. فإضفاء الهشاشة و استشراء البطالة بلغا مستوى غير مسبوق، نال بحدة من قوة الطبقة العاملة التنظيمية، حيث أضحى قسمها المنظم أقلية ضئيلة ، ومستهدف علاوة على ذلك بقمع دائم. و مستوى معيشة العمال متدهور بفعل سياسة الأجور و الأسعار و الضرائب، و الحماية الاجتماعية مقتصرة على قلة، و ناقصة، فيما فرط الاستغلال يزداد باستعمال وكالات السمسرة في اليد العاملة والمقاولات من باطن. وباتت الخدمات العامة هدفا لعملية تدمير منهجية بالخصخصة، ما يلقي أقساما إضافية من الكادحين إلى أهوال البؤس و المرض و الجهل.

وعلى صعيد أدوات نضال العمال، انعقد المؤتمر العاشر و الساحة النقابية مشتتة، مشدودة إلى الدولة بمصالح القمم البيروقراطية، و مضطلعة على نحو غير مسبوق بدور الشريك في تمرير السياسة البرجوازية. فبالاقتصار على سنوات الفترة الفاصلة عن آخر مؤتمرات إ.م.ش-1995- نجحت الدولة في إنزال برامج مدمرة بمجالات عدة، بمباركة القيادات النقابية بلا استثناء، نذكر منها تدمير المدرسة العمومية وتمهيد الطريق للقطاع الخاص في التعليم، و تعديل قانون الشغل في اتجاه ييسر لأرباب لعمل التصرف بحرية في اليد العاملة وفرط استغلالها، و إلغاء ما بقي من مجانية خدمات الصحة مقابل تأمين صحي لأقلية ضئيلة، و القضم التدريجي لمكاسب أنظمة التقاعد، و الاستعداد لدق آخر مسمار في نعش حق الإضراب، و تهيئ قانون لاستكمال تحكم الدولة في المنظمات النقابية.

وفيما يخص الاتحاد المغربي للشغل ذاته، يأتي المؤتمر العاشر وقد تكرس طيلة عقود انعدام أي اشتغال وطني للمنظمة العمالية، حيث باتت مفككة الأوصال، تفصل بين القطاعات فيها أسوار صينية، و لا خطة عمل لديها بوجه ما يستهدف الشغيلة، و لا إعلام، و لا هياكل مختصة مشتغلة فعلا، و تسلط بيروقراطي مفرط، و ترك الكفاحات العمالية لمصيرها في عزلة، أحدثها نضال شغيلة سميسي ريجي بخريبكة. هذا فضلا عن تفجر فضائح تورط نقابي في تصرف غير سليم بأموال مؤسسات عمالية مثل تعاضدية التعليم، والضمان الاجتماعي، و الأعمال الاجتماعية لقطاع الطاقة، كان أبرز متورط فيها نائب الأمين العام المتوفى عام 2006. و أسوأ ما في وضع الاتحاد، كغيره من النقابات، غياب يسار نقابي بحد أدنى من القوة، يتصدى للسياسة الاستسلامية للقيادات بالدفاع عن خط نضال طبقي و ديمقراطي.

فرضت وفاة المحجوب بن الصديق الإسراع بإضفاء الشرعية التنظيمية على القادة الذين خلفهم، بعد انصرام زهاء 16 سنة على آخر مؤتمر، و بوجه خاص الشخص الذي رفعه إلى جانبه مهيئا له الخلافة، الميلودي موخاريق. وقد كان الاتحاد لحظة هذا الانتقال جسما مترهلا، نادرة هي نقاباته المشتغلة بحد أدنى من الأصول و القواعد. وبدل هيئات تدبير حقيقية، كان لكل بيروقراطي كبير شبكة علاقات عبر البلد، قائمة على التنفيع و الزبونية، مشكلة من أقطاب لا تخفي ولاءها للسلطة و تعاونها مع أرباب العمل، ومنهم خونة مفضوحون مثل نائب كاتب الاتحاد الجهوي باكادير الذي ليس سوى من باع نفسه لأرباب مراكب الصيد

الساحلي وطعن المناضلين من خلف وهم في السجن بعد إضراب بحارة الجنوب التاريخي عام 1999، ولا ريب ان كل مهتم ب إ.م.ش على علم بأمثلة أخرى من هذا القبيل.

ولم يكن ممكنا حتى رصد الوضع التنظيمي الفعلي بما يتيح تنظيم مؤتمر وفق الأصول، بحيث يمكن للبيروقراطية العليا أن تجيش قدر ما تشاء من المؤتمرين دون إمكان ردع ذلك. وهذا ما جرى بالفعل حيث أغرق المؤتمر بما يفوق 1700 مؤتمر، بعد ترقب اللجنة التحضيرية 1200، جرى تعيينهم دون انتخاب. و هذا الإغراق تقليد كرسته البيروقراطية في كل النقابات بقصد عرقلة أي اشتغال فعلي للمؤتمر، و لاستعراض القوة بوجه بيروقراطيات منافسة. و لا أدل على شكلية المؤتمر من عدم مناقشة مشاريع مقرراته التي لم تصل المنتدبين في أحسن الحالات إلا عند اقتراب المؤتمر بأسبوع، و ثمة من الأقاليم لم توزع بها المشاريع إلا يوم المؤتمر. كما أن مشروع القانون الأساسي لم يوزع إلا صبيحة اليوم التالي للمؤتمر وفي نطاق محدود داخل ورشات القانون الأساسي.

و قد اتضح أن البيروقراطية تركت أمر صياغة الأدبيات لمناضلي اليسار في نوع من التفاهم حول المؤتمر ينال فيه كل طرف ما يعتبره أولوية: تأكيد التنصيص على هوية مناضلة للنقابة و حد أدنى من قواعد اشتغال منظم منتظم بالنسبة لليسار، و تأمين الإمساك بمفاتيح المنظمة التنظيمية والمالية بالنسبة للبيروقراطية. هذا مع وجوب الإشارة إلى أن البيروقراطية حرصت على الجواب العملي بالمؤتمر على جملة أمور يؤكد عليها يسار الاتحاد، بمقدمتها الموقف من النقابات الأخرى. ففيما يدعو اليسار إلى التنسيق و السعي إلى توحيد تنظيمي، أصرت البيروقراطية على موقفها المعادي للنقابات الأخرى حيث لم تدع أيا منها لحضور المؤتمر، مفضلة عليها عددا من أعداء الطبقة العاملة بمقدمتهم وزير المالية، [قيل انه حضر بصفته الحزبية وكأن التجمع الوطني للأحرار ليس معاديا للشغيلة]. وعلى عكس الضيوف الأجانب الذين تم تقديمهم خلال الجلسة العامة وإعطاءهم الكلمة، فإن الضيوف المغاربة قُدموا بصيغة مبهمة هي: "نرحب بالضيوف المغاربة من أحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني"، دون تحديد من هي هذه الأحزاب والجمعيات. و قد دُعي ممثلو أحزاب مغرقة في مخزنيتها مثل حزب الاتحاد الدستوري، وحزب الأصالة والمعاصرة، بقصد تأكيد أن قبول نعث التقدمية على الورق لا يمنع التعامل مع أحزاب رجعية في الواقع.

بعد ضمان كم بشري يتيح التصويت بأغلبية مريحة عند الاقتضاء، تركت حرية الكلام داخل المؤتمر لإضفاء ظاهر ديمقراطية على مجمع بعيد عن الديمقراطية مسافة فلكية.

بالمصادقة على كل ما عرض على المؤتمر العاشر، تكون البيروقراطية حصلت على إبراء ذمة عن كل ما جرى بين مؤتمري 1995 و 2010.

ماذا حققت البيروقراطية ؟

أجمعت مكونات الاتحاد المغربي للشغل، بيروقراطية و يسارا، على نجاح المؤتمر العاشر. ولا شك أن لكل طرف نجاحه. فالبيروقراطية نجحت في إضفاء شرعية تنظيمية على خليفة المحجوب وفريقه بمباركة اليسار. وهذا بحد ذاته مصادقة على ارث المحجوب بن الصديق الكارثي. لا سيما أن معظم اليسار لا يعبر حتى خارج الاتحاد المغربي للشغل، أي بصفته السياسية المباشرة، عن موقف من سياسة حقبة المحجوب إزاء الحكم، و لا من تفشي الفساد و الاغتناء الفاحش لأقطاب البيروقراطية. وبذلك تبقى الدمل العفنة للفساد البيروقراطي في ذمة التاريخ، فلا مساءلة و لا حتى آلية حقيقية لاتقاء القادم من خمج. فليس في ما صادق عليه المؤتمر أي تدبير يجنب المنظمة ما غرقت فيه من فضائح في تسيير عدد من المؤسسات الاجتماعية

العمالية.

كان التسيير الكارثي للمنظمة العمالية برئاسة المحجوب نزع أي مصداقية عن قيادة الاتحاد، وما فعل المؤتمر العاشر أنه جدد الثقة في من يتحملون مسؤولية جسيمة في تدمير الإتحاد طيلة عقود كأن المحجوب وحده مسؤول خلصتنا منه وفاته. إن الموقع و المشروعية الذين وطدهما خلفاء المحجوب في المؤتمر الوطني سيتيحا لهم تعزيز سيطرتهم وتجديدها. و لا شك أن ما قرر المؤتمر من إعادة هيكلة للتنظيمات التحتية بعقد مؤتمرات الاتحادات المحلية والجهوية في السنتين المقبلتين، سيمكن للبيروقراطية من إعادة ترتيب و توطيد تحكمها بالجهاز على كل المستويات بالكيفية ذاتها التي جرى بها المؤتمر الوطني العاشر.

ماذا حقق يسار الاتحاد المغربي للشغل؟

وقد كان المقابل الذي قدمته البيروقراطية هو قرارات المؤتمر التي جاءت مطابقة إلى حد بعيد لتصورات معظم اليسار في الاتحاد المغربي للشغل، فباستثناءات قليلة مثل الموقف من النقابات الأخرى صودق على مقررات مستوحية وجهة نظر عبد الحميد أمين.

إلى جانب أنصار البيروقراطية، يعمل داخل الاتحاد مناضلون يساريون متنوعون، معظمهم من حزب النهج الديمقراطي، إلى جانب منتسبين آخرين إلى الماركسية. تدخل ناطقا بوجهة نظر تيار النهج الديمقراطي عبد الحميد أمين الذي كتب نصا مباشرة بعد وفاة المحجوب، و أعقبه بتصريحات للصحافة أجملت منظوره للمرحلة الجديدة داخل المنظمة العمالية. [راجع نقاش وجهة نظر أمين بالعدد 30 من المناضل-ة].

لم يسع تيار النهج الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل بأي وجه إلى التعاون مع باقي اليساريين. فهل أغناه عن ذلك حصوله المسبق من البيروقراطية على ما يريد، سواء في مضامين أدبيات المؤتمر أو حصة التمثيل بالجهاز؟ أمر غير مستبعد بالنظر إلى سوابق منها سلوك رفاق النهج بآخر اجتماع وطني لتنسيقيات مناهضة الغلاء في مارس 2008، لما فضلوا مقاعد بجهاز على متطلبات بناء حركة شعبية حقيقية ضد الغلاء.

من جانبهم لم يتقدم باقي الماركسيين، حسب علمنا، بأي وجهة نظر متكاملة حول الظرف الذي يجتازه الاتحاد المغربي للشغل و مهام الكفاحيين، وحول المعروض على المؤتمر من أدبيات. وهذا يعكس طبعا ضعف تبلور يسار كفاحي مناهض للبيروقراطية، ولا عذر بهذا الشأن رغم أن البيروقراطية طردت عمليا قبل 10 سنوات رفاق عبد الله موناصير الذين قادوا اكبر إضراب عمالي تحت راية الاتحاد المغربي للشغل في ربع قرن الأخير.[انظر دروس كفاحات البحارة بالعدد السابع من جريدة المناضل-ة].

و إذ يُلام اليسار على عدم التدخل في المؤتمر بوجهة نظر كفاحية ديمقراطية متكاملة، فلن يكون لها حتى إن وجدت، بالنظر لحالة الاتحاد، أي حظ في التأثير في مجريات الأمور، لكن أقل فائدة ممكنة هي التثقيف بالخطوط العريضة لوجهة النظر الطبقية الكفاحية.

هل أمكن أفضل مما كان؟

كل اعتبار موضوعي لحقائق الاتحاد المغربي للشغل، وللكيفية الخاطئة التي عمل بها اليسار طيلة عشرين سنة، يقنع أن المؤتمر حقق أقصى ما يمكن لصالح أنصار تفعيل الدور النضالي للاتحاد المغربي

للشغل. فميزان القوى مع البيروقراطية مختل أيما اختلال.

لكن يبقى السؤال حول صحة التضحية بالانتخاب الديمقراطي للمؤتمرين؟ يمكن اعتبار التمسك بديمقراطية انتخاب المنتدبين غير واقعي حيث ما كان ليؤدي سوى إلى مقاطعة فعلية للمؤتمر- وهناك من المناضلين من اتخذ هذا الموقف- ومن ثمة انفراد البيروقراطية بمصيره. الم يكن ثمة خيار آخر وحده المثمر على المدى البعيد، خيار تشبث اليسار بالتمثيل الديمقراطي في المؤتمر مهما كان أقلية ضئيلة جدا وسط ما جندت البيروقراطية من جحافل لصالحها؟ هذا الموقف سيضع اليسار في موقع منسجم وقوي معنويا عند دفاعه عن الديمقراطية مستقبلا.

كما كان بوسع اليسار أن يتقدم إلى المؤتمر برأيه كوجهة نظر جماعية يوقعها مناضلوه، يدافعون فيها عن حق التعبير الجماعي عن الرأي، أي إضفاء طابع منظم على التيارات داخل المنظمة العمالية. التيارات موجودة، لكن عملها غير منظم، ما يفسح المجال للكولسة و التلاعبات التي لا تحترم حقوق أعضاء النقابة غير المنتمين لأي تيار. فلماذا لا تنظم؟ لقد دلت التجارب عبر العالم أن لا ديمقراطية حقيقية بدون تنظيم حق الاختلاف، أي تعدد المنابر.

كل هذا الممكن الآخر كان واردا لو كان لليسار سياسة أخرى منذ 20 سنة خلت.اما وقد تصرف كما فعل فلا نتيجة منتظرة غير ما شهد المؤتمر العاشر. ومن هذه الزاوية ليست خلاصة جريدة النهج الديمقراطي [افتتاحية عدد يناير 2011] الداعية إلى تعميم ما جرى في مؤتمر الاتحاد المغربي للشغل، معتبرة انه "خطوة على الطريق الشاق لتصحيح وضعية الحركة النقابية"، صحيحة إلا على نحو نسبي جدا.

لقد حققت البيروقراطية مبتغاها بإضفاء شرعية تنظيمية على خلفاء المحجوب، وهذا رهان كسبته بانتهاء المؤتمر، بينما رهان اليسار المدافع عن اتحاد مغربي للشغل ديمقراطي ومناضل فلن يتحقق إلا بمعركة طويلة النفس أول واجباتها تقييم خطه السائد في العقدين الأخيرين. و لا شك أن قرارات المؤتمر العاشر و أدبياته ركيزة لكل عمل نضالي في الاتحاد المغربي للشغل، لا يستخف بها إلا مزايد ثرثار، فهي تتيح إعادة نفخ الروح في المنظمة، لكنها تظل على الورق يتوقف على كافة اليسار تجسيدها اليومي.

هذا دون أي انخداع بمدى نجاح المؤتمر العاشر، فالبيروقراطية قبلت ما ورد في القرارات و المقررات لأنها أولا بحاجة إلى حد أدنى من اشتغال النقابة، و إلى قاعدة عمالية تستمد منها تمثيليتها إزاء الدولة وحيال البيروقراطيات المنافسة، وثانيا لأن ما صدر عن المؤتمر مجرد وعاء ستعمل البيروقراطية على تضمينه تصورها لأمور تسيير النقابة وسياستها إزاء أرباب العمل ودولتهم. باختصار المعركة مستمرة، و أحد جوانبها تقييم ما مضى.

وختاما لا شك أن وصول يساريين إلى القيادة العليا أمر ايجابي، لكن بشرط أن يكونوا صوت القاعدة بالدفاع المستميت عن مصالح العمال و استقلال منظمتهم، و الحضور الميداني لدعم الكفاحات. و الدفاع عن ديمقراطية فعلية و الظهور كمعارضة للاتجاه السائد. هذا ما سيجعل وجودهم هناك مكسبا للعمال وليس مكسبا للبيروقراطية . وثمة بوجه خاص مثال رفاق آخرين بقيادة الكونفدرالية العليا، وبقيادة نقابتها التعليمية، لا بد من استخلاص دروس اندماجهم في محيط بيروقراطي.

أي مضمون لعمل الثوريين النقابي؟

النقابات العمالية، أيا كانت قياداتها، منظمات نضال أولى لا غنى عنها. ولا يستنكف من المنتسبين إلى الماركسية عن العمل فيها، بلا استثناء ما دامت تضم عمالا، غير عصبوي جاهل. النقابات تقودها بيروقراطيات تضطلع بدور الوسيط بين العمل و الرأسمال، و بفعل مصالحها الناتجة عن هذا الموقع، تبدي نزعة محافظة، و توجه العمال وفق منظور إصلاحي. لذا فمهمة الثوريين تجسيد خط آخر قوامه مضمون شعار الماركسيين " تحرر العمال من صنع العمال أنفسهم"، أي حفز فعل العمال المباشر من تسيير ذاتي ديمقراطي للنضالات، باعتماد الجموع العامة في اتخاذ قرارات، و أشكال التنظيم التي تشرك كافة العمال، منظمين نقابيا وغير منظمين، وهي لجان الإضراب في المؤسسة، وفي القطاع وعلى صعيد المدينة. هذا بناء على مطالب لا تقف عند حدود تحسين الوضع بل تتخطاه إلى مستوى صدم الإطار البرجوازي لتملك وسائل الإنتاج وتسيير الاقتصاد. وبهذا الصدد لا يجوز تبني شعار "خدمة الطبقة العاملة و ليس استخدامها" الرائج في الاتحاد المغربي للشغل، وحتى من قبل يساريين، فمع انه موجه ضد من يمتطون النقابة العمالية لخدمة مصالح فردية او لأقلية بيروقراطية، يؤدي إلى اعتبار العمل النقابي مجرد إسداء خدمات للعمال، بما يعنيه ذلك من الكلام باسمهم والنيابة عنهم، وهذا عين الفهم البيروقراطي للنقابة.

وليس الدفاع عن منظور اشتراكي في النقابات أمرا على حدة، إلى جانب النضال الاقتصادي، أي عملا دعاويا يعرف بالفكر الماركسي على نحو مجرد. بل يخترق النضال الاقتصادي بالانطلاق من الحاجات المباشرة ومطالب النضالات اليومية، لتنوير العمال حول حقيقة الرأسمالية، وتطوير تلك النضالات والمطالب في أفق معادي للرأسمالية، على نحو يبلور سياسيا تطلعات الشغيلة. الخط اليساري في النقابات يتجسد في مضمون المطالب، وحمولتها الكفاحية، وما يمكن ان تطلق من دينامية، وفي أشكال التنظيم المعتمدة، وليس تلقينا مدرسيا لألفباء المادية الجدلية. هذا المنظور ممكن لأن النشاط المطلبي له امتدادات سياسية مباشرة، حيث يصطدم رفع الأجور بخيارات حكومية، ويصطدم الدفاع عن فرص العمل بخطط إعادة الهيكلة من خوصصة وغيرها، و الحماية الاجتماعية واقعة تحت وصاية الدولة، و قانون الشغل تضعه الدولة، وقمع الحريات موضوع سياسي بامتياز.

نقابيا مهمة أنصار التغيير الشامل و العميق، المعادين للرأسمالية،هي توحيد صفوفهم بما هم يسار نقابي يخترق كل المنظمات النقابية مدافعا عن هذا التصور الآنف المناهض للبيروقراطية، بلا تهور لكن بكل إقدام ودون خشية الطرد من النقابة. فحالات الطرد تشكل بحد ذاتها إحدى جبهات النضال من أجل الديمقراطية الداخلية.

وإذ يجد اليساريون الراديكاليون لبناء المنظمات النقابية، يضعون نصب أعينهم على الدوام ما دلت عليه التجربة التاريخية من وجوب تفادي أي تقديس للعمل النقابي، والحذر من دور قادته في اللحظات الحاسمة. هذا ما أوجزه البرنامج الانتقالي [*] بالقول:" في فترات النضالات الطبقية الحادة، تجتهد الأجهزة التي تقود النقابات في التحكم بحركة الجماهير لتحييدها. وقد بات يحدث ذلك إبان الإضرابات بالذات، ولاسيما إبان الإضرابات الجماهيرية، المصحوبة باحتلال المعامل، التي تزعزع أسس الملكية البرجوازية. أما في زمن الحرب أو الثورة، حين يصبح وضع البرجوازية عسيرا بشكل خاص، فيصبح القادة النقابيون عادة وزراء برجوازيين". ثم استنتج أن على الثوريين :"الاجتهاد على الدوام، لا لتجديد جهاز النقابات وحسب، عن طريق اقتراحهم بجسارة وحزم في الظروف الحرجة، قادة جددا مستعدين للنضال بدلا من الموظفين الروتينيين والوصوليين، بل أيضا ليخلقوا، كلما جاز الأمر، منظمات كفاحية مستقلة تستجيب بصورة أفضل لمهمات نضال الجماهير ضد المجتمع البرجوازي، وذلك بدون تراجع حتى لو اقتضى الأمر قطيعة علانية مع جهاز النقابات المحافظ. فإذا كان من الإجرام إدارة الظهر للمنظمات الجماهيرية للاكتفاء بأوهام

عصبوية، ليس أقل إجراما أن يسمح بإخضاع حركة الجماهير الثورية لإشراف زمر بيروقراطية رجعية سافرة أو محافظة مقنّعة (" تقدمية "). ليست النقابة غاية بحد ذاتها، بل هي فقط إحدى وسائل المسيرة نحو الثورة البروليتارية".

- البرنامج الانتقالي: احتضار الرأسمالية ومهام الأممية الرابعة ، كتبه ليون تروتسكي عام 1938

طرد اليسار الجذري من الاتحاد المغربي للشغل: إلى أين؟

بخطة ُمحكمة، قامت الزمرة المستبدة بكل شيء داخل نقابة الاتحاد المغربي للشغل بتصفية حسابها مع اليسار الجذري في جهاز النقابة. جرى ذلك بالطرد و بحل أجهزة و بصنع بدائل لجامعات وطنية، وبإغلاق مقر الرباط و طرد مناضلين من مقرات أخرى.

لم تكن هذه العملية متاحة بالسهولة ذاتها قبل المؤتمر الوطني العاشر (ديسمبر 2010). فوفاة الأمين العام بعد أكثر من نصف قرن من سيطرته المطلقة بيد من حديد على شؤون النقابة، و تعاونه مع النظام لتدجين العمال، و تفجر فضائح فساد هائلة، وخيانات وضعت النقابة بيد أرباب العمل بقطاعات عديدة، و تأخر عقد المؤتمر الوطني 11 سنة، عناصر لا تتيح سياقا مناسبا لشن حملة على اليساريين.

كان الأمر يقتضي أولا ترتيب الحالة الداخلية، وإرساء سيطرة ورثة المحجوب بن الصديق على أسس جديدة أمتن، و الفوز بتزكية تنظيمية للقيادة، و إبراء الذمة بشأن مالية عبارة عن صناديق سوداء، و طي ملفات الفساد بالسكوت التام عنها.

بقصد تحقيق هذا كله هندس ورثة المحجوب بن الصديق المؤتمر العاشر بالتفاهم مع معظم جناح النقابة اليساري حول كيفية عقده و نتائجه. كان المؤتمر مساومة حصل فيها معظم الجناح اليساري على تمثيلية في الجهاز القيادي تفوق نسبة حجمه، و أُتيح له أن ُيضمِّن أدبيات المؤتمر ما شاء من أفكار، ضمن حدود ليست جديدة في هذه النقابة التي كان قادتها يزايدون في الجملة الثورية على معارضيهم [عمر بنجلون ورفاقه] بقدر ما كانوا يتعاونون يدا في يد مع الملكية .

تمت المساومة بتجنب انتخاب المؤتمرين، وبتقاسم نسب المنتدبين بالتفاهم، و بتفادي نقاش حقيقي لخط النقابة، و بالتغاضي عن كل المشاكل العالقة منذ سنوات عديدة. وطبعا حرص ورثة بن الصديق على إبقاء وزن اليسار (المشارك في المساومة) في الجهاز في حدود لا تعطيه القدرة على التأثير الفعلي في مسار النقابة، وفي الآن ذاته تفوز بتمثيله في الأجهزة بتزكية لنتائج المؤتمر، لا سيما شرعية القيادة الجديدة التي ظل أغلبها في موقع المسؤولية من 1999 (السنة المفترضة لعقد المؤتمر حسب أنظمة النقابة) حتى سنة 2010 بلا وجه حق ولا شرعية تنظيمية.

وجلي أن السياق السياسي المطبوع بظهور حركة 20 فبراير، ومجمل الدينامية النضالية التي هزت المغرب منذ هروب رئيس تونس، جعل قيادة الاتحاد المغربي للشغل تحت ضغط النظام الذي ينتظر منها المساعدة على تجاوز فترة العاصفة بسلام. فكان أن تجاوبت قيادة النقابة [نقصد أغلبيتها الساحقة الخائنة لمصالح العمال] وفق انتظارات الدولة التي بلغها مستشار الملك في استقباله للقيادات النقابية بعد أسبوع من انطلاق حركة 20 فبراير. و تجلى التجاوب في ما يسمى "الحوار الاجتماعي" ، و في الموقف العملي من حركة 20 فبراير [إظهار تأييد كلامي، و عداء فعلي أكيد]، ثم في الموقف من دستور يوليوز 2011. و أخيرا، يندرج في هذا التجاوب البيروقراطي مع النظام تخليص جهاز النقابة من يساريها لقطع طريق أي تطور

يضع النقابة في صف مناهضي النظام، لا سيما أن مثال دور مقر النقابة بالرباط مقض لمضاجع النظام باحتضانه شتى صنوف المحتجين بالعاصمة.

لا شك أن النظام ذاته أفهم القيادة النقابية حاجته الآنية و الملحة إلى وقف عمل الجناح اليساري. كما لا ريب أن البيروقراطية تدرك عاقبة أي تردد أو تأخر في إنجاز المطلوب. فهي قاعدة على فضائح فساد من أضخم ما شهد تاريخ المغرب، بمقدمتها نهب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي ظلت تمثل العمال في مجلس إدارته طيلة عقود. وقد أرسل النظام إشارته بتفادي إدراج الاتحاد المغربي للشغل في ملف محاكمة مسؤولين عن تسيير الضمان الاجتماعي انطلقت شهر غشت 2011. و للتذكير، كان محمد عبد الرزاق، نائب بن الصديق، قد خضع لاستنطاق من الفرقة الوطنية للشرطة الجنائية في العام 2004 حول ملف نهب الضمان الاجتماعي. وقد كان المحجوب بن الصديق طرده من الاتحاد المغربي للشغل لاستبعاد التهمة.

هكذا يتجلى أن وضع البيروقراطية الذاتي تحسن، بفضل ما غنمت في المؤتمر العاشر، ما يتيح لها التفرغ لتصفية حسابها مع اليسار، ومن جانب آخر ضغط الوضع النضالي بالبلد على البيروقراطية في نفس الاتجاه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحمل البيروقراطية الوجود اليساري في الاتحاد المغربي للشغل كان دوما مرتبطا بنوعية هذا الوجود، فطالما اقتصر على أدوار روتينية تكاد تخلو من مضمون سياسي، أي ملتزمة بحدود مطالب خبزية و بأشكال نضال ضئيلة الكفاحية، فلا بأس بنظر البيروقراطية في التسامح مع هذا الوجود لا سيما أنها تستفيد منه على مستويات أخرى [الأدوار في لجان "الحوار" حول ملفات عديدة]. أما عندما يسير قطاع ما بعيدا في الكفاحية و رفض قواعد لعبة البيروقراطية فمصيره الطرد الفوري، وتلك كانت حالة نقابة بحارة الجنوب التي طردت مباشرة بعد معركة سبتمبر 1999 التي دامت شهرا بموانئ الصيد من أكادير إلى العيون.

إن تناول اقتلاع اليسار في إ.م.ش من هذا المنظور الشمولي، يجعلنا ندرك أن الأمر ليس انقلابا على نتائج المؤتمر الوطني العاشر، بل هو بالذات أكبر نتائج ذلك المؤتمر، لأن جوهر ما أفضى إليه هو إضفاء الشرعية على ورثة المحجوب بن الصديق بقبول انتهاك أبسط قواعد الديمقراطية و بتجنب اي نقاش حقيقي لمسار النقابة. ولم تكن كراسي المسؤولية سوى فخا للتوريط، و الأدبيات حبرا على ورق.

يتطلب ما آل إليه اليسار داخل الاتحاد المغربي للشغل نقاشا واسعا لتقييم فترة تاريخية بكاملها، وممارسة لا تقتصر على هذه النقابة، فنفس الرؤية تحكم عمل يساريين في نقابات أخرى.

السؤال الاستراتيجي: ماذا يفعل الماركسيون في النقابات؟

لسنا نناقش ما يجري داخل الاتحاد المغربي للشغل من موقع الانتماء النقابي المحض إلى هذا الاتحاد، مع ما قد يقترن به من عصبية، بل من موقع النضال لتثوير الوعي العمالي. النقابات العمالية كلها لها نفس الأهمية مادامت ذات قاعدة عمالية. والاتحاد المغربي للشغل يعادل الاتحاد الوطني للشغل بهذا المقياس. و من

أبجديات النضال العمالي الماركسي العمل مع الشغيلة أينما كانوا. و الأمر الحاسم هو المضمون السياسي لهذا العمل. أما الفكرة الرائجة حول عدم خلط العمل النقابي بالعمل السياسي فليست ماركسية بأي وجه ومجرد تكيف مع البيروقراطية أي مع سياستها. فالنقابة كما الطبيعة تخشى الفراغ، إما السعي لتسييس النضال العمالي في أفق تجاوز المجتمع الطبقي، او ترك العمال فريسة لسياسة الحفاظ على هذا المجتمع.

العصبيات النقابية مستحكمة داخل القسم الأعظم من اليسار. وتُذكى تارة بحجة أن الاتحاد المغربي للشغل هو النقابة التاريخية الأم، و ما سواها حوانيت حزبية ، وأن وحدة الطبقة العاملة ستكون داخل هذا الاتحاد. وهذه فكرة روجها قسم من اليسار الجذري ذاته. و طورا ُتؤجج العصبية بحجة أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل "بديل تاريخي" أعاد ربط الحركة النقابية بحركة التحرر الوطني [حسب عبد اللطيف المنوني، منظر تأسيس ك.د.ش].

هذه العصبيات تفضي إلى التيه في إشكاليات زائفة، و ارتكاب أخطاء فادحة. فكم من يساري لا يكترث لكفاحات عمالية لأنها غير مؤطرة من طرف نقابته المفضلة، وكم سكت اليساريون عن جرائم ارتكبت باسم نقابتهم، مثال ذلك الأبرز الصمت عن استعمال اسم الاتحاد المغربي للشغل لتشكيل مكاتب نقابية في خدمة أرباب العمل (تقريبا كل مناجم المغرب بها مكاتب نقابية باسم إ.م.ش من هذا القبيل) للمساعدة على ترويض العمال و كسر نضالاتهم.

و هل اهتم اليساريون بنضالات عمال المنطقة الصناعية بطنجة التي جرت في السنوات الأخيرة تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وهو وكالة نقابية لحزب رجعي، وهل تذكروا حكمة لينين بالعمل في النقابات الرجعية ؟

وكم روج يساريون، أعمتهم تلك العصبية، أن الاتحاد المغربي للشغل هو النقابة المستقلة دون غيره مما ينعتونه بـ "دكاكين حزبية" لمجرد أن ديناصورات الاتحاد المغربي للشغل لا ينتمون علانية لأي حزب، فيما أفعالهم تضعهم في صف النظام و أحزابه.

بجميع الأحوال النقابة شكل تنظيم عمالي أولي يجمع باعة قوة العمل بقصد تحسين شروط بيعها. و لا تضع معيارا للانتماء الموقف السياسي و لا العقائدي أو غيرهما. و في هذا الاتساع الجماهيري المفترض تكمن قوة النقابة. و طالما بقي النضال العمالي في هذه الحدود أمكن استيعابه من طرف الرأسمالية. لذا تحتاج الطبقة العاملة شكل تنظيم آخر يجمع طليعة النضال الأرفع وعيا و الأشد قتالية لقيادة نضال الطبقة على طريق التحرر النهائي من الرأسمالية. هذه الغاية الأسمى، غاية بناء حزب الثورة الاشتراكية المنغرس في الطبقة، هي التي تحدو الماركسيين الثوريين إلى العمل في النقابات العمالية أيا كانت طبيعتها الإصلاحية و حتى الرجعية. وجوهر عمل الثوريين هذا هو تخليص العمال من الهيمنة السياسية للبيروقراطية النقابية ذات الطبيعة الإصلاحية. و طبعا لا يتم هذا التخليص سوى بمعركة سياسية يعارض فيها الثوريون الخط الإصلاحي [خط البيروقراطية النقابية] بخط عمالي طبقي، مدافع عن استقلال النقابة عن البرجوازية ودولتها، وعن الديمقراطية الداخلية، و معاد للرأسمالية برنامجيا و محفز للتنظيم الذاتي و أشكال النضال

الجذرية و الـُمسيرة ديمقراطيا.

هذا هو الخط العريض لعمل الثوريين في النقابات، يتعين تطبيقه حسب معطيات الواقع وخصوصيات مختلف النقابات. و إذ تتصدى البيروقراطية المتعاونة مع البرجوازية لعمل الثوريين في النقابات بالقمع و الطرد، يتعين على هؤلاء الاحتياط و اتقاء القمع، مثلما تفرض الظروف إزاء قمع الدولة، بقصد الحفاظ على الصلة مع العمال. ولا يعني هذا الاحتراس بأي وجه التخلي عن خط النضال الطبقي و التكيف سياسيا مع البيروقراطية.

وككل معركة قد يفرض ميزان القوى مساومات مع البيروقراطية. و على عكس ما يعتقد معارضو كل مساومة (= توافق) [وما أكثر من يرفعون رفض كل مساومة الى مستوى المبدأ ضمن المنتسبين إلى الماركسية اللينينية]، ليس السؤال في الإقدام على المساومة و الإحجام عنها، بل السؤال هو طابع المساومة، هل هي جائزة تفرضها الظروف و لا تنتقص من الإخلاص الثوري و الإقدام على النضال أم أنها مساومة خيانية؟ وفي هذا التمييز تكمن الصعوبة.

سؤال اللحظة: إلى أين ؟

أول الواجبات خوض نقاش عميق في صفوف اليسار حول المسألة النقابية، ودروس التجارب بمختلف المركزيات النقابية. و بنظرنا يتعين أن يفضي هذا النقاش إلى تكتل اليساريين نقابيا حول برنامج عمل يكون راية بناء يسار نقابي كفاحي ديمقراطي منغرس في كافة النقابات حيث يناضل الأجراء.

وعلى المستوى العملي الآني، السؤال اليوم قائم حول مصير الفرق النقابية التي تشكلت في جامعات الاتحاد المغربي للشغل المغضوب عليها. في أي إطار تنظيمي سيواصل المطرودون، أفرادا وقطاعات، عملهم النقابي؟

القول، كما دأب قادة المطرودين و لا يزالون، إننا متمسكون بالاتحاد المغربي للشغل، صائب لفترة تتيح تجميع القوى و توحيد الرؤية، أما بعدها فلن يبقى لهذا الجواب مضمون. لماذا؟ لأن ميزان القوى في أجهزة القرار لصالح البيروقراطية إلى حد بعيد، وبوسعها، ما دامت قررت التخلص من خصم سياسي، أن تتخذ ما شاءت من القرارات التأديبية، بما شاءت من تأويل لجمل قوانين النقابة الفضفاضة، حتى دون ارتكاب ما ارتكبت من أخطاء عدم التقيد بالشكليات القانونية.

و حتى إن كانت أغلبية اللجنة الإدارية قد داست قوانين المنظمة فلمن سيتم الاحتكام؟ هذا طريق مسدود. وبوسع البيروقراطية عند الضرورة ان تدعو إلى مؤتمر وطني استثنائي يزكي كل ما تريد. فمن يا ترى انتفض ضد قرارات 5 مارس 2012 من كل القطاعات المنضوية في إ.م.ش؟

ستحكم البيروقراطية الخناق على مناضلي اليسار، وتنزع منهم الصفة التمثيلية، ومن ثمة صفة المفاوض حول ملفات القطاعات العمالية، و ستنزع عنهم التفرغ النقابي، وكل وسائل مواصلة الوظيفة النقابية. ستبطل

عمليا كل شكل من أشكال انتماء اليساريين إلى إ.م.ش.

حتى القاعدة العمالية لن تساير مناضلي اليسار في معركتهم ضد البيروقراطية لسببين رئيسيين:

أولا لم تعتد القاعدة المشاركة في هذا الموضوع، فقد كان اليساريون يسيرون علاقتهم مع البيروقراطية بشكل فوقي يغلب عليه التكتم، و لا نخفي سرا إذا قلنا أن يساريين بارزين كانوا يمنعون أي حديث عن البيروقراطية، و أي نقاش لما يتفجر من فضائحها، لا بل حتى تعدياتها على اليساريين لا تناقش (مثال الإطاحة بالمناضل الهايج في الخميسات، و الانقلاب على نقابة بحارة الجنوب).

ثانيا: الصراع ضد البيروقراطية مسألة سياسية، فليست البيروقراطية مجرد زمرة مستبدة لا تقيم وزنا للديمقراطية الداخلية، بل فئة لها خط سياسي، خط جعل النقابة تتعاون مع البرجوازية و دولتها. و لم يسبق لليسار أن عارض البيروقراطية بخط سياسي يدافع عن مصلحة الطبقة العاملة ضد الخط البيروقراطي. وهذا يتطلب منظورا متكاملا للعمل النقابي: مطالبا و أشكال نضال، و كيفيات لممارسة الديمقراطية. لذا فإن المستوى السياسي المتأخر للقاعدة العمالية [أجراء قطاع خاص وموظفين على السواء] سيجعلها أميل إلى الاصطفاف جانب من يستطيع مساعدتها على تسوية مشاكلها النقابية اليومية، أي الترافع على الملفات لدى أرباب العمل و الدولة. و هذه صفة تنزعها البيروقراطية عن اليساريين و تسندها إلى أتباعها.

يستدعي الوضع المفروض على اليسار في الاتحاد المغربي للشغل نقاشا هادئا و عميقا حول الحال و المآل. نقاش ...

خياران لا ثالث لهما:

أولهما، الانضمام إلى نقابة أخرى، و الأكثر احتمالا هي الكونفدرالية بالنظر إلى استمرار هوامش ضئيلة من إمكان التصريح بمعارضة الخط السائد، قياسا بالنقابات الأخرى مثل ف.د.ش . وهذا الخيار متوقف على موقف بيروقراطية كدش ذاتها التي قد ترى في قدوم طاقم يساري إخلالا بتوازن طالما حرصت عليه بقصد ضمان سطوتها. كما أن اليساريين قد لا يميلون إلى هذا الخيار بالنظر إلى عقود التربية على أن الاتحاد المغربي للشغل هو النقابة العمالية الحقيقية وحدها لا شريك لها.

الخيار الثاني: تنظيم القطاعات المطرودة بشكل مستقل، و اتحادها في نقابة وطنية. يطرح هذا الخيار صعوبات جمة، لوجيستية بالأساس قياسا بالخيار الآخر.

لكن سيكون لهذا الخيار ميزة وجود قطب يساري وسط الشتات النقابي قد يتمكن إذا بذلت الجهود الضرورية من تشكيل قطب جاذب للقطاعات العمالية، و حفازا لتوحيد النضال، ومثالا لتكريس تقاليد ديمقراطية وكفاحية فعلا في تسيير النقابة و النضالات على السواء.

أما قول التمسك بالاتحاد المغربي للشغل فهو يعبر عن تشبث اقرب إلى العاطفي منه إلى العملي. فهيكل

الاتحاد المغربي للشغل تتحكم به جماعة موخاريق، وقد قررت التخلص النهائي من اليسار لدرجة الإشارة في قرارا الطرد إلى المنع من كل نشاط وكل ولوج لمقر من المقرات. ميزان القوى التنظيمي لا يتيح مواصلة العمل في إ.م.ش بأي وجه. ويجب إيجاد مخرج دون إضاعة الوقت في التمسك بطرق أعلن الطلاق النهائي. فالقاعدة التي انضمت إلى الجامعات المطرودة لن تستمر إلى ما لا نهاية في مشاكل التدافع التنظيمي مع البيروقراطية، فإما أن تنظم نفسها وفق تصور يكون موضوع نقاش وقرار ديمقراطيين، أو تنحل و تمتصها نقابات أخرى في جو من الدوخة المحبطة، لا بل قد يفتك الإحباط بقسم منها.

لقد كان تغييب النقاش، وحتى الامتناع الواعي عنه، من أسباب المراهنات الخاطئة التي جعلت الكثيرين يُباغثون اليوم بشراسة الهجوم البيروقراطي. لقد طوت البيروقراطية مرحلة من تاريخ عمل اليسار نقابيا، و علينا أن ندخل المرحلة الجديدة مسلحين بمنظور سليم لمهامنا في النقابات ارتكازا على دروس ما سلف من جهود. و لا سبيل إلى هذا المنظور سوى بالنقاش الرفاقي، المنفتح و البناء.

الفصل الثالث

حالة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

في ذكرى تأسيسها الثانية والثلاثين: إلى أين تسير الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؟

يوم 26 نونبر 2010 دخلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (كدش) سنتها الثالثة والثلاثين؛ فسنة 1978 اجتمع بالدار البيضاء يومي 25 و26 نونبر مندوبون عن ثماني(8) نقابات قطاعية وطنية لتأسيس "مركزية نقابية بديلة" عن الاتحاد المغربي للشغل (إمش) الموصوف بالبورصوي والمرتشي والمتعاون مع الباطرونا والرجعية. مركزية نقابية «تستجيب لمطامح الطبقة العاملة في التحرر من كل أنواع الاستغلال»، وتسمح للطبقة العاملة بلعب دورها «الطبيعي في النضال الطبقي والوطني والنضال القومي والعالمي». مركزية نقابية تكون «ركائزها الأساسية احترام الديمقراطية الداخلية وتوسيع المبادرة القاعدية المسؤولة وإعادة الوحدة النقابية، والنضال ضمن الأهداف العامة للحركة التقدمية في بلادنا» (مقتطفات من بيان التأسيس الذي تجدونه على موقع «كفاح نقابي»).

الكونفدرالية من الكفاح الطبقي...

لقد ولدت كدش ودخلت الساحة النقابية من باب الكفاح العمالي. فحتى قبيل التأسيس، ورغم الدور الكابح لبيروقراطية إمش وبالرغم من شعارات الإجماع الوطني، أطلقت النقابات التي ستشكل الكدش سلسلة نضالات كفاحية بأساليب وأشكال كان الاتحاد المغربي للشغل قد طلقها منذ زمن بعيد[إضراب 10000 منجمي بقطاع الفوسفاط بدعوة من النقابة الوطنية للفوسفاط من 28 دجنبر الى 19 يناير 1978، إضراب النقابة الوطنية للتعليم يومي11 و 12 أبريل 1978 الذي امتد إلى الجامعات والمدارس العليا يوم 20 ابريل، إضراب عمال النقل يومي 18 و 19 أبريل، إضراب عمال ومستخدمي "مكتب التسويق والتصدير" وعمال "لاسمير" وتقنيي الطيران يوم 25 ماي 1978، إضراب عمال مصاهر الرصاص بواد الحيمر يوم 17 يوليوز].

وبعيد التأسيس تعمق المنحى الكفاحي لتخوض الطبقة العاملة المغربية بتأطير من النقابات المنضوية في إطار كدش نضالات قطاعية عديدة أهمها: اضراب لامحدود لـ 10000سككي استمر من من 4 الى 19 يناير، اضراب 4000عامل بجرادة لمدة اسبوعين خلال فبراير 1979، اضرابات شغيلة التعليم خلال ابريل 1979، اضراب شغيلة قطاع الصحة يوم 7مارس 1979.

وقد ردت الدولة على هذه النضالات بالقمع والطرد (طرد وتوقيف أزيد من 1600 عامل)، وذلك بتواطؤ من بيروقراطية إمش التي سعت إلى عزل كدش مؤسسة لتقليد لا زال ساريا الى اليوم في كسر الاضرابات العمالية [مكاتب نقابية تنتمي لإمش تقوم بكسر اضراب عمال ايميني 2004 وجبل عوام2007] وإثر موجة القمع هاته قادت الكدش حملة فريدة في تاريخ الحركة العمالية بالمغرب للتضامن المادي مع مطرودي إضربات 1979 بالتعليم والصحة.

كما كان للكونفدرالية شرف نفض الغبار وإعادة الاعتبار لأحد أهم الأسلحة العمالية: الإضراب العام. فقد دعت الكدش للإضراب العام في مناسبات عديدة: تضامنا مع الشعب الفلسطيني [30 مارس 1979]، دفاعا عن القدرة الشرائية للكادحين [20 يونيو81]، وعن الملف المطلبي [14 دجنبر1990]. هذه الاضرابات

التي كانت الشرارة التي اطلقت نار الانتفاض الشعبي ضد القهر و الجوع. وخاضت اضرابات عامة، ضمن شروط مختلفة، للمطالبة بالحوار الاجتماعي المركزي أو لتنفيذ اتفاقات سابقة [اضراب 05 يونيو 1996، 29 اكتوبر1997، 05 و 28 يونيو 2002].

لقد كانت الكدش خلال سنوات النضال هاته فضاء لديمقراطية نسبية تسمح بوجود توجهات سياسية داخلها وبنقاشات فعلية. وهي ديمقراطية اتسعت بقدر ارتفاع درجة الكفاحية والعكس بالعكس. إن هذه الكفاحية والديمقراطية النسبية التي عرفتها كدش البدايات مرتبطة أساسا بأمرين أولهما أن النقابة الجديدة كانت في حاجة لتبرير وفرض وجودها إزاء نقابة إمش، وثانيهما أن الإتحاد الاشتراكي المهيمن داخل النقابة لازال آنذاك مطبوعا ببقايا ماضيه الشعبوي الراديكالي.

....إلى الانخراط في مأسسة السلم الاجتماعي

ارتبط مصير الكدش وتاريخها ارتباطا وثيقا بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وبتحليله للوضع السياسي ولمهام "النضال الديمقراطي" الخاصة به. فقد كان الحزب الحافز لتأسيس النقابة وسعى دوما إلى إخضاعها واستعمالها وفقا لأولوياته السياسية بتنسيق وثيق مع بيروقراطية النقابة المرتكزة إلى القاعدة الواسعة للحزب في الوظيفة العمومية أساسا، مستعملا هكذا نضالات الطبقة العاملة لمناوشة النظام وفق منظور يروم دفع هذا الأخير إلى تقديم تنازلات طفيفة، مع حرص شديد على تفادي أي انفلات لتلك القوة واستقلالها وفق خط مصلحتها الطبقية الخاصة. ان هذه التبعية وهذا التحكم وهذا الاستعمال هو ما سمته وثيقة تأسيس الكدش بـ«النضال ضمن الأهداف العامة للحركة التقدمية في بلادنا» واعتبرته ركيزة من ركائزها الأساسية.

ان هذه التبعية، في ظل غياب معارضة نقابية ديمقراطية وازنة، هي التي رسمت حدود كفاحية وديمقراطية الكدش، وأدت إلى التطور اللاحق للكدش وابتعادها الحثيث عن ركائز التأسيس الأخرى لاسيما النضال وفق منظور طبقي ديمقراطي كفاحي.

وهذه التبعية هي التي أدت إلى المسلسل الذي ابتدأ بالتنسيق مع نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب انطلاقا من سنوات التسعينات وعقد اتفاق فاتح غشت 1996 الذي أعلن رسميا التحاق الكدش بركب السلم الاجتماعي والتعاون الطبقي ومهد لدخول الاتحاد الاشتراكي لما سمي حكومة التناوب، وانتهى بتنظيم حزب الاتحاد الاشتراكي لاكبر عملية انشقاق داخل الكدش أسفرت عن تأسيس نقابة الفدرالية الديمقراطية للشغل (فدش).

قيادة كدش على طريق المحجوبية

بعد انسحابهم من المؤتمر السادس للاتحاد الاشتراكي شكل الأموي ورفاقه حزب المؤتمر الوطني في أكتوبر 2001. لقد كانت الغاية أن يلعب الحزب الجديد الدور الذي لعبه الاتحاد الاشتراكي سابقا، أي موجها سياسيا للنقابة ومرتكزا لضمان التفوق العددي للخط البيروقراطي للقيادة النقابية. وبعد تسع سنوات من تأسيسه انكشف أمام الجميع الضعف السياسي والعددي لحزب المؤتمر الوطني، وهو ما عكسه انعدام أي أفق سياسي بديل عن ما يسير عليه حزب الاتحاد الاشتراكي [أنظر-ي مقال "حزب المؤتمر الوطني الاتحادي: من أين؟ والى أين؟"، المناضل-ة عدد11]، ونتائج انتخابات 2002 و2007 و2009. لقد أصبحت بيروقراطية كدش الملتفة حول الأموي في حالة لم تعرفها من قبل من التيه والضعف السياسي

يشكل مؤتمر العيون 2001 تعبيرا صارخا عنه. وهو ضعف سيتكرس بانشقاق بوزوبع سنة 2006 وتأسيسهم للحزب الاشتراكي والمنظمة الديمقراطية للشغل، والانسحابات المتتالية من نقابة الكدش في قطاعات عديدة لاسيما التعليم [مراكش ومكناس مؤخرا] والصناعة التقليدية والسكنى والتعمير واتحادات عمالية هامة كما هو الحال في فاس حيث التحقت اغلبيته بنقابة الفيدرالية.

إن هذا التيه السياسي والضعف العددي لبيروقراطية كدش يؤدي بالضرورة إلى أمرين مترابطين: مزيد من التوغل في سياسية التعاون الطبقي ومزيد من العسف البيروقراطي. إن كدش سائرة للالتحاق بالركب الذي سبق ودشنته بيروقراطية المحجوب بن الصديق. فلم يعد للبيروقراطية النقابية أي مشروع سياسي مستقل ولو نسبيا عما تسير عليه أجهزة الدولة. لم يعد أمام بيروقراطية كدش أي محرك سياسي. لم يعد لها من هدف سوى الحفاظ على امتيازاتها الخاصة والسعي لتوسيعها.

ان هذا هو الأساس لفهم ما يجري داخل كدش من انتظارية وصمت ومسايرة لما هو جار على قدم وساق لتحطيم ما تبقى من المكتسبات التاريخية للشغيلة المغاربة في القطاعين الخاص والعام. وهو أيضا الأساس الذي ينبغي ضمنه ان نفهم الحدة المتزايدة لقتل الديمقراطية داخل كدش: مؤتمر لم ينعقد منذ أزيد من تسع سنوات، مجالس كونفدرالية شكلية ولاتنعقد إلا لماما، تزايد حالات الطرد من النقابة وآخرها طرد جهة الشرق بكاملها من نقابة البلديات، طرد ثلاثة مناضلين من قطاع البلديات بورززات، طرد عضوين من الاتحاد المحلي لمكناس وحل فرع نقابة التعليم بمكناس المنزه. وهو أيضا الأساس لمظاهر التسيب المالي وللصراعات على خلافة الأموي ولكل الفضائح المتواترة المنبعثة من مطبخ قيادة كدش والتي كشف جزءا منها عدد من المنسحبين من قيادة كدش(بنصالح، نجية مالك، افرياط...).

على طريق بناء الكدش..على طريق جبهة نقابية موحدة ضد العدو الطبقي

ان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ورغم مسلسل الإضعاف الذي تعرضت له، لا زالت مكسبا وأداة بيد الطبقة العاملة للنضال من اجل تحسين شروط استغلالها على طريق تحررها النهائي؛ فلازالت الكدش قوية بخبرات كفاح عقد الثمانينات وبداية التسعينات وبالعديد من الكوادر التي أطرت تلك النضالات. لازالت قوية بوجود معارضة نقابية ديمقراطية كفاحية.

وواجب النقابيين الديمقراطيين الكفاحيين بداخلها ان يعوا طبيعة المنعطف الذي دخلته كدش، وان يسعوا بكل قواهم إلى إعادة بنائها على أسس الديمقراطية والكفاح استرشادا بجزء من تاريخ الكونفدرالية نفسها والحركة النقابية المغربية ككل. وهو ما يستدعي تقييم مختلف تكتيكات عمل اليسار داخل النقابات، لاسيما أن قسما منه وبعد أن ظل عقودا على هامش النقابات تحول، في ظل عدم امتلاكه لأي منظور بديل للبناء النقابي، إلى مجرد خادم للبيروقراطية مقابل مقاعد بالأجهزة.

وعلى النقابيين الكفاحيين الكونفدراليين وهم يعملون من اجل بناء وتقوية الكونفدرالية، ان يرفعوا عاليا راية الوحدة النقابية، عبر السعي بصبر وأناة إلى بناء جبهة نقابية موحدة ضد العدو الطبقي. جبهة تضم مختلف المركزيات النقابية المناضلة. وان يعملوا، منذ الآن، على تجسيد تلك الوحدة النقابية ميدانيا عبر تطوير أشكال التنسيق بين النقابات على المستوى المحلي والقطاعي وإحياء تقاليد التضامن العمالي على كل المستويات، وتعميق النقاش بين كل المناضلين النقابيين، ايا تكن نقاباتهم وانتماءاتهم السياسية، حول واقع وآفاق الحركة النقابية المغربية.

هذا هو طريق الوحدة النقابية الممكنة والضرورية. وهذه الوحدة غير ممكنة دون تجديد الخطاب والممارسة النقابيين: برنامج النضال وأشكاله، المطالب القادرة على التوحيد، الديمقراطية في تسيير المعارك.

لقد عرفت الكدش انشقاق كل من الفدش(2002) والمدش(2006) وشهدت انسحابات عديدة ومسلسلا من الطرد متواصلا، وستظل معرضة لانشقاقات أو انسحابات أخرى في أي وقت ما لم يتم التأسيس لتدبير التعدد السياسي الذي تحتويه بشكل ديمقراطي شفاف. ان التعدد السياسي مصدر غنى وثراء للكونفدرالية اذا ما تم تدبيره بشكل ديمقراطي. وهو ما يقتضي الاعتراف بحق وجهات النظر المختلفة في التعبير عن رأيها والدفاع عنها في هيئات النقابة وإعلامها، وحقها في التشكل في تيارات نقابية والتمثيل النسبي لوجهات النظر تلك، عبر التصويت السري على اللوائح النقابية، في كل الأجهزة.
ومن بين الأمور التي تطرح نفسها على كل الكونفدراليين هي مؤتمر النقابة الذي لم ينعقد منذ مارس 2001، علما ان قانون النقابة ينص على انعقاده كل أربع سنوات. إن انعقاد المؤتمرات في آجالها والعمل على أن تكون محطات حقيقية للتقييم والنقاش ورسم الآفاق هي من أسس بناء نقابة الكفاح القادرة على صد هجوم الباطرونا وحكومتها. ان واحدة من بين المهام التي ينبغي ان توجه عمل كل الكونفدراليين الكفاحيين هو الدعوة والمشاركة في الإعداد لمؤتمر خامس يعيد الكدش إلى سكة الكفاح الطبقي المدبج في بيان تأسيسها.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على مسار أكد الواقع ضرره

مهما يكن أمر الضعف الذي أصاب الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لا تزال تعقد مجالس وطنية منتظمة إلى حد ما، يعرض عليها المكتب التنفيذي تقارير تنشر بموقع النقابة الالكتروني وبجريدتها، توضح رؤيته للوضع بمنظور إجمالي، اجتماعيا وسياسيا، متيحة فرصة للنقاش ولتفكير جماعي. الأمر المنعدم في الاتحاد المغربي للشغل. لكن الضعف يشل القاعدة أيضا حيث لا نقاش للمنظورات المعروضة. ضعف يطول حتى التيارات النقدية إزاء القيادة.

تحليل سياسي متهافت

التحليل السياسي الوارد في تقارير المكتب التنفيذي ليبرالي خالص، محكوم بالمنطق الاتحادي حول "النضال الديمقراطي"، أي ما مارسه الاتحاد الاشتراكي قبل مشاركته في تنفيذ سياسات البنك العالمي. ويبدو ان "الجذريين" بقيادة النقابة، [قيادي بحزب الطليعة، و آخر بحزب النهج الديمقراطي]، لا يناقشون ذلك التحليل، لا داخل النقابة ولا خارجها، فينعكس مباشرة في بيانات المجالس الوطنية، مؤكدين على هذا النحو اقتصار انشغالهم على البقاء في الجهاز ولو بثمن السكوت عن مواقفهم. وليس مستغربا والحالة هذه أن يسود في أجهزة النقابة تفكير وممارسة بعقلية نقابة الحزب. ففي تقرير المكتب تنفيذي إلى المجلس وطني [17 ابريل 2010]، وردت عبارة "التغيير يتطلب تقوية الذات النقابية والحزبية ".

أداة تيار الأموي الحزبية غير مشتغلة، ما يجعله يعوضها بالنقابة. ففي المجلس الوطني المجتمع بعد شهر من انتخابات الجماعات المحلية، عرض تقرير المكتب التنفيذي تقييما إجماليا للوضع السياسي متسائلا حول الأسباب التاريخية لفشل الإصلاح، لكنه لم يأت بأي جواب. و استنتج أن بوادر الإصلاح منعدمة و أن الدولة حسمت توجهاتها ورسمت النهج الذي سيحكم مستقبل المغرب. ومع ذلك جدد التمسك بما يدعي "النضال الديمقراطي"، أي نفس السياسة البوعبيدية التي أدى إخضاع النقابة لها منذ 30 سنة إلى ما نحن عليه من كوارث. و كما جرت العادة يتخلل كلام القائد النقابي تلميح إلى إمكان تفجر الوضع في وجه الحاكمين، وهو كلام يراد به تفزيع هؤلاء لدفعهم إلى انجاز "الإصلاح". و تجدد ذلك في بيان المجلس الوطني يوم 24 يناير 2010 بعبارة "المغرب يمر من منعطف تاريخي خطير ... الاستمرار في نفس النهج يهدد استقرار البلاد".

استعمال النقابة العمالية لغير علة وجودها

يطرح المكتب التنفيذي مسألة علاقة النقابة بالدولة ضمن رؤية أبعد ما تكون عن اعتبار النقابة منظمة عمالية تواجه الدولة بما هي رب عمل و أداة بيد الطبقة البرجوازية. وهذا فهم قامت عليه الكونفدرالية عند تأسيسها. يرى المكتب التنفيذي في النقابة إحدى التنظيمات التي يجب على الدولة البرجوازية أن تجد لها مكانة في تسييرها للمجتمع الطبقي، ويطلب منها " تقويتها لتساهم في تأطير المجتمع" على حد قوله. وطبقا لهذه الرؤية رحب المكتب التنفيذي أمام المجلس الوطني [12 سبتمبر 2009] بدعوة الملك إلى وضع ميثاق اجتماعي، مسارعا إلى المطالبة بما سماه "تنظيم حوار وطني يربط الميثاق الاجتماعي و الميثاق السياسي وهذا بوصفه شرط وجود الأول .... في إطار تعاقد تاريخي وطني يجنب البلاد مخاطر الأعاصير المقبلة". يعيد هذا إلى الأذهان مسارعة القيادة النقابية في 2005 إلى تبني ما سمي "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، واعتبارها إستراتيجية للكونفدرالية والمطالبة بإشراكها فيها.

و يؤدي هذا المنظور البعيد عن الجوهر الطبقي المفترض في منظمة عمالية إلى أوهام من قبيل" آن أوان

أن تؤكد الفئات الميسورة المستفيدة من المغربة والخصخصة عن تضامنها الوطني بإحداث ضريبة على الثروة والكف عن المضاربات والإثراء غير المشروع واعتماد الاقتصاد التضامني" و "اضطلاع الدولة بإصلاح زراعي بدل المخطط الأخضر" ... الخ من الخرافات.

تخبط ميداني متزايد

سبق لمجلس وطني يوم 24 يناير 2010 أن "دعا التنظيمات الي التعبئة القوية ... لخوض المعركة قبل فاتح مايو 2010". كان الأمر محض كلام، ولن تخاض أي معركة لا قبل فاتح مايو ولا بعده.

باقتراح من المكتب التنفيذي، قرر المجلس الوطني يوم 17 ابريل 2010 مسيرات عمالية في الاتحادات المحلية والمراكز العمالية، مفوضا صلاحية توقيتها للمكتب التنفيذي. بلاغ من هذا الأخير يوم فاتح مايو يحدد يوم 9 مايو لتنفيذ قرار "مسيرات الغضب العمالي". لكن اتصالا من وزير الداخلية بالأموي حدا بالمكتب التنفيذي إلى الاجتماع يوم 4 مايو ليؤجل مسيرات 9 مايو "لإعطاء فرصة أخيرة للحكومة" حسب قوله. لم يكن القرار جديا بمعنى تعبئة عمالية وشعبية فعلية تجبر "الحكومة" على تلبية المطالب، بل فقط محاولة دفع "الحكومة" إلى إضفاء قليل من الجدية على مهازل "الحوار الاجتماعي"، وهذا ما عبر عنه المكتب التنفيذي بقول إن "القرار [قرار المسيرات] أدى دوره قبل أن ينفذ لأنه أسمع من بهم صمم". مضيفا أن "القرار تأجل تقنيا وتكتيكيا ريثما نتأكد مما ستسفر عنه المفاوضات يوم 7 مايو". ويوم 7 مايو سخرت "الحكومة" من جديد من قادتنا، فكان قرار الانسحاب من جلسة "الحوار الاجتماعي". فعاد المكتب التنفيذي الى الدعوة الى المسيرات يوم 13 يونيو. وبالتجربة يكفي أن تلتفت الحكومة لتلغى المسيرات.

أضحت التعبئة كلاما مطلقا على عواهنه، يستهلك فيما نضالات العمال ُتكبح وُتحطم بالتسيير البيروقراطي الذي يبلغ حد تهديد القطاعات بالطرد من النقابة ما لم تمتثل، كما حال مطرودي النسيج بالدار البيضاء. تُدمر التعبئة عندما تأتي من تحت، و يجرى الامتناع عن توحيد نضالات القطاعات، ودعم المعارك الجارية، وفي الأخير اطلاق الكلام عن التعبئة من فوق. و حتى الدعوة إلى إضراب عام ليست رافعة لتوحيد الطبقة العاملة في فعل مشترك يجمع قوتها، بل تلاعب لا مسؤول. الإضراب العام يوم 21 مايو 2008 اعتبره الأموي إشارة – إلى جانب مغادرة مجلس المستشارين- كان على الدولة ان تلتقطها.
و لا شك ان الموقف من احدى اكبر المعارك التي طبعت 2009-2010 [نضالات عمال سميسي ريجي بخريبكة] محك آخر لقيادتنا. فقد تغاضت كليا عنها كأن 850 أجيرا، ضحايا تهشيش التشغيل بالمناولة، علاوة على اسرهم ليسوا من طبقتنا. وتجاهلتهم نقابة فوسفاط ك-د-ش كليا، و مع ذلك يدعي مجلسها الوطني "استعداده للرد على عدم احترام قانون الشغل في مجال المناولة والتشغيل لما له من انعكاسات بنيوية سلبية على التوظيف واستقرار الشغل و وأوضاع الصحة والسلامة والبيئة".

كما أعطت نضالات بعض فروع التعليم [بوعرفة ، طاطا ، زاكورة] فرصة للقيادة لإطلاق دينامية نضالية حقيقية، بيد أنها غضت عنها الطرف بتضايق جلي.

و هذا ما يفضحه أيضا موقف قيادة ك.د.ش غير النضالي بتاتا من التعاون مع النقابات الأخرى. كانت ثلاث نقابات [ف.د.ش – إ.و.ش.م- الإتحاد النقابي للموظفين] جددت الدعوة في بيانها 11 فبراير 2010 إلى توسيع وتمتين الجبهة النقابية، لكن ك.د.ش لا تجيب. ثم خاضت تلك النقابات إضرابا موحدا بالوظيفة العمومية يوم 03 مارس 2010 ، لكن كدش لم تشارك فيه، كما فعلت إزاء إضراب مماثل في 23 يناير 2009 .

كلما تخلفت قيادتنا عن الحد الأدنى من الواجبات النضالية، سعت إلى تدويخنا براديكالية زائفة، فبعد قرار الانسحاب من مجلس المستشارين في ابريل 2009، قررت عدم المشاركة في انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في أكتوبر 2009 . إن مجالس تمويه الاستبداد أمر ثانوي جدا، سواء بالمقاطعة او بالمشاركة، بالقياس إلى واجب التضامن وبناء قوة النضال، والتعاون من منظمات النضال الأخرى.

مشاكل تنظيمية

بلغ تدهور الوضع التنظيمي من الشمول مستوى إثارته مرارا في هيئات النقابة وتقاريرها. وكذلك مشكل التكوين النقابي. فمجددا عاد المكتب التنفيذي في مجلس ك.د.ش الوطني في ابريل 2010 إلى الحديث عن "إعادة الهيكلة وتصحيح الاختلالات التنظيمية".

وقد سبق أن اعترف في المجلس الوطني 12 يوليو 2009 بضرورة تصحيح الأوضاع الداخلية. لكن الفهم السائد للمسألة يفصل التنظيم عن النضال، كأن المشكل إداري صرف. والحال أن صلابة التنظيم وتقدمه وجه آخر لنضاليته. كيف يتعزز التنظيم و الخط السائد خط تعاون مع الدولة وتخل عن مصالح الأجراء ، وسعي إلى تكميل أدوار الدولة في تدبير المسألة الاجتماعية؟ يبدو أن تصحيح الوضع التنظيمي إنما يعني إحكام قبضة المكتب التنفيذي على كل شيء. إذ أن ملخص اختلالات الجسد التنظيمي كما عرضه المكتب التنفيذي يبدأ بـ""مشكل تواصل الأجهزة التحتية مع المكتب التنفيذي" وينتهي بـ" ضعف التنسيق والتشاور مع المكتب التنفيذي" . الأمر كله مركز في تدخل المكتب التنفيذي في كل شيء، وهو أمر أدى إلى تدخلات مدمرة بعدد من القطاعات.

أما ما يسميه المكتب التنفيذي ضعف التكوين الفكري والإيديولوجي فليس ضعفا بل إضعاف. لان النقابة أفرغت من مضمونها بإيديولوجية برجوازية قوامها " الشراكة الاجتماعية" و " الحوار الاجتماعي"، فانحط التكوين منذ زمان إلى محض تقنيات إدارية عقيمة. إن التكوين النضالي وجه آخر لكفاحية النقابة ليس إلا.

وقف التردي النقابي ممكن

يكاد عقد يكتمل بعد تفجر أزمة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، باتت بعده صورة باهتة لما كانت في عز أيامها. وليس هذا الوضع، في جانب أساسي منه، غير فشل الخط السياسي الموجه للنقابة. وما من حل غير التقاء المناضلين المتشبثين بنقابة حقيقية على برنامج حد أدنى لإعادة البناء، قوامه الدفاع عن مصالح الشغيلة بتطوير أشكال التضامن، و ديمقراطية تسيير النضالات، والتعاون مع النقابات الأخرى، ودمقرطة حياة النقابة الداخلية. و إن لقوى اليسار النقابي، رغم ضعفها، دور رئيسي في العمل لتجسيد هذا الحل.

أزمة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومسؤولية اليسار

تستعمل الصحافة البرجوازية هذه الأيام ما أذاعه أحد القادة المطرودين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من فضائح تبقرط وفساد وخيانة، بقصد التيئيس وإشاعة فقد الثقة في التنظيم العمالي. فقد قامت جريدة الاتحاد الاشتراكي، هذا الحزب الحكومي الذي يتحمل مسؤولية تاريخية جسيمة في تمرير السياسات الامبريالية ببلدنا وتحطيم مكاسب عمالية عديدة، بنشر نص استقالة الانتهازي افرياط عبد المالك في صفحة كاملة، وخصت انضمام الوصولي الرماح عبد الرحيم عضو المكتب التنفيذي لك.د.ش إلى وكالة هذا الحزب النقابية المسماة "فيدرالية ديمقراطية للشغل" بتغطية إعلامية استثنائية، ساعية إلى دفع التصدع في ك.د.ش إلى أقصاه. وراحت الجرائد البرجوازية الأخرى، المسماة "مستقلة" تروج كعادتها لما تتمنى من مزيد تردي النقابات العمالية وتفككها.

هذا بينما تلتزم أغلب قوى اليسار، إصلاحية وجذرية على السواء، صمت من لا يعنيه الأمر. وهذا صمت مألوف لم تزعزعه مصائب مماثلة سبق أن ضربت الحركة النقابية ببلدنا، منها مسؤولية بيروقراطية إ.م.ش في نهب الضمان الاجتماعي، والذبح المتكرر للديمقراطية في مؤتمرات النقابات وهيآتها، والمشاركة المباشرة في تخريب مكاسب عمالية تاريخية، والجريمة المقترفة باسم إ.م.ش بحق عمال مناجم جبل عوام في صيف 2007، مثالا لا حصرا.

لقد اتسم موقف اليسار داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمهادنة التيار المهيمن وبمقايضة حق نقد الحليف بكراسي في أجهزة القيادة، وحتى بالتزلف للبيروقراطية رعيا لحسابات التحالف مع حزبها في تحالف لا مبدئي وعديم الجدية يسمى "تجمع اليسار الديمقراطي". لا بل ثمة مشاركة من عناصر اليسار الجذري في بنيات تؤسسها الدولة لتمرير التعديات على العمال، ليس أقلها ما سمي باللجنتين الوطنية والتقنية لأنظمة التقاعد. كما يسهم "يساريون جذريون" في تقويض ما تبقى من مكاسب عمالية بمشاركتهم الصامتة في مجلس إدارة الضمان الاجتماعي الذي يقوم حاليا بخصخصة المصحات العمالية لصالح شركة اسبانية متعددة الجنسية، كما قام بإجراء تشديد شروط الحصول على التعويضات العائلية على نحو يؤدي إلى حرمان ما لا يقل عن 100 ألف عامل منها.

إن موقف قيادات اليسار مما يجري داخل النقابات العمالية من تفاقم التبقرط والفساد والانبطاح بوجه أرباب العمل ودولتهم، لا صلة له بما تدعي من قيم الديمقراطية وتحسين أوضاع الكادحين، ناهيك عن بناء حزب الثورة الاشتراكية . لقد سبق للمؤتمر الوطني الأول لحزب النهج الديمقراطي (صيف 2004) أن اعترف بشجاعة بأوجه ضعف أداء مناضليه في النقابات العمالية، معتبرا " أنهم لا يصارعون التوجهات السائدة في الإطارات الجماهيرية والتي غالبا ما تكون لصالح البيروقراطيات والنظام، وأن بعضهم قد يتحول إلى بيروقراطيين، وأن تنظيمهم السياسي مجرد منسق يتم اللجوء إليه لتوفير قوة انتخابية [إلى الأجهزة] ". (وثيقة الوضع الراهن ومهامنا ص 42 من وثائق المؤتمر الأول). لكن مع الأسف الشديد أكدت وقائع عديدة، في السنوات الخمس الأخيرة، أن لا شيء استخلص من هذا التوصيف على صعيد المهام العملية، لا بل حتى تلك الرؤية النقد ذاتية غابت عن وثائق المؤتمر الأخير للنهج.

لقد وقف مناضلون عماليون كفاحيون عديدون ضد خط البيروقراطية، ومنهم من تعرض لقمعها، و تمثل الحركة المعارضة في نقابة الجماعات المحلية في ك.د.ش، المتبلورة ضد توقيع قيادة النقابة اتفاقا معاديا لمصالح العمال مع وزارة الداخلية، وجها بارزا من أوجه النضال ضد البيروقراطية و ضد خيانة مصلحة العمال [راجع المناضل-ة عدد16]. ودافع مناضلون كفاحيون عن الديمقراطية وخط نضال طبقي

في هيآت بعض النقابات، كما جرى بآخر مؤتمر لنقابة التعليم في صيف 2006. ولم تكف جريدة المناضل-ة منذ يومها الأول عن التصدي لخيانات البيروقراطية بكل النقابات، و عن التقدم بوجهة نظر عمالية حول قضايا النضال النقابي والشعبي، بوصلتها في ذلك هدف بناء أدوات النضال العمالي، النقابي كما السياسي. ويشكل هذا الرصيد من النضال ضد البيروقراطية، رغم حجمه الجنيني، الأمل الوحيد في انبعاث نضالي للحركة النقابية بالمغرب، انبعاث يخلصها من المستنقع الذي أوصلتها إليه البيروقراطية النقابية والسياسة الخاطئة لأحزاب اليسار.

لا شك أن العديد من مناضلي هذا اليسار مستاؤون من سياسة قياداتهم الحزبية المسايرة للبيروقراطيات النقابية، ومتشككون في صوابها، وهم الآن مدعوون قبل فوات الأوان لتجاوز السلبية والانتظارية، ووضع قضية إنقاذ النقابات العمالية ضمن القضايا الأساسية بجدول الأعمال.
إن البيروقراطية اذ تغرق يوما بعد يوم في وحل خيانة مصالح العمال تجر معها كل الصامتين عن جرائمها. إن الحقائق التي كشفتها رسالة استقالة الانتهازي افرياط تؤكد، رغم جزئيتها، صواب الموقف النضالي الذي وقفه مناضلو طبقتنا بوجه البيروقراطية وتخريبها لمنظمات النضال النقابي، و في الآن ذاته تهافت مواقف مسايرة البيروقراطية للفوز بمقاعد قيادية، لا لقيادة نضال العمال بل الإسهام في التعدي عليهم.

لقد بلغ الفساد والتبقرط في الك.د.ش طورا نوعيا، و حتى إن لم يصل إلى الذرى التي حققها بيروقراطيو إ.م.ش في تاريخ ولائهم العريق للنظام، فانه من الخطورة لدرجة تستدعي الاستنفار. إن الوضع الكارثي لك.د.ش أكبر من قضية زمرة من الانتفاعيين عادت إلى البرلمان حبا في المال والامتيازات، إنها قضية إنقاذ ما تبقى من تنظيم من التفكك. فالتردي بارز منذ سنوات عديدة كان من ابرز أوجهه إحضار المجرم إدريس البصري إلى المؤتمر الثالث و مهزلة مؤتمر العيون. لقد أكدت تداعيات سحب البرلمانيين أن سيرورة التفكك لم تتوقف بعد، كما أن إصابة النقابة في رأسها (فقد المكتب التنفيذي لحد الساعة قرابة نصف أعضائه)، و قاعدة الخضوع في اجتماعات الأجهزة الوطنية لأهواء الكاتب العام ينذران بكوارث أعظم.

إن مسؤولية اليسار عظيمة في هذا الظرف الحرج إزاء الخطر البالغ المحدق بما تبقى في الكونفدرالية، و يبدو أنها الفرصة الأخيرة لاتخاذ اليسار الموقف السليم الذي يمليه الحرص على مصالح العمال وإلا غرق بصفة نهائية في المستنقع الآسن مع البيروقراطية. إن رسالة الانتهازي افرياط تتهم احد قادة النهج الديمقراطي، العضو بالمكتب التنفيذي، وهو بذلك ملزم بقول الحقيقة حول ما يجري في ك.د.ش و الإسهام من موقعه في عملية الإنقاذ. كما أن ثلاثة من المتبقين بالمكتب التنفيذي ينتمون لأحزاب اليسار(1 من الطليعة و1 من اليسار الاشتراكي الموحد و 1 من النهج الديمقراطي)، مما يضع هذه الأحزاب بوجه مسؤوليتها فيما سبق وفيما سيأتي.

إن الوضع الخطير داخل ك.د.ش يستدعي نقاشا منظما وبلا قيود، وبحرية كاملة في التعبير، تتجسد في إصدار نشرة نقاش داخلي يعبر فيها المناضلون، أفرادا وتيارات، عن أرائهم في ما حصل لمنظمتهم، ويقدمون فيها اقتراحات حول خط نضال النقابة، وسبل تجسيد الديمقراطية الداخلية في آليات مضبوطة بدل إبقائها جملا لتزيين الأنظمة الداخلية. هذا النقاش سيكون مقدمة لتحضير مؤتمر دراسي يكون بدوره إسهاما في تحضير حقيقي لمؤتمر الكونفدرالية الخامس، تحضير ديمقراطي يخلو من عمليات الإنزال لأغراض انتخابية، ومن طمس الأسئلة الحقيقية، ومن استبدال آليات الديمقراطية بالتصفيق والهتاف. وأولى مهام اليسار الجذري بهذا الصدد أن يتقدم بوجهة نظره ويعمل لكسب تأييد أغلبية القاعدة النقابية لها. وإذ تبدو حظوظ اهتداء مجمل هذا اليسار إلى هذا الموقف ضئيلة، فإن أمام مناضليه الرافضين لسياسة القيادات الحزبية فرصة الإسهام في إنقاذ شرف النضال البروليتاري الحقيقي.

الفصل الرابع

حالة الفيدرالية الديمقراطية للشغل

مؤتمر الفيدرالية الديمقراطية للشغل

أي نقابة هي الفيدرالية؟ ما جديد مؤتمرها ؟ ما العمل إزاءها؟

نظمت الفيدرالية الديمقراطية للشغل مؤتمرها الثاني أيام 30 شتنبر و1 و2 أكتوبر 2005، بعد زهاء سنتين ونصف من ميلادها. ويتميز سياق هذا المؤتمر بتدهور وضع الحركة النقابية جراء سنوات من التخبط ما بين إضرابات مجزأة ومرتجلة وتفاوضات باردة مع أرباب العمل والحكومة مفضية الى اتفاقات لا تنفذ، كل ذلك في ظل الهيمنة السياسية لقوى غير عمالية ليبرالية. وانعكس هذا التدهور في انكماش الجسم النقابي، سيما بالقطاع الخاص، وتشظيه سيما في القطاع العام حيث ظهرت الحركات الفئوية نتيجة مباشرة لسوء تدبير القيادات النقابية وتخاذلها. هذا كله وسط تصاعد الهجوم البرجوازي على قوت الكادحين وظروف عملهم وعلى الحريات، ونجاح الحكومة في تمرير سياساتها بتعاون القيادات النقابية نفسها.

يضع هذا على كاهل المناضلين العماليين مهمة الإحاطة بطبيعة الفيدرالية الديمقراطية للشغل، وتحديد الموقف منها طبق ما يخدم وحدة نضال العمال وارتقاء وعيهم.

لهذه الغاية نساهم برأينا، دون مجاملة ولا تحامل، مبرزين في البدء ظروف ميلاد هذا الاتحاد النقابي، ثم متناولين مؤتمره الثاني من زاوية مدى الاستجابة لمستلزمات الساعة بالساحة النقابية.

طبيعة الفيدرالية الديمقراطية للشغل

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: من أداة مناوشة في إطار سلم اجتماعي ...

برزت الفيدرالية في ظرف سياسي جديد متمثل في الموقع الجديد الذي أصبح للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الساحة السياسية، أي انتقاله من "معارضة جلالة الملك" إلى حكومة جلالة الملك.

ورغم كل ما قيل عن كون ظهور الفيدرالية "انتفاضة" ضد التبقرط المفرط و "نقابة الزعيم" الخ، تمثل النقابة الجديدة انعطافا سياسيا أي تبدلا في نوع العلاقة التي يريد الاتحاد الاشتراكي ان يقيمها مع النقابة العمالية.

فمنذ إقدام الاتحاد الاشتراكي على إنشاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 1978، كان هذا الحزب يستعمل القوة العمالية لمناوشة النظام وفق منظور يروم دفع هذا الأخير الى تنازلات طفيفة، مع حرص شديد على تفادي أي انفلات لتلك القوة واستقلالها وفق خط مصلحتها الطبقية الخاصة. يتجلى هذا بوضوح في الكيفية التي أجهض بها الاتحاديون نضالات عمالية عديدة انطلقت من تلقاء ذاتها، و افتعلوا إضرابات من فوق بارتجال حسب حساباتهم المتغيرة مع الظرف السياسي. لقد جعلوا من الكونفدرالية نقابة التعاون الطبقي التي تناوش لكنها تضع فوق جميع الاعتبارات مصلحة "الاقتصاد الوطني" و "استقرار المغرب"، أي بلغة صريحة مصالحة أرباح الرأسماليين واستقرار نظام الاستغلال والاضطهاد.

لقد كانت الكونفدرالية أداة الهيمنة السياسية لحزب إصلاحي برجوازي على قسم من الطبقة العاملة.

لكن لنضال العمال دينامية خاصة تتخطى حدود أهداف الأحزاب البرجوازية مما أدى إلى انفلاتات من قبيل نضالات نقابية اعتبرها الساسة البرجوازيون في غير محلها وعملوا لنسفها (إضرابات اليوسفية 1986 وجرادة 1989 إضراب 25 فبراير 94 الذي الغي استجابة لمساعي أحزاب المعارضة البرجوازية ...) والى انتفاضتي البيضاء في 1981 وفاس في 1990 التي ليست بنظرهم "نضالا ديمقراطيا" لكنها تظل "مقبولة" ما دامت عفوية ودون هدف سياسي في ظل غياب الاستقلال السياسي للعمال، لا بل تستعمل لتفزيع النظام: حتى حزب الاستقلال شارك في الدعوة إلى الإضراب العام سنة 1990 .

بقصد ضمان دوام هذه العلاقة بالنقابة العمالية، المستلزمة دوما احتياطا وضبطا بالغين، عمل الاتحاد الاشتراكي لمحاربة تأثير التيارات الراديكالية داخلها بدوس ابسط شروط الديمقراطية: السطوة على أجهزة القرار وقمع حرية التعبير وتعميم الجهل في القاعدة واستعمال الافتراء لإقصاء المعارضين.

وان كان تحكم الاتحاد الاشتراكي في النقابة يؤتي أكله سياسيا، فقد كان في الوقت ذاته مصدرا لضغط قاعدي لا يلائم على الدوام حسابات الحزب.

وعلى مر السنين، تغيرت الشروط السياسية ومعها الاتحاد الاشتراكي، مما سيفضي الى حاجة هذا الأخير إلى تغيير علاقته بالنقابة العمالية .

أدت عقود من عمل الاتحاد الاشتراكي في مؤسسات الديمقراطية المزيفة، بمبرر كونه سبيل التغيير، إلى تغيير الحزب نفسه: تشكلت فئة من مناضلي المؤسسات وتعاظم وزنها داخل الحزب ونمت مصالح مادية بنهب الجماعات المحلية وبما يوفره موقعها من علاقات مع رجال الأعمال ورجال السلطة. وكان الوجه الآخر لهذه السيرورة متمثلا في استئصال التيار الجذري داخل الحزب، وهي عملية توجت بالتواطؤ مع البوليس في مايو 1983 للتخلص من يسار الحزب المتأثر بالماركسية والداعي إلى بناء حزب ثوري.

اصطدمت استجداءات الحزب (تعديلات مجهرية لدستور الحكم الفردي وانتخابات اقل تزويرا) بتمسك الملكية بكامل السلطات وتبخرت أوهام انصياعها (خرافة التوافق). فتجلى عقم مسعى الحزب الخائف من أي تعبئة جماهيرية.ومع تعاظم قوة التيارات السلفية، تطور الحزب في اتجاه المزيد من التنازلات والجنوح اليميني .

هذا ما أعطى الحزب سمات واضحة أكثر فأكثر: حزب ليبرالي-اجتماعي يحاول تكييف الإستراتيجية الاشتراكية-الديمقراطية مع الاستبداد السياسي.

ثم جاء انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته، وما صاحبه من انزلاق الأحزاب الاشتراكية نحو اليمين ومعها اغلب الأحزاب الستالينية. وتعمق نهج التعاون الطبقي لدى الأحزاب الاشتراكية -الديمقراطية واجتهدت في تطبيق سياسات الرأسمال عالميا، وتراجعت القوى التحررية بالعالم الثالث عن مشروع تنمية مستقلة بعد زوال موازين القوى التي كانت تسمح بمثل تلك الأحلام .

هذا هو سياق انعطاف الاتحاد الاشتراكي يمينا، انعطاف متوج بقبول دستور 1996 الأسوأ من سابقيه، وبعده المشاركة فيما يسمى بحكومة التناوب وهي الصيغة التي بلورها الملك ووفر شروط نجاحها لتأمين مناخ جيد لخلافته ومواصلة السياسة النيوليبرالية التي يمليها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي دون هزات اجتماعية.

... الى عبء ثقيل على التوافقات

كان الاتحاد الاشتراكي طيلة 22 سنة يستعمل كدش، من خلال جهازها الاتحادي بالكامل تقريبا، ليحصر إضرابات العمال في حدود غير مضرة بالاقتصاد الرأسمالي التابع (مصلحة الاقتصاد الوطني المزعوم) كابحا أي تجذر للنضالات، مع سعي حثيث للحد من نمو التيارات الراديكالية بدوس فظ لأبسط مبادئ الديمقراطية الداخلية، وفي نفس الوقت يستغل النقابة لتحريك الساحة الاجتماعية عند الحاجة وكقاعدة انتخابية من خلال دعوة أجهزتها للتصويت على " القوى التقدمية" ، وانخراط الأموي نفسه ، وباقي الأطر النقابية في حملات الحزب الانتخابية . علاوة على خرط النقابة في مؤسسات النظام بغية تعزيزها (مجلس حقوق الإنسان ومجلس الحوار الاجتماعي ثلث البرلمان ثم الغرفة الثانية واللجنة الملكية التي وضعت ميثاق التعليم ...) ، كما استعملها لمرافقة تنفيذ السياسات النيوليبرالية التى قرر الحزب ان يكون أداتها بدخوله ما سمي بحكومة التناوب (توسيع الخوصصة وتقليص النفقات الاجتماعية وضرب مجانية التعليم (الميثاق) والصحة (مرسوم 30 مارس 1999) مدونة الشغل، الخ حيث كانت النقابة تعلن الرفض كلاميا مستنكفة عن أي تعبئة ميدانية من شأنها ان تصد الهجوم او تربك تنفيذه الكامل .

لكن حدة الاستغلال وتدهور الأوضاع الاجتماعية يجعل الحزب عرضة لضغوط القاعدة العمالية التي لا تحتمل الى ما لا نهاية ، وليس اعتراض البيروقراطية النقابية الكلامي على إجراءات عديدة وممارسة نوع من المعارضة بمجلس المستشارين والدعوة الى إضرابات قطاعية غير تعبير عما تتعرض له من ضغوط تنقلها الى الحزب .

وبما أن في جعبة حكومة التناوب (الأصح حكومة الظل التي ليست حكومة اليوسفي غير قناع لها) مزيدا من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعادية لأوسع الجماهير الشعبية فان الاتحاد الاشتراكي، العمود الفقري للتناوب المزيف ، في حاجة الى تخليص نفسه من ضغوط القاعدة العمالية في كدش، ليتمكن من التصرف بكامل الحرية في تنفيذ ما أوكل إليه بعقد ما يشاء من تحالفات مع أحزاب رجعية ومشاركة فيما يشاء من حكومات ائتلافية واتخاذ المواقف المطابقة لاشتراكية ديمقراطية "حداثية" .

انه نفس جوهر السيرورة التي أدت بأحزاب الأممية الاشتراكية إلى تغيير علاقتها بالحركة النقابية في اتجاه تعميق تحولها الاشتراكي-الليبرالي. وقد عبرت الوثيقة السياسية للمؤتمر السادس للاتحاد الاشتراكي عن إعادة النظر تلك بقولها:

" كان التوجه السائد لدينا يقضي ضمنا آو علنا بالتوازي الشديد بين التحرك النقابي والدينامية السياسية. وكان مفهوما ان العمل النقابي من خلال معاركه الاجتماعية يعزز موازين القوى على جبهات الصراع السياسي. ولقد تفطنت الأحزاب الاشتراكية، وخاصة التي وصلت الى مواقع السلطة او اقتربت منها، الى ان هذا التوازي اصبح يشكل عبئا ثقيلا على انتظامية الصراع السياسي وتوافقاته المرحلية والإستراتيجية بقدر ما يشكل تكبيلا لمتطلبات التحرك النقابي والاجتماعي ضمن سياقات اقتصادية متبدلة باستمرار".

وتضيف نفس الوثيقة: "تراكمات التجربة السياسية وزخم المطالب الاجتماعية التي وجدت النقابة نفسها مطوقة بها أوضحت بجلاء ان وتيرة العمل النقابي لا يمكنها ان تتقاطع بالضرورة في كل نقطة وفي كل لحظة مع وتيرة العمل السياسي ولذلك فان استمرار التوازي المشار اليه على نفس الصورة وبنفس الطبيعة قد يؤدي الى إحدى النتيجتين : اما فرملة العمل النقابي او تكبيل دينامية العمل السياسي وكلاهما منزلق يتعين تجنب السقوط في حباله"

لا يمكن اذن أن تستمر البيروقراطية النقابية الاتحادية رصاصا يثقل أجنحة الحزب الذي يسعى للتحليق بعيدا في خدمة مصالح البرجوازية المحلية والرأسمال الإمبريالي. يستحيل إذن ان تحافظ على وزنها في أجهزة الحزب ناهيك عن تعزيزه كما يحلم الأموي .

هذا ما يفسر كون اليوسفي لم يبذل أي جهد حقيقي لتفادي انصراف الأموي وبيروقراطية كدش ، متمسكا بشروطه تمسكا نتج عنه قيام حزب المؤتمر.

كان الوجه الآخر لسيرورة تغيير علاقة الاتحاد الاشتراكي بالنقابة هو انفتاحه على فئات اجتماعية خارج دائرة القوات الشعبية . اذ بدأ الحزب يتجرأ على مغازلة أرباب العمل وعدل خطابه بما يشجع على تحسين العلاقة بهم .

نظم في سلا في أبريل 1997 لقاء مع أرباب العمل علقت عليه الجريدة الاتحادية بما يلي :" اللقاء كسر الهوة التي حاول البعض طيلة سنوات جاهدا تعميقها بين المقاولة الوطنية والحزب ... الاتحاد لم يكن أبدا ضد القطاع الخاص الوطني كما يروج البعض " .ولتكريس وتعميق هذا التوجه جاء في الوثيقة السياسية للمؤتمر السادس : سيكون من الضروري مراجعة بعض المسلمات التي حكمت تمثلنا الفكري والسياسي والأيديولوجي للتصنيفات الطبقية والفئوية للمجتمع المغربي وهو تمثل اثقل ممارستنا السياسية باكراهات عرقلت إمكانية توسيع وتجميع صف القوى التي تجد موضوعيا في المشروع الاشتراكي -الديمقراطي مشروعنا نحن التعبير الأمثل عن حساسيتها وتطلعاتها . ومن المحقق ان التقدم صوب هذا المنحى سيجعل حزبنا يتحول الى بؤرة أساسية تصهر مطالب وتطلعات كل القوى الاجتماعية ذات النزوع الديمقراطي (...)"

يستدعي سعي الاتحاد الاشتراكي الى تغيير علاقته بالنقابة العمالية، أي التحرر من ضغطها، تحجيم مكانة الجهاز النقابي داخل الحزب نفسه، وبوجه خاص التيار الأكثر إيصالا لضغط القاعدة العمالية أي أنصار الأموي.ولم تكن لدى قيادة الاتحاد الاشتراكي أي نية في نزع مقاليد النقابة من أيدي هذا التيار، بل فقط إبعاد تأثيره على الحزب. فتركت تلك القيادة الأموي ينظم المؤتمر الرابع للكونفدرالية بالعيون وفق مشيئته وبحضور اليوسفي حضورا اعتبره من من دواعي اعتزازه.

لكن أن يظل للتيار النقابي نفس الثقل داخل الحزب ، فذاك ما لم تقبله قيادة الاتحاد الاشتراكي مفضلة بتر جناح حزبي لقاء التحرر من عرقلته للسير على الخط الجديد. فكان ابعاد تيار الاموي في المؤتمر السادس للحزب، ثم التغاضي طيلة شهور عن عروضه الساعية الى ايجاد حل يبقي الجميع داخل نفس الحزب. كانت نية الاتحاد الاشتراكي الا يغادر الكونفدرالية وفي نفس الوقت أن يغير علاقته القديمة بها : رفض ان تكون النقابة العمالية جسما متداخلا مع الحزب يربك حركته ويوصل اليه ضغط القاعدة العمالية المستاءة . من اجل هذا سعى الاتحاد الاشتراكي الى بناء قوة داخل النقابة تحد من اندفاعها وتحول مضمونها من نقابة تعاون طبقي مرفوق بالضغط الى نقابة تعاون طبقي 100% (النقابة الاقتراحية).

هكذا نظم يومي 20 و21 ابريل 2002 ندوة حول المسألة النقابية أكدت عزم الحزب على فك ارتباط النقابة به، دون شقها (نفي اليازغي في كلمة توجيهية نية إنشاء نقابة جديدة بديلة عن كدش). ونص بيان الندوة في نقطته الأخيرة على وجوب إعادة توحيد قطاع الفوسفاط في إطار الكونفدرالية.(علق الكافوني انتماء نقابته لكدش في فبراير 99 واسس نقابة خارجها في مارس 2000)

و خصصت جريدة الاتحاد الاشتراكي ملف عددها الأسبوعي (28 ابريل 2002) للمسألة النقابية تحت عنوان " أي دور للنقابة اليوم ؟" .اعيد فيه نشر مقال صدر قبل أربعة ايام في" الأحداث المغربية" بقلم جمال هاشم بعنوان ثقافتنا النقابية الجديدة .

جاء فيه:" اهم ما ترتكز عليه الثقافة النقابية الجديدة هو احترام خصوصية حقل الممارسة النقابية وعدم التعامل مع النقابات كمجرد ملاحق للحزب لا سلطة لها على قراراتها ، فاذا كانت المرحلة السابقة قد تميزت بهيمنة الحزبي على النقابي نظرا لطبيعة المرحلة وطبيعة الصراع ... فان تطور الأوضاع السياسية وتراكم التجربة النقابية فرض على الجميع الدعوة الى " فك الارتباط" بين الحزب والنقابة خدمة لهما معا (وتجربة المشاركة في الحكومة تبرز أهمية هذه الاستقلالية) "

طردوا الأموي من الحزب فطردهم من النقابة، بعد ان عملوا على عرقلة سيرها وفق توجيهات أصدقاء الأموي (تحول أصدقاء اليوسفي الى كاسري الإضرابات التي تدعو اليها الكونفدرالية اضراب عام). ولم يكن بد من انفجار الصراع، بفعل تقاليد إعدام الديمقراطية. فكانت كل اساليب التحجيم والإبعاد من التنظيم النقابي المستعملة ضد المناضلين العماليين الجذريين - مثال ناشطي نقابة التعليم بأسفي ونقابتي البحارة والنقل الحضري باكادير - مجرد تمرينات أولية قياسا على الوسائل التي سيستعملها الطرفان الاتحاديان ضد بعضهم.

انفجر الصراع بعنف غير مسبوق، الطرد المتبادل ، حرب للاستيلاء على مقرات النقابة، حملة إعلامية شعواء، فضح متبادل اخرج الى العموم ما كان طي الكتمان طيلة عقود، تراشق بالاتهامات حول اختلاس مالية النقابة ، وصنع الأجهزة، و شراء الذمم وما لا يخطر على بال.

لم يبق للاتحاديين اليوسفيين غير صنع بديل عن البديل التاريخي (هذا النعت الأخير هو ما طلقوه على كدش لحظة تأسيسها)، وبعد سيرورة من الانسحابات والتنسيقات اعلن عن تأسيس الفيدرالية الديمقراطية للشغل في ابريل 2003، بعد أن كان اليوسفي قد أعطى اشارة تغيير الاتجاه في اجتماع اللجنة النقابية لحزبه قائلا:

"كما ينبغي ان يكون تاريخ 27 شتنبر 2002 نقطة تحول المسيرة النقابية نحو مقاربة اخرى"

جاء بيان التأسيس ناطقا باسم الاتحاد الاشتراكي اذ نقل رؤيته للوضع السياسي نقلا حرفيا: " يسجل المؤتمر أهمية أوراش الإصلاح المفتوحة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا انه يعتبر التراجعات التي وقعت بعد انتخابات 27 شتنبر 2002 لا تنسجم ومسار الإصلاح. ويرى المؤتمر ضرورة اعتماد المنهجية الديمقراطية لتحصين بلادنا ضد كل المنزلقات والإخطار".

على هذا النحو ُتحرف النقابة من كونها أداة دفاع العمال عن أفضل شروط لبيع قوة عملهم الى خدمة مشروع حزب برجوازي بحكومة غير ديمقراطية تنسق الهجوم النيوليبرالي على العمال.

أين كان الراديكاليون؟

كان نشوب الصراع بين جناحي الاتحاديين، والأزمة المترتبة عنه في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فرصة لإطلاق نقاش في قاعدة النقابة حول أسباب الأزمة: التبقرط من جهة وأخطار تبعية النقابة العمالية

لحزب ليبرالي من جهة ثانية ، و فرصة للتعريف بآسس الديمقراطية داخل المنظمات الشعبية. بدل هذا كله ابان القسم الأكبر من الراديكاليين عن قصور خطير اذ تهافت على المقاعد بالأجهزة الوطنية والمحلية مزيحا أي اعتبار مبدئي. اعطى ذلك عن الراديكاليين صورة جماعة لا تنتقد سوى لحرمانها من المناصب. هذا ما جعل محاولة الماركسيين الثوريين فتح النقاش، من خلال مبادرة "الملتقى النقابي الديمقراطي"، صيحة في صحراء قاعدة مشمئزة ونافرة من تقاتل قادتها ويسار لم يعد يهمه غير كراسي الهيئات القيادية.

لم يكن موقف غالبية اليسار الجذري إبان الهزة التي عصفت بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل، غير إحدى تجليات افتقاره الى خط نضال داخل النقابات، خط يقدم إجابات على أمهات مسائل الكفاح العمالي، من مطالب وإشكال نضال، خط يقارع به التيارات الإصلاحية لفتح طريق ارتقاء وعي العمال الى مستواه الاشتراكي الثوري.

نقابة مسايرة الهجوم الليبرالي على العمال وعموم الكادحين، وديمقراطية في حدود التباري على المقاعد

تأمين الحقوق الاجتماعية، نعم. ومواجهة العولمة،نعم ، ولكن مع من ؟

لم تتطرق الوثائق المعروضة على المؤتمر، ولا بيانه الختامي، إلى باقي مكونات الحركة النقابية المغربية المتناثرة أشلاؤها، ولا إلى الوحدة النضالية التي لا غنى عنها بوجه اشتداد الحرب الطاحنة التي تتعرض لها الطبقة العاملة على الجبهات كافة، ولا تناولت باقي الحركات الشعبية الحليفة للنقابات العمالية، من معطلين وحركة نسائية ومنظمات النضال من اجل الحقوق الإنسانية، ناهيك عن الاندفاع النضالي الذي أبداه كادحو العالم القروي المهمش(طاطا- ايتزر- ايفني،...) . فمع من يا ترى ستعمل الفيدرالية لتحقيق هدف تأمين الحقوق الاجتماعية ومواجهة العولمة؟

الحليف الوحيد الذي تشير إليها أدبيات المؤتمر مرارا وتكرارا هو ما تسميه القوى الوطنية الديمقراطية.وتدل سياقات الكلام ان المقصود هو القوى المعارضة سابقا، المنخرطة حاليا في الائتلاف الحكومي القائم منذ 1998 أي بالدرجة الأولى الاتحاد الاشتراكي.

هذه القوى بالذات هي التي تعبد طريق السياسات الليبرالية الطاحنة لما تبقى من مكاسب اجتماعية طفيفة. هذه القوى تشارك في تنفيذ سياسات الامبريالية (النهب بآلية الديون،التبادل الحر،الخصخصة، تفكيك الخدمات الاجتماعية، المرونة،الخ) التى انتصبت ضدها في ربوع العالم الحركة المناضلة من اجل عولمة بديلة . لذا فان شعار مؤتمر الفيدرالية ليس بكل بساطة كلاما جديا.

على أي أساس سياسي يقوم خط المؤتمر الثاني للفيدرالية ؟

لم يكن ميلاد الفيدرالية غير سعي إلى ملائمة الحركة النقابية مع متطلبات دخول المعارضة البرجوازية السابقة (ما يسمى كذبا بالكتلة الديمقراطية) إلى حكومة الواجهة، أي متطلبات مواصلة سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من جهة، والحفاظ على المسخ "الديمقراطي " الذي يلثم الديكتاتورية القائمة ببلدنا.

هذا ما تصرح به الفيدرالية بقولها:

" المرحلة السياسية التي تعيشها بلادنا فرضت الحاجة الموضوعية إلى إطار نقابي ديمقراطي مساهم في التنمية وداعم للانتقال الديمقراطي"، موضحة سياق ميلادها:

"عند بداية مسلسل التوافق بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية في بداية التسعينات ستعرف المركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بداية التحول نحو الاستقواء على السياسي مما فرض عليها البحث عن التحالفات الخفية التي لن تكون إلا من خلق أذناب السلطة والمخزن .وفي الوقت الذي دخلت فيه البلاد تجربة التناوب التوافقي سنة 1998 سترفع الزعامة النقابية شعار الشعبوية والعدمية للتشكيك في التجربة واستمراريتها مما جعل التعايش الصعب بين السياسي والنقابي يصل إلى خط اللاعودة في ربيع

2001".(من اجل رؤية مستقبلية للعمل النقابي- المؤتمر الثاني -ص 2)

ليس المقصود بالاستقواء السياسي سوى التردد الذي أبداه الأموي في قبول ما سمي تناوبا بالشروط التي دخل بها اليوسفي الوزارة الأولى أي بلا شروط.

عمليا ولدت الفيدرالية مع "التناوب"، ولم تتأجل القطيعة مع الكونفدرالية سوى بسبب حجم أوهام الأموي وأصدقائه بشأن حكومة اليوسفي التي دعموها عمليا حتى بتسخير النقابة فيما سمي بـ"الأوراش الكونفدرالية".

أما الشعبوية فتهمة توجه إلى الأموي كلما تخطى حدود النضال "المسؤول" (مسؤول إزاء البرجوازية).

يقول شناف عبد الرحمان:

" ولى زمن الشعبوية ويجب الآن تربية الطبقة العاملة على الواقعية والمسؤولية. لان ما نلاحظه هو انه تقع تعبئة الطبقة العاملة في محطات كثيرة وتتم دفعها في نضالات تكون أحيانا غير مسؤولة ، وتكون النتيجة هي طرد الآلاف من العمال والعاملات وإفلاس الشركات و .. وربما وعي المسؤولون حاليا على ان هذا الخطاب لم يعد صالحا ، وبالتالي ربما تعاملوا مع الأشياء بموضوعية على غير المعهود فيهم." [جريدة الايام عدد 24 ص 6].

على هذا النحو تتقدم الفيدرالية بخط نقابي قائم على التعاون الطبقى، أي مد اليد الى ارباب العمل وحكومتهم ومشاركتهم في تدبير استغلال قوة العمل بما يضمن استقرار نظام الاستغلال:"الاستقلالية عن الدولة لا تعني المعاداة أو التنافر، فالتعامل مع الدولة ضروري من منطق الشركاء للدفع بالملف الاجتماعي إلى الأمام."

وأكد بيان المؤتمر الثاني ذلك بقوله:" يؤكد انخراط الفيدرالية الديمقراطية للشغل في مسلسل الانتقال الديمقراطي ونضالها المستمر إلى جانب كل قوى الصف الوطني والديمقراطي من أجل صيانة وتسريع وتيرته".

ما منظور الفيدرالية للنضال النقابي في الظرف الراهن ؟

يواصل أرباب العمل وحكومتهم النيل من مكاسب الشغيلة :

بضرب القدرة الشرائية بتجميد الأجور، ورفع لا يتوقف للأسعار، كالموجة التي شهدها الصيف الماضي، والسير الى الإلغاء الكلي لصندوق دعم المواد الأساسية.

بمواصلة اغتصاب الحماية الاجتماعية لشغيلة القطاع الخاص بالشكل الذي يسير به صندوق الضمان الاجتماعي، والاستعداد لخصخصة مصحاته، وبالإجهاز على مكاسب أنظمة التقاعد، برفع نسبة الاقتطاع بالصندوق المغربي للتقاعدو ادخال الرسملة...

بتهشيش وضع الشغيلة بمرونة مفرطة.

شن حرب استئصال على العمل النقابي، بالطرد والسجن بالفصل 288 من القانون الجنائي والاستعداد لاخراج قانون الاضراب .

ازاء هذا كله اكتفى بيان المؤتمر الثاني بإبداء "القلق"" إزاء استمرار مظاهر المس بالحريات النقابية وارتفاع وتيرة التسريح التعسفي للعمال وإغلاق المؤسسات الإنتاجية دون مسوغ اقتصادي وقانوني".

فلا مطالبة بالغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، ولا الفصل 5 من مرسوم فبراير 1958 المانع لإضراب الموظفين، ولا بسحب مشروع قانون الإضراب الذي ما زالت الدولة تشحذه لتجهز به على سلاح العمال.

ولأن تكوين الجمل لا يكلف شيئا، أعلن بيان المؤتمر دعمه لـ"كل نضالات الشغيلة المغربية في مختلف القطاعات والجهات في مواجهة الخروقات والتجاوزات خاصة في القطاع الخاص، الذي يتعرض فيه العمال و العاملات للطرد والتسريح والتشريد ومختلف أنواع والتعسفات".

دعم على الورق ليس إلا ، ما دامت الفيدرالية لم تحرك ساكنا لما حكم على مناضلي مناجم ايميني بعشر سنوات سجنا بعد شهور من محاصرة معركتهم.

ما هي الخطوات العملية التي تقوم بها الفيدرالية ضد هجوم الخصخصة الذي يطال حتى خدمات البلديات، مشردا العمال ومجهزا على مكاسب من تبقى منهم؟

ما موقف الفيدرالية من تفكيك الوظيفة العمومية المسمى "مغادرة طوعية"، والذي سينال من الخدمات العامة ويكثف استغلال من لم " يغادر" من الموظفين؟

اما مدونة الشغل التي حطمت العديد من مكاسب العمال (بالمرونة المفرطة وضرب استقرار العمل وتسهيل التسريح، والغاء السلم المتحرك للأجور والأسعار،الخ)، فان الفيدرالية تطالب بتفعيلها بما هي إحدى "شروط نجاح المقاولة المغربية المواطنة ".

كما يدعو المؤتمر الى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الجارية، أي ما يمليه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوربي الماسكين بزمام الأمر الاقتصادي بالمغرب. ومع ذلك يؤكد المؤتمر "التزامه بمواصلة النضال إلى جانب كل قوى التضامن والاحتجاج ضد العولمة المتوحشة في مختلف المنتديات الاجتماعية الوطنية والجهوية والدولية في ارتباط وثيق مع ميثاق بورطو أليكري" . فممن يا ترى يسخرون؟

اين الديمقراطية التي تدعي الفيدرالية الانفراد بها ؟

بعد ان عاشوا في وئام مع الأموي وأصدقائه طيلة زهاء ربع قرن، حيث لم يسجل قيام أي معارضة لقيادة الأموي، بينما الأصوات النقدية، وهي غير اتحادية،عرضة للطمس والقمع، وحتى الأصوات المهادنة للبيروقراطية، مثل منظمة العمل، تعرضت للتهميش، خرج مؤسسو الفيدرالية الى الرأي العام النقابي في لباس المقاتلين من أجل الديمقراطية.

يقول الفيدراليون:

"من المحقق أن ميلاد الفيدرالية الديمقراطية للشغل في أبريل 2003 جاء تتويجا تنظيميا لانتفاضة العديد من القطاعات النقابية والاتحادات المحلية، كتعبير إرادي لقناعة مشتركة جماعية بضرورة تحديث آليات العمل النقابي وإنقاذه من مخاطر البيروقراطية الجديدة التي تهدده بالتحجر والقصور عن أداء مهامه التاريخية المتمثلة في مواجهة انعكاسات العولمة".

كان أبطال الديمقراطية هؤلاء مشاركين في دوسها، وكانوا يباركون تسيير النقابة ويصادقون بالأغلبية المطلقة في المؤتمرات.

وبعدما وقع الصدام مع الأموي الرافض للمكانة الجديدة الممنوحة للنقابة في عهد" التناوب"، راح أبطال الديمقراطية يطعنون في المؤتمر الثالث (مارس 1997) والمؤتمر الرابع(مارس 2001). وتقاطرت الاتهامات بعد عقود من الصمت. اليكم نماذج مما يوجهه الفيدراليون الى إخوتهم بالأمس(كلها مقتطفة من ادب الفيدرالية وتصريحات قادتها):

- التصرف في أموال المنظمة كما يتصرف افسد رئيس جماعة في هذه البلاد"
- المالية هي النقطة السوداء التي لا يريد الحديث عنها منذ 1997"
- المشاركة النقابية في المؤسسات التمثيلية كانت في السابق تدخل ضمن المجال الخاص للزعيم"
- لجنة الترشيحات كانت آلية بيد الزعامة لبناء أجهزة صورية " .
- يتم صرف المداخيل في تقوية دائرة المريدين من خلال الامتيازات والسفريات".
- ولم تقترف هذه الجرائم بحق الديمقراطية قبيل انشقاق الفيدرالية، بل تعود الى البدايات . فحسب عبد السلام خيرات [الإحداث المغربية 19-7-2002]

بعد أشهر قليلة من قيام كدش بدأ يتضح الطابع الفردي في التدبير والتسيير لدى الاموي".

وفي مكان آخر يعتبر الفيدراليون أن "بوادر ومؤشرات الانحراف التي بدأت تلوح منذ منتصف الثمانينات".

لكن المتواطئين لزموا الصمت، لا بل باركوا طيلة عقود. وللتذكير نعود الى ما نشرته جريدة الاتحاد الاشتراكي(18 مارس 1997) عن ديمقراطية المؤتمر الثالث:

- عرضت مقررة أعمال الترشيح على الجلسة العامة الإشغال والمقاييس والأسماء أمام أنظار الصحافيين.
- جرى التصويت على التقرير التنظيمي بالأغلبية و9 ضد و6 ممتنع من 1521 مؤتمر.وعلى التقرير المالي بالأغلبية ومعارضة 9 وامتناع 82. وبنفس النسب على جميع المقررات
- انتخاب الكاتب العام بالاقتراع السري الذي تم في صناديق زجاجية
- تجديد اللجنة الإدارية يؤكد الاستجابة لخيار المنظمة بتحديث آليات الاشتغال.

ولمن لم يشمئز بعد أن يعود إلى تغطية جريدة الاتحاد الاشتراكي للمؤتمر الرابع بالعيون الذي اعتبر مذبحة للديمقراطية .

ماذا حدث بالمؤتمر الثاني؟

ديمقراطية التسابق على المناصب

"وعلمنا من مركز الفيدرالية أن العمليات التعبوية والتنظيمية شملت مختلف الفروع والجهات وبجميع القطاعات سواء من خلال مناقشة مشاريع المقررات الثلاث ... أو من خلال إجراء العمليات الانتخابية التي طبعتها الشفافية والحرص الجماعي على التصريف العملي للآليات الديمقراطية لتطوير وتعزيز البديل النقابي الديمقراطي الحداثي.

وعلمنا من الشعب التنظيمية سواء من خلال شعبة التنظيم أو العلاقات الخارجية أو الإعلام أو المالية أن اللوائح النهائية للمؤتمرين تضبط بالمقر المركزي للفيدرالية"

على هذا النحو تصف جريدة الاتحاد الاشتراكي ديمقراطية الإعداد للمؤتمر، لكن سرعان ما تعكرت الصورة لما ظهر عند بدء المؤتمر أن ثمة 200 مؤتمرا آخر لم يكونوا في الحسبان. من أين خرجوا يا ترى رغم أن الكاتب العام منشد يقول ان التقدير الأولى لعدد المؤتمرين الذي وضعته المركزية كان بناء على معطيات دقيقة؟

كما شهد المؤتمر تزاحما حامي الوطيس من اجل العضوية في الاجهزة، بلغ الاوج في قطاع التعليم الذي شكل زهاء نصف المؤتمرين(460 من 1000).

عند كل حديث عن الديمقراطية لا يذكر سوى مساطر الانتخاب الى المناصب، وتعيين ممثلي الفيدرالية في المؤسسات. يعكس هذا طبيعة هذه النقابة حيث نسبة كبيرة من الانتفاعيين الباحثين عن فرص الارتقاء الشخصي. لا حديث عن حق التعبير عن راي مخالف، ولا عن الإمكانات المتاحة للأقليات المعارضة، سواء في الهيئات او في الصحافة (ان وجدت). لا شيء غير الكراسي.

هذا التهافت معترف به حتى في وثائق المؤتمر. جاء في ملف لجنة القوانين والتنظيم [ص 6]:" شكل اختيار مرشحي الفيدرالية الى المؤسسات الجهوية والوطنية مناسبة للوقوف على ... غياب معايير ... تحد من انتشار أمراض التهافت والتسابق على المواقع والمراكز .. " وهو نفس ما يشير اليه الفيدرالي قجري الهاشمي بجريدة الاتحاد اللاشتراكي [2005/09/30] ، مبرزا استشراء المرض في الجسم الليبرالي برمته: "ان المغرب يعيش ظاهرة جديدة عرفتها كل مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وأحزاب، انها ظاهرة ارتفاع نسبة الطموح الى تحمل المسؤولية. ان هذه الظاهرة تهدد فعالية كل هذه المؤسسات وتقتل العملية التراكمية."

ان طابقت أقوال الفيدرالية أفعالها فستحقق ديمقراطية التنافس على المقاعد والتمثيلية. لكن على أي اساس سيقوم التباري وليس ثمة اختلاف في الرؤى ما دامت النقابة تضع على كاهلها مهمة مسايرة السياسات اليبرالية ؟

خلاصة

جرت إحاطة المؤتمر بجهد إعلامي، قامت به بوجه خاص صحافة الاتحاد الاشتراكي، لتقديم صورة نقابة مجددة في مضمون عملها وكيفية اشتغالها. لكن مقياس مدى الإسهام بالنهوض بمهمات مقاومة تعديات أرباب العمل ودولتهم، يبرز ان هذه المنظمة تتولى، خلف لغة نقابية، مسايرة تلك التعديات، وترويج مفهوم

للنقابة العمالية على طرف نقيض من مصالح الأجراء.

لم يأت المؤتمر الثاني للفيدرالية بأي جديد قياسا على سابقه ما خلا تشكيل الأجهزة، وهو إجراء يتوخى إثبات المزاعم الديمقراطية (احترام قوانين المنظمة وبوجه خاص دورية اجتماع الهيئات) التي كانت مبررا لإنشاء الفيدرالية.

سيظل قسم من الشغيلة متجها الى الفيدرالية، بحكم الطبيعة الاولية للمطالب النقابية ذاتها، وحتى بحكم فهم للنقابة أشاعه الاتحاديون، متمثل في اعتبارها وسيطا ينوب في حل المشاكل. هذا ما يستدعي تحديد نوع التعامل مع هذه النقابة المطابق لمصلحة النضال العمالي، انه برأينا يتلخص في ما يلي:

·*حرب لا هوادة فيها على أفكار هذه النقابة التي تفسد وعي العمال بأوهام المصلحة المشتركة بين الرأسمال والعمل، وبخرافة تحسين الأوضاع بسبل أخرى غير النضال، وتسعى الى تجنيدهم خلف أحزاب برجوازية.

*مساندة بكل الوسائل للنضالات التي يخوضها شغيلة قد تضعهم ظروف ما داخل هذه النقابة.

* النضال من اجل الوحدة النقابية: استعمال كل فرصة لإبراز أضرار الانقسام النقابي، والتقدم بصيغ عملية لتنسيق الكفاحات بين مختلف النقابات.

* الدفاع عن استقلال النقابات العمالية عن الدولة وعن الأحزاب، أيا كانت، وعن الديمقراطية الحقيقية، ديمقراطية توفر شروط تفاعل التيارات السياسية داخل النقابة، بدفاع كل عامل عن تصورات الحزب الذي ينتمي إليه ، وذلك على قاعدة حرية التعبير لكافة وجهات النظر وحق تكوين التيارات واحترام الطابع الفيدرالي للمنظمة النقابية.

الفصل الخامس

الفئوية في نضالات التعليم

المؤتمر الوطني السابع للنقابة الوطنية للتعليم (كدش)

وهام المناضلين اليساريين

انعقد المؤتمر الوطني السابع للنقابة الوطنية للتعليم، المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بالمحمدية أيام 2و 3و4 و 5 يوليوز 1995 تحت شعار "ثلاثون سنة من النضال المتواصل من اجل انقاد المدرسة العمومية وتحديث التعليم لمواجهة التحديات وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للشغيلة التعليمية". وقبل تناول مجريات تحضير المؤتمر وأشغاله يلزم التوقف عند سياقه العام.

السياق العام للمؤتمر 1989-1995

على المستوى العالمي والجهوي

مند المؤتمر السادس للنقابة الوطنية للتعليم (1989) زاد اختلال موازين القوى لصالح الرأسمالية العالمية، فقد أدى انهيار الستالينية وتوابعها بتفكك الاتحاد السوفيتي وإعادة توحيد ألمانيا، الخ إلى تصاعد هجوم البرجوازية العالمية وشهدت حركات التحرر الوطني انعزالا وتراجعا لم يسبق لهما مثيل. وفي هذا الإطار ارتفعت دعوات الوفاق بين الطبقات والتكيف باسم الواقعية والتبشير بنهاية الصراع الطبقي والترويج لأطروحات الصراع الحضاري التمويهية.

وخيمت في المنطقة العربية نتائج حرب الخليج المرة واستكمال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لسيرورة استسلامها السياسي طويل الأمد بتوقيعها اتفاق واشنطن(17-09-1993) .

وشكل الصعود السلفي الرجعي بالجزائر مرحلة جديدة من تقدم هذا التيار في عموم المنطقة العربية أمام قصور قوى اليسار عن الاضطلاع بقيادة الجماهير الشعبية التي تفاقمت أوضاعها الاجتماعية وانتكست مطامحها القومية من جراء فشل تجارب التحرر الاقتصادي.

على المستوى المحلي

اعتبر الصعود السلفي الرجعي بالجزائر من طرف الأحزاب الديمقراطية المزيفة بالمغرب فزاعة من أجل تبرير استعادة التعاقد التاريخي بين المخزن والحركة الوطنية البرجوازية من أجل استكمال تحقيق روح عريضة 11 يناير 1944 : الديمقراطية ودولة المؤسسات كما يزعمون.

وقد انطلقت أوهام المعارضة الديمقراطية المزيفة حول إصلاح آلة الديمقراطية الخادعة على قاعدة وعود رئيس الدولة أثناء طلب تمديد عمر البرلمان سنة 1989 ، وقد حاولت استعراض قدراتها على تحريك الشارع (كدش، ا ع ش م) خلال إضراب 14 ديسمبر1990. ونذكر ان هذا الإضراب،الذي أبان عن دور البيروقراطية النقابية في شل نضالات الأجراء و إفراغها من أي محتوى كفاحي، اعتبره بعض مناضلي اليسار الجديد مقدمة للتجدر النقابي. وقد اتضح أن ذلك التقدير وهم ليس إلا.

عاد الديمقراطيون المزيفون إلى صوابهم بعد القمع الدموي ليستأنفوا رفع جملة التماسات في مذكرة مشتركة

(أكتوبر 1991) يرجون فيها المخزن أن يقلم أظافره من خلال إصلاحات دستورية، كما التمسوا جملة مطالب حول الانتخابات. والآن وقد انتهى الضجيج الدستوري و "الاستحقاقات" الانتخابية لسنتي 92 و 93 تستمر نفس الأوهام والتوسلات بإحداث إصلاحات لا تمس مطلقا جوهر الاستبداد المخزني بل تموهه . موازاة لهذا اندمجت المعارضة الديمقراطية المزيفة و المنظمات النقابية في جميع الأجهزة المخزنية التي انشئت من أجل التمويه و المناورة وتغذية ممارسة التعاون الطبقي : المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمجلس الوطني للشباب والمستقبل، ثم المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

في سياق هذه التطورات السياسية تواصل الهجوم البرجوازي على القوت اليومي للمأجورين والكادحين عموما بتجميد الأجور، ورفع الأسعار، واستمرار ثقل الضرائب غير المباشرة، وضعف الحماية الاجتماعية، وتقلص الخدمات الاجتماعية، وتضخم أعداد العاطلين عن العمل و المطرودين منه. وهذا كله في إطار تحميل الكادحين مغبة تسيير أزمة الرأسمالية المتخلفة. وهو ما لم يأت سوى بضرب حرية التنظيم النقابي بالطرد المنهجي للمناضلين ومحاكمتهم، وتجريم الإضراب، وفرض رقابة ذاتية على الصحافة المهادنة نفسها. والإعداد لمد الهجوم إلى المستوى القانوني بتهيئ القانون التنظيمي للإضراب ومشروع مدونة الشغل.

أوضاع التعليم

ليس النظام التعليمي سوى حصيلة السياسة التعليمية الاستعمارية لعهد "الحماية"ومثيلتها شبه الاستعمارية خلال فترة "الاستقلال" خاصة بعد 1964.

فقد أقامت فرنسا سياستها التعليمية بالمغرب على أساس نوع من التمييز الطائفي والطبقي، لهذا أنشئت أنواع من المدارس والبرامج لبلوغ أهدافه. يقول هاردي أحد منظري السياسة التعليمية الاستعمارية:" هكذا فنحن ملزمون بالفصل بين تعليم خاص بالنخبة الاجتماعية وتعليم لعموم الشعب، الأول يفتح في وجه ارستقراطية مثقفة في الجملة متحضرة ومهذبة...يهدف إلى تكوينها في ميادين الإدارة والتجارة ... أما النوع الثاني فهو التعليم الشعبي الخاص بجماهير السكان الفقيرة يوجه نحو المهن اليدوية".

لم يتغير شيء خلال فترة الاستقلال، فبعد محاولة أطر الحركة الوطنية البرجوازية خلال السنوات الأولى خلق أسس تعليم "وطني"، والتي تجلت أساسا في المبادئ الأربعة لمشروعها التعليمي (التوحيد والتعريب والتعميم والمغربة)، و بعد ذلك في المخطط الخماسي الأول (1960-1964) الذي ليس سوى محاولة شعبوية لوضع أسس اقتصاد وطني.. فكان من اللازم إعداد قوة عمل ذات كفاءة على مستوى التكوين وحد أدنى من القراءة والكتابة.

عاد المخزن من جديد إلى سياسة الحماية التعليمية بأهدافها الطبقية. وصورة تعليمنا الحالي تبين ذلك. فأبناء الطبقات الميسورة والمتحكمة في مقاليد الاقتصاد وأجهزة الدولة تكون أبناءها في مدارس وثانويات البعثة الثقافية الفرنسية والمدارس الأمريكية ومدارس التعليم التجاري الخاص، بينما عامة الشعب تختص بالتعليم العمومي بالإضافة إلى التكوين المهني لاستقطاب المطرودين والمنقطعين عن الدراسة . هكذا يمنحون أنفسهم تعليم البعثات والتعليم التجاري الذي يقودهم إلى الخارج وجامعة الأخوين و مدارس الطب والهندسة.. والوظائف السامية والوزارات ونحن لنا التعليم العمومي الذي يقودنا إلى التكوين المهني وبطالة الخريجين.

ولوضع حد للضجة الجارية حول إصلاح التعليم، بادر الحكم بعد انتهاء المؤتمر الوطني السابع للنقابة الوطنية للتعليم، دون تردد.إلى الانتقال إلى مستوى حاسم في غارته على التعليم واستكمال حلقات خوصصته: إنهاء مجانية التعليم العمومي.

أوضاع أجراء التعليم

لم يعد خافيا الوضع المزري الذي أصبح يعيشه موظفو التعليم، خاصة السلالم الدنيا ابتداء من السلم التاسع . فحالة القهر الاقتصادي والانحطاط الاجتماعي تخنق أنفاس المدرس ونستعرض هنا مجموعة من المظاهر.

▪ هزالة الأجور وتجميدها: فهل يضمن الراتب تغطية مصاريف خبز المدرسين وأسرهم أم مصاريف الكراء والملبس والتجهيز، أم مصاريف التطبيب؟ أما الترفيه والأسفار ومقتضيات التكوين التربوي والثقافي فباتت من المستحيلات. إنه وهم العيش والحياة ليس الا . وفضلا عن تجميد الظهير الخاص بالسلم المتحرك للأثمان ولأجور، فإن الأجور مرشحة إلى مزيد من التجميد بالنظر إلى تقرير الوزراء الخمس الذي ينصح محتكري القرار بسن إجراءات تقشفية جديدة وصارمة منها تقليص كتلة الأجور. بالإدارة والقطاع العام عبر تجميد المرتبات وتخفيض أعداد العاملين.

▪ طول ساعات العمل: في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو تخفيض ساعات العمل يستمر إثقال كاهل المدرسين بالمغرب بساعات إضافية مجانية منذ 1985، هذا دون اعتبار لساعات العمل خارج مؤسسات التعليم لإعداد الجذاذات والمذكرات والتوازيع السنوية والشهرية واليومية، فضلا عن ما يلزم من وسائل ومعارف تكلف إلى جانب الوقت مصاريف إضافية. إن هكذا وضعية تجعل المدرس يغرق في شقائه اليومي متحولا إلى آلة غريبا عن حقله التربوي فاقدا لأي إحساس بحرية شخصيته.

▪ شروط العمل المزرية: ينضاف إلى ما سبق تدهور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية بشكل فظيع على مستوى البنايات أو التجهيزات، خاصة بالقرى والمناطق الجبلية وهي حالة تخلق الاشمئزاز وتهدد بالأخطار الصحية المهنية.

▪ الأمراض المهنية: رغم غياب تحقيقات معززة باحصاءات فان المؤكد أن مجموع الشروط المذكورة أعلاه تفضي إلى نهش صحة المدرس سواء بشكل مباشر وسريع كأمراض التنفس و الحنجرة والأنف والأذنين والحساسية الجلدية أو بشكل غير مباشر على المدى المتوسط والبعيد كالأمراض النفسية والعصبية وأمراض المعي الغليظ وأمراض الإرهاق والأرق وإصابات الدماغ والآلام الروماتزمية، الخ. ونظرا لغياب أي اعتبار لطب الشغل ضمن ما يسمى بالتشريع المدرسي، ومع انعدام تسيير ديمقراطي لمؤسسات التامين فان العديد من أجراء التعليم يذهبون ضحية هذه الإمراض والإصابات فرادى دون أن يحدث ذلك ضجيجا أو ينعكس في مطالب تتسلل إلى مذكرات البيروقراطية النقابية .

▪ أجهزة الإكراه والضبط: بالمقابل يتضخم سلك أجهزة المراقبة البيروقراطية ليلتهم ما تبقى من الشخصية المعنوية للمدرس: مدراء الأكاديميات ونواب وزارة التربية والمفتشون بأصنافهم والمدراء، الخ.هكذا تنهال التعليمات و يتممها التجسس والاستقواء المخزني لتجعل الحقوق الإدارية رهينة بمدى الطاعة والخنوع : النقطة الإدارية ونقطة التفتيش والترسيم والترقية والانتقال، الخ.

النضالات والبناء النقابي

النضالات

شارك المدرسون بكثافة في الإضراب العام يوم 14 دجنبر 1990 أملا في فرض مطالبهم كباقي الأجراء. غير أن إمساك قيادتي كدش والاتحاد العام بتفاصيله ودعوة المأجورين إلى البقاء مذررين في بيوتهم قد ضيع للمضربين فرصة كسب خبرة وإعطاء الإضراب مضمونه الطبقي في وجه الباترونا وجهاز الدولة البورجوازي المخزني. وبقي شباب الأحياء الفقيرة في مدن عدة أمام مدرعات ورشاشات المخزن.

بعد ذلك متعت القيادتان النقابيتان (ن.و.ت/ج.ح.ت) المدرسين بسلسلة عطل سمتها عبثا معارك نضالية حول مذكرة مطالب رفعتها إلى الحكومة في 25 ابريل 1991 هذه المذكرة التي تضمنت برأي القيادتين في ندوة صحفية الحد الأدنى من المطالب:

- اضراب يوم 10 دجنبر 1991.
- اضراب 25 فبراير1992.
- اضرب يومي 16 و17 فبراير 1993.

لم يتحقق اي مطلب من المذكرة. وعوض استخلاص الدروس الضرورية ومراجعة النهج الاستجدائي وحشد همم المدرسين وخوض معارك حازمة، ارتأت القيادتان النقابيتان التراجع خطوتين إلى الوراء للتوغل خطوات إلى الوراء فرفعت مذكرة جديدة إلى الوزارة يوم 26 يناير 1995 تضمنت حدا أدنى من المطالب التي سبق تقديمها يوم 25 اكتوبر 1991 [الحد الأدنى للحد الأدنى] وبعد جملة توسلات للوزارة إلى الوزارة والحكومة أعلنت إضراب 13 أبريل 1995.

هكذا طويت صفحة النضالات التي أعقبت المؤتمر السادس. وبمعزل عن هذه التوقفات، المضبوطة بدقة في الزمان وفي أشكال التنفيذ، جعلت القيادة من السعي إلى الحوار "الجاد والمسؤول" محور عملها، وذلك عبر رسائل ونداءات استعطافية خالية من أي مضمون طبقي عمالي تستجدي فيها الحكومة لترقيع الوضعية قبل فوات الأوان. وعشية كل إضراب، أو كلما أبدى وزراء التربية الوطنية استعدادهم تخصيص جزء من وقتهم للتهكم على المدرسين، يتم الإعلان عن جولة من جولات الحوار "كأسلوب حضاري" تنقلها وسائل إعلام الدولة ومقابلها تصدر القيادتان النقابيتان بلاغات تبرهن فيها عن "وطنيتها" ورزانتها وحتى نواياها وتأسفها لغياب النظرة "الوطنية والجدية" لدى الوزارة والحكومة وتختمها بعبارات مكرورة حول استعدادها لخوض معارك عبثية جديدة بجميع الصيغ، التي توافق طبعا الطبيعة السياسية للقيادة: وكلاء ليبراليون يرفضون الحركة من تحت ويركضون نحو التعاون الطبقي من فوق.

البناء النقابي

دون الإغراق في خلفيات التأسيس والتطور، تظهر مختلف أوجه التنظيم والإعلام والتكوين والحركة الاضرابية إلى أي مدى تعمق الانحطاط البيرقراطي للنقابة الوطنية للتعليم. وهو ما يحول دون تحول التوسع الكمي للفروع إلى بناء نقابي نوعي يدشن فعلا الطريق إلى خط نقابي ديمقراطي كفاحي.

فالنقابة الوطنية للتعليم. هي من الناحية التنظيمية بمثابة هرم مقلوب: تضخم الأجهزة الفوقية وضعف التنظيم القاعدي رغم إشعاع النقابة وتأثيرها. أما من جهة التسيير واتخاذ القرار فالقيادة كل شيء والقاعدة لا شيء.

فجميع المبادرات التحتية يتم خنقها بشتى المبررات، واجتماعات المجالس الوطنية تفرغ من كل مضمون نقابي ديمقراطي: رقابة على النقاش والمقترحات، وتغييب تقييم المعارك و طرق القيادة النقابية، علاوة على الإخلال بانتظام مواعيد الاجتماع، الخ وهذا كله يحول دون استخلاص الدروس في وقتها. وليس اتساع ظاهرة تفويض الصلاحيات للقيادة العليا غير علامة على استحكام الانفراد البيروقراطي وتغيب دور المناضلين والأجهزة "الممثلة" لهم.

إلى جانب بيروقراطية القيادة المستندة إلى ضمان الهيمنة السياسية لحزب الاتحاد الاشتراكي وسيادة فكر الوفاق والتعاون الطبقي داخل النقابة الوطنية للتعليم، وعبرها إلى سائر قطاعات كدش، أدت ضرورة التسيير والترشيح إلى مؤسسات الدولة التمثيلية إلى توسع الجهاز البيروقراطي. وغدت له مصالح وامتيازات تقوي نزعته المحافظة وتهربه من النضال الفعلي وميله إلى الحلول محل القاعدة في كل شيء وتغييب الديمقراطية: سلك المتفرغين وأعضاء اللجان الثنائية وسلك المتنفذين على مستوى المكاتب الجهوية والفروع والذين يصلون بطرق لا علاقة لها بالديمقراطية. ان هؤلاء يؤدون دور التخريب في غياب اي رقابة نقابية صارمة وغياب قوانين تنظيمية ضامنة للديمقراطية الداخلية. ويتم تجنيد قاعدة من الأتباع الانتفاعيين والوصوليين جهويا ووطنيا رهن الإشارة في جميع أشكال الخنق والمناورة.

على مستوى آخر، ومن أجل اغتيال جميع المبادرات المؤسسة لتقاليد ديمقراطية في التسيير والنقاش وخوض المعارك، ومن أجل تأبيد الوصاية السياسية للاتحاد الاشتراكي داخل النقابة الوطنية للتعليم، ومعها تكتيكاته وإستراتيجيته، يتم تغييب دور الإعلام النقابي المستقل بشتى أنواع المبررات الواهية، كالعوز المادي أحيانا، وانعدام الأطر الصحافية أحيانا أخرى. وقد كشفت مبادرات عديدة زيف المبرر الثاني وجاء المؤتمر ليفند المبرر الأول(فائض يفوق مائة وخمسين مليون سنتيم).

هذا إلى جانب قمع التعبير الحر عبر مساطر التسيير الشبيه بالمخزني والميليشيات المتنفذة ممن سبق ذكرها أثناء الاجتماعات النقابية خاصة المجالس الوطنية ومحطة المؤتمر.

المؤتمر الوطني السابع ومحنة الديمقراطية

لم يكن هناك أي وهم بتغيير موازين القوى لصالح المكونات النقابية. -السياسية النقدية، وبالأحرى تشكل يسار نقابي ديمقراطي مناضل يفرض نفسه في المؤتمر. وذلك نظرا لافتقاد الانسجام الضروري والرؤية البرنامجية الواضحة للعمل النقابي أي في الجوهر بديلا نظريا وعمليا قادرا على التصدي للبيروقراطية النقابية وأصولها المادية والسياسية وبلورة البدائل العملية- البرنامجية المانعة للتبقرط.

التحضير للمؤتمر

كانت جميع المقدمات مطابقة لسير الأشغال والحصيلة، ابتداء من التحضير الأدبي لمشاريع المقررات، حيث هيمنت أطروحات منظري الليبرالية (الديمقراطية المزيفة) ورؤيتهم على مستوى السياسة التعليمية ونزعة تضييق هامش الديمقراطية على مستوى القانون الداخلي [التنظيمي]. وبعد تهيئ دام سنة نزلت مشاريع قبل شهر فقط من موعد المؤتمر، مع العلم أن الملاحظات والتعديلات يجب أن تعود إلى اللجنة الإدارية في آجل معقول لأخذها بعين الاعتبار. هكذا لم يتمكن المنخرطون من قراءة المشاريع بما يلزم من اهتمام وبالتالي مناقشتها. في هذا السياق تم الانتقال إلى انتخاب مندوبين إلى المؤتمر، وهي عملية ستدخل التاريخ إلى جانب انتخابات 1992الجماعية و1993 البرلمانية. اذ أن آلة شبيهة بالتي يعتمدها المخزن اشتغلت في مناطق عديدة لصنع تشكيلة المندوبين بالمناورات والانزالات والمكر وذبح أبسط قواعد

الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى تجريب بعض "الرفاق الديمقراطيين" لهذه الوسائل ضد بني جلدتهم في بعض الفروع، ثم يضاف إلى هذا كله سوء اختيار التوقيت وعدد المؤتمرين الهائل الذي سبب مصاعب جمة لتوفير شروط إقامة لائقة (المبيت والأكل) وعرقل تنظيم وتركيز النقاش. فهل أريد للمؤتمر أن يكون مجرد كم هائل ثقيل لا يقدر على الحركة الذاتية مما يوفر للبيروقراطية متسعا كافيا لتمرير ما تشاء ؟

ان المهرجان الاستعراضي الذي نظمته قيادة النقابة واعتبرته مؤتمرا يتعارض مع أبسط شروط مؤتمر هيئة جدية تحترم نفسها، ناهيك عن زعمها توحيد الأجراء للنضال ضد مستغليهم. فهل في تلك الشروط يمكن تقييم التجربة والتخطيط للمرحلة المقبلة بتحدياتها العملاقة؟

بهذه المقدمات انطلق المؤتمر الوطني السابع بالمحمدية، بعد ان وضعت البيروقراطية جميع الترتيبات الكفيلة لضمان هيمنة مطلقة وبأدق التفاصيل. فقد حضر الافتتاح الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية كعربون على تعقل القيادة وإعلان انتقالها الصريح إلى درجة "أرقى" من الانحطاط. ولم يفت مسير الجلسة أن ينوه بهذه "المبادرة" والتفاخر بالحضور الميمون للكاتب العام. بعدها استغل الخطباء الفرصة للهجوم على الدكان البيروقراطي المنافس "الاتحاد المغربي للشغل" دون إشارة ولو بالتلميح إلى الدكان الجديد لحزب التقدم والاشتراكية. أما كبير الخطباء (الأموي) فقد رسم الخط السياسي للمؤتمر عبر استحضار "كرامات وملاحم وبطولات" سيده اليوسفي والبصري بالإضافة إلى مغازلة زعيم أخطر الجماعات السلفية الرجعية شيخه عبد السلام ياسين. بهذا الافتتاح سيئ الذكر انطلقت الأشغال التي أريد لها أن تكون شكلية ومرتعا لاستهلاك الكلام ليس إلا. فقد كان الكم الهائل (900 مؤتمر) أداة لخلق الارتباك سواء أثناء الجلسات الفرعية أو العامة، إلى جانب تسهيل مهام المناورة والتعويم عند الضرورة. وفي جو من البلبلة تم تقديم النظام الداخلي للمؤتمر، والذي أعطى صلاحيات واسعة للمسيرين والرئاسة بينما كان حافلا بالإجراءات التي تمنع التعبير الحر عن الآراء سواء بخصوص التجربة أو القيادة. هذه الأخيرة التي أحاطها النظام بهالة من القداسة. ورغم صيحات أقلية من المناضلين الديمقراطيين على اختلاف تلاوينهم للمطالبة بإخضاع ذلك النظام للنقاش قبل عرضه على مصادقة المؤتمرين، فقد فرض فرضا من طرف أنصار القيادة الذين ضمنوا لأنفسهم أغلبية عددية مريحة كأغلبية برلمان المخزن ستطبع هذه الأجواء مجموع الأشغال اللاحقة، دون أدنى شروط نقاش ديمقراطي لا بل وحتى الاستماع للرأي الآخر. فقد كان من المفروض، أن يقدم التقرير الأدبي تقييما مركزا مدققا لعمل القيادة بين المؤتمرين وحصيلة النضالات و المواقف النقابية، فضلا عن مختلف جوانب التنظيم والإعلام والتكوين، والوقوف عند الثغرات ونقاط الضعف وطنيا وجهويا. عكس ذلك استرسل الكاتب العام للنقابة في إغراق المؤتمرين في بحر "تاريخ" النقابة الوطنية للتعليم و صراعها ضد الخط "البورصوي"، وانتقل إلى تناول ما تعتبره القيادة أخطاء وتجاوزات الفروع والإعلان المسبق عن العزم على تصحيح الأمور في التجربة القادمة (أي بعد المؤتمر السابع)، أي المزيد من توسيع سلطات القيادة وتقليص دور القاعدة . أما النقاش- المهزلة فقد قيد بشرط عدم المس" "بالمناضلين وسمعة النقابة"، والغاية هي تعويم النقاش وإفراغه من محتواه التقويمي-النضالي وإيجاد مبررات لمنع كل من سولت له نفسه تحليل ونقد التجربة من التعبير عن رأيه بحرية، وذلك ما تم فعلا بقية الأشغال- ان استحقت هذا الاسم، كانت أحط بكثير خاصة أشغال لجنة المقرر التنظيمي: الكم البشري الهائل، والتسيب، وصمم الرئاسة، الخ. وكانت الحصيلة صفرا: احتفاظ بالجوهر وتعديلات شكلية طفيفة. علما أن المصادقة على نتائج اللجن من طرف المؤتمر كان يتم في حين لازالت لجنة التنظيم لم تنه أشغالها.

نذكر انه قبل هذه المرحلة من المؤتمر قام المناضلون الديمقراطيون بانسحاب رمزي احتجاجي من قاعات الجلسات العامة ردا على ما يسمى بشطحات الرئاسة واستفزازها للديمقراطيين. وقد توقف المؤتمر لمدة

قصيرة قبل عودتهم إلى القاعة بعد تلقي وعد الاعتذار من طرف عبد الهادي خيرات. وقد توقف المؤتمر مجددا تحت ضغط احتجاج الديمقراطيين وعناصر من حزب الطليعة وبعض من تم نعتهم ب "الأمويين" وبعض عناصر منظمة العمل، ومطالبتهم بحضور الأموي للإشراف على بقية الأشغال، أي على وجه التحديد فرز القيادة الجديدة. وفعلا جاء الأموي ليرتجل خطابا مطولا مليئا بحكايات حرب الاتحاديين مع القيادة التاريخية للاتحاد المغربي للشغل. ووزع في جزء منها النصائح والتحذيرات يمينا ويسارا، والهجوم المباشر على منظمة العمل الديمقراطي الشعبي الذي ساومه أحد قادتها على قيادة النقابة حسب تعبيره . وفعلا رأينا في نهاية المؤتمر كيف أعلن جزء من مؤتمري المنظمة الانسحاب من أجهزة النقابة وتلاه بيان في أنوال حول نفس القرار علما أنه لحد الآن لازال الكاتب العام لشبيبة المنظمة ضمن أعضاء المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم. نذكر أيضا أن رمزين ضمن المناضلين الديمقراطيين شارك في ثلاث محطات في تمرير الاستسلام لمواقف ومناورات وكلاء الاتحاد الاشتراكي في النقابة الوطنية للتعليم.

- الأولى: أثناء تعيين الرئاسة بخروج أحدهم عن الإجماع الهش الذي أقرته لجنة التنسيق المكونة عشية انطلاق المؤتمر بالبيضاء، والتي شملت مختلف تلاوين المناضلين الديمقراطيين .
- الثانية: سكوت أحدهم على قرار لجنة فرز العضوية – وهو عضو بها-القاضي بنزع صفة مؤتمر عن مندوب من خريبكة بحجة تعاونه مع الاتحاد المغربي للشغل ! إنه أقصى أشكال الطعن في خط الوحدة العمالية الذي نص عليه بيان المؤتمر التأسيسي لكدش الذي نص بصريح العبارة على أن من ركائزها الأساسية إعادة الوحدة للطبقة العاملة.

بيروقراطيو كدش لهم الحق في لقاء بيروقراطيي إ م ش، وفي السكوت عما دار في اللقاء (الأموي وبن الصديق) أما مناضلو القاعدة الذين يسعون للانفتاح على إخوانهم في المعاناة والكفاح فيطردون!

دعوة المعني الأول المؤتمرين، بما فيهم رفاقه الديمقراطيين، إلى التصويت بالإجماع على البيان العام. لا ندري أهو التزلف أم إعلان الانتقال إلى صف الوكلاء الديمقراطيين المزيفين؟ جاءت الحصيلة مطابقة للخط العام الذي سار فيه المؤتمر: قانون تنظيمي في خدمة القيادة و أنصار تضييق الديمقراطية، ولجنة إدارية وفق أهواء بيروقراطية كدش وضامنة لهيمنة الاتحاد الاشتراكي ومفاهيمه الديمقراطية المزيفة داخل النقابة الوطنية للتعليم. فقد تشكلت لجنة الترشيحات، "لجنة طبخ الأجهزة"، من الرموز المحنكة ضمن بيروقراطية القيادة وأضيف إليها بعض عناصر التيارات الأخرى [اليسارية] بما لا يغير ميزان القوى تحت إشراف عضوين من المكتب التنفيذي. وقد عملت اللجنة على إرضاء أنصار القيادة في مختلف الجهات من أجل تعويم فتات الكراسي الذي منح للتيارات الأخرى داخل النقابة الوطنية للتعليم. ووسعت اللجنة الإدارية ليصبح العدد 121 عضوا.

تميزت الأجهزة الجديدة المنبثقة عن المؤتمر (المكتب الوطني واللجنة الإدارية) بنسبة أكبر لتمثيل المناضلين النقابيين اليساريين في ظل استمرار غلبة الاتحاديين. لم يكن أمام البيروقراطية بد من ذلك باعتبار الوزن المتزايد لمناضلي اليسار غير الإصلاحي في قاعدة النقابة. لكن يجب ألا يخفي عنا ذلك أن من مقاصدها أيضا استعمال أعضاء الأجهزة منهم ، خاصة المكتب الوطني، لضبط وكبح جماح المناضلين القاعديين المعروفين بحسهم النقدي الحاد وكفاحيتهم وحرصهم على صيانة وتطوير الخط النضالي الطبقي للكونفدرالية.. وميلهم إلى تغليب الوحدة العمالية و مصالح الطبقة العاملة بمجملها على المصلحة الآنية لهذا الفريق البيروقراطي أو ذاك. لذا فان الديمقراطيين الأعضاء بالأجهزة النقابية ملزمون بالتواصل المستمر مع القاعدة وتكسير التقاليد البيروقراطية التي كرستها عقود من السيطرة الاتحادية. وإلا نشأ بيروقراطيون

جدد بلون سياسي آخر لا غير.

الديمقراطيون والمؤتمر

بالنظر إلى تأخر صياغة هذا التقييم لأشغال المؤتمر الوطني السابع للنقابة الوطنية للتعليم، تمكنا من الاطلاع على جملة مقالات حول الموضوع، سواء التي أنجزت بشكل كراسات داخلية أو القراءات التي جاءت في العدد الأول لجريدة النهج الديمقراطي. وان كنا نشاطر الرفاق مجموعة أفكار تهم السياق العام للمؤتمر ومحنة الديمقراطية الداخلية، فإننا نعترض على مجموعة من التقديرات الصريحة والضمنية بخصوص طبيعة البيروقراطية النقابية والطريق إلى بناء النقابة الوطنية للتعليم وتهيئ الشروط الكفاحية من أجل فرض مطالب أجراء التعليم والرقي بوعيهم.

يرى رفاقنا في النهج الديمقراطي (العدد الأول) أنه لم تكن للمؤتمر أهداف واضحة فضلا عن ضعف دور القيادة التوجيهية "أمام ضبابية أهداف المؤتمر وضعف الدور التوجيهي للقيادة النقابية تمت عملية انتخاب المؤتمرين في مختلف الفروع"..ان هكذا تقدير يتم عن بخس لطبيعية وأصول بيروقراطية النقابة الوطنية للتعليم وجهلا لا يليق برفاقنا في النهج لمهامها. إنها وكيلة حزب الاتحاد الاشتراكي، ورؤيتها النقابية هي تعبير فظ لخط الحزب التوافقي الديمقراطي المزيف والذي تخلى عن ارثه الشعبوي. فالنقابة الوطنية للتعليم هي العمود الفقري لكدش. ويعي رفاقنا جيدا أن أغلب الاتحادات الجهوية والمحلية يهيمن عليها أعضاء النقابة الوطنية للتعليم من أنصار القيادة و الحزب، أي الأداة الرئيسية لتمرير أفكار الوفاق والتكيف والتعاون الطبقي. كيف إذن غابت الأهداف عن مؤتمر نقابة من هذه الطبيعة؟ وقد رأينا كم كانت الأشغال محكمة الإخراج. عن أي دور توجيهي يبحث رفاقنا ؟ وقد كانت القيادة ماسكة بأدق التفاصيل منذ الإعلان، مرورا بالتأجيلات والتهيئ المارطوني، إلى نزول المشاريع وانتخاب المؤتمرين وحسم الحصيلة ،وصولا إلى لا شيء غير خنق المناضلين الديمقراطيين وتذمر الشغيلة المنخرطين والمناصرين. إن الجدير بالملاحظة هو غياب هدف وبرنامج عند المناضلين الديمقراطيين خلال المؤتمر. فإذا استثنينا المناورات البليدة لبعض رفاقنا في حق بني جلدتهم و بطرق(وتنسيق) تشبه مناورات وكلاء الاتحاد الاشتراكي من أجل الكراسي، لن نجد أي شيء. .وبعد وصف مختلف أشكال التضييق والعرقلة، لا يرى رفاقنا حرجا في المراهنة على البيروقراطية في بناء النقابة وحل معضلات التكوين والإعلام، بل التعاون مع هذه البيروقراطية لانجاز هذه المهام: « ويبقى أن دور الأجهزة النقابية، قيادة وقواعد، هو العمل على بلورة هذا الطموح وتحويله من أفكار إلى واقع ملموس ...» إن انصياع البيروقراطية لطموحات الأجراء يفترض نهوضا ووعيا من قبلهم. ونعرف جيدا ان وجود هذه البيروقراطية بقدر ما هو حصيلة لخمول الأجراء وتدني وعيهم، يعد كابحا أساسيا لبلورة هكذا نهوظ وتطور في الوعي. واذا استحضرنا طبيعتها وأصولها فكيف نرجو تعاونها؟ إنه الوهم ليس إلا.
إن الطريق إلى بناء نقابتنا ومن خلالها كدش يمر عبر عمل داخلي منظم وفق رؤية برنامجية واضحة لمهام النقابة ضمن قطاعات الحركة الجماهيرية. عمل يستهدف فرزا واضحا لخطوط العمل:الخط العمالي الكفاحي بوجه الخط الليبرالي (الديمقراطي المزيف) في أفق الإجهاز عليه، خط المناضلين الديمقراطيين باختلاف تياراتهم الموحدين في إطار يسار نقابي على أساس برنامج للبناء الديمقراطي والكفاح من أجل فرض مطالب الشغيلة بوجه البيروقراطية وأنصار الوفاق الطبقي.

ولأجل ذلك نقترح على رفاقنا باختلاف وجهات نظرهم جملة من المهام الملحة:

إن مهمة البناء في الوقت الراهن ليست مهمة الأجهزة إنها أساسا رهينة بالمناضلين الديمقراطيين العماليين سواء كانوا في الأجهزة أو خارجها، ورهينة أيضا بتقدم وعي الأجراء والاقتناع بأهمية المبادرة الذاتية وفرض الرقابة على الأجهزة.

إطلاق أوسع نقاش يفضي إلى وحدة وجهة النظر لدى المناضلين الديمقراطيين العماليين في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل، أي تشكيل تيار نقابي مناضل بوجه البيروقراطية النقابية، وضد الانزلاق نحو النقابة البرجوازية.

نقد لا هوادة فيه لأفكار وممارسات البيروقراطية النقابية، واستعمال كل الفرص لإبراز الفروق الصغيرة كما الكبيرة بين الخط الديمقراطي الكفاحي وخط الوفاق الطبقي.

بخصوص التنظيم والتكوين والإعلام نقترح:

- ا-التنظيم: مواجهة إجراءات، مناورات البيروقراطية بجملة مطالب :
  - تتبع ومراقبة نشاطات المنقطعين (موظفي النقابة)
  - دمقرطة انتخاب الأجهزة باستعمال الاقتراع السري والترشيح باللوائح، وتطبيق قاعدة النسبية، ونبذ كل ميل إلى تشكيل لجن الطبخ واغتيال الديمقراطية المسماة لجن الترشيحات.
  - التزام مواعيد الاجتماعات سواء في الفروع او على المستوى الوطني بما فيها المؤتمرات.
  - اعتماد تقارير كشف الحساب على جميع مستويات المسؤولية ووضعها رهن إشارة المناضلين.
  - تطبيق مبدأ التناوب على المسؤوليات في أجل غير طويل، ومحاربة تركيز المسؤوليات مع إمكانية الإقالة في أية لحظة.
  - مبدأ الديمقراطية العمالية بخصوص جميع المعارك ببلورة تفاصيلها في التجمعات العامة وداخل المجالس الممثلة للقاعدة محليا ووطنيا، واعتماد النقاشات الموسعة والتجمعات العامة أثناء التعبئة، وتكوين لجن منتخبة بديمقراطية للإشراف على كل أوجه التسيير الذاتي للمعارك.
- ب- التكوين:من أجل تحصين أفكار وممارسة المناضلين العماليين وتنمية القدرة على محاربة وكلاء البرجوازية في صفوف النقابات وبدعواتهم للسلم الاجتماعية (للسلم مع الاستعباد الرأسمالي) لابد من:
  - إنشاء مكتبات نقابية بمقرات كدش بتخصيص ميزانية لذلك وتشجيع هبات المناضلين.
  - تعميم الأدب الماركسي الثوري والعمالي عموما
  - تنظيم التكوين السياسي حول الوضع الداخلي: إجراءات المخزن، وسياسة الأحزاب المعارضة، ومواقف النقابات العمالية وممثليها بالبرلمان، الخ وتنوير الأجراء في كل المحطات بما يلزم.
  - الإحاطة بتاريخ وواقع الحركة النقابية بالمغرب والتجارب النقابية والعالمية.
  - الإلمام بتشريعات الشغل وكشف خدمتها لأعداء الشغيلة.
  - الإحاطة بالأوضاع داخل القطاعات العمالية وبالنضالات الجارية والتجارب النقابية باستعمال الاستمارات وتنظيم التوثيق وقصاصات الصحافة.
  - -تنظيم العروض والندوات بالمقرات النقابية.
- ج-الإعلام: العمل لجعله سلاحا بيد الأجراء.
  - المطالبة الدائمة باحترام الاستقلال الإعلامي بإصدار جرائد النقابات مع الدفاع عن حرية التعبير بنشر الآراء المعارضة . يمكن البدء من الآن بتطوير تجارب النشرات المحلية وتعميمها كأدوات للنقاش بين

المناضلين وتنوير الأجراء عموما.

- التحريض بالبيانات والمناشير التي توضح للعمال ما يستعصي عنهم بفعل التبليد الرأسمالي والإرهاق بالعمل.
- فضح المؤسسات المخزنية الساعية إلى تمويه الاستبداد والمطالبة بانسحاب النقابات منها.
- هذا إلى جانب الاهتمام بتدقيق صياغة الملفات المطلبية، وتضمينها المطالب الانتقالية ذات القدرة على توحيد الأجراء وتعبئتهم للنضال الشامل ضد النظام الاقتصادي والسياسي القائم. وهذا يسير بموازاة فضح جميع أشكال ربط نضالات الأجراء بالاستجداءات السياسية للمعارضة الديمقراطية المزيفة، ونقد دون هوادة لتخاذل البيروقراطية النقابية اتجاه نضالات الشغيلة، كما كان مع السككيين و عمال مناجم جبل عوام والنقل الحضري بالبيضاء والتعليم نفسه.

فلتتوحد الجهود لتشييد نقابة طبقية مناضلة ديمقراطية مستقلة
مناضلون عماليون جذريون .1996

النقابة الوطنية للتعليم (كدش): بين القبول بـ "الميثاق الوطني للتربية و التكوين و الدفاع عن المدرسة العمومية

السياق العام لتفكيك التعليم كخدمة عمومية

يندرج الهجوم على التعليم كخدمة عمومية في سياق استمرار المنطق السائد في هذا الطور من تاريخ الرأسمالية و المتمثل عمو ما في عملية تفكيك الخدمات الإجتماعية التي تعد من بين مكاسب الحركة العمالية العالمية. فمنذ منتصف السبعينات و بفعل الأزمة الإقتصادية جرى كبح عنيف لنمو النفقات العمومية و هكذا شهدت نفقات التعليم انخفاضا سريعا في كافة البلدان بما فيها دول الشمال، و مع بداية الثمانينات حيث استمرار الأزمة الإقتصادية و انخفاض معدل النمو الإقتصادي لجأت الدول الرأسمالية الكبرى إلى فرض سياسات التقويم الهيكلي بهدف تقليص نفقات الميزانية و إيلاء الأسبقية للتصدير و دعم الخوصصة و المرونة في الشغل. ومن أجل تسريع و ثيرة التفكيك هذه، استعملت القوى الرأسمالية الكبرى الديون كأداة لفرض سياساتها النيوليبرالية على بقية دول العالم. و منذ أواخر الثمانينات و مع الإنهيار الحاد الذي عرفته الحركة العمالية العالمية تصاعد الهجوم النيولبرالي و تم بذلك تقويض المحاور الكبرى لسياسة التعليم؛ حيث تم دعم القطاع الخاص و إقامة شراكة مع عالم المقاولة و اعتماد مقاربة الكفايات و نزع طابع التقنين و تخفيض ساعات الدروس الخاصة للتلاميذ، كل هذا من أجل مطابقة المدرسة مع متطلبات الإقتصاد الرأسمالي الجديد و ملاءمة التعليم للحاجيات المباشرة للباطرونا و بالتالي تحويل المدرسة إلى سلعة و حرمان الطبقات الشعبية من المعرفة.

"الميثاق الوطني" يجهز على المدرسة العمومية

تنفيذا لتوصيات المؤسسات المالية العالمية قرر الميثاق اللبرالي من خلال المواد 175،174،173،170،169، أن تساهم الأسر في تمويل التعليم عبر أداء رسوم التسجيل في الثانوي و العالي و حرمان التلاميذ و الطلبة من المنحة. و من خلال المادة165 أكد الميثاق على حفز القطاع الخاص عبر وضع نظام جبائي ملائم و مشجع و إعفاء كلي من الضرائب و أداء منح مالية لدعم المؤسسات الخاصة. و بخصوص ترقية و ترسيم المدرسين فإن الميثاق، في المادة 138، سيخضعها للمردودية و الكفاءة التي سيحددها مجلس تدبير المؤسسة الذي يتكون من أطراف لا علاقة لها بالتربية. و ستتم شرعنة العمل بالعقدة (المادة135) التي تعني ضرب جميع المكتسبات التي حققتها الشغيلة بنضالاتها: الإستقرار، التقاعد، الترقية، التعويضات، الحريات النقابية....

الميثاق الوطني ينص بوضوح على تنصل الدولة من التجهيز و التوظيف و إلقاء هذه المهمة على عاتق الجماعات. الميثاق الوطني سيجهز على كل شيء، على كل الأسس التي انبنت عليها المدرسة العمومية: المجانية، الإجبارية، التعميم و التوحيد. لا يمكن الحديث عن مدرسة عمومية في غياب تعليم جيد غير مؤدى عنه، يضمن للمدرسين الإستقرار في العمل و التقاعد المناسب و الترقية العادلة و التكوين المعرفي و التربوي الفعال و الدائم. لا يمكن الحديث عن مدرسة عمومية يتم التخلي عن تمويلها بالمقابل صرف نفقات طائلة من المال العام على القطاع الخاص. ست سنوات من تطبيق الميثاق الليبرالي لم تدع لأحد شكا في أهدافه و مراميه الحقيقية، البعيدة كل البعد عن الكلام المنمق و الشعارات البراقة من قبيل التنمية، الإصلاح، الشراكة، الجودة و القرب.هذه الشعارات التي لا معنى لها سوى التخلي التدريجي للدولة عن مسؤوليتها في

تمويل التعليم و في شروط لا تدع مجالا لأي رد شعبي.

النقابة الوطنية للتعليم من المؤتمر السابع إلى اليوم

لقد مرت أكثر من عشر سنوات على المؤتمر الوطني السابع الذي كانت من بين شعاراته: إنقاذ المدرسة العمومية. و كانت منطلقات مشاريع المؤتمر هي غياب الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح و استكمرار نفس الإختلالات البنيوية التي تطبع نظام التعليم منذ الإستقلال. و انطلاقا من تشخيص المشاريع للفشل الحاصل في الإصلاح طرح ضرورة الإقرار بكل و ضوح بمسؤولية الدولة في الحفاظ على مجانية التعليم (راجع مقرر السياسة التعليمية)، كما طرح ضرورة ربط التعليم بالتنمية و تلبية حاجيات المجتمع المغربي و متطلباته و أكد على ضرورة مراجعة جدرية للنظام التعليمي و التعجيل بإعادة هيكلته و تفعيل المجلس الأعلى للتعليم و صولا إلى ميثاق و طني حقيقي يصبح التعليم فيه عاملا أساسيا و حاسما في التنمية (راجع البيان العام الصادر عن المؤتمر السابع).

لقد شكل المؤتمر السابع مرحلة دقيقة من تاريخ النقابة الوطنية للتعليم حيث حدث خلاله ذلك الإنعطاف الواضح في اتجاه استثمار ثلاثين سنة من النضال لصالح طموحات الحزب المهيمن بيروقراطيا على الإطار، و حل بذلك السلم الإجتماعي و النقابة المؤسسة و الرهان على الإندماج في مؤسسات الدولة، محل برامج نضالية و "النضال الحازم و إقامة تضامن الجماهير الشعبية و المنظمات النقابية التقدمية" (ما بين مزدوجتين هو مقطع من البيان التأسيسي لكدش 1978).

أداء النقابة الوطنية للتعليم (كدش) ما بعد المؤتمر الاستثنائي

علاقة ن.و.ت بالمركزية كدش

لقد اختارت كدش خيار السلم الإجتماعي و اقناع الشغيلة بتحمل أزمة النظام الرأسمالي التابع ببلدنا، لقد تعاملت مع النضالات بطريقة التحكم فيها وكبحها والامتناع عن دفعها قدما خدمة لتكتيك سياسي إزاء النظام. و شكل اتفاق فاتح غشت 1996، و مؤتمر كدش الثالث مارس 1997 منعطفا حاسما في مسار المركزية و جاء موقفها من قانون المالية 2006 ليؤكد كل هذا. الحصيلة أن كدش استسلمت لمسلسل الخوصصة، والهجوم على المكاسب العمالية الشعبية (ضرب مجانية الصحة بمرسوم 1999- خوصصة خدمات الماء والكهرباء والنظافة ، مكاسب انظمة التقاعد ، صندوق الموازنة، مرونة قانون الشغل،استشراء البطالة، ارتفاع الأسعار مع الزيادات الساخرة في الأجور...).

فماذا كان موقف النقابة الوطنية للتعليم؟ صمت مطبق لا يعني سوى الخضوع و المسايرة. مع تأكيدها الدائم على ضرورة تعميق الإرتباط بالكنفدرالية الديمقراطية للشغل. نعتقد أن تعميق الإرتباط بكدش من وجهة نظر نقابية لا يمكن أن يتم إلا على أرضية توحيد مصالح الطبقة العاملة و تقوية ميزان القوى لصالحها، ليكون ردها أقوى في مواجهة مخططات الدولة الطبقية.

+تدبير المكتب الوطني للملف المطلبي النقابة الوطنية للتعليم تقر بضرورة الدفاع عن المدرسة العمومية من خلال الندوة الوطنية التي تم تنظيمها يومكي 29،30 ماي 2004 ومن خلال الملف المطلبي المقدم للوزير يوم 11 فبراير 2005. و بخصوص الملف المطلبي تم عقد العديد من الحوارات مع المسؤولين وطنيا حيث تمت إعادة ملف التعليم إلى مائدة المفاوضات، إلا أنه أثناء تقييمنا لنتائج المفاوضات سنجد أن سيرورة

الهجوم على المكتسبات و استمرار تفكيك المدرسة العمومية لا زال مستمرا و بشراسة و أكثر من أي وقت مضى، و دليلنا في هذا الواقع التعليمي الذي يزداد سوءا، أضف إلى ذلك نضالات الفروع المكثفة و لكن بدون أفق. و نضالات الفئات المجزئة لمطالب الشغيلة و نضالاتها.

المكتب الوطني أمام هذا الوضع المتسم بالتدمير الممنهج للمدرسة العمومية، و تهميش مطالب الشغيلة من جهة، و التشرذم و التفييء و العزوف النقابي من جهة أخرى. اقتصر دوره في محاورة المسؤولين و تنبيه و توجيه الفروع: بمناسبة وضع البرنامج السنوي لسنة 2005 ارسل المكتب الوطني الى الفروع النقابية وثيقة ختمها بتوجيه الى الفروع النقابية و المكاتب الاقليمية مضمونها ان الواجب النضالي يقتضي ضبط و حصر المطالب وطرحها على النائب الاقليمي و مدير الاكاديمية و بعد دلك طرحها على المكتب الوطني و الوزارة و في حالة عدم الاستجابة آنذاك يتم النضال .
و في مراسلة اخرى بتاريخ ابريل 2004نبه المكتب الوطني الفروع الى عدم خوض نضالات حول مطالب وطنية . وبخصوص الفئات التعليمية المتضررة اكد المكتب الوطني على ضرورة الدفاع الشمولي على كافة الفئات وفي اطار التنظيم النقابي على اعتبار ان اللجان لا بمكن ان تحقق مطالبها رغم مشروعيتها ولايمكن ان تقوم مقام النقابات .و في نفس المراسلة و أثناء المجالس الوطنية والاتصالات مع الفروع المكتب الوطني ياكد على ضرورة الاستعداد لخوض كل الاشكال النضالية دفاعا عن المدرسة العمومية وتحويل قضية التعليم الى قضية مجتمعية .

مضت اكثر من اربع سنوات و الفروع النقابية والشغيلة التعليمية تنتظر المعركة "النوعية" و كل الأشكال النضالية و الدفاع الشمولي عن كافة المطالب و لا شيء من هذا تتحقق! لماذا لم يتحقق هذا؟ سؤال جوهري يجب على المؤتمر الثامن الوقوف عند إجابته، و تقييم المرحلة السابقة.

أليس من واجب المكتب الوطني مركزة نضالات الفروع و الفئات التي اضطرت في غياب نضال وطني إلى التحرك و الإحتجاج. إن المكتب الوطني يتحمل المسؤولية التاريخية في العزلة التي تعيشها الفروع النقابية الصامدة في وجه مخططات الدولة الجائرة و التي تسعى جاهدة إلى تفكيك ما تبقى من التعليم كخدمة عمومية و اجتثات كل أشكال المقاومة النقابية.

الآن مع احتداد الهجوم على مكتسبات الشغيلة التعليمية أصبحت جل المطالب ذات بعد وطني: إعادة الإنتشار، الساعات الإضافية، تدريس المواد المتقاربة، الإكتظاظ، الحركة الإنتقالية، مشاكل الفءات، الإقتطاعات... هذه المطالب تطرح على الفروع بشكل دائم و تنتظر جوابا آنيا؟، ترسل إلى المكتب الوطني، تعقد حوارات مع المسؤولين، و بعد كل هذا تفاجأ الشغيلة التعليمية بإجراءات تراجعية أخرى.

إننا بصدد سيل جارف من الإجراءات التدميرية للمدرسة العمومية و المعاول المستعملة في هذا التدمير هي بنود الميثاق الوطني للتربية و التكوين.لا مستقبل للمدرسة العمومية و مطالب الشغيلة بدون سياسة نقابية وطنية رافضة للميثاق الوطني و مؤسسة لنضال حازم يجعل مصلحة الشغيلة فوق كل اعتبار.

إن تصحيح موقف نقابتنا من السياسة التعليمية البرجوازية واجب للعودة الى الاصطفاف جانب الشعب الكادح. لذا فمن واجبات المؤتمر الوطني الثامن القيام بنقد ذاتي حول مشاركة النقابة الوطنية للتعليم في وضع الميثاق الليبرالي للتعليم والمصادقة عليه .
التحضير للمؤتمر الثامن

مشاريع المؤتمر الوطني الثامن تنطلق من نفس المنطلقات النظرية للمؤتمر السابع، و التحضير التنظيمي له لا يختلف كثيرا عن سابقه. تحضير تغيب فيه العناصر الضرورية للقيام بتقييم هادئ، و نقاش دقيق للتجربة و رسم الآفاق و التوجهات المستقبلية بكثير من الدقة و الوضوح، يتم هذا ضدا على قرارات المجلس الوطني التحضيري للمؤتمر الذي أكد على عدم إغراق المؤتمر و وقف كثيرا على تمثيلية النساء مؤكدا على ضرورة اعتماد معايير نظرية واضحة.

ما العمل للدفاع عن المدرسة العمومية؟

لقد اكتوت الشغيلة التعليمية بالسياسة النقابية المهيمنة على النقابة الوطنية للتعليم منذ سنوات. تلك السياسة التي تربط مصير الشغيلة بخط بورجوازي ليبرالي، تنطق باسم الشغيلة و تستعمل نضالاتها لأغراض بعيدة عن مصلحة الشغيلة، سياسة متدبدبة بين خطاب ليبرالي و آخرطبقي، سياسة تدافع عن التعاون الطبقي. هذه السياسة التي تؤدي إلى الإستنكاف عن النضال و تعويضه بثقافة الحوار و منطق الشراكة، الشراكة في تدبير الأزمة و القبول بالأمر الواقع.

مشاريع المؤتمر الثامن لا تخرج عن هذا النطاق، خطاب متناقض يطالب بتنفيذ بنود الميثاق الوطني، يتغاضى عن الحديث عن بنود الميثاق المدمرة للمدرسة العمومية كإعادة الإنتشار، العمل بالعقدة، الكفاءة التربوية، الكوطا في الترقية، تفكيك نظام التقاعد، تدريس المواد المتقاربة...بالمقابل تطرح المشاريع مطالب حيوية من قبيل الدفاع عن المدرسة العمومية.

نعتقد أنه للدفاع عن المطالب الحيوية للشغيلة، لا يكفي طرحها بل يجب وضع الشروط و الأليات الكفيلة بتحقيقها. الدفاع عن المدرسة العمومية مطلب سياسي يقتضي مجابهة قوية لسياسة الدولة في القطاع، يقتضي موقفا رافضا لسياسة التقويم الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على استمرار دوامة المديونية و خوصصة التعليم.

و لأن الميثاق الوطني هو التنفيد المحلي لوصايا البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، و من أجل الدفاع عن التعليم كخدمة عمومية ينبغي رفضه و تشكيل فضاء واسع لمقاومته. لقد آن الأوان للحسم مع نقابة تسير في خط مخالف لاختيارات القواعد التعليمية، في خط نقابي ينطق باسم مصالح الشغيلة و لكنه عمليا يساير هجوم الدولة البورجوازية على تلك المصالح إن أولى الأوليات هي وضع خطة وطنية نضالية واعلامية و تنظيمية للدفاع عن المدرسة العمومية. و في هذا الصدد نقترح ما يلي:

على المستوى النضالي

*الميثاق الوطني للتربية و التكوين: من أجل الدفاع عن التعليم كخدمة عمومية و للأسباب التي ذكرنا ينبغي رفض الميثاق الوطني للتربية و التكوين، و البداية تأتي لفك الحصار على نضالات الفروع النقابية و ذلك بالنضال من أجل التراجع عن الإجراءات التدميرية للمدرسة العمومية، و تتمثل أكبر الرهانات الحالية للدفاع عن المدرسة العمومية في توحيد نضالية جميع ضحايا السياسة التعليمية و تفعيل التنسيق النضالي الوطني و الدولي مع كافة الإطارات المناضلة من أجل صد هجوم المنظمة العالمية للتجارة و البنك العالمي (أهمية تفعيل دور ن.و.ت أثناء المنتديات الإجتماعية الوطنية و العالمية لا سيما المشاركة في الحملات الجارية الرامية إلى الحؤول دون خوصصة و تسليع التعليم).

خطر الإجهاز على ما تبقى من حريات نقابية اكبر الأخطار مشروع قانون الإضراب: سلاح الشغيلة هو الإضراب. اليوم أصبحت ممارسة هذا الحق مهددة. العديد من الفروع النقابية و الفئات التعليميم تعرضت إضراباتها للإقتطاع. إنه تكتيك الدولة لتقييد الشغيلة و شل قدراتها على النضال و تمرير المزيد من المخططات بما فيها هذا المشروع نفسه. يجب حماية ممارسة حق الإضراب قبل أن يفوت الأوان، و نقترح في هذا الشأن حملة وطنية احتجاجية و تعبوية من أجل الدفاع عن الحريات النقابية و إسقاط مشروع قانون الإضراب. ولن يكتب النجاح لهكذا حملة إلا باشراك كافة المنظمات المناضلة التي تضع في جدول أعمالها الدفاع عن الحريات (أطاك، جمعيات حقوقية، نقابات، جمعية المعطلين، جمعيات نسائية، إطارات سياسة مناضلة...)، و قبل كل هذا يجب على إطارنا العتيد مقاطعة الحوار حول هذا المشروع الذي هو دون شك تقييد للشغيلة، و التفاوض بشأنه لن يكون سوى تفاوض بشأن شكل القيد أو لونه.

وثمة طبعا مطلب إلغاء الفصل 5 من مرسوم فبراير 1958 المانع لإضراب الموظفين، والذي لم يحقق بعد ثلاثة سنوات من التنصيص عليه في اتفاق 30 ابريل 2003 بين أرباب العمل والدولة والنقابات العمالية. ولا شك ان تجند نقابتنا للنضال لأجل إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي المستعمل لتجريم الإضراب العمالي في القطاع الخاص ، سيشكل تجسيدا حقيقيا لمبدأ الارتباط بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

*ملف التقاعد: الصندوق المغربي للتقاعد مهدد بالعجز حيث ستتساوى النفقات مع الموارد في سنة 2007. و بعيدا عن الحملة الإعلامية المغرضة -التي توجت بالمناظرة الوطنية ليومي 17/16 ديسمبر2003- فإن الدولة هي المسؤول الأول عن أزمة الصندوق (عدم تسديد مساهمتها، وقف التشغيل، هزالة أجور أغلب الموظفين، المغادرة الطوعية).

يجب رفض سيناريو تفكيك نظام التقاعد، و رفض تدبير أزمته على حساب الشغيلة. إن حل أزمة الصندوق تفترض رؤية نضالية تحافظ على المكتسبات و تراعي مصلحة الشغيلة في تقاعد مناسب و مضمون. و لتحقيق ذلك يجب النضال من أجل تراجع الدولة عن كافة الإقتطاعات و الرفع من مساهمتها و محاسبة المختلسين و الرفع من نسبة التوظيف و زيادة أجور الموظفين الصغار.

إن مسايرة الخطى البطيئة التي تقوم بها الحكومة في الإجهاز على مكاسب الشغيلة في التقاعد يتجلى في قبول النقابات رفع الاقتطاع من أجور الموظفين من نسبة 7 الى 10 في المائة ، وها هي الحكومة تجس النبض النقابي لتقبل على خطوة اضافية : رفع سن التقاعد إلى 65 سنة. فهل تقطع النقابات الغصن الذي تقف عليه بالإسهام في الإضرار بالشغيلة؟

* البرنامج النضالي: من أجل وضع حد لسيرورة الإنشقاق و التفييء و العزوف عن العمل النقابي، و فك الحصار عن الفروع النقابية و تقويتها، و من أجل بناء ميزان قوى كفيل بتحصين المكتسبات و الدفاع عن المطالب الشاملة، لا بديل عن تبني خيار النضال و تسطير برنامج نضالي مستعجل دفاعا عن المطالب الآنية و الحيوية المتمثلة في ما يلي:

- الزيادة في ميزانية التعليم و إيقاف مسلسل الخوصصة.
- نظام أساسي و نظام تعويضات عادلان.
- ترقي متساوي و بدون كوطا.

- سلم متحرك للأسعار و الأجور.
- خدمات صحية مجانية.
- ترقية استثنائية و بدون كوطا لكافة المتضررين من تطبيق مرسومي 1985 و2003.
- إلغاء الساعات "التضامنية" و الإضافية.
- توفير الكافي من الأطر و الأعوان.
- فتح تحقيق بخصوص ملف التقاعد.
- إلغاء مذكرلة إعادة الإنتشار.
- الدفاع عن الحق في الإضراب.
- إلغاء امتحان الكفاءة التربوية.
- قسم لا يتجاوز 25 تلميذا و كتاب مجاني.
- إدماج و ترسيم كافة العرضيين و الأعوان.
- وضع معايير واضحة و ديمقراطية بخصوص الإمتحان المهني.
- الزيادة في الأجور و التعويضات.
- اعتماد حركة انتقالية فعلية.
- إعطاء اللجان الثنائية سلطة القرار و توسيع صلاحياتها.
- إلغاء الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة و في الأسعار.
- اعتماد نظام خاص بالموظفين لمتابعة الدراسة الجامعية.

على المستوى الإعلامي

- تفعيل الموقع الإلكتروني و فتح مواقع فرعية للفروع داخله.
- إصدار مجلة شهرية و نشرة للنقاش الداخلي و ضمان انفتاح على إسهامات الفروع و وانتظام الإصدار.
- تنظيم ندوات وطنية وجهوية ومحلية حول القضايا المرتبطة بملف التعليم و العمل النقابي (الخوصصة، المديونية، المدرسة العمومي، قانون الإضراب، المنتديات الإجتماعية، العولمة الرأسمالية، التقاعد....)
- الإنفتاح على الجرائد و المجلات و المواقع الإلكترونية و تنظيم برامج إعلامية و تكوينية مشتركة مع الإطارات المناضلة.

على المستوى التنظيمي

- إعادة النظر في علاقة الإرتباط بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل بما يخدم مصلحة الشغيلة. ينبغي الإرتباط بكدش على أرضية نقابية كفاحية ديمقراطية تجسد مبدأ التضامن العمالي بشكل ملموس، و خلق جبهة نقابية قوية قادرة على مواجهة كل المخططات اللاشعبية.
- إضافة مبدأ التضامن و إنشاء لجنة خاصة لتفعيله، تجمع التقارير و الملفات حول القضايا و تقترح أشكال التضامن على الأجهزة.
- تفعيل مبدأالديمقراطية الداخلية الذي يعني إشراك القاعدة في التسيير و اتخاذ القرار. و يقتضي هذا ضمان سير عادي للمجالس الوطنية و المؤتمرات، تقليص المدة الفاصلة بين مؤتمرين (أربع سنوات على الأكثر)، ضمان حرية التعبير و الرأي و القبول بتواجد وجهات نظر منظمة لتنظيم تعايش الإتجاهات السياسية، محاربة صيغة تفويض الصلاحية للأجهزة، و ضع رقابة صارمة على الأجهزة في علاقتها بالدولة و أرباب العمل، تطوير اداء الفريق الكونفدرالي في اتجاه استعمال ذلك المنبر لفضح سياسة الدولة واستنهاض القوى العمالية وليس نشر الاوهام حول امكانية اصلاح الوضع بواسطة المؤسسات المخزنية،

تحديد سقف زمني للمسؤولية النقابية و لعملية التفرغ، اعتماد مبدأ الإقتراع السري في عملية انتخاب الأجهزة و تحديد المتفرغين، و إلغاء لجنة الترشيحات.

- محاربة تبعية النقابة للأحزاب السياسية مع ضمان التعدد السياسي داخل النقابة.

إن نقابتنا مقبلة على لحظة تنظيمية حاسمة في مؤتمرها الثامن قوامها الاختيار بين:

1.حسم التردد بين وعي حاصل لدينا جميعا بأن المدرسة العمومية في خطر ، ومعها مكاسب شغيلتها، وبين ضعف الاقدام على ما يقتضيه الدفاع عن تلك المدرسة من نبذ كلي لميثاق التعليم ، ومن تعزيز كفاحية النقابة بنبذ التعاون الطبقى وبوضع مصالح الشغيلة الآنية والتاريخية فوق أي اعتبار.
2.مواصلة نهج الاعتراض الكلامي على سياسة الدولة في التعليم وفي باقي المجالات والمسايرة العملية لها، مع ما سيؤدي إليه ذلك من إضعاف للنقابة [نفور متزايد من العمل النقابي في القاعدة التعليمية، تزايد ظاهرة الفئوية]، ومن تردي أوضاع الشغيلة.

ومن البديهي أن الاختيار الأول هو الوفي للمبادئ التي قامت عليها نقابتنا قبل أربعين سنة.

فلنكن جميعا في مستوى اللحظة التاريخية بإنجاح المؤتمر الثامن بمضمون الوفاء لمصلحة أجراء وأجيرات التعليم، ولمصلحة كادحي المغرب في التعليم المجاني، غير الخاضع لمتطلبات الرأسماليين.

دفاعا عن الديمقراطية والكفاحية

مساهمة نقدية لحصيلة المؤتمر الوطني الثامن للنقابة الوطنية للتعليم (ك د ش)

بتشكيل المكتب الوطني (26عضوا) يوم 2 غشت 2006 كمحطة تنظيمية مؤجلة، تكون النقابة الوطنية للتعليم قد أنهت مؤتمرها الوطني الثامن الذي انعقد أيام 17-18-19يوليوز بالبيضاء. وبهذا العدد ضمن عدد أعضاء اللجنة الإدارية الذي وصل إلى 263عضوا (أي 31.8 بالمائة من عدد المؤتمرين 826)، تكون النقابة الوطنية للتعليم قد كرست بناءها التنظيمي في الظرف الراهن كهرم مقلوب: تضخم في القمة(الأجهزة الوطنية) وضيق في القاعدة (بالنظر إلى هزالة عدد المنخرطين الذي لم يتجاوز 14000منخرطا سنة 2005).

انعقد المؤتمر تحت شعار«النضال من أجل تعليم عمومي جيد للجميع وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للشغيلة التعليمية»، وهو عمليا نفس الشعار الكلاسيكي الذى اتخذه المؤتمر الوطني السابع بالمحمدية في يوليوز 1995. وفي غياب النضال من أجله، فإنه لا يعني سوى الإعلان الشفهي عن معارضة سياسة التعليم الرسمية (شعار الدفاع عن المدرسة العمومية) وعن النية في النضال لتحسين شروط عمل أجراء التعليم ومعيشتهم، لكن مع ما يشبه الاستسلام العملي أمام تلك السياسة المنتقدة.

وسنعمل في هذا التقييم، من وجهة نظرنا، على وضع النقابيين المقتنعين بالديمقراطية والكفاحية(قولا وفعلا) وعموم الشغيلة المتطلعة لبناء نقابة موحدة ديمقراطية كفاحية تضامنية جديرة بعلة وجودها، أمام حصيلة المؤتمر، كما نراها، ومدى استجابة هذه الحصيلة لتحديات:

- تجسيد النقابة التي تستلزمها مواجهة هجوم الدولة البرجوازية على التعليم كخدمة عمومية وشروط عمل ومعيشة أجرائه وأدوات نضالهم.
- حالة التفكيك النقابي من فوق ومن تحت والتي لم يسبق لها مثيل.
- تعاظم خطر الجماعات السلفية الرجعية على المجال النقابي، والتي سبق لقسم منها (العدالة والتنمية) أن أسس نقابة خاصة، ونسجل سعي القسم الأخطر منها (العدل والإحسان) النفاذ إلى النقابة الوطنية للتعليم ، حيث وصل صوتهم إلى داخل المؤتمر.

ينطلق هذا التقييم من كون النقابة الوطنية للتعليم ظلت لعقود موحدا لنضالات الشغيلة التعليمية، ولا زالت قادرة، كأداة للنضال، على لعب هذا الدور وانتزاع مكاسب، شرط إنماء كفاحيتها وديمقراطيتها وتصويب فهم وممارسة الارتباط بالطبقة العاملة في إطار المركزية ك.د. ش ومختلف قوى النضال الاجتماعي والحقوقي وغيرها.

يروم هذا التقييم أيضا، فتح نقاش جماعي تعددي حول آفاق انبثاق توجه نقابي ديمقراطي كفاحي وحدوي، على قاعدة شعارات كفيلة بتقديم أجوبة لأزمة حركتنا النقابية.

المؤتمر و امتحان الديمقراطية والبرنامج النضالي

أ- لم يخرج التحضير للمؤتمر الوطني الثامن عن طريقة التحضير التي اعتمدت خلال المؤتمر الوطني

السابع سنة 1995، رغم ادعاءات الحرص على إشراك الجميع (1)، فقد تقرر المؤتمر منذ فاتح أكتوبر 2005 في اجتماع للمجلس الوطني، بينما لم تنزل مشاريع المقررات للفروع ولم يفصح عن كل الأمور التنظيمية إلا في نهاية مايو 2006. سبعة أشهر مرت دون نقاش في جريدة «الديمقراطية العمالية» أو إصدار نشرة داخلية أو إنجاز موقع إلكتروني للنقاش وإشراك المنخرطين ولا تجمعات عامة حول المؤتمر...الخ. وظل المكتب الوطني و"خبراء" المشاريع المنتقون هم المتحكمون في تهيئ ما سيعرض أدبيا وتنظيميا، وواكب أعضاء اللجنة الإدارية اجتماعات ماراطونية لمناقشة ما يقدم لهم. هكذا غاب الإعلام النقابي وغاب التنظيم عن المواكبة والإشراك الفعلي للمنخرطين وتمكينهم من إبراز وجهات نظرهم المختلفة بشكل يعبر فعلا عن نقابة تعددية ومحترمة لقواعدها كما يحلو للبيروقراطية الحديث عنه.

لحظة المؤتمر أريد لها أن تكون أشبه بمهرجان استعراضي(2) يتعارض مع أبسط شروط مؤتمر هيأة نقابية جدية:

- سوء اختيار التوقيت: مما فوت فرصة شد اهتمام الشغيلة التعليمية إلى قضايا الشأن والنضال النقابي ووضع ومستقبل أدوات نضالهم.
- الكم الهائل لعدد المؤتمرين وعدد لا يحصى ممن اعتبر لجنة التنظيم، مما سبب مصاعب جمة لتوفير شروط مواكبة المؤتمرين لأشغال المؤتمر. فوجبات إطعام المؤتمرين كانت تستغرق وقتا طويلا إلى درجة اتصال بعضها ببعض، مما كان يعرقل تنظيم وتركيز النقاش الجماعي المثمر، علما أن ذلك الكم لا يعكس قاعدة الانخراط ، بما أن المنتخبين، رغم قاعدة 40/1، لا يمثلون سوى 57.50بالمائة من عدد المؤتمرين(3).
- غياب برنامج سير أشغال المؤتمر وصمت الرئاسة عنه رغم إلحاح المؤتمرين عليه وقت تقديم النظام الداخلي للمؤتمر.
- تمركز عدد من مؤتمري أنصار الخط المهيمن داخل النقابة ،أشبه بمليشيات، في مقدمة قاعة الجلسات العامة لإرهاب المتدخلين النقديين بالشعارات والمقاطعة والتهديد والشتائم، هذا فضلا عن الوعيد ببئس المصير التنظيمي من طرف مسير رئاسة المؤتمر، الذي ظهر كوكيل متحمس للخط المهيمن، لبعض المتدخلين المنتقدين لحصيلة التجربة السابقة أو لما جاء في البيان الختامي(4). هل هذه شروط كفيلة بتقييم التجربة بشكل هادئ ورفاقي وإعداد النقابة الوطنية للتعليم لمواجهة الهجوم النيوليبرالي على التعليم كخدمة عمومية مجانية وجيدة وتحديات الحفاظ على المكتسبات وانتزاع مطالب نساء ورجال التعليم؟(5) ما قيمة المنطلقات والمرجعية التي تستند إليها النقابة الوطنية للتعليم والتي دونت في مشروع التقرير العام أمام هكذا ممارسات؟(6)
- محطة انتخاب الأجهزة القيادية (اللجنة الإدارية والمكتب الوطني) لم تخرج في نظرنا عن سياق الدوس عن مزاعم الديمقراطية. فقد تم اعتماد طريقة المحاصصة الحزبية في إطار لجنة الترشيحات. هكذا تم انتقاء لجنة إدارية وبعدها مكتب وطني للترضيات وجبر الخواطر، في وضع تفجري من فوق. لجنة إدارية مثقلة بالأعضاء(263 أي حوالي ثلث المؤتمرين)، غير جديرة باسمها كقيادة، بعيدة حتى عن المعايير التي اعتبرت لجنة الترشيحات أنها اعتمدتها وبعيدة عن العدد الذي عبر عنه التوجه العام للمؤتمرين(121)

فارغة هي الديمقراطية النقابية التي لا تمكن من انتخاب أجهزة بلوائح مرتكزة على برامج نقابية متباينة، تخلق نقاشا حقيقيا يطور الأداء النقابي بدل انتقاء أعضائها وفقا لولاءات سياسية أقرب إلى التعصب القبلي(7). لا ديمقراطية دون اعتماد قاعدة النسبية في تمثيل وجهات النظر، وتمكين الأقلية من الدفاع عن وجهة نظرها، عبر تنظيم منابر للتعبير عن مختلف الخطوط داخل النقابة،منابر لن تكون حتما باسم

الأحزاب أو التيارات السياسية بل باسم برامج نقابية، قد توحد مناضلين من أحزاب وتيارات مختلفة وآخرين غير منتمين سياسيا، وتكون محاور الاصطفاف هي مختلف المقترحات بصدد نوع المطالب وأشكال النضال من أجلها وحصيلة المعارك، والمواقف من تطورات الوضع الاجتماعي والسياسي..الخ

فالتجربة الانشقاقية الاتحادية لسنة 2002 ومثيلتها من طرف جماعة بوزبع بعد المؤتمر، وما راج عن مشاكل حول عدد الكراسي المستحقة للفصائل الممثلة في لجنة الترشيحات خلال المؤتمر خاصة داخل المكتب الوطني، تؤكد أن أي خلاف بات يهدد النقابة بتصدعات في حجم الكارثة. إن الحفاظ على النقابة مشروط بحسن تدبير التباينات السياسية داخلها. لا خيار سوى تفعيل آلية الديمقراطية بما تعنيه من حرية التعبير أمام الاجتماعات وتفعيل الإعلام النقابي الذي يمد كل المنخرطين بالمعلومات ويرفع من معارفهم ووعيهم ويمكنهم من عرض آرائهم، المتباينة بالطبع، أمام الجميع، وضمان حق النشر للأقليات وإيصال وجهة نظرهم إلى أعضاء النقابة كافة.

لقد شكلت لحظة نقاش مشروع البيان الختامي خلال المؤتمر درسا بليغا لكل مناضل ديمقراطي، فمهما تكن الحجج، فقد أبانت عن إصرار الخط المهيمن على الاستمرار في سياسة خنق أي رأي معارض لوجهة النظر الرسمية داخل النقابة. كما أبان رفع أنصار الخط المهيمن لشعار «صناديق الاقتراع» عن خطورة استمرار القبول بـ «لجنة الترشيحات» كآلية لانتخاب الأجهزة. فذلك الشعار لا يعني سوى استهزاء وتعرية لصدقية مزاعم الديمقراطية و الكفاحية لدى الخط المعارض لوجهة النظر غير العمالية المهيمنة داخل النقابة. لا بد من مطابقة الأقوال بالأفعال.

إن إنجاز قطيعة مع من أرادوا بالأمس وضع النقابة الوطنية للتعليم ومجمل ك د ش كرجُل آلي ضمن قاطرة الحكومة سنة 2002، ومهدوا لذلك بما وُصف آنذاك باتفاق آخر الليل في 13 مايو 2002 (8) ؛ يعني إنماء كفاحية النقابة(9) وربط الأقوال بممارسة ميدانية وفية لمصالح الشغيلة التعليمية واعتماد فعلها الجماعي الواعي كأساس للممارسة النقابية. وذلك يشترط الديمقراطية أولا و أخيرا (10) في سير عمل النقابة اليومي و الإستراتيجي في حياتها الداخلية عموديا وأفقيا وأثناء الاجتماعات والإعلام و النضالات و تشكيل الأجهزة المسيرة، وبالمجمل إعطاء المثال عن الديمقراطية العمالية المنشودة داخل المجتمع. فقوة الشغيلة وتعزيز وحدتها واكتساب النقابة للصدقية لديها لا تتحقق إلا في مناخ حرية التعبير والمبادرة والإحساس الجماعي بالتحكم المباشر بزمام أمور التنظيم والنضال. فالديمقراطية ضرورية لتقدم الوعي وقوة النقابة وتماسكها ووحدتها وإلغاؤها يعني إضعاف المنظمة النقابية وفقدانها للمصداقية وبالتالي انحصارها وتفتت الشغيلة.

إن الديمقراطية بالنسبة لنقابيين ديمقراطيين كفاحيين، لا تعني فقط إمكانية الوصول إلى كراسي القيادة داخل النقابة، إنها مطلب برنامجي قائم على مبدأ «تحرر العمال من صنع العمال أنفسهم». وهذا يناقض السعي إلى الحلول مكان الشغيلة عبر الكراسي، وبالتالي فالواجب يقتضي الدفاع عن الديمقراطية الداخلية في أقصى تفاصيلها دون هوادة و دون كلل، و النقد المنهجي البَناء لجميع أوجه التبقرط ومواجهة منابعه و بالموازاة السعي إلى كسب أغلبية الهياكل النقابية إلى مواقف نضالية عمالية بطرق ديمقراطية.

ب- برنامجيا، نقف عند أهمية :

- محطة المؤتمر الاستثنائي التي منعت جر النقابة الوطنية للتعليم بشكل مباشر إلى قاطرة حكومة البنك الدولي.

- احترام موعد انعقاد المؤتمر، أي أربع سنوات على محطة المؤتمر الاستثنائي وهو سلوك قلما نجده في حركتنا النقابية.
- التدخل الإيجابي في ملف رجال التعليم المبعدين قسرا من الأقاليم الصحراوية والذي أكد عليه اثنان من المعنيين الحاضرين في المؤتمر.
- نسبيا حملة الدفاع عن المدرسة العمومية سنة 2004، حيث عقدت ندوة وطنية يومي 29و30 مارس 2004 وتبعتها عدة ندوات محلية، كانت فرصة للتشهير بسياسة الدولة التخريبية في ميدان التعليم. لكن للأسف أوقفت هذه الحملة عند هذه الحدود، ولم تتم المتابعة بمبادرات إعلامية ونضالية ولم يتم مد الجسور مع قوى النضال المعنية بالحقوق الإنسانية والدفاع عن الخدمات العمومية...إلخ. وتم التوقف عند صياغة ورقة نقدية قدمت باسم النقابة في منتدى الإصلاح المنظم بالرباط في يوليوز 2005من طرف وزارة التربية الوطنية.

دون ذلك، لم يُجب التقرير الأدبي الذي قدمه الكاتب العام للنقابة عن الحقيقة الكامنة خلف حصر نضال النقابة في مسايرة ما تجود به الحكومة تجاه ملفات الترقية، والاستسلام لمنظور الدولة في الإصلاح عبر المطالبة بتسريع وثيرة تنفيذ بنود «الميثاق» و المطالبة بإشراك النقابة(11). ما علاقة ذلك بشعار الدفاع عن المدرسة العمومية؟

لم يستحضر التقرير الأدبي أيضا، أيا من أوجه شلل كثير من الهياكل التنظيمية المحلية والإقليمية والجهوية، والتي تحولت إلى هياكل مجسدة في أفراد مُكملين لدور الإدارة في تدبير إعادة الانتشار، مستفيدين من إرضاء لبعض منخرطي اللحظة أو ذوي القربى السياسية (ومن يدري أية مبررات أخرى)، وتنتهي أنشطتها بعد ذلك، وإن اشتغلت على مطالب ، فحوارات شكلية تنتهي بدون متابعة ودون إثارة أي اهتمام لدى الشغيلة المعنية.

في المقابل لم تكن ثمة ولو إشارة إلى دينامكية بعض الفروع المكافحة وبعض التجارب المحلية التي تمكنت في بعض الأقاليم كبني ملال وخنيفرة وورزازات وزكورة و فكيك ...الخ من خلق دينامية تعبوية وتنسيقات موحدة للشغيلة جديرة بالاهتمام وتحديد سبل فك عزلتها و انقاذها من الخنق لارتباط جل مطالبها بالمستوى الوطني.

قدم التقرير الأدبي تفسيرا خاطئا ومضللا لمشكلة الفئوية، حيث اعتبرها نتيجة للفردانية التي أنتجها الواقع فضلا عن كونها ظاهرة عالمية واقترح تقنية «لجن فئوية وطنية ممثلة للجهات تحت إشراف المكتب الوطني»(12).صحيح أنه تم التعبير عن موقف صائب بأن الفئوية ضرب لمبدأ تضامن الشغيلة وقوتها ووحدة النقابة، إلا أنه لم ير في الأمر نتاجا موضوعيا لغياب الديمقراطية الداخلية ولطريقة تدبير المطالب (النظام الأساسي الذي كرس الفئوية، كيفية حل مشاكل الترقية الداخلية)، وتبني خط التعاون الطبقي(ما يسمى «الشراكة») الذي عصف بالدفاع الحازم عن مصالح مختلف فئات الشغيلة التعليمية وصدقية النقابة ودفع المستائين إلى أسوأ الحلول وضمنها الفئوية .

لم يجب التقرير الأدبي عن معايير إسناد التفرغ النقابي، إذا اعتبرنا ذلك مكسبا انتزع من الدولة، وفكرة عن مدى إفادتهم لإدارة نقابتنا القطاعية والمركزية، وآلية التجديد كعنصر ضمن عوامل منع التبقرط ومراكمة المنافع الشخصية. كما لم يطرح الموضوع على أي مجلس وطني لتحديد معايير الإسناد والتوزيع الجغرافي ووظيفة المتفرغ مركزيا أو محليا.

لم يقبل نقاش تطورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ التوقيع على اتفاق غشت 96 ومجمل الانعطافة نحو الفهم البرجوازي للنقابة والذي توج بالتصويت بنعم على ميزانية 2006. ماذا يعني الارتباط بالكدش وبالطبقة العاملة إن لم يكن لنقابتنا ذات الوزن الكبير داخل المركزية، يعكسها التواجد الكبير في الأجهزة المسيرة لـ ك د ش مركزيا ومحليا، رأي فيما يجري و في إطار «المشاركة الفعالة في أنشطة مركزيتنا و تعزيز خطها الكفاحي ..» (13) كما أكد عليه مشروع المقرر التنظيمي والقوانين المعروض على المؤتمر، واستنادا إلى بيان تأسيس مركزيتنا سنة 78.
ورغم محاولات التضييق على الرأي الآخر، فقد شكل المؤتمر لأول مرة في تاريخ النقابة لدى بعض المناضلين النقديين باختلاف انتماءاتهم السياسية واللامنتمين منهم فرصة لمحاكمة التخاذل اتجاه:

مجمل الإجراءات التخريبية والهجومية للدولة على التعليم والمستوحاة من «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» وخلفية خفض الإنفاق العمومي بحجج اقتصادية لا تنطلي إلا على من راح ضحية تضليل الليبراليين.

مجمل ملفات الفئات التعليمية ضحية سنوات التقشف واختلاف روافد التوظيف (ومنها تصنيفات الإطار والدرجة) وثغرات الأنظمة الأساسية ...الخ.

ما يتهدد أجراء التعليم ضمن موظفي الدولة بخصوص السيناريو المرجح لإصلاح نظام التقاعد والذي شرع في تنفيذ عناصره.

ما يتهدد أجراء التعليم ضمن مجموع الطبقة العاملة بخصوص القانون التنظيمي للإضراب، الذي يروم نزع سلاح الشغيلة قصد إنجاح الهجمات والإجراءات التي تستهدف أوضاعها وأجورها واستقرار عملها...الخ

.
إجراءات الهشاشة القادمة، التي أسس لها النظام الأساسي الجديد والمراسيم التطبيقية لـ«الميثاق» من قبيل قانون الأكاديميات وغيره..الخ. كما عبر العديد من المناضلين النقديين المعارضين للخط المهيمن عن رفضهم لاستمرار المغادرين طوعا في أجهزة النقابة. فبغض النظر عن كونهم مناضلين قدموا تضحيات في إطار تعزيز النقابة والدفاع عن مصالح الشغيلة، من وجهات نظرهم السياسية طبعا، فإنهم اختاروا مغادرة صفوف الشغيلة في ميدان كدحها طوعا وكانوا سباقين لتنفيذ تعاليم البنك الدولي للحكومة من منظوره لإصلاح الإدارة وتقويم ميزانية الدولة، والنقابة ليست عاقرا حتى يفرض عليها المغادرون طوعا في الأجهزة مدى الحياة ولأسباب حزبية لا علاقة لها بالديمقراطية14.

للأسف هذا النقاش لم يثمر تلاقيا برنامجيا وتنسيقا بين هؤلاء المناضلين النقديين للخط المهيمن داخل النقابة، مما حد من إمكانيات تأثيرهم النوعي على مسار المؤتمر، ونرجع ذلك في رأينا لعوامل أزمة الثقة والتي أنتجت ظاهرة التوجس من الآخر وغياب وعي برنامجي لا يقف فقط عند حدود النقد وتسجيل المواقف، بل يذهب إلى طرح البدائل التنظيمية والبرنامجية المتماسكة طويلة النفس والسعي لبناء قطب ديمقراطي كفاحي وازن ومؤثر داخل النقابة ومساهم في إعادة بنائها على أسس عمالية.

آفاق العمل

انتهى المؤتمر -رغم أن مشاريع المقررات المصادق عليها تتضمن كثيرا من المواقف والتحليلات الايجابية التي تنتظر التفعيل حتى لا تبقى حبرا على ورق- دون أن تنال أي من التحديات التي تواجه مستقبل الشغيلة وأداتها النقابية ما تستحق من وضوح في المواقف :

- الموقف من «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» و مراسيمه التطبيقية والإجراءات المصاحبة، في إطار ما يعرف بالإصلاح، والتي تُكثف منظور الرأسمال العالمي لإصلاح التعليم والذي يُعد تتويجا لمسلسل نسف التعليم كخدمة عمومية .
- الموقف من النظام الأساسي لموظفي التعليم والنظام الأساسي للوظيفة العمومية الحافلين بمعايير السوق المتجهة نحو إضفاء المرونة على تسير"الموارد البشرية" و مراجعة آليات الترقية (التخلي عن الأقدمية) و إدخال مقاييس المردودية و الزيادة في سلطات رؤساء العمل في التأديب ومرونة الأجر و فرض الحركية على الموظفين(سياسة إعادة الانتشار)...الخ.
- الموقف من "الإصلاح" الجاري لنظام التقاعد كجزء مهم من الحماية الاجتماعية و كيفية التشهير بمسؤولية الدولة في خطر الإفلاس ورفض دمقرطة التسيير و كيفية مواجهة ذلك. وما البدائل العمالية الواجب طرحها للنضال ؟.
- كيفية طرح بدائل عمالية في مواجهة إتجاه الدولة نحو خفض كتلة الأجور بمبررات ضخامتها و مستلزمات تعبئة الموارد المالية الكفيلة بدفع عجلة النمو الإقتصادي.
- كيفية مواجهة الميل نحو وقف التوظيف و تشريع العمل بالعقدة و تفويت عدد من الخدمات للقطاع الخاص و الرهان على الجماعات المحلية و ما يسمى بالشركاء، مع ما يرافق ذلك من إثقال كاهل الشغيلة بخدمات إضافية.
- الموقف من قانون تقييد الإضراب، و الذي سيأتي دوره على شغيلة الوظيفة العمومية بعد تطبيقه على القطاع الخاص.
- المبادرات الواجب اتخاذها من أجل دمقرطة المؤسسات الاجتماعية و التي يقتطع لأجلها من أجرة شغيلة التعليم: التعاضدية العامة للتربية الوطنية و الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي و مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.. انتهى المؤتمر أيضا، دون وضع الأصبع على الأسباب الحقيقية المفسرة لنزوعات التفتيت(الفئوية) وضيق أفق النضالات المحلية الجارية في بعض المناطق والانشقاقات النقابية ولحالة اليأس العام لدى الشغيلة من العمل النقابي. هذه المظاهر التي نراها تعبيرا عن تخلف أدائنا النقابي في الاضطلاع بمهام توحيد المطالب ومركزة النضالات وتطوير تقاليد التضامن العمالي، هذا علاوة على غياب الديمقراطية الداخلية. هذه الأخيرة بما تمنحه من إمكانية لتنظيم التعدد السياسي كسبيل لمنع مبررات التمزيقات النقابية المتتالية، وتضمن دينامية القاعدة العمالية و مشاركتها الواعية و الموحدة و كفاحية النقابة.

هكذا، ورغم ما أبانت عنه الشغيلة في بعض الفروع و بعض الفئات من طاقات نضالية، يتم الاستمرار في هدر قوى النضال مما ينبئ بمزيد من الإضعاف لنقابتنا باعتبارها ظلت موحدا لنضالات شغيلة التعليم لعقود من الزمن.

لقد أتت مشاريع المقررات بكثير من العناصر الإيجابية، رغم تسلل بعض المفاهيم و التحليلات الليبرالية والتي جعلت مفاهيم بعض المقررات متناقضة كما هو الشأن بالنسبة لمقرر الملف المطلبي (فقرة تشخيص

اختلالات التعليم تقدم تحليلا يناقض مطالب الفقرتين 1 و2)، والتي تنتظر ممارسة تطابق الأقوال بالأفعال. وهنا نتساءل عن عدم عرض مقرري التكوين والإعلام للنقاش القبلي، واللذان كان يجب أن يحظيا بأهمية كبيرة في ظرف تمارس فيه الدولة ووكلاؤها الليبراليون هجوما فكريا و إديولوجيا شرسا يفسد فكر ووعي الشغيلة بل والأطر النقابية نفسها.

أمام هكذا مؤتمر، نعتبر أن نقاش وضع النقابة الوطنية للتعليم و مجمل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، علما أن أوضاع المنظمات النقابية الأخرى أسوء بكثير، على سكة الديمقراطية والكفاحية يعود بقوة على رأس جدول الأعمال. و هو ما يفرض مبادرات ملموسة على طريق إرساء توجه نقابي برنامجي ديمقراطي كفاحي، يَلُف كل النقابيين الديمقراطيين الكفاحيين الذين يربطون الأقوال بالأفعال بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو عدمها.

لقد راكم أنصار نقابة ديمقراطية كفاحية عدة تجارب، كما مُورست تكتيكات مختلفة. وهنا لا بد من التقييم وتبادل التجارب وفتح النقاش الجماعي والقيام بمبادرات، لكن لا بد من التخلي عن تكتيك السعي إلى الكراسي عبر تسويات لا مبدئية تفقد شعارات الديمقراطية و الصراع الطبقي من أية مصداقية.

لا خيار غير تحويل حالة الاستياء العامة حيال ما يتهدد النقابة الوطنية للتعليم و مجمل الحركة النقابية إلى فعل ميداني بانٍ وموحد، بدل ردود الأفعال السلبية من قبيل الاستقالة أو التجميد الذاتي أو استبدال الإطار النقابي أو الانشقاق. طبعا لا نتوقع المعجزات السريعة، لكن عندما يتعلق الأمر بمبادرات منهجية تَروم رسم خط نقابي عمالي متميز برنامجيا عن الخط المهيمن حاليا فان للخطوة الصغيرة إلى الأمام قيمة اكبر.

نعتبر هذا التقييم لحصيلة المؤتمر أرضية للنقاش، نسعى أن يحفز على الجلوس الجماعي، قصد الفهم و الفعل الجماعيين وفق خطة ميدانية في إطار تنسيق تعددي للمناضلين الديمقراطيين الكفاحيين.

هوامش:

1. جاء في استجواب للكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم في " الديمقراطية العمالية"عدد159 السبت 15 يوليوز 2006: "والمنهجية التي اعتمدت هي الإشراك ، إشراك كل المسؤولين و القواعد في التحضير للمؤتمر".
2. إذا كان المقصود إبراز القوة أمام الدولة فبوليسيها السري والعلني يعرف حقيقتنا ،أما أمام الرأي العام فمسيرات فاتح مايو تكشف عورتنا . وإذا كان المقصود إبراز التفوق على رفاق الأمس فإنهم يعرفوننا وقد طمأنهم تصويتنا على ميزانية 2006.
3. باقي المؤتمرين حضروا بالصفة: أعضاء اللجنة الإدارية، عضوات مكاتب الأجهزة المسيرة، امرأة عن كل 4 منتخبين، أعضاء المكتب الوطني لمؤسسة الأعمال الاجتماعية .
4. ليس مصطلح وكيل قدحا، بقدر ما هو توصيف سياسي لممارسة عينية لحظة المؤتمر. خاصة أن رئيس المؤتمر ينتمي إلى فصيل سياسي ظل و لا زال ممانعا ضد ديمقراطية الواجهة .
5. راجع بهذا الخصوص مشاريع مقررات المؤتمر الوطني الثامن:التقرير العام،الوضع التعليمي ،الملف المطلبي.
6. مشروع التقرير العام الصفحة 2من كتيب المشاريع.
7. مما أفضى إلى تسلل أسماء غائبة عن المؤتمر إلى لائحة أعضاء الجنة الإدارية التي أتت بها لجنة الترشيحات، و سقوط مناضلين ذوي تجربة و مسؤوليات محلية وإقليمية و جهوية منها ،بينما وردت أسماء مناضلين حديثي العهد بالانخراط .
8. الاتفاق الذي وقعه الكاتب العام المنشق يوم 13 مايو 2002 حول النظام الأساسي ونظام التعويضات.
9. مشروع المقرر التنظيمي و القوانين الصفحة 32 من كتيب المشاريع.
10. ملصق ك د ش لفاتح مايو 2006 يتضمن هذا الشعار.
11. جاء في تصريح لعبد الحي بلقاضي (عضو المكتب الوطني) لجريدة"اليسار الموحد"عدد من 12الى 16 يوليوز2006 أن المكتب الوطني لن و ت طلب من الوزارة تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة أجرأة الميثاق و تأسف لمماطلة الوزارة و استفرادها بالأمر.

12. نحيل إلى استجواب الكاتب العام ل"اليسار الموحد"عدد 12-2006/07/16.
13. مشروع المقرر التنظيمي و القوانين – انظر الكتيب ص 32.

تدخل عضو المكتب التنفيذي في الموضوع حول حالة التنافي مع قانون المركزية ينسحب على المتقاعدين وليس المغادرين طوعا.

شغيلة التعليم:

بين إضعاف الفئوية على النضالات وخيار النضال الوحدوي

تأتي المبادرات التمزيقية للنقابات التعليمية، وتلك التي تضفي عليها الطابع الفئوي، لتضعف مرة أخرى وحدة الشغيلة و تقوي أعداءها الطبقيين، و تسهل عليهم تمرير مخططاتهم التصفوية من دون أدنى مقاومة. هذا في سياق الهجوم على مكاسب شغيلة التعليم و حقوقها عبر تدمير قطاع التعليم كخدمة عمومية، حيث تخلت الدولة عن التزاماتها تجاه القطاع، بضرب مجانية التعليم و دعم القطاع الخاص و إعفائه من الضرائب كليا أو جزئيا، و التخلي عن التجهيز الذي أصبح من مسؤوليات الجماعات المحلية، و تفكيك القوانين المنظمة للتعليم و تطبيق أخرى أكثر رجعية: نظام أساسي يكرس الكوطا و يشرعن العمل بالساعات الإضافية، و يُفعل شهادة الكفاءة التربوية و العمل بالعقدة و يتراجع عن إمكانية الترقية بالشواهد...و في مجال الأجور، تم إلغاء ظهير31 أكتوبر 1959 المتعلق بالسلم المتحرك للأسعار و الأجور، و هو ما يؤدي إلى فك الإرتباط الهيكلي بين تطور الأجور و تطور الأسعار، و يؤدي- في إطار الإجراءات الحكومية الأخرى المتمثلة في إلغاء صندوق المقاصة و الزيادة في أثمان العديد من المواد الأساسية- إلى تدهور كبير في القدرة الشرائية . و في مجال الصحة تم تمرير قانون مدونة التغطية الصحية الأساسية الذي يقضي بضرورة التأمين الإجباري على المرض، ليتم إضافة اقتطاعات أخرى من الأجور الهزيلة أصلا، و ينضاف بذلك هذا القانون إلى مرسوم 1999 ليلغيا بشكل صريح مجانية التطبيب.

سيرورة متواصلة من إضعاف النقابات

لقد مضى الآن أكثر من أربع سنوات على تأسيس نقابتين تعليميتين؛ الأولى تمت إعادة تأسيسها من طرف أعضاء من حزب العدالة و التنمية، و الثانية أسسها أعضاء من حزب الإتحاد الإشتراكي إثر تمزيق للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. فماذا كانت النتائج؟

لقد تحول جزء من الشغيلة على إثر هذه الإنقسامات إلى كاسري إضراب رغم وحدة المطالب والمصالح المشتركة. و تم اختصار الملف المطلبي الوطني في نقطتين مجزأتين: النظام الأساسي و قانون التعويضات. و لم يتم تطبيق ما اتفق عليه من قبل عملية الإنشقاق رغم هزالته، و رغم ما يحتويه من تراجعات. و تم التراجع عن البرامج النضالية المسطرة سابقا و المتمثلة في المسيرة الوطنية و الإضرابات التصعيدية و الإعتصامات الممركزة بالعاصمة...

الحصيلة هي المزيد من إضفاء الفئوية، و اليأس و العزوف عن النضال النقابي، و المزيد من المخططات التصفوية و القوانين الجائرة.

إن سيرورة التفكيك و التمزيق لم تتوقف. فخلال سنة 2005 تأسست الهيأة الوطنية للتعليم، و خلال يناير 2006 تأسست لجنة أساتذة التعليم الإبتدائي، بمبرر الحرص على مصلحة شغيلة الفئتين و " محاربة المتربصين بنضالاتهما". و بغض النظر عن الخلفيات الأخرى التي قد تكون مبررات لتأسيس هذه الإطارات، فإن طابعها الفئوي و جزئية مطالبها و استقلاليتها عن النقابات المحلية و المركزية سيجعل منها

إطارات هشة غير قادرة على الصمود. و قد تتمكن في أحسن الأحوال، إذا ما تم دعمها من طرف أعداء الشغيلة ماديا و معنويا، من أن تحقق جزءا ضئيلا من مطالبها الجزئية يسهل التراجع عنه. لكن ذلك سيكون مقابل ثمن باهظ جدا: إضعاف صفوف الشغيلة وو حدتها. مما سيسهل على الدولة البرجوازية تطبيق ما لم تستطع تطبيقه من إجراءات تعسفية و تقشفية و التراجع عن كل ما حققته للفئات من فتات.

إن هذه السيرورة المتسمة بالتفكك (و هو ما تسعى له الدولة البرجوازية اليوم) لشرطٌ ملائم لحرمان الشغيلة من أسلحتها. الدولة اليوم تسعى إلى التسريع من وتيرة الإستغلال أكثر من أي وقت مضى في كل ماهو اجتماعي تطبيقا لتوصيات و أوامر المؤسسات المالية الدولية و تنفيذا لمصالح الشركات العالمية و وكلائها المحليين. إنه الخيار الوحيد الممكن من أجل بقائها كمنافس و كنظام اقتصادي و سياسي مسيطر. لهذا السبب فإنها لجأت و ستلجأ لكل وسائل الإخضاع و الإبتزاز و القمع، بما في ذلك تجريم حق الإضراب. لقد تم إنجاز المشروع القاضي بالإجهاز على هذا الحق، و أعداء الشغيلة ينتظرون اللحظة المناسبة و الشروط الملائمة للمصادقة عليه . أما تطبيقه فهو ساري المفعول في قطاعات عديدة و خصوصا مع تكريس الفصل 288 من القانون الجنائي الذي تم تحريكه بشكل غير مسبوق ضد النقابيين في جل المدن العمالية.

فهل تستطيع فئة أو فئتان تعليميتان مفصولتان عن الحركة النقابية و الإجتماعية النضال ضد قانون الإضراب؟ هل ستتم تسوية الوضع المادي و المعنوي للفئتين بصفة نهائية بدون تطبيق نظام أساسي عادل حيث تتم الترقية بدون كوطا.. هل تستطيع فئتان أو أكثر النضال و حدهما من أجل هكذا نظام؟

أليس المطلوب هو نضال شامل من أجل نظام أساسي عادل، و من أجل الزيادة في الإجور و إصلاح نظام التقاعد و إلغاء ساعات فرط الاستغلال المسماة "تضامنية" و الساعات الإضافية ، و مراجعة النظام الضريبي، و تعميم السلم المتحرك للإجور و الأسعار، و توسيع صلاحيات اللجن الثنائية و إعطائها سلطة القرار، و من أجل الحريات النقابية و الخدمات الصحية المجانية، والتوزيع العادل للثروات الوطنية...؟

إن النضالات الفئوية عموما هي نضالات تكرس ممارسة نقابية انتهازية، لا تساهم في مراكمة التجربة و لا تساعد على بناء ميزان قوى لصالح الشغيلة يمكن من تحصين المكتسبات و الإستمرار في الدفاع عن المصالح الحيوية و العامة للشغيلة.

ليست الأمثلة هي ما ينقصنا لندرك هذا جيدا: فتجربة العرضيين مثلا، رغم اختلافها عن النضالات الفئوية الأخرى (لأنها كانت،إلى حد ما، تعمل وطنيا في إطار الإتحاد المغربي للشغل) استطاعت بنضالها المستقل عن الأحزاب و الدولة أن تؤجل تطبيق المنشور الثلاثي، و أن تنتزع جزئيا حق الإدماج في السلم العاشر لبعض من حاملي شهادة الإجازة. لكنها لم تستطع أن تناضل مع فئة العرضيين حاملي الباكالوريا و فئات أخرى من داخلها، و لا استطاعت أن تحد من إعادة تطبيق مضمون المنشور المتمثل في المادة 135 من الميثاق. و كذلك نظام الكفاءة التربوية الذي يشرعن العمل بالعقدة. لقد نتج عن نضالات هذه الفئة تفكيك و واضفاء فئوية إضافي من داخلها؛ أساتذة مدمجون رقم 1، أساتذة مدمجون رقم 2، و حاملوا شهادة الباكالوريا. و نعتقد أن هذا التفكك الداخلي –حتى لا نقول هذا التحلل- يهدد كل اللجن الفئوية التعليمية المعادية للوحدة النقابية، بحيث سنتحدث عن لجنة أساتذة التعليم الإبتدائي سلم 8، و لجنة أساتذة التعليم الإبتدائي سلم9...و لجنة أخرى للمسوين ماديا و أخرى للذين لم يسووا بعد...و هكذا.

ماذا عن مبرر تبقرط النقابات ؟

إن المبرر الأساسي لتأسيس هذه النقابات، و الهيآت، و اللجن، كان دائما هو تبقرط النقابات القائمة. و لكن، ألم تتحول النقابات الجديدة (و الجدة هنا مرتبطة بتاريخ الإنشقاق أو التأسيس و ليست جدة في التصور أو أشكال الفعل النقابي) ألم تتحول إلى بروقراطيات أكثر تعفنا؟ ألم تقرر الهيأة و اللجنة المحدثة بالإبتدائي اضرابات بشكل بروقراطي و تأسست بشكل فوقي و بروقراطي؟

كل القيادات مؤهلة للتبقرط، نظرا لما يتيحه موقع القيادة من امتيازات اجتماعية و معنوية و مادية. لقد تحول العديد من القادة النقابيين إلى برلمانيين و أعضاء مجالس بلدية و أعضاء بالمكاتب المسيرة للمؤسسات الإجتماعية ، و أثناء التفاوض مع الدولة يحصل البيروقراطي على امتيازات خاصة، التفرغ ذاته امتياز إذ يمَكن البيروقراطي من الهروب من مشاق الوظيفة...

عوامل التبقرط كامنة في كل المنظمات الجماهيرية. لكنها تتعمق و تتقوى مع تفشي السلبية في صفوف الشغيلة. و على جميع النقابيين الديمقراطيين محاربة هذه العوامل بالإنخراط الجماعي في النقابات و النضال من أجل إشراك القاعدة في التسير و اتخاذ القرار، و محاربة صيغة " تفويض الصلاحيات" للأجهزة،و وضع رقابة صارمة على الأجهزة التنفيذية في علاقتها بالدولة و أرباب العمل، و تحديد سقف زمني للمسؤولية النقابية، و ضمان سير عادي للإجتماعات النقابية والمؤتمرات، و اعتماد مبدأ الإقتراع السري في عمليات انتخاب الأجهزة، و محاربة تبعية النقابات للأحزاب السياسية، و ضمان حرية التعبير و الرأي و القبول بتعايش الإتجاهات السياسية.

مقومات الصمود الحقيقية

نعتقد أن المبادرات النقابية التي يمكنها الصمود، و تستطيع فعلا الحرص على مصلحة الفئة التي تدافع عنها و مواجهة " المتربصين بنضالاتها" – كما يحلو القول للبعض- بعيدا عن ردود الأفعال و الخلافات الحزبية و المصالح الضيقة، هي المبادرات التي سيرتبط نضالها بالنضال العام لكافة الشغيلة و يندرج ضمن استراتيجية و ممارسة نقابيتين بديلتين تضعان حدا لسيرورة الإنقسام و التفكك و تساهمان في بناء نقابة مستقلة ديمقراطية جماهيرية تقدمية مكافحة.

و هذه الإستراتيجية النقابية ليست جديدة على العموم، إنها خيار كل المناضلين الديمقراطيين الذين رفضوا الهروب إلى الأمام و الإنسحاب من المنظمات النقابية، و رفضوا التضحية بمطالب الشغيلة و الديمقراطية الداخلية مقابل كراسي بالأجهزة و ناضلوا من أجل استقلالية النقابة عن الدولة و الأحزاب رغم أشكال التنكيل التي تعرضوا لها من طرف البيروقراطية.

مضمون النقابة العمالية المكافحة

إننا في سياق سياسي صعب، تنامت فيه سلطة الشركات العابرة للأوطان اقتصاديا و إديولوجيا و سياسيا. و أصبح الرأسمال المعولم المحدد الرئيسي لسياسة و اقتصاد الدول عبر مؤسساته الدولية. و حيث الحركة النقابية و الإجتماعية تواجه هجوما طبقيا ضاريا، و على الصعيد العالمي. فلا يمكن تصور حركة نقابية محلية قوية صامدة دون نهج سياسة تضامنية عالمية تقف في وجه العولمة النيولبرالية، و تغير موازين القوى على المستوى العالمي لصالح الطبقة العاملة و الكادحين، و تربط النضال النقابي بالنضال

الإجتماعي. لا مستقبل لنقابة لا تدافع عن الشغل و استقراره، ولا تناضل ضد تمركز الثروات، و ضد ميزانية التقشف، و من اجل الغاء الديون، و ضد اضطهاد النساء و الأطفال. كما يجب ألا نتوهم أن النضال المحلي داخل النقابات كافٍ وحده لبناء هذا الخيار. النضال المحلي أساسي لتجسيد ممارسة نقابية جديدة و بديلة تنبني على الإحترام الفعلي للديمقراطية الداخلية ، لكنه غير كاف لأن أهم مطالب الشغيلة ذات طابع وطني.

إن مسؤولية النقابيين الحقيقيين جسيمة، على اعتبار أن خيار الوحدة النقابية خيار صعب، لكنه الخيار الوحيد الممكن لبناء نقابة كفاحية قادرة على ضمان الكرامة و الحقوق لجميع الشغيلة، و يستلزم بناء هذا الخيار مشاركة جميع النقابيين الكفاحيين في نقاش حول أزمة العمل النقابي و البديل. و حتى نساهم من جهتنا في دعم هذا الخيار نقترح ما يلي:

النضال ضد كل أشكال الإنشقاق و التمزيق التي تعرفها النقابات اليوم

التعبئة الشاملة لضمان شروط أحسن تمكن الشغيلة من الإنخراط النقابي.

النضال ضد البيروقراطية، عبر رفض سياسة السلم الإجتماعي، لأن الحرب الطبقية ضد العمال و الكادحين مستمرة، و علينا أن نخوضها من موقعنا. و الدفاع عن المطالب الحيوية و الآنية للشغيلة و التمسك بموقف صارم بخصوص الإستقلال التنظيمي إزاء الأحزاب السياسية. خصوصا أن المنظمات النقابية تعرف واقعا خطيرا يتمثل في هيمنة الأحزاب الليبرالية على النقابات، هذه الأحزاب التي أصبحت مندمجة في الدولة أو تطمح للإندماج قريبا . لا وحدة نقابية بدون الإستقلال عن الأحزاب السياسية، مع ضمان التعدد السياسي داخل النقابة.

يجب البدء في تأسيس توجه نقابي مستقل إعلاميا و نضاليا من داخل المنظمات النقابية على صعيد المناطق و القطاعات، و ذلك عبر:

* تنظيم ندوات في كل المناطق التي تتواجد بها إمكانية فتح نقاش حول الإستراتيجية النقابية السائدة و البديل، من أجل تقييم التجارب و تبادل الأفكار و تجميع المناضلين الراغبين في بناء حركة نقابية مستقلة و ديمقراطية.
* التنسيق النضالي و تجسيد التضامن العمالي في خضم النضالات العمالية و الشعبية.
* العمل اليومي الدؤوب إلى جانب الشغيلة و كافة الجماهير في الفروع النقابية، و على المناضلين تحمل مسؤوليتهم النقابية في ذلك و إعطاء المثال في النضال.
* تكوين مجموعات نقابية موحدة في المدن، أو على الصعيد القطاعي، تضم النقابيين المعارضين للبيروقراطية بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية و النقابية، تنسق عملها بالمدينة و تقوي تواجدها بالنقابات المحلية .
* خوض نقاش من داخل اللجن و الهيآت التي أصبحت تتبنى مطالب الفئات التعليمية و تعلن انتقادها للبيروقراطيات، من أجل إقناع الفئات بضرورة الوحدة و الإنخراط في النقابات من أجل تقوية الفروع النقابية و دعم النضال المحلي و النضال ضد البروقراطية من داخل النقابات.
* البدء في توسيع دائرة التنسيق النضالي بين كافة الفروع المناضلة بغض النظر عن انتمائها النقابي.

الفصل السادس

غياب النقاش اليساري

في أسباب غياب نقاش يساري حول الحركة النقابية

بعد كل ما خيم، طيلة عقود، على نقابة الاتحاد المغربي للشغل من تعتيم و تغييب لحرية التعبير والنقاش المفترض في منظمة عمالية مناضلة، لا يمكن أن ينبثق فجأة حوار حول واقع النقابة ومستقبلها بعد وفاة كبير قادتها .

فطول مدة انتفاء شروط النقاش، و ما كان مصير كل من حاول إثارته، حيث لم يقِل عن الطرد وقد بلغ حد الاعتداء الجسدي، تكرس الصمت و سيادة خطاب إجماع ظاهري، و من تحت تروج شتى صنوف الأخبار عن تواطؤ قادة نقابيين وآخرين محليين مع أرباب العمل والسلطة، وعن أيادي النظام داخل النقابة، وما شابه من أقاويل لا سبيل للتحقق منها، وما يترتب عن الأمر من تدمير خطير لثقة الشغيلة في أداة نضالهم .

و تكفي الإشارة إلى حالة الإعلام بالاتحاد المغربي للشغل، فعن قصد جرى وقف إصدار جريدة الطليعة و مغرب انفورماسيون، تارة بذريعة المنع، وطورا بمبرر الضائقة المالية، وكلاهما كذب على كذب. أما النشرات النقابية النادرة فبالغة الضمور لا تخبر و لا تحلل، بل بقايا متحجرة من زمن مضى. وحتى ما بادر إليه مناضلون يساريون من صيغ إعلامية عانى من مناخ القهر البيروقراطي فبقي في حدود ضيقة فيما يخص تقييم النضالات والتقدم بأفكار جديدة لتطوير الحركة النقابية، ولم يتطرق بتاتا لوضع الاتحاد و خط نضاله وآفاقه .

عند البقاء في هذه الحدود، يظل الأمر مفهوما. ما يثير التساؤل، وحتى الاستغراب، هو انعدام نقاش جوهري في صفوف اليسار الجذري حول المسألة النقابية وسبل بناء نقابة مناضلة ديمقراطية تكون إحدى أدوات التغيير الشامل والعميق الذي يحتاجه المغرب .

لقد جرى تفويت فرص نقاش عديدة. طبعا كانت مؤتمرات الاتحاد المغربي للشغل شكلية خاوية، مجرد طقوس لتجديد الجهاز وفق إرادة فردية، و في أجواء شبه بوليسية، و بالتالي لم تكن بأي وجه فرصة للنقاش. لكن جرت تطورات كانت تحتم نقاشا واسعا و حرا بالأقل خارج النقابة إن تعذر داخلها. فقد تفجرت قضايا من العيار الثقيل مثل إزاحة قادة من قمة النقابة (محمد عبد الرزاق و سليم رضوان ومن قبلهم حسن البزوي و آخرون)، وحتى فضائح ُمزلزلة كان لقادة نقابيين يد طولى فيها، كالتي شهدها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و لجنة الشؤون الاجتماعية بقطاع الكهرباء، وما يروج حاليا عن تعاضدية التعليم، دون أن يثير ذلك كله ذرة نقاش بالأقل بين مناضلي اليسار وفي صحافتهم .

و لا شك أن من الفخاخ التي وقعت فيها أطر اليسار النقابية أنها عملت من جانبها لتفادي النقاش داخل أجهزة نقابية قطاعية خشية البطش البيروقراطي (ولا تستثنى في هذا جامعة الفلاحة)، وهذا أمر قد يكون مفهوما و سليما، لكن دون أن تناقش خارج النقابة و ضمن صفوف اليسار، وهذا خطأ قاتل ولا شك .

ومن جانب آخر، يشكل رفع أسوار صينية بين القطاعات العمالية إحدى أسلحة البيروقراطية لإفراغ النقابة من محتواها الطبقي. فدفع الشغيلة قسرا إلى الانطواء في القطاع المهني أدى حتى بالأطر النقابية اليسارية إلى التكيف معه، فحكمت عقلية الانشغال بالشأن القطاعي المحض، وتناسي الشأن الطبقي وما يستلزم من

اهتمام بوضع الاتحاد المغربي للشغل بما هو أداة نضال على صعيد وطني بوجه الرأسمال ودولته. وهذا التكيف مع النزعة القطاعية المكرسة بيروقراطيا هو من الأسباب التي تجعل النقاش حول الشأن الوطني غائبا اليوم في صفوف الأطر النقابية اليسارية .

أين الكونفدراليون و باقي النقابيين؟

لحد الساعة يتصرف النقابيون الكونفدراليون إزاء الوضع في الاتحاد المغربي للشغل تصرف من لا يعنيه الأمر بأي وجه. و إن كان منطقيا أن يتعامل بيروقراطيون من ك.د.ش على هذا النحو، بالنظر إلى أن ما يحكمهم ليس مصالح العمال الطبقية بل مصالحهم كفئة ذات امتيازات متنافسة مع نظيرها في الاتحاد المغربي للشغل، فأي معنى يا ترى لصمت يساريين، وحتى ماركسيين، بوجه تطورات منظمة عمالية هي إحدى اثنتين من نقابات المغرب الرئيسية؟ هل بلغ إفساد البيروقراطية الأموية لوعي اليساريين هذا الدرك؟ أليس من ركائز الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إعادة الوحدة النقابية حسب بيان تأسيسها. فمع من ستكون هذه الوحدة إن لم تكن مع قواعد الاتحاد المغربي للشغل؟

و بالمقابل لا يخرج معظم اليسار الجذري بالاتحاد المغربي للشغل عن هذه القاعدة السيئة، فشأن ك.د.ش لا يعنيه كما دل سلوكه إزاء تدهور حالتها البين في السنوات العشر الأخيرة، والذي سلط الأضواء عليه، ضمن أمور عديدة، الانتهازي أفرياط في رسالة استقالته من مكتب ك.د.ش التنفيذي.[انظر بهذا الصدد موقف المناضل-ة بعنوان أزمة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومسؤولية اليسار- العدد 22]. لا بل لم يتورع نقابيون يساريون من استغلال التدمير البيروقراطي لتجارب كفاحية في ك.د.ش لبناء حانوتهم النقابي في إ.م.ش بدل دعم التجارب الكفاحية في ك.د.ش، وتلك على سبيل المثال حالة تعامل يساريين مع الحركة الرافضة التي ظهرت في نقابة البلديات في ك.د.ش [انظر مقالنا: مخاض نقابة ك.د.ش في الجماعات المحلية حالة واعدة ومسؤولية تاريخية – جريدة المناضل عدد 15].

لا شك أن هذا السلوك يكشف من جديد درجة تكيف قسم من اليسار الجذري مع الخط البيروقراطي و استبطانه لأفكار لا علاقة لها بمصلحة العمال الطبقية، لا بل ثمة من يتذيل بلا حياء للبيروقراطيين لا سيما كبيرهم. المشكل في جوهره سياسي: اليسار يخوض في الشأن النقابي بلا بوصلة .

موقف اليسار المنتسب إلى القضية العمالية من المسألة النقابية

لا يمكننا ادعاء الإحاطة الشامل بإشكالية العمل النقابي في تراث اليسار الجذري بالمغرب، لكن المتاح من أدبه وما خلفت تجاربه في ممارسة مناضلي اليوم، يتيح الجزم بأن المسألة النقابية إحدى مجالات النضال التي لم يسترشد فيها اليسار الجذري، بكل تفرعاته، بالبوصلة الماركسية الثورية .
لم تحظ المسألة النقابية بما يجب من انشغال لدى اليسار الماركسي بالنظر إلى أن أغلبه تأثر بتجارب ثورية لم يكن للعمل وسط الطبقة العاملة شأن كبير فيها، بقدر ما كانت تجارب نضال تحرر وطني تطورت فعلا إلى سيرورة ثورة دائمة، أي إلى ثورة اشتراكية في آخر المطاف، لكن بلا دور مركزي للطبقة العاملة ذاتها. المقصود طبعا تأثر الحركة الماركسية البينينية المغربية في طور النشوء بالتجربة الصينية، واستنساخ إستراتيجية حرب الشعب طويلة الأمد، وتحرير القرى للمدن، واعتبار الثورة على الأبواب. وقد استمر عقودا من الزمن الاحتفاظ بخطاب ميز ظرف اعتبار إطاحة السلطة القائمة مهمة الساعة، و بذلك

بقي العمل النقابي، الموصوف عادة بالإصلاحي، ومسألة كسب الثوريين للجماهير بوجه عام، بعيدا عن التناول من زاوية ماركسية ثورية .

كما أن ثقافة اليسار الثوري بالمغرب طُبعت بسمات ستالينية قوية، ما جعله منزوع السلاح إزاء ظاهرة مثلت معضلة دائمة بوجه الحركة الماركسية، ألا وهي تبقرط منظمات نضال الطبقة العاملة. وهذا ما يفسر حتى اليوم انعدام أي فهم لسيرورة تبقرط المنظمات النقابية المغربية، ومن ثمة بقاء معظم المناضلين العماليين ُعزلا بوجه البيروقراطية النقابية. و يجدر هنا أن نستثني نسبيا عمر بنجلون الذي تمكن بتجريبية من ملامسة جذور تبقرط الاتحاد المغربي للشغل، دون طبعا أن يبلغ منظورا ماركسيا متكاملا في شأن الصرع ضد البيروقراطية.[انظر وثيقته أمراء النزعة الانحرافية بموقع (kifah-nakabi.Org).

ولعل ما كرس هذا النقص بصفوف معظم اليسار الجذري أن الجيل الراهن من مناضليه النقابيين إنما تحذر سواده الأكبر من تجربة النضال القاعدي بالساحة الجامعة، وهي تجربة مطبوعة بعمق بأزمة تفكك الحركة الماركسية البينينية الذي سهل بروز ونمو انحرافات طلابوية يساروية هزيلة الزاد الفكري. هذا علاوة على أن إعادة التسليح الفكري لهذا اليسار بعد إفلاس الستالينية التاريخي ما زالت بعد زهاء 20 سنة نقطة لم تطرق على جدول الأعمال .
هذا الضعف كان موضوع نقذ ذاتي جزئي في المؤتمر الوطني الأول لحزب للنهج الديمقراطي (يوليو 2004) حيث أقر أن "المناضلين يعملون في النقابات بدون أفق و يستهلكون كل طاقتهم في العمل النقابي الصرف، ويعتبرون عملهم الأساسي، إن لم يكن الوحيد، هو العمل النقابي غير المرتبط بأهداف سياسية واضحة ومحددة". و أنهم " غالبا ما يكتفون بالنضال بإخلاص وتفان داخل الإطارات الجماهيرية دون الصراع المستميت ضد التوجهات المعلنة أو المضمرة السائدة وسطها والتي غالبا ما تكون لصالح البيروقراطيات والنظام القائم." و تضيف وثيقة الوضع الراهن ومهامنا (ص 42 من وثائق المؤتمر):" هذا لتعامل يجعل نضال رفاقنا يراوح مكانه بل قد يؤدي ببعضهم إلى التحول، من دون أن يحسوا، إلى بيروقراطيين."

هذا عين الصواب. و قد شهدت تجارب النضال الثوري حالات عدة من تكيف المناضلين الثوريين مع الحركة النقابية على هذا النحو بعد أن كانوا بعيدين عنها. لكن إلى أي حد ترجم ذلك النقد الذاتي في الممارسة في السنوات الست التي تلت مؤتمر النهج الديمقراطي؟

تلكم إجمالا بنظرنا أهم العوامل التي تجعل النقاش حول الوضع النقابي، الذي أتاحت وفاة المحجوب فرصة إضافية له، يظل دون متطلبات اللحظة النضالية، وفي حدود نقابية بالغة الضيق. و نعتبر مالتأكيد انفتاحنا جريدة المناضل-ة، مع رفاق آخرين من مكافحي الميدان، وما نشر موقعها بانترنت من كلاسيكيات الأدب الماركسي الثوري حول المسألة النقابية، جوابا أوليا على إشكالات الحركة النقابية من زاوية نظر متطلبات الثورة ببلدنا.و لا حاجة لتأكيد انفتاحنا على النقاش و على التعاون الميداني.

إلى أين يتجه اليسار في الاتحاد المغربي للشغل؟ وفي الساحة النقابية عامة؟

بإعلان تأسيس لجنة خاصة بقطاعات الوظيفة العمومية في الاتحاد المغربي للشغل، بديلا عمليا للاتحاد النقابي للموظفين، يتضح أكثر فأكثر مدى عملية الاستئصال التي يقودها الفريق البيروقراطي المتسلط بزعامة موخاريق الأمين العام للنقابة.

فبعد حل الاتحاد الجهوي للرباط، وطرد 3 أعضاء بالأمانة الوطنية، وعضو باللجنة الإدارية، و سد باب المقر المركزي بالبيضاء بوجه فروع جامعة التعليم، استهدف الهجوم الاتحاد النقابي للموظفين، و لا شك سيتواصل لإنهاء الوجود اليساري بجميع هياكل الاتحاد المغربي للشغل .

أول ما تعيد حملة الاستئصال هذه إلى الذهن هي نظيرها التي تعرض لها أعضاء حزب التقدم و الاشتراكية مطلع سنوات 1990. وكان مشعل فتيلها (مثلما مقال جريدة المساء اليوم) نشر جريدة البيان الناطقة فرنسيا باسم الحزب مقالا يتناول بالتعليق كتاب عضو سابق في الأمانة الوطنية [البزوي حسن] المطرود بإيعاز من المحجوب بن الصديق. وقد تلا ذلك إحراق جريدة البيان في فاتح مايو ، و الشروع في "تطهير سياسي" للاتحاد المغربي للشغل على صعيد وطني من المنتمين لحزب التقدم و الاشتراكية. وكان الهجوم الأشد مأساوية ذلك الذي قاده الميلودي موخاريق و بن إسماعيل (عضوي الأمانة الوطنية حاليا) على الاتحاد الجهوي للنقابة بمدينة الجديدة، و أدى إلى جرح عدد من المناضلين وكسر رجل احدهم، وتجديد مكتب الاتحاد الجهوي على الطريقة المحجوبية. (انظر مقالين صدرا عام 1993 بجريدة بيان اليوم حول الموضوع بموقع كفاح نقابي (WWW. Kifah-nakabi.org).

و يقتضي هنا واجب قول الحقيقة و نقذ الذات، التذكير بأن ذلك الهجوم لم يحرك ساكنا داخل الاتحاد المغربي للشغل، بما فيه داخل اليسار الذي كان في بداية بناء تجربته .

على كل حال ليس ما يجري اليوم من اجتثاث لليسار سوى استمرارا لسياسة المحجوب بن الصديق الذي اقتلع اليسار الاتحادي [الذي تحدوه، مع قصوره السياسي، نوايا ثورية] من النقابة خدمة للنظام و لمصالح البيروقراطية المتبرجزة .

يعيش مناضلو اليسار اليوم في الاتحاد المغربي لشغل وضعا مستجدا، ومن موقع دفاعي غير قوي. فطيلة عقود من عمل اليسار في هذه النقابة، تكرس التزام الصمت بصدد ما تشكل البيروقراطية من عرقلة لبناء النقابة. لم يكن مشكل البيروقراطية موضوع نقاش قط وسط اليسار [حتى المحاولات البسيطة بجريدة المناضل-ة منذ منتصف سنوات 2000 لم تلق صدى. راجع المادة حول إ.م.ش بموقع المناضل-ة]. وكانت القاعدة المعمول بها هي تفادي إثارة المشكل و الانصراف إلى العمل و البناء النقابيين، لا بل حتى إخراس الأصوات النادرة المثيرة للمعضلة.

وقد شمل الصمت كل جرائم البيروقراطية، من تسخير النقابة لخدمة أرباب العمل، بتشكيل مكاتب نقابية عميلة للإدارة كما الشأن في مناجم جبل عوام وغيره من المناجم و القطاعات، [راجع نداء إبراهيم

موناصير: لا لاستعمال اسم الاتحاد المغربي للشغل لخدمة أرباب العمل و السلطة –رسالة مفتوحة إلى الضمائر الحية في إ.م.ش ، قيادة وقواعد- موقع المناضل-ة بانترنت]، و المؤامرة الدنيئة ضد نقابة بحارة الجنوب [انقلاب على المكتب النقابي و تنصيب آخر به عملاء للسلطة و أرباب مراكب الصيد، وطرد البحارة من مسيرة فاتح مايو باستعمال قوات السيمي] ، و مسايرة سياسة الدولة كما حدث في ملف مدونة الشغل و التغطية الصحية و غيرهما كثير، و نهب أموال العمال في الضمان الاجتماعي [كان محمد عبد الرزاق نائب بن الصديق الوارد اسمه في تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الضمان الاجتماعي سيحاكم اليوم إلى جانب 25 مسؤولا آخر ، لكن موته عام 2005 انقده] و في مؤسسة الأعمال الاجتماعية لقطاع الكهرباء و تعاضدية التعليم .

وقد شمل الصمت اليساري ما يتعرض له رفاق آخرون من اضطهاد بيروقراطي في نقابات أخرى، لا سيما الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. فلم تحرك ساكنا كل حملات الطرد التي نظمتها قيادة هذه النقابة ضد مناضلين معارضين لخطها جزئيا أو كليا، منهم نقابيو التعليم بأسفي، و رفاق نقابة البلديات بمنطقة الشرق، و ومناضلي نقابة التعليم بإقليم زاكورة [حل اتحاد محلي و طرد مسؤولين، كما فعل موخاريق بالرباط ...] والعديد من الحالات الجماعية و الفردية .

وقد كان جليا أن تكتيك الصمت التام قصير النفس، و مكلف جدا على الصعيد السياسي. فلم يكن الصمت عن جرائم البيروقراطية ضمانة لمواصلة بناء النقابة، لأن الجهاز البيروقراطي مدرك كليا لنوايا اليسار، ويخضعه لرقابة صارمة، و يردعه بين فينة و أخرى لإبقائه ضمن حدود يظل فيها مفيدا للبيروقراطية لا خطرا عليها. و لعل تدخل المحجوب بن الصديق لإطاحة المناضل الهايج من الاتحاد المحلي للخميسات عام 2005 مثال جلي عن سياسة الردع تلك. كما كانت الضغوط البيروقراطية عند كل تجديد للاتحاد الجهوي للرباط تذكر بحرص البيروقراطية على استعمال اليساريين وفقا لمراميه .

وربما كانت الحالة الصحية للمحجوب بن الصديق، الذي كان محتكرا لكل شيء في النقابة، عاملا من عوامل تأخير تصفية الحساب مع الوجود اليساري في الاتحاد المغربي للشغل. كما أن ظروف ما بعد وفاة ذلك الأمين العام لم تسمح بمباشرة عملية القضاء على اليسار، و لم يكن بد من انتظار ترتيب الشأن التنظيمي بعقد مؤتمر وطني يضفي مشروعية على الفريق الذي خلفه بن الصديق وظل في المسؤولية القيادية بدون وجه حق مدة تفوق 10 سنوات [كان آخر مؤتمر وطني انعقد عام 1995، ما يعني انتهاء صلاحية الأمانة الوطنية عام 1999].
وقد تصرف ورثة بن الصديق بمكر تفوق على حسابات اليسار. فبقصد الظفر بمشروعية كقيادة وطنية ، بعد عقود من الفضائح، منها المتعلقة بالتواطؤ مع النظام و أرباب العمل، ومنها المتعلقة بفساد سلب أموال العمال في عدد من مؤسساتهم – الضمان الاجتماعي و الأعمال الاجتماعية لقطاع الكهرباء و تعاضدية التعليم و ما لا يعلم إلا الله، نقول بقصد الظفر بمشروعية قيادية عمد ورثة بن الصديق إلى جر اليسار إلى مساومة ينال فيها حضورا في الأجهزة اكبر من حجمه في جسم النقابة دون أي يحوز القدرة على التأثير على خط النقابة، وحرية كتابة ما يريد على ورق وثائق المؤتمر، و يعطي فيه تزكية لرصيد الجرائم و شرعية جديدة لا تقدر بثمن .

وبعد أن فاز ورثة المحجوب بن الصديق بما أرادوا من مشروعية و تبرئة ذمة فعلية فيما يخص مالية النقابة و أعمال نهب أموال العمال في الضمان الاجتماعي و غيره، و مع تأمين الهيمنة بأجهزة قيادة النقابة [الأمانة الوطنية و اللجنة الإدارية] ، و استنادا على بقاء الاتحادات المحلية، المترعة بعملاء السلطة و

أرباب العمل، وفية لورثة بن الصديق، بات الجو ملائما لوضع حد نهائي لعمل اليسار في الاتحاد المغربي للشغل.

انتهت مرحلة من تاريخ اليسار في النقابات العمالية. ونحن على أبواب مرحلة جديدة. وفيما بينهما يجب، أول ما يجب، وضع حصيلة إجمالية، لا تقتصر على العمل في الاتحاد المغربي للشغل، فوضع ك.د.ش لا يختلف نوعيا، الفرق في الدرجة و ليس في طبيعة المشكل .

و نقطة الانطلاق تفادي الأسئلة المغلوطة التي زجت اليسار في ممارسة لا تصب في هدف تشكل طليعة عمالية واعية سياسيا. فكم من الفرص ضيع اليسار بالمفاضلة بين النقابات [من قبيل اعتبار إذاته، لنقابة الفعلية الوحيدة]، و باعتبار الوجود في الأجهزة هدفا بحد ذاته، و بالسقوط في فعل نقابي أجوف سياسيا بمبرر عدم الخلط بين النقابي و السياسي، الخ .

اليسار بحاجة إلى توحيد قواه في معارضة نقابية تخترق كل النقابات، مدافعة عن الجوهر الطبقي لمنظمات العمال، وعن الديمقراطية العمالية داخل التنظيمات و في النضالات. معارضة مناهضة للرأسمالية و حاملة لمشروع تغيير مجتمعي شامل .

اكبر ما نحتاج في اللحظة الراهنة، للسير نحو تشكيل هكذا معارضة نقابية، هو شجاعة نقذ الذات. و المناضلون الحقيقيون قادرون على ذلك. أما التشفي فمن شيم من ظلوا دوما مجرد متفرجين، لا يتدخلون إلا بتعليقات عقيمة لا تلزمهم بشيء .

تفاعلا مع الرفيق أمين عبد الحميد: من اجل يسار نقابي ديمقراطي كفاحي

نشر الرفيق عبد الحميد أمين بعيد وفاة المحجوب بن الصديق نصا بعنوان «بعد وفاة المحجوب بن الصديق: أي آفاق للاتحاد المغربي للشغل وللحركة النقابية العمالية بالغرب؟». خصصه لتشخيص الأزمة التي تنخر الحركة النقابية عامة وضمنها الاتحاد المغربي للشغل، ومنظوره لتجاوز تلك الأزمة.

إن أزمة الحركة النقابية المستفحلة تلقي الكثير من المسؤولية على عاتق المناضلين النقابيين الديمقراطيين الكفاحيين وكل أنصال النضال العمالي بالمغرب. ومن هذا المنطلق فان مساهمة الرفيق، وبغض النظر عن درجة الاتفاق أو الاختلاف معها، هي جهد محمود على طريق تعميق النقاش في صفوف اليسار النقابي .

يعدد الرفيق عبد الحميد مظاهر الأزمة النقابية في : تردي جماهيرية العمل النقابي، التقسيم النقابي، ضعف الديمقراطية الداخلية، تفشي قيم الانتهازية والانتفاعية والفساد في صفوف المسؤولين النقابيين، تبعية النقابات للأحزاب باستثناء امش، ضعف التضامن ما بين المركزيات وداخل المركزية نفسها، تقلص الطابع التقدمي للنقابات التي لم تعد تتخذ إلا نادرا مواقف سياسية تقدمية في القضايا المصيرية للبلد .

و أكد الرفيق أن استمرار هذه المظاهر قد "يؤدي إلى الاضمحلال التام للحركة النقابية العمالية المغربية". و "لهذا حان الوقت للعمل بحزم على تجاوز هذه الأزمة وهذه مهمة كافة المناضلات والمناضلين الغيورين على مصالح الطبقة العاملة أينما وجدوا، من داخل العمل النقابي – داخل هذه المركزية أو تلك – أو من خارجه." ليخلص في النهاية إلى أن تجاوز الأزمة يمر أساسا عبر العمل على تجاوز كل النقائص التي اعتبرها تمظهرات للأزمة ليخلص إلى بعض التدابير العملية الضرورية لترسيخ الديمقراطية في امش.

إن كل مظاهر الأزمة التي عددها الرفيق هي نتاج انحطاط بيروقراطي ناجز لنقاباتنا اثر تحكم خط سياسي يقوم على العسف البيروقراطي والتعاون الطبقي بنقاباتنا. خط يرتكز إلى جهاز نقابي متعفن ذو نزعة محافظة فائقة هدفه الحفاظ على الجهاز بما هو ضامن مراكمة الامتيازات الشخصية على حساب التضحية بالمصالح الآنية والبعيدة للطبقة العاملة. وهو خط انتصر رسميا ونهائيا على الأقل ،وللمصادفة، في المؤتمر الثالث لأمش سنة 1963 و وفي المؤتمر الثالث لكدش سنة 1997 اثر توقيع اتفاق غشت 96 .

كما نرى أن الرفيق يسقط من حساباته كليا أن هذا الخط البيروقراطي المتعاون طبقيا استطاع فرض هيمنته بسبب ضعف بل وغياب يسار نقابي تعددي ديمقراطي مكافح متبلور برنامجيا على صعيد التصورات وبرامج العمل والنضال. وهذا الضعف هو احد مظاهر وأسباب الأزمة النقابية الحالية. فنحن نعرف كيف تضافرت الأخطاء السياسية الخطيرة للحزب الشيوعي والإقصاء الذي تعرض من قبل "الحركة الوطنية" لتجعله يفقد مواقعه وسط الطبقة العاملة ومنظمتها امش. وذلك حتى قبل أن يعرف التطورات التي جعلت منه حزبا ملكيا على يمين حزب الاتحاد الاشتراكي ويختار سنة 1994 تأسيس نقابة خاصة. وكلنا يعرف كيف تضافرت أيضا المواقف اليسراوية القصوية لليسار الماركسي اللينيني من العمل النقابي خلال السبعينات

والقمع الدموي الذي تعرض له لتجعله على هامش النضال النقابي سواء على مستوى الممارسة أو البلورة البرنامجية. وإنه لعظيم الدلالة، في هذا المجال، أن أهم مهتم من موقع نضالي بقضايا النضال النقابي بالمغرب بعد ألبير عياش لم يكن لا شيوعيا و لا ماركسيا لينينيا بل زعيم المؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد الاشتراكي: عمر بن جلون .

إن ضعف اليسار النقابي لازال مستمرا حتى اليوم بالرغم من بعض التقدم النسبي الذي حققه من خلال تواجده في بعض القطاعات والمناطق. بل إن الضعف أصبح بارزا بسبب هذا التقدم النسبي بالذات. ولعل انعدام النقاش وسط هذا اليسار حول قضايا النضال العمالي، وانزياح بعض المحسوبين عليه إلى مجرد رهائن لدى البيروقراطية بل وأحيانا إلى بيروقراطيين صغار في جلباب يساري بمبرر الحفاظ على المواقع التنظيمية، وتفشي ظاهرة الدفاع عن هذه البيروقراطية ضد تلك، لدليل على أن اليسار النقابي ليس أبدا حتى الآن في مستوى مجابهة الخط النقابي البيروقراطي المتعاون طبقيا مع البرجوازية. وقد أوضحت الدوخة التي صاحبت إضرابي 13 و21 ماي 2008 عن مستوى التوحل الذي وصل إليه هذا اليسار النقابي حيث انخرطت أطراف منه للدفاع عن بيروقراطياتها الخاصة، وفوت عليه فرصة تجسيد الممكن مما يدعو إليه من ضرورة الوحدة النضالية .

ونختلف مع الرفيق عبد الحميد أمين حين لا يقيم بالا في رصد مظاهر الأزمة لأهم هذه المظاهر ولأهم أسبابها وهي في نظرنا الاندماج المهول للأجهزة النقابية بأجهزة الدولة وتواطؤها المتواصل مع الدولة في كل الهجمات على الشغيلة. وهو تواطؤ مفضوح لا تغير منه اللغة العنترية الصادرة عن هذا القيادي أو في ذلك البيان. ولعل موقف امش من مدونة الشغل لذو دلالة واضحة في ذلك، حين ظل يرفض المدونة بل ويقاطع كل جلسات ما يسمى الحوار الاجتماعي إلى أن تلقى الأمر بضرورة التوقيع على المدونة، فأذعن وحضر ووقع سنة 2003 .

والرفيق أمين، لأنه يقلل من أهمية هذا الاندماج بأجهزة الدولة، يلح فقط على ضرورة القطيعة مع تبعية النقابات للأحزاب السياسية. جاء في المقال: "العمل على تعزيز استقلالية العمل النقابي، وهو ما يفترض القطيعة مع تبعية جل المركزيات النقابية للأحزاب السياسية". فاستقلالية العمل النقابي بالنسبة للرفيق تعني فقط الاستقلالية عن الأحزاب السياسية، وهي ميزة يؤكد الرفيق أنها توجد في امش دون غيره. إن هذه الاستقلالية المزعومة لم تمنع قيادة امش من دعم مرشحي الاتحاد الدستوري في الانتخابات مرارا ومرشحي التقدم والاشتراكية في البيضاء سنة 2007. ولا ننسين أبدا أن بن الصديق نفسه، ومعه عدد من قياديي امش، ظل عضوا بقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ينتظر تعيين حكومة "تحظى بثقة الطبقة العاملة" قبل أن يتلاشى هذا الأمل ومعه الحزب نهائيا بموت عبد الله إبراهيم. والأهم أن هذه الاستقلالية التي يركز عليها الرفيق أمين ومعه عدد من مناضلي امش، لم تمنع قيادة امش من التواطؤ مع قوة سياسية أخطر من الأحزاب: انه التواطؤ المفضوح مع النظام ومنذ بداية الستينات، واندماجها السرطاني بأجهزة الدولة، والذي يشكل الأساس المادي لانفصال هذه الأجهزة عن هموم القاعدة العمالية. أو ليس النظام أهم قوة سياسية في البلد وأكثرها عداء للطبقة العاملة ولعموم الكادحين؟ إن الاستقلالية الحقيقية للنضال النقابي تمر عبر النضال الحازم ضد أعداء الطبقة العاملة: الباطرونا وجهاز دولتها، وتعزيز الاستقلالية التنظيمية للنقابات إزاء الأحزاب السياسية .

ولذلك نختلف جزئيا أيضا مع الرفيق أيضا حين يرى إن نقاباتنا تعاني فقط من "ضعف" الديمقراطية الداخلية. إن قول الحقيقة يدفعنا للتأكيد أن الديمقراطية منعدمة في منظماتنا النقابية: المؤتمرات والهيئات

التقريرية الأخرى بل وحتى التنفيذية أحيانا لا تنعقد وتتحول إذا انعقدت إلى حفل بيعة للزعيم، مالية منظماتنا لا علم لأي كان بها إلا بن الصديق والأموي، إيقاف قسري للإعلام النقابي (الطليعة بالعربية منذ بداية الستينات والطليعة بالفرنسية منذ عشرات السنين رغم امتلاك امش لمطبعتين: انبريجيما والمستقبل، في حين أن الديمقراطية العمالية شبه متوقفة عمليا)، حصار ضد المناضلين النقابيين الديمقراطيين، طرد أو تعيين أعضاء في القيادة دون الرجوع للقاعدة، تنصيب مكاتب بدل المكاتب المنتخبة، طرد قطاعات بأكملها من النقابة، تلاعب بنضالات قررتها القاعدة، المصادقة على اتفاقات في غير صالح العمال دون الرجوع للقاعدة... هذا ليس ضعفا انه قتل للديمقراطية. انه انحطاط بيروقراطي ناجز. إن الديمقراطية الحقيقية تمر عبر ضمان حق القاعدة العمالية في التقرير والتسيير عبر جموعات عامة كلية السيادة في أماكن العمل، وضمان حرية التعبير بما في ذلك الحق في تشكيل تيارات نقابية يكفل حقها الديمقراطي في التعبير عن آرائها في أجهزة النقابة ومؤتمراتها وفي صحافتها، والدفاع عن التمثيل النسبي لهذه التيارات في أجهزة النقابة بناء على أرضيات نقابية وعبر نظام اقتراع سري على اللوائح النقابية، والحسم مع طبخ الأجهزة في الكواليس عبر ما يسمى لجنة الترشيحات والتي لازال الرفيق أمين للأسف يعتبرها آلية ديمقراطية ينبغي فقط تطويرها.

وبخصوص الوحدة النقابية فإننا نسجل بايجابية التقدم الذي عرفه موقف الرفيق عبد الحميد أمين بالمقارنة مع كان عبر عنه سابقا. جاء في المقال:« تعزيز النضالات الوحدوية والوحدة النضالية في أفق الوحدة النقابية التنظيمية في إطار مركزية واحدة. وأعتقد أن النواة الصلبة للوحدة النضالية يجب تشكيلها من طرف كل من الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل نظرا لوزنهما في الساحة النقابية ولتاريخهما النضالي.». فلطالما دعا الرفيق ومعه عدد من مناضلي امش لا سيما في جامعة الفلاحة إلى أن توحيد الحركة النقابية غير ممكن إلا داخل الاتحاد المغربي للشغل. وما على جماهير العمال الباقية في المركزيات الأخرى إلا الالتحاق أفواجا بامش النقابة التاريخية. وهذا عين ما عبر عنه الرفيق في حوار مع السياسة الجديدة يوم 13 دجنبر 2002 عدد 413: «إن الهدف الاستراتيجي يظل بالنسبة إلينا داخل الاتحاد المغربي للشغل هو إعادة بناء الوحدة النقابية داخل الاتحاد المغربي للشغل باعتبارها المركزية المستقلة الوحيدة ببلادنا. ولكن كيف الوصول إلى هذا الهدف؟ شخصيا اعتقد انه لا بد ومن اجل التعامل مع المركزيات النقابية الأخرى أن تحترم هذه المركزيات شرطا أساسيا وهو شرط الاستقلالية عن الأحزاب السياسية حتى نتمكن من التنسيق معها.»

ورغم أن السبب الذي جعل الرفيق يرى الوحدة ممكنة فقط داخل امش وهو "استقلاليتها" لا زال حاضرا في تحليلات الرفيق كما أسلفنا، فان موقف الرفيق تطور بدفاعه عن تعزيز الوحدة النضالية و "رد الاعتبار لقيمة التضامن داخل مختلف الهياكل النقابية وفيما بينها، وصولا إلى التضامن بين المركزيات النقابية نفسها في أفق الوحدة النقابية". إنها خطوة إلى الأمام نتمنى أن تجد لها تجسيدا حقيقيا وديمقراطيا في الميدان لدى مختلف مناضلي اليسار. ونؤكد من جهتنا أن الوحدة النضالية ينبغي أن تتم على أساس ديمقراطي كفاحي. فالتنسيق النضالي بين النقابات على المستويات المحلية والقطاعية والوطنية ينبغي ألا يستعمل مبررا إضافيا لاغتصاب حق القواعد في التقرير والتسيير عبر جعل التنسيق وبالتالي التقرير حصرا على الأجهزة القيادية كما هو حال أغلبية التنسيقات التي تجري مؤخرا. بل ينبغي أن يكون التنسيق مناسبة لاستعادة الشغيلة لسلطتهم الديمقراطية على منظماتهم عبر الجموعات العامة المشتركة في أماكن العمل والاجتماعات المشتركة للأجهزة التقريرية وحفز التنظيم الذاتي خلال المعارك النقابية عبر لجن الإضراب الخاضعة لسلطة الجمع العام لكل الشغيلة، منظمين نقابيا وغير منظمين، وأيا تكن النقابات الحاضرة في المؤسسة .

وفي هذا السياق نرى أيضا ضرورة التأكيد انه إذا كانا نتفق مع الرفيق أن النواة الصلبة لهذه الوحدة النضالية هي امش وكدش، فإننا في الآن ذاته نرى أن الوحدة النضالية والتضامن ينبغي أن يكون واجبا اتجاه كل الشغيلة أينما وجدوا وبغض النظر عن اليافطات التي يناضلون تحتها. إن تأكيدنا على ذلك ناتج عن تخوفنا من ترك بعض النضالات العمالية عرضة للعزلة بسبب أنهم منخرطون في نقابات رجعية. ولنا في العزلة القاتلة التي عانت منها نضالات عمال جبل عوام صيف 2007 بسبب أنهم منخرطون في الاتحاد العام للشغالين مثال دال على حجم التخريب الذي وطدته البيروقراطيات النقابية.

وفي الأخير فإننا نعتقد أن المهام التي أشار إليها الرفيق أمين وما قدمناه من إضافات وما يمكن أن يضيفه مناضلون آخرون، هي مهام تقع مسؤولية الدفاع عنها والسعي إلى تجسيدها حصرا على عاتق المناضلين النقابيين الديمقراطيين الكفاحيين أيا تكن انتماءاتهم النقابية أو السياسية. فعلى عاتقهم يقع تجسيد تجارب نقابية ديمقراطية كفاحية حقا وعلى عاتقهم أيضا تقع مسؤولية تعميق هذا النقاش الضروري لتجاوز أعطاب منظماتنا، والعمل الواعي من اجل بناء يسار نقابي ديمقراطي كفاحي تعددي ومنظم داخل المنظمات النقابية على صعيد التصورات وبرامج العمل والنضال .

ثمة خطان سياسيان داخل النقابات لا يمكن التوفيق بين أهدافهما، احدهما خط بيروقراطي ليبرالي مهيكل يسيطر على النقابة ويجعلها ملحقة بأجهزة الدولة و آخر ديمقراطي كفاحي لا زال يتخبط في ضعفه وتشتته وغياب بوصلة مشتركة وحتى نقاش منظم في صفوفه. فليتعمق ويتنظم النقاش بروح رفاقية وبشفافية وليتواصل بناء تجارب نقابية كفاحية على طريق توحيد تدخل المناضلين النقابيين في يسار نقابي تعددي مكافح ومنظم ومنغرس في النقابات، بما هو شرط لا يمكن بدونه العمل بفعالية من اجل توحيد الحركة النقابية على أسس الديمقراطية العمالية والكفاح الطبقي .

ملحق

نصوص نظرية

إلتزامنا النقابي

الدواعي الأساسية لالتزامنا النقابي

مسألة إستراتيجية

يستند مشروعنا الثوري على تحرر العمال الذاتي و على المعركة ضد البرجوازية. وتترتب عن هذا نتيجتان فيما يخص ضرورة توحيد معسكرنا الاجتماعي. يجب علينا أن نوحد معسكرنا الاجتماعي لأن المجتمع الذي نريد بناءه يستدعي تماسكا قويا للطبقة العاملة، بقصد تمكن هذه من اقتياد الطبقات الأخرى في تنظيم مجتمع جديد، ومن أجل أن تتسم مرحلة الانتقال بين الرأسمالية و الاشتراكية بأقل ما يمكن من الطابع غير المنظم، ومن أجل أن ُيعاد تنظيم الإنتاج والمجتمع على أفضل نحو وأسرعه . كما يجب أن نوحد معسكرنا الاجتماعي لأن ذلك يمثل الوسيلة الوحيدة لهزم الطبقة الخصم، البرجوازية، لحظة المواجهات الثورية، والحد من المعارك المسلحة إلى اقل ما يمكن.

خلال المعارك السياسية أو الاجتماعية الكبرى يكتسي معسكرنا طابع التماسك ويتحد. ويتيح العمل الجماهيري، لا سيما النقابي، العمل على توحيد معسكرنا الاجتماعي خارج مراحل التعبئات. و يتيح التنظيم في بنيات من النمط النقابي لمعسكرنا الاجتماعي أن يعي قوته: عندما تكون نسبة المنظمين في النقابات مرتفعة يكون العمال أقل عزلة، وبإمكانهم تفعيل أشكال تضامنية في مجالات يومية عديدة، في العمل لكن أيضا أشكال تضامن أولية أكثر، التعاضد.

كما أن التنظيم يمد العمال بوسائل رد فعل أرفع للدفاع عن مصالحهم: عندما يتوجب خوض معارك للدفاع عن وضعهم المهني، وعن أجرهم، وعن كرامتهم في العمل، يتيح التنظيم الأولي للعامل ألا يخضع. وأخيرا يرتبط العمل النقابي ارتباطا وثيقا، يوميا، مع النقاشات بين الزملاء حول ضرورة تنظيم ردود أفعالنا وهيكلتها، وعدم الانغلاق في استراتيجيات فردية. ولهذا مضاعفات حتى في التعبئات بوجه تيارات فوضوية أو استقلالية autonomistes تبخس قدر التنظيم الجماعي ، والانضباط، والتصويت، والنقاشات المهيكلة، الخ.

أداة لتغيير ميزان القوى

الدفاع عن الحقوق

تتيح الأداة النقابية الدفاع عن حقوق العمال يوميا. وهذا جزء من المعارك التي نشارك فيها. فعلا يبدو لنا من الصائب الدفاع عن الحقوق يوميا لأننا إذ نعتقد أن تحرر البشرية سيأتي من ثورة اجتماعية، فإننا مع ذلك نؤيد تحسينات آنية.

علاوة على أن لهذه المعارك ميزتين: تتمثل الأولى في إتاحة الحد من تدهور شروط حياتنا: عندما تبلغ شروط حياة العمال مستوى بالغ السوء يتقدم حل هذه المشاكل على الدفاع عن المصالح الجماعية، وهذا يشجع المسبقات العنصرية.

تكمن المزية الثانية في أن العمال يكسبون، عندما يظفرون بمعارك، حتى محلية جدا، الثقة بقوتهم الذاتية، ويساعد هذا على الإقناع بأن الالتزام الجماعي يستحق العناء وأن النضال والإضراب مثمر، وهذا ليس بالبديهي عند تكاثر الهزائم أو في الحالة الأسو عندما لا ُتخاض معركة جماعية.

تشكيل نقاط ارتكاز من اجل القدرة على النضال

تمكن العمال بالمقاولات الكبرى من الظفر بمزايا لصالحهم ولصالح عموم الأجراء: الحق النقابي، الأجراء المحميون، أيام الإعلام النقابي كلها وسائل نجاح . وقد ظفر الموظفون باستقرار العمل (رغم أنه ُيفقد في بعض الأماكن باستبدال تدريجي لوضعية الموظف بعقود قانون خاص). كما أن أوقات الراحة، والعطل لحظات تتيح للعمال تعلم التفكير، والخروج من اليومي. هذا كله لم تمنحه البرجوازية لإرضائنا، بل فرضته نضالات العمال النقابية والسياسية.

" أجنة ديمقراطية بروليتارية داخل الرأسمالية" (تروتسكي)

لا يمكن للطبقة العاملة أن تظفر بمكانة قائدة في النظام الرأسمالي، فمواقعها متسمة دوما بعدم الاستقرار. وإذا أرادت الالتفاف على المشكل بالسعي إلى مواقع في جهاز الدولة، فإنها تشوه أهدافها وتضع نفسها في خدمة البرجوازية.

لكن بإمكان البروليتاريا، في الحرب التي يمثلها صراع الطبقات، أن تظفر بمواقع، ونقاط ارتكاز. و بإمكانها أن تشكل قواعد خلفية منها مثلا في المقاولات حيث لها قوة إذ تكسب حقوقا وتجربة في النضال.

كما تشكل المنظمات العمالية (جمعيات، نقابات، منظمات سياسية) "أجنة ديمقراطية بروليتارية داخل الرأسمالية" لأنها تتيح للعمال تعلم الحياة، وتسيير الأمور بأنفسهم، بدون أرباب عمل. يتيح ذلك إضفاء مصداقية على السلطة البروليتارية، والرد على الوهم الرائج حول استحالة سير المجتمع بدون أرباب عمل ولا مهندسين ولا أخصائيين.

الدواعي المتصلة بعكانة الثوريين

النقابات إصلاحية بطبعها

ثمة تناقض في معركة الثوريين اليومية، إذ نحارب من أجل وحدة طبقتنا ونطرح مسألة السلطة، في حين أن هذه المسألة ُتقسم حتميا. فعلا يقسم الانفلاق إصلاح/ ثورة معسكرنا الاجتماعي، فضرورة الاستيلاء على السلطة لا يشاطرها الجميع، بالأقل خارج الحقب الثورية. إن النقابات إصلاحية بطبعها لأنه يتعذر أن تكون ثورية إن أرادت توحيد العمال. هذا علاوة على أن الوجه اليومي للنضال، المطلب الآني، يقلص ، شئنا أم أبينا، إمكانية وضعهم لنظرية ثورية تشاطرها أغلبية المناضلين والأعضاء.

ليس لدى الفوضويين والنقابيين الثوريين سبل لحل هذا المشكل. النقابة بنظرهم شكل تنظيم للعمال خارج الحقب الثورية وفي الآن ذاته شكل سلطة العمال أثناء الثورة وبعدها. يؤدي بهم هذا إلى عدم حل مسألة الاستيلاء على السلطة، كما تدل تجربة اسبانيا في العام 1936 : قاموا آنذاك بتنظيم إنتاج مسير ذاتيا في مقاولات متنافسة، ولم يجدوا وسيلة لمنازعة سلطة البرجوازية الجمهورية. هذا فضلا على أن تصورهم، بالنسبة للحقبة بعد الثورية، لا يسمح بفصل النقابات عن الدولة العمالية (الدولة بنية تنظم المجتمع، لا سيما

بواسطة الإدارة، والعدالة، والشرطة، والجيش،...)

والحال أنه لا غنى عن هذا الفصل كي توجد دولة عمالية وتتمكن من تنظيم الانتقال إلى الشيوعية، وكي يتمكن العمال من الاحتماء، نقابيا، ضد انحرافات أي دولة (انظر النقاش بين لينين وتروتسكي حول " عسكرة النقابات").

هل ثمة تناقض بين أن يكون المناضل ثوريا ويناضل في منظمة إصلاحية؟

لا يمكن لأي نقابة أن تكون ثورية. ويجب، منذ لحظة قبول النضال نقابيا، قبول هذا الواقع. لكن ذلك لا يعني أن المناضل الثوري أصبح إصلاحيا. المقصود إدراك جدوى النقابة، هذه الأداة الإصلاحية التي لا غنى للعمال عنها.

النقابة شكل التنظيم الأولى لدى العمال فيما بين التعبئات، ذلك الشكل الذي يتيح للعمال غير الثوريين إبقاء صلة فيما بينهم، ومواصلة الدفاع عن مصالحهم. كما أنها تشكل توسطا بين الطليعة الثورية وأوسع الجماهير.(كما يحددهما ارنست ماندل في النصوص الثلاثة حول تنظيم البروليتاريا).

1) تتيح النقابة الارتباط بمستوى وعي الجماهير العريضة: إنها تتيح، عبر نقاشات ونضالات يومية، معرفة انشغالات الجماهير الملموسة، وإمكانات نشاطها (من حيث الثقة، والقدرات المالية لخوض إضراب، وكفاحية،...)، واقتناعاتها السياسية (فيما يخص معارك ملموسة مثل الاختيارات المجتمعية الكبرى، ومختلف المسائل السياسية).

2) تمثل النقابة طورا أولا لاقتياد مجموع معسكرنا الاجتماعي: بإمكاننا أن نمتحن حججنا قبل النضالات وخلالها في النقابة قبل اختبارها على نطاق أوسع. مثلا أثناء الحركة المناهضة لعقد أول تشغيل، كان الشروع في العراك داخل الاتحاد الوطني لطلاب فرنسا، حول مسألة العرقلة كشكل نضالي او توسيع المطالب، يتيح امتحان حججنا وما قد يكون رد الطلاب متوسطي الكفاحية. كما بوسعنا أن نشرع في اقتياد فئات أوسع من الثوريين، باقتياد مناضلين ليسوا ثوريين وحتى إصلاحيين بجلاء، وكذا أوساطهم، وهذا ما يتيح توسيع حقل التحرك قياسا بوسط الثوريين المحدود.

3) أخيرا تقع على الثوريين مسؤولية الإسهام في التنظيم اليومي للطبقة العاملة. إنه من واجبنا أن نطرح على أنفسنا مشكل كيفية تنظيم الطبقة العملة على نحو واسع خارج الفترات الثورية. يستتبع هذا العنصر الأخير تعذر القيام به في منظمة ثورية. لكن لا يمكننا ترك مهمة تنظيم الطبقة العاملة على نحو واسع للإصلاحيين، يجب على الثوريين أن يكونوا قادرين، بنفس قدرة الإصلاحيين، على تنظيم الطبقة. فما من مبرر لترك هذا الامتياز لهم.

4) نسمع الكثير من الأمور عن الاستقلال النقابي. ليس المقصود بنظرنا انه لا حق لمناضلي النقابات في نقاش السياسة أو النضال سياسيا. ليس الأمر موقفا أخلاقيا. يتمثل الاستقلال النقابي في احترام الوتيرات السياسية وأهداف كل بنية. إن دور النقابات هو توحيد حقل اجتماعي بقصد النضال من اجل أهداف مشتركة دفاعا عن مصالح الأجراء. وتهدف المنظمة السياسية إلى تحديد مشروع استراتيجي والدفاع عنه. إننا نحترم قرارات المنظمات الجماهيرية، ونحارب إخضاعها لمنظمة سياسية لأننا نعتقد ضرورة احترام وتيرات النقاش الديمقراطي للبنيات الجماهيرية.

وضع النقابات وتدخل الثوريين

ثمة خمس مسائل تشكل رؤيتنا لتدخل الثوريين في النقابات.

1) النقابات والدولة، النقابات والإصلاحيين. إن دمج النقابات في جهاز الدولة متفاوت حسب المنظمات والحقب، لكنه حتمي لكل نقابة ذات حد أدنى من التمثيلية: تحصل كل نقابة لها صيت جماهيري على مواقع في مجالس المقاولات(أو الجامعة...)، ومداومين، والتمويل من الدولة. و تؤدي حتما هذه الصلة بجهاز الدولة إلى تطور تصورات إصلاحية وأنماط اشتغال بيروقراطية(راجع روزا لوكسمبورغ، الإضراب الجماهيري والحزب والنقابات- إصلاح اجتماعي أو ثورة).

2) ليس النضال ضد البيروقراطية نقاش أفكار بين مناضلين بينهم خلاف. البيروقراطية مشكل علاقة بالنظام، إنها مسألة اجتماعية. ليس البيروقراطيون سيئين بطبيعتهم أو باقتناعهم، بل يجبرهم موقعهم في بنية مندمجة في جهاز الدولة على ممارسات معادية للديمقراطية وتصورات إصلاحية. يجب أن نستنتج من هذا المشكل الاجتماعي ضرورة فصل بيننا وبينهم فيما يخص الممارسات النضالية، وبلورة التوجهات النقابية. يتعذر أي تحالف دائم وإلا اندمجنا نحن أيضا (هذا لا يمنع اتفاقات في أمور مدققة).

3) وجوب التمييز بين القيادات الإصلاحية والبيروقراطية وبين المناضلين. إن مناضلي القاعدة، حتى تحت قيادة بيروقراطيين وبتضامن معهم، مناضلون عاديون. وعلينا أن نبذل إزاءهم المستطاع للمحاججة في جوهر الأمور، ولا يعتبرونا مجانين أو يساروبين. يجب أن نتفادى إعطاء مبررات للبيروقراطيين لتفعيل التضامن العاطفي، والعصبوي، عديم الجوهر ضدنا. قد يتوجب أحيانا القيام بمواجهات قوية مع القيادات البيروقراطية، وحتى صدامات، لكن يجب قياس عواقب ذلك من زاوية نظر عزلة المناضلين الكفاحيين.

4) ليست النقابة حزبا. النقابة تحالف أفراد أو بنيات محلية، هدفه الوحيد الدفاع عن المصالح المشتركة. يجب أن نرفض كل شكل من أشكال المركزية في النقابات: حتى عندما تكون النقاشات ديمقراطية، لا تمكن في النقابة مطالبة كافة الأعضاء وكل البنيات بتطبيق القرارات. فذلك أفضل طريقة لتفجير البنيات على قاعدة خلافات ثانوية بالنسبة الى ضرورة الدفاع عن المصالح الطبقية المشتركة. عند اتخاذ قرارات، يظل المناضلون والبنيات أحرارا في أفعالهم إزاء باقي المنظمة.

5) تجمع النقابة أناسا "متقدمين". تجمع النقابات (الى هذا الحد أو ذاك) " العمال المتقدمين"، أولئك الذين بلغوا وعي ضرورة التنظيم. لذا نحارب التصور الإصلاحي الذي يعتبر ان على النقابات ان تلتصق بمستوى وعي الجماهير غير المنظمة. يجب ان تقترب النقابات، قدر المستطاع، من مستوى الوعي هذا، لكن ليس دورها أن تكون سلبية، يجب ان تقوم بدور قيادي إزاء الجماهير، باقتراح أساليب تتيح تحركها.

أي توجه ملموس؟

النشاط اليومي.

بفعل اقتناعنا بضرورة الإطار النقابي بذاته نشارك في النشاط اليومي القاعدي. علاوة على أن هذا يتيح لنا

كسب شرعية، و ليس ثمة أي داع لترك هذا العمل وهذا الفضاء للإصلاحيين. يجب أن ننجح في البرهنة على أن الثوريين قادرون على حل المشاكل اليومية للعمال. لذا نشارك في المداومات، وفي الأروقة الإعلامية،و في حملات الانتخابية، وفي حملات العرائض، وفي حل المشاكل اليومية ، وفي قراءة الإصلاحات وتحليلها، وكذا في العمل في المؤسسات (المجالس، مواعيد مع الإدارات...)

العمل الطليعي

نحاول ان نكون خطوة إلى أمام، وان نجر قدما مجموع النقابة. يتأتى هذا بسبيلين. الأول هو الإقناع. نحاول الإقناع بمواقفنا بواسطة النقاش، وبكتابة نصوص، الخ. و السبيل الثاني هو الممارسة: نضع توجهنا بصفتنا أفرادا او عندما نقنع بنية، بقصد تقديم حجج بالمثال. لا يمكن هذا في جميع الحالات: يجب ان تفيد هذه الممارسة في الاقتياد على نحو أوسع لا في عزلنا.

مناقشة السياسة

عندما نناضل نقابيا، نظل مناضلين سياسيين. لا نمتنع عن مناقشة اقتناعاتنا السياسية، رغم انه يجب الا نقوم بذلك على حساب العمل النقابي: كي نتمكن من كسب مصداقية عندما نقترح توجها نقابيا يجب ان نعرف أحيانا كيف نتستر حول التدخل السياسي، رغم انه يمكن أحيانا، عند تحقيق قدر من الشرعية، اقتراح توجهات نقابية حتى مع كوننا معروفين كمناضلين سياسيين.

مراجع

النقابات في حقبة الانحطاط الامبريالي – ليون تروتسكي

الحركة النقابية والشيوعية – ليون تروتسكي

المناضل-ة عدد 41

الهجمات على الحريات النقابية

إرنست ماندل

تمثل حرية العمل النقابي المكسب الرئيسي للطبقة العاملة في إطار المجتمع البرجوازي، مكسبا حال تطبيقه دون تدهور العمال إلى مستوى كتلة مذررة من الأفراد العاجزين بوجه القوة الاقتصادية والسياسية الهائلة لأرباب عمل يستفيدون من كل "قوانين السوق". تم انتزاع هذا المكسب في حقبة كانت ثقة البرجوازية في نفسها، وفي استقرار سلطتها و مستقبل نظامها، كافية لقبول رهان ألا يضع النضال من أجل رفع الأجور موضع تساؤل نظام العمل المأجور، بل على العكس أن يعززه. عكَس صعود الحركة النقابية في كل البلدان الإمبريالية، خلال "العصر الذهبي" للإمبريالية في مرحلة 1890-1914، قدرة البرجوازية الإمبريالية على منح تنازلات حقيقية للطبقة العاملة، لا سيما بفضل تدفق الأرباح الاستعمارية الفائضة المسلوبة من بروليتاري وفقراء فلاحي البلدان المستعمرة وشبه مستعمرة. تغير هذا الوضع التقليدي للعمل النقابي مع بداية عصر انحدار الرأسمالية (اندلاع الحرب العالمية الأولى). أولا كانت أزمة النظام، خلال أطوار مديدة، بلغت حدا تقلصت معه اكثر فاكثر القاعدة المادية لمنح إصلاحات جديدة للعمال. ولم يمكن إنعاش مستديم لتراكم الرأسمال في تلك الأطوار سوى بخفض مستوى عيش الطبقة العاملة، حتى بالبلدان الإمبريالية، وهو ما يفسر الاندفاع صوب أنظمة فاشية أو شبه فاشية مؤدية الى تدمير كلي لحرية العمل النقابي. ثم في لحظات أخرى، تواصل النمو الاقتصادي، وبوثيرة متسارعة أحيانا، لكن ذلك كان مقابل تضخم دائم وتبذير كبير للموارد المادية (إنتاج الأسلحة!)، واستغلال مفرط للطبقة العاملة(تسريع وتيرات العمل)، ورفض تلبية الحاجات الجديدة التي استثارها تطور قوى الإنتاج نفسه (نقص تطوير التجهيز الاجتماعي والحاجات الاجتماعية). في تلك الشروط، لا يستقر النظام على توازن متقلب جدا إلا بفضل تدخل متنام للدولة في الاقتصاد الرأسمالي، بمضاعفة آليات ضمان دولاني لأرباح الرأسماليين(الأرباح الاحتكارية الفائضة في المقام الأول). يؤدي هذا، بوجه خاص، إلى ميل نحو التخطيط الاقتصادي على المدى المتوسط داخل التروستات الاحتكارية الكبرى، وإلى ميل نحو البرمجة الاقتصادية على المدى المتوسط داخل الدول البرجوازية، اللتين تفرضان معا إكراهات قاسية على حرية التفاوض حول الأجور. تشتد اكثر هذه الإكراهات بادعاء الحكومات البرجوازية « محاربة التضخم» باعتماد « سياسة دخل» تعني في الحقيقة « لائحة الأجور المعتمدة» الوحيدة والفريدة. أي محاولة منهجية لتقليص حرية العمل النقابي في انتزاع زيادات في الأجور أتاحها ظرف ملائمة نسبيا لبائعي قوة العمل. هكذا أصبحت الحريات النقابية مهددة في ظل شكلي السلطة البرجوازية، الشكل الديكتاتوري والشكل الديموقراطي البرلماني الآفل، حيث يطبع "التناوب" مرحلة انحدار الرأسمالية. وهي مهددة بالزوال التام حين تأخذ الديكتاتورية شكل فاشية أو شبه فاشية. وتكون مقلصة بشكل متفاوت الوضوح حتى عند استمرار قاعدة مادية لبقاء الديموقراطية البرلمانية البرجوازية. يتزايد تنافي بقاء الرأسمالية وبقاء الحرية النقابية. هذه أول خلاصة يتعين صوغها، إنها تطبيق خاص لقاعدة أعم: ان بقاء النظام الرأسمالي، الواقع في أزمة بنيوية شاملة، يهدد، بجلاء متزايد، كل الحريات الديموقراطية الجزئية التي انتزعتها الجماهير في مرحلة صعود هذا النظام وذروته. العمل النقابي الحر هو تنظيم حر بين أجراء أو ذوي الرواتب(بائعي قوة العمل) بقصد التفاوض الجماعي حول ثمن قوة العمل وشروط استهلاكها من طرف الرأسمال. إنه إذن تنظيم للدفاع عن مصالح الأجراء دون غيرهم. ويمكن القول عموما إن الرأسمالية، حتى المزدهرة والقوية، لن تقبل عملا نقابيا حرا من هذا القبيل إلا عندما يكون عمل أقلية أو ضعيفا نسبيا(مثلا عمل نقابي مقتصر على قطاعات العمال الأكثر تأهيلا). عندما يتعلق الأمر، عكس ذلك، بعمل نقابي جماهيري للأكثرية، يستقطب أغلبية قطاعات الطبقة العاملة

والأغلبية في كل قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوجد العمل المأجور، فإن ظهوره كتنظيم لخدمة أعضائه حصرا يتواجه بشكل متنام مع بقاء الاستغلال الرأسمالي نفسه، أي بقاء النظام الرأسمالي. آنذاك يميل تعارض المصالح، التي لا توفيق بينها، بين الرأسمال(بما في ذلك دولته) والعمل، إلى الظهور يوميا في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، لان الطبقة العاملة ستستمد من هكذا نمو لقدرتها المنظمة إحساسا بالثقة المتنامية في نفسها و بقوتها الطبقية. وستضغط حتما بهذا الإحساس على كل علاقات الاستغلال والاضطهاد والتفاوت التي تميز المجتمع البرجوازي في كل مجالاته. هذا ما يجعل تعارض حركة نقابية قوية وأكثروية داخل الطبقة مع بقاء النظام الرأسمالي، حتى في شروط اقتصادية ملائمة نسبيا للبرجوازية، يتجلى في حقبة انحدار الرأسمالية في ميل ثابت لتقليص الديموقراطية النقابية، وتقليص الطابع الحر للعمل النقابي. وليست ممارسة التعاون والتوفيق الطبقيين من طرف البيروقراطيات النقابية مجرد «انحراف أيديولوجي» من جانب إصلاحيين وإصلاحيين جدد، يعكس في آخر التحليل الامتيازات المادية لتلك البيروقراطيات داخل مؤسسات الديموقراطية البرلمانية البرجوازية. إنها شروط لازمة لإبقاء حد أدنى من استقرار المؤسسات البرجوازية واستمرارها. تعمل البيروقراطية النقابية ككابح لنشاط الأجراء والمنظمين بالنقابات، ولحرية العمل النقابي، وذلك عبر ألف شكل من اتفاقيات التوفيق والتعاون الطبقيين: بواسطة خلق أشكال عديدة من لجان « التشاور» الثنائي(أرباب العمل والنقابات) أو الثلاثي(أرباب العمل والنقابة والدولة). ولا يمكن للبيروقراطية أن تفعل ذلك سوى بخنق الديموقراطية النقابية، وبتقييد متزايد الحدة لحق أعضاء النقابات في تقرير حر لموقف النقابة من كل «مستجد» بالوضع الاقتصادي والاجتماعي. يؤدي الدمج المتنامي للبيروقراطيات النقابية في الدولة البرجوازية ،على نحو حتمي، الى تقييد الديموقراطية النقابية وحرية العمل النقابي، ويقوض حتما الحريات النقابية؛ هذه ثاني الخلاصات الواجب صوغها. يستحيل أن تعمل النقابات كأدوات دفاع حازم عن مصالح أعضائها وفي ذات الوقت كمنظمات للتوفيق بين مصالح الرأسمال ومصالح العمال(أو أن تكون أداة إيصال «التحكيم» الذي تقوم به الدولة البرجوازية بين مجموعتي المصالح هاته غير القابلة للتوفيق). ليس بوسعها القيام بالدور الثاني إلا بتشويه الدور الأول والتخلي المتنامي عنه. يستخلص من هذا التحليل بجلاء موقف الثوريين من مستقبل العمل النقابي. فهم يرفضون أطروحة اليساروبين الانهزامية التي مؤداها حتمية تدهور وزوال العمل النقابي المكافح ،وبالتالي الدمج النهائي للنقابات في الدولة البرجوازية. لا يمكن لهذه الميولات، القائمة والتي تظهر بقوة، أن تنتصر إلا إذا عاينت الطبقة العاملة بسلبية مديدة فقدان وسيلة دفاعها الوحيدة عن مصالحها المادية اليومية في مواجهة الرأسمال بطريقة فعالة، أي بطريقة جماهيرية منظمة. دلت التجربة أن لا أساس لهكذا فرضية كارثية حيال طبقتنا. فالواقع المادي والمصلحة الاقتصادية والوعي الدوري بهذه المصلحة أقوى على المدى البعيد من كل مناورات البيروقراطية وقمعها. إن التمرد الدوري والجماهيري للعمال، بمن فيهم المنظمين بالنقابات، ضد التقييد المتصاعد للحريات النقابية وضد محاولات مسخ النقابة وتحويلها من أداة دفاع عن مصالح العمال إلى أداة إيصال السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة البرجوازية، أمر حتمي. وتلك ثالث خلاصات التحليل. يتمثل واجب الثوريين في تبوأ مقدمة هذا التمرد بجرأة، وصياغة أكثر المقترحات انسجاما و دينامية في الدفاع عن الحريات النقابية والعودة إلى العمل النقابي المكافح، والنضال من أجل إعادة إرساء وتوسيع الديموقراطية النقابية كوسيلة لا غنى عنها لتعزيز النقابة، وقاعدتها الجماهيرية وقوتها الضاربة ضد أرباب العمل وضد الدولة البرجوازية. التصدي الفعال للمس بالحرية النقابية، والنضال من أجل عمل نقابي مكافح، في خدمة الأجراء حصرا، والنضال من أجل الديموقراطية النقابية (التي قد تشمل البحث عن أشكال تنظيم وأنظمة جديدة تتيح ضمان افضل لرقابة الأعضاء على النقابات): هذه هي المهام الثلاث للثوريين في الفترة الحالية، مستخلصة من تحليل مكانة النقابات في المجتمع الرأسمالي المنحدر.

ضد اتفاقات طويلة المدة وضد بنود «السلم الاجتماعي»

تستتبع ممارسات «البرمجة الاقتصادية والاجتماعية» ضغطا ثابتا من التروستات الكبرى والحكومات البرجوازية لأجل «برمجة الأجور» و «تكاليف الأجور». ومن ثمة ميل أرباب العمل والدولة البرجوازية إلى فرض مدد طويلة جدا للاتفاقيات الجماعية، وبنود تجبر النقابات على «احترام السلم الاجتماعي» (أي الامتناع عن كل نشاط مطلبي، وعن كل وقف منظم للعمل، وعن كل اعتراف بالإضراب) خلال مدة الاتفاقية. هذه البنود مخالفة لطبيعة العمل النقابي الحر نفسها. وحتى في القانون البرجوازي الجاري، يحتوي دوما كل عقد على بند يحدد شروط الفسخ. لن يقبل أي تاجر أو صناعي رأسمالي توقيع عقد لا يسمح، بأي شرط، بفسخه. ان فرض اتفاقيات من هذا القبيل على الحركة النقابية يعني إجبارها على خنق مبرر وجودها وكذا الحرية الأساسية لأعضائها. إن نقابة مجبرة على رفض الاعتراف بإضراب تقوم به أغلبية أعضائها لن تكون معادية صراحة للديموقراطية وحسب، بل ستكون أيضا مرغمة على اقتراف إساءة ائتمان مالي حقيقي برفض تمكين أعضائها من صناديق المقاومة التي تعود لهم. إذن يستدعي الدفاع عن الحريات النقابية محاربة كل ميل الى تطويل مدة الاتفاقيات الجماعية، ورفض تضمين الاتفاقيات أي بند حول « احترام السلم الاجتماعي». يجب أن يكون أعضاء النقابات أحرارا في فسخ كل اتفاقية جماعية كأي اتفاق تجاري آخر. وفور فسخ مثل هذا الاتفاق، يجب أن يكون لدى أعضاء النقابات الحق في استعمال كل القوة المنظمة للنقابة، ومنها القوة المالية، للدفاع عن مصالحهم، بما في ذلك تمويل الإضراب. يتم الاعتراض أحيانا بحجة تناقض هذا الموقف مع ما توليه الحركة العمالية تقليديا للتخطيط الاقتصادي، وللنضال ضد «الفوضى الرأسمالية» من أهمية. إنها في الواقع حجة سفسطائية. فالعمال يحاربون الفوضى الرأسمالية التي يعانون نتائجها بالسعي الى استبدالها بالتخطيط الاشتراكي الذي يتيح وضع الاقتصاد في خدمة تلبية حاجات الجماهير الكادحة. لكن هذا يستدعي إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وزوال الاقتصاد الرأسمالي، وإلغاء المنافسة و اضطلاع العمال المنظمين في مجالس بالسلطة الاقتصادية والسياسية. ليست «البرمجة الاقتصادية» الرأسمالية سوى تقنية لتخفيف آثار الفوضى الرأسمالية دون قدرة على إزالتها، وتقنية لسير أفضل لاستغلال الرأسمال للعمل. وتبقى مبنية على نظام الربح والتملك الخاص. وما ثمة من مبرر لتضحية العمال لصالحها بالدفاع عن مصالحهم الخاصة، بينما يستعملها أرباب العمل بالضبط بقصد التقدم على نحو افضل تنظيما في الدفاع عن مصالحهم.

ضد كل تقييد لحق الإضراب وضد العقاب المالي للنقابات

يستتبع رفض كل بند «سلم اجتماعي » في الاتفاق حول الأجور رفض كل تشريع «يقنن» وبالتالي يقيد حق الإضراب. إن حق الإضراب هو الحق المادي الفعلي الوحيد الذي تتمتع به الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي. إن ما يميز العامل المأجور عن العبد هو قدرته على رفض العمل بشروط أو بأجور يعتبرها غير مقبولة. لا يمكن الاعتراف بهذا الحق الأولي لعامل فرد ورفضه للعمال كجماعة. لهذا يجب فضح كل تشريع يسعى الى تقنين، وبالتالي تقييد، ممارسة حق الإضراب بما هو نيل من حق العمال في وقف العمل عندما تبدو لهم الشروط غير مقبولة، أي بما هو خطوة اتجاه إرساء العمل القسري. ان التقنين الذي ينص على «التجنيد المدني» لعدة شرائح من العمال، أي إجبارية العمل ولو بأجور يعتبرونها غير مقبولة، في «ظروف أزمة»، يكشف بجلاء هذا التطور الحاصل في النظام الرأسمالي. ويسقط مرة أخرى القناع عن طبيعة الدولة البرجوازية بما هي راعية لمصالح طبقة ضد أخرى. ما هي إذن الدولة البرجوازية التي قد

تُقدم، بعد أزمة البترول الحالية،على سن قانون يرغم أرباب العمل على توفير وبيع منتجات بأسعار ثابتة في أوقات «الاضطراب الاقتصادي» هذه، خدمة «للمصلحة العامة» وبغض النظر عن سعر الكلفة والأرباح المرتقبة ؟ لماذا يمكن إجبار مالكي سلعة دون غيرها، قوة العمل، على بيعها باستقلال عن شروط إعادة الإنتاج المتغيرة فجأة (خاصة بفعل التضخم!)؟ يعني رفض كل تقنين و كل تقييد لممارسة حق الإضراب بشكل خاص ما يلي:

رفض كل إجراءات تفرض على العمال «فترات انتظار» أو «مصالحة إجبارية» قبل التمكن من اتخاذ قرار وقف العمل. الإضراب سلاح للنضال، لذا فإنكار حق العمال في عنصر المفاجئة إضعاف كبير لمفعول هذا السلاح ورفض لاستعماله إلا بعد السماح لأرباب العمل باتخاذ الإجراءات المسبقة بقصد أقصى إبطال للمفعول الاقتصادي للإضراب. الأمر شبيه بإصدار مرسوم يقضي بأن لا حق لأي منشأة صناعية وأي متجر في رفع أي من أسعاره دون سابق إعلام للزبائن مدته أربعة أسابيع، ومعلن في الجرائد وملصق بوضوح على الواجهات!

رفض كل تشريع يفرض على النقابات غرامات مالية بسبب «تعسف» في استعمال حق الإضراب أو «إخلال بالتزام السلم الاجتماعي» أو بسبب أي ممارسة للحرية النقابية. توجد مثل هذه التشريعات بالدول الاسكندنافية وفي جمهورية ألمانيا الفدرالية. وتتسرب تدريجيا إلى دول بنيلوكس. وحاولت حكومة المحافظين إدخالها الى بريطانيا. إنها تمثل تهديدا خطيرا جدا للحرية النقابية، لأنها ترهن إحدى أسلحة النقابة الأساسية: صندوق مقاومتها المالية.

ضد التحكيم الإجباري، وضد تدخل الدولة في شأن النقابات الداخلي

تتمثل إحدى التقنيات المستعملة عادة من طرف الدولة في عصر انحدار الرأسمالية، بقصد تقييد حرية العمل النقابي، في إرساء نظام تحكيم إجباري. يتعلق الأمر بوسيلة جلية لثني العمال عن استعمال سلاح الإضراب. فمدة سريان التحكيم والمصالحة ستفك تعبئة العمال وتتيح لأرباب العمل والدولة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لنسف فعالية الإضراب. وفي نهاية المطاف، إذا فشلت المصالحة، سيفرض التحكيم الإجباري على «الشركاء الاجتماعيين» حلا يكون، في 99 % من الحالات، مضادا لمصالح العمال. جلي أن التحكيم الإجباري يضر بشكل أساسي بحرية ممارسة حق الإضراب، لأن النقابات ملزمة بتطبيقه، حتى ولو طالبت أغلبية أعضائها بالإضراب. لذا يجب رفض اعتماده أيا كانت شروط سعي البرجوازية وخدامها الى جعله مغريا. وتسير في نفس اتجاه التحكيم الإجباري كل الممارسات وكل التقنينات التي تتيح للدولة التدخل في الشؤون الداخلية للنقابة ومنها:

الممارسة المتمثلة في تنظيم الدولة-أو أي طرف آخر خارج النقابة- لاستشارة أعضاء النقابة بقصد استبيان موافقة أغلبية الأعضاء على القيام بالإضراب أو مواصلته.

الممارسة المتمثلة في تقنين الدولة لكيفيات تلك الاستشارة: إما باستفتاء مكتوب وسري أو بالجمع العام؛ بأغلبية نسبية أو بأغلبية الثلثين ، و برقابة المنظمين نقابيا وحدهم أو برقابة « أعوان قضائيين» أو أي ممثل آخر للدولة البرجوازية، الخ. كل هذه الممارسات منافية للحرية وللديموقراطية النقابية. ولا تخدم سوى هدف وحيد: منع العمال من استعمال سلاح الإضراب وفق مشيئتهم، ومنعهم من استعمال التنظيم النقابي للدفاع حصرا عن مصالحهم الخاصة، وكبح النضال العمالي الكفاحي، وعرقلة تطور الوعي الطبقي وتعتيمه. لذا

يجب منع الدولة من إدخال مثل تلك الإجراءات حيث لا توجد بعد، والنضال من أجل إلغائها حيث توجد، وفي كل الحالات رفض الخضوع لها. النقابات أداة في خدمة أعضائها. ولا يحق لأي طرف آخر التدخل في شؤونها الداخلية. تتكشف وقاحة خدام الدولة البرجوازية وتحيزهم بشكل خاص عند فحص نوع «النظام الداخلي» الذي يسعون لفرضه على النقابات في ما يتعلق بالإضراب و إبرام اتفاقيات حول الأجور. هكذا، بينما يفرض التشريع البرجوازي أغلبية 66.6 % من أصوات أعضاء النقابات شرطا لصلاحية التصويت على قرار القيام بالإضراب ، غالبا ما يفرض في الوقت ذاته مبدأ كفاية نسبة 50.1% من الأصوات، وحتى 32.3% من أعضاء النقابات، لصلاحية اتفاق فاوضت بشأنه القيادة النقابية. يا لها من وقاحة بالغة: تسعى البرجوازية، في بعض الدول، الى فرض استفتاء إجباري عند العزم على الإضراب، لكنها ترفض في الوقت ذاته الاستفتاء بشأن نتائج المفاوضات حول الأجور. انه اعتراف صريح، لا استزادة فيه، أن لا هدف لكل هذه التقنينات غير تعسير اندلاع النضالات العمالية، أي غير خدمة مصالح أرباب العمل.

ضد المس باشتغال حواجز حراسة الإضراب PIQUETS DE GREVE

لا يمكن أن تشتغل الحرية النقابية والممارسة الحرة لحق الإضراب كما ينبغي إلا إذا امتلكت أغلبية العمال الوسائل الفعالة لاقتياد كافة رفاق العمل الى وقف العمل في آن واحد. طبعا، يمثل الإقناع ووعي المصلحة المشتركة الوسائل الأكثر فعالية في هذا المضمار. لكن عمال منشأة ما، أو فرع صناعي معين، لا يبلغون نفس درجة الوعي في ذات الوقت. وبإمكان أرباب العمل والدولة البرجوازية استعمال انقسامات عديدة تظل قائمة داخل الطبقة العاملة: اختلاف الآراء السياسية أو الفلسفية، والفروق الإثنية أو العرقية، وفروق الجنس أو السن والفروق الإقليمية، وتباين المهارات، واختلاف الأصل الاجتماعي والوضع العائلي...الخ. لهذا، علاوة على الإقناع الشفوي أو المكتوب، وعلى القبول الإرادي لقرار الأغلبية المتخذ بديمقراطية في جمع عام، تضطر الحركة النقابية والنشاط العمالي الى اللجوء إلى الإقناع عن طريق الفعل. هكذا، يرمز حاجز حراسة الإضراب إلى قوة قرار الأغلبية، ويبين على نحو عملي وواقعي ما يعني لأقلية أن تتعارض مع قرار أغلبية رفاقها في العمل، فلا غنى عن حاجز حراسة الإضراب من أجل ضمان فعالية الوقف الكلي للعمل. أبان العمال بوضوح، خلال السنوات الأخيرة، عن وعيهم بالاستعمال متعدد الأوجه لسلاح حاجز حراسة الإضراب: ليس لمراقبة مداخل للمنشأة وحسب، بل لمراقبة كل سبل تداول السلعة، ليس فقط فلمنع دخول كاسري الإضراب إلى المنشأة، بل أيضا لمنع السلع التي من شأنها إلغاء الأثر الاقتصادي للإضراب؛ وإقامة حواجز في الأزقة لمنع مرور كاسري الإضراب أو «السلع المهربة»؛ ومقاومة التهديدات بإغلاق المصانع وتدخلات البوليس القمعية،الخ. ترافق الانبعاث المدوي للنضالات العمالية مند ماي 68 بفرنسا مع الظاهرة المهمة المتمثلة في حواجز حراسة إضراب جماهيرية، شارك فيها آلاف العمال. وكان حاجز حراسة الإضراب بمحطة توليد الكهرباء في Saitley في Birmingham خلال إضراب عمال المناجم سنة 1972 ببريطانيا، وحاجز حراسة الإضراب إبان الإضراب الأخير بمصانع فيات بتورينو Turin بايطاليا، من الأمثلة الأكثر إثارة للإعجاب. تعي البرجوازية ذلك جيدا. وتسعى الى أقصى تقليص له، وحتى الى حد المنع الصريح لاستعمال حواجز حراسة الإضراب، بالتصويت على قوانين عديدة مناهضة للإضراب. تلك كانت حالة بلجيكا إبان الإضراب العام لسنة 1960-1961 . وحالة القانون «ضد المخربين» بفرنسا، وكذا قانون العلاقات المهنية l'Industrial Relations Act في بريطانيا. يجب على العمال والنقابات أن يتصدوا بعزم لكل القوانين الآثمة من هذا الصنف. فحق الإضراب دون حق تشكيل حواجز حراسة الإضراب واستعمالها بحرية أشبه بسكين بلا شفرة، وحق موضع تساؤل، مقوض ونصف مغتصب. يمر الدفاع عن الحرية النقابية عبر الدفاع الحازم عن حواجز حراسة الإضراب وعن عملها. يتجه

قمع الدولة البرجوازية المستهدف بشكل خاص لحواجز حراسة الإضراب المتنقلة نحو قمع جنائي متنام لـ« قادة» تلك الحواجز وانشط المشاركين فيها، كما حدث عند اعتقال عمال البناء البريطانيين في Shrewsbury ، والحكم عليهم بالسجن، لأنهم شاركوا في حواجز حراسة إضراب. إن انتزاع كل الرفاق المحكوم عليهم بالسجن لمشاركتهم في الحواجز وإلغاء كل تشريع يسمح بمثل تلك الأحكام، مسألة حيوية للطبقة العاملة والحركة النقابية.

ضد تسريح المندوبين والمناضلين العماليين الكفاحيين

أثار تجدد النضالات العمالية، في طور أول، تعارضا متناميا بين مسار التوفيق والتعاون الطبقيين للأجهزة النقابية من جهة، والنشاط المتنامي المتجذر أكثر فأكثر لقسم من مناضلي القاعدة(مندوبين...الخ) من جهة أخرى. وتسعى البرجوازية، وعيا منها بدور هذه الطليعة العمالية الأساسي داخل المنشآت والنقابات، لتركز عليها كل غضبها وكامل قوتها القمعية. إن تسريح مندوبي القاعدة النقابيين والعمال الكفاحيين هي الممارسة الأوسع استعمالا لبلوغ هذا الهدف. يمثل استعمال سلاح التضامن الواسع مع الرفاق المستهدفين واجبا أوليا للحركة العمالية. ويشكل هكذا تضامن الشرط الأساسي للدفاع على حرية النقابة وسلامتها. ستتلاشى القوة النقابية، بل ستندثر إذا أمكن لرب العمل أن يطرد، بلا عقاب، المناضلين النقابيين المرموقين، الذين وضعهم التصويت ودعم رفاقهم في العمل في مقدمة النضال. في هذه الشروط سيستحضر العمال الآخرون ذلك مرارا قبل الانخراط بحزم في النضال النقابي. لذا يجب على العمال أن يسعوا بكل الوسائل لينتزعوا، بواسطة العمل التضامني الواسع والجريء، إعادة دمج المناضلين العماليين المطرودين من طرف رب العمل. ان مثال عمال صناعة الزجاج في شارلوروا Charleroi الذين وضعوا أجلا لصاحب منشأة صغيرة Multipane ليرجع مناضلا الى عمله وإلا أضرب عمال كل مصانع القطاع مع احتلالها، ثم تنفيذهم فعلا لهذا الإضراب مع الاحتلال، مثال يجب التعريف به والاقتداء به في كل مكان.

ضد عصابات الرأسمال المسلحة و« مليشيات ارباب العمل» الخاصة وضد تقييد حرية العمل النقابي داخل المنشآت

لم تلجأ البرجوازية، بوجه تجدد قتالية العمال في أوروبا الرأسمالية، إلى جهود التحكم الإصلاحي والإصلاحي الجديد وحسب، بل لم تتردد أبدا في استعمال أسلحة عنيفة بجلاء اكبر. على هذا النحو خلق أرباب العمل بفرنسا، في بعض منشآت صناعة السيارات Citroën, Simca ، نقابات صفراء CFT وشكلوا عصابات مسلحة من «الملاكمين العنيفين» بقصد فرض شريعة أرباب العمل داخل المنشآت. وليس التهديد بالعنف والضرب وتخريب معدات الدعاوة وحملات ترهيب موزعي المناشير أو الممثلين النقابين الأحرار، ومحاولات إدخال كاسري الإضراب إلى المصنع، سوى ابسط أشكال عمل مليشيات أرباب العمل خدمة لـ«الدفاع على الملكية الخاصة». تم الانتقال بسرعة، في فرنسا وإيطاليا، من أشكال العنف الأولية هذه ضد العمال إلى أشكال «دقيقة» أكثر تقدما: اعتداءات مسلحة واختطاف مناضلين عماليين، واغتصابات واعتداءات بالقنابل، واغتيالات وفق الأصول. وقد تصبح هذه التعديات، الاستثنائية حاليا، منهجية بمجرد تفاقم الأزمة الاجتماعية. ستؤدي كل سياسة قائمة على الثقة بالبوليس و العدالة البرجوازية، بقصد الدفاع على الحريات و المنظمات العمالية ضد عصابات الرأسمال هذه، إلى الكارثة المحققة. فالدولة والبوليس والقضاء البرجوازي ليسوا « محايدين» عندما تتواجه ميليشيات أرباب العمال مع العمال، فإخلاصهم

الطبقي يتجه الى صف أرباب العمل وحقدهم الطبقي يتجه ضد المناضلين العماليين. هذا علاوة على أن ميليشيات أرباب العمل الخاصة مرتبطة مباشرة بالشرطة البرجوازية، سواء بواسطة المصالح السرية للشرطة «الموازية» أو بمشاركة شبه صريحة لأعضاء من البوليس. يجب إذن على الحركة العمالية أن تفرض الممارسة الكاملة للحرية النقابية وسط المنشآت. يجب عليها أن تقضي في المهد على كل محاولة لعرقلة حرية توزيع المناشير والمذكرات النقابية أو مناشير ومذكرات أية منظمة عمالية، وحرية تنقل المناديب في المصنع كله، و عقد الاجتماعات العامة النقابية في أماكن العمل. يجب أن تدافع عن نفسها، بوجه عنف ميليشيات أرباب العمل، بتشكيل مجموعات دفاع ذاتي تحمي الاجتماعات العامة والأنشطة ومقرات النقابات والمنظمات العمالية أيا كانت.

لا دفاع عن الحريات النقابية والعمالية إلا بشكل شامل

لا علاقة للدفاع الحازم عن الحريات النقابية ضد كل محاولة للبرجوازية ودولتها للتعدي عليها برؤى «عمالوية» و «اقتصادوية» ضيقة تسعى لفصل الدفاع على النشاط النقابي عن الدفاع على المنظمات العمالية المسماة «أقلية» لأنها ثورية أو متهمة بكونها «يسراوية». على العكس تعلم التجربة مجددا أن طبقة عاملة و حركة نقابية تترددان في الدفاع عن الحريات العمالية بمجملها تقعان منذ البدء في شلل حاد عندما يكون مطلوبا الدفاع عن حرية الإضراب والحرية النقابية. تسعى البرجوازية الى تقسيم خصمها الطبقي وإظهار الأمور على نحو يوحي أن سياستها القمعية لا تستهدف سوى « مثيري الشغب» و« أقليات غير مسؤولة » أخرى. إنها تتجنب،منذ بدء مسارها القمعي، مهاجمة الحركة العمالية المنظمة برمتها. وتسعى، بتصرفها على هذا النحو، الى اكتشاف نقائص العدة العمالية وتقسيم الخصم واضعاف قدرة التصدي لدى الجماهير،المرتبطة الى حد كبير بوجود عناصر اكثر خبرة ووعيا وشجاعة والتي ينتمي قسم هام منها بالضبط الى مختلف منظمات او شرائح الطليعة. ان حظر مجموعات أقصى اليسار، ومصادرة الجرائد أو المناشير الثورية، ومتابعة المناضلين الثوريين قضائيا أو سجنهم، سيكون تحضيرا لانزال عقاب قاس بمندوبي المصانع ومندوبي القاعدة النقابية وقادة حواجز حراسة الإضراب والقادة العماليين الكفاحيين داخل المنشآت. هذه العناصر هي المستهدفة بشكل رئيسي بالتوجه القمعي للبرجوازية، ومن خلالها يراد تحطيم القتالية العمالية بمجملها والقوة الضاربة للحركة النقابية برمتها. من جهة أخرى، باتت أشرس التشريعات المضادة للإضراب، مثل قانون العلاقات المهنية البريطاني، تنص على عراقيل لحرية الصحافة، لاسيما منع التحريض على «الإضرابات البرية». فمنطق كل تشريع مضاد للعمل النقابي وللإضراب يفرض مهاجمة مجمل الحريات العمالية القائمة في ظل الديموقراطية البرلمانية البرجوازية الآفلة. على النحو ذاته ينطوي كل تقييد للحريات العمالية لمنظمات ثورية على خطر تمديد تلك الإجراءات وذاك المنع الى مجموع الحركة العمالية، بما فيها الحركة النقابية. لذا يجب على الثوريين تعميم ممارسة أوسع تضامن طبقي داخل الحركة العمالية. يجب أن يطبق بشكل شامل المبدأ الأساسي « العنصر الواحد من أجل الجماعة، والجماعة من أجل العنصر الواحد». يجب أن يثير كل مس بحرية عمل أي منظمة عمالية ردا جماعيا لمجموع الحركة العمالية المنظمة. لا يمكن قبول أي مس بحرية التنظيم وبحرية التظاهر، إذا أُريد الدفاع عن سلامة حق الإضراب والحريات النقابية. إن الجبهة الموحدة الأكثر اتساعا من أجل الدفاع عن الحريات العمالية بمجملها شرط آخر للدفاع الفعال على الحريات النقابية.

من أجل الديمقراطية العمالية

إرنست ماندل

إن الأحداث المؤسفة التي شهدتها جامعة بروكسيل الحرة ، بمناسبة قدوم روجي غارودي، تدعونا الى أن ندقق مرة أخرى أسباب تمسكنا بمبادئ الديمقراطية العمالية. كانت الديمقراطية العمالية، على الدوام، مبدأ أساسيا للحركة العمالية. وكانت التقاليد الاشتراكية والشيوعية متمسكة بها بصلابة، في عهد ماركس وانجلز كما في عهد لينين وتروتسكي. ولم يزعزع تلك التقاليد غير صعود الدكتاتورية الستالينية بالاتحاد السوفييتي. كما ساهم الانتصار المؤقت للفاشية بأوربا الغربية والوسطى في تلك الزعزعة. لكن جذور هذا المس بالديمقراطية العمالية أعمق وأقدم. إنها مرتبطة بظواهر تبقرط كبريات المنظمات العمالية.

البيروقراطية ضد الديمقراطية العمالية

كان أول من نسف مبادئ الديمقراطية العمالية البيروقراطيون الاشتراكيون-الديمقراطيون والنقابيون، الذين بدؤوا بتطويل المدد الفاصلة بين الاجتماعات العامة لأعضائهم، ثم بالتلاعب بها او الغائها كليا في غالب الأحيان. كما شرعوا في الحد من حرية النقاش والنقد داخل منظماتهم او الغائها. ولم يترددوا في دعوة الشرطة (بما فيها الشرطة السرية) لمحاربة الأقليات الثورية. وقد أعطت الاشتراكية-الديمقراطية الألمانية المثال المشؤوم منذ الحرب العالمية الاولى، وجرى الاقتداء بذلك المثال في كل مكان في السنوات اللاحقة.

وبهذا الصدد، لم تقم البيروقراطية السوفييتية اولا، ثم بيروقراطية الاحزاب الشيوعية الستالينية (او النقابات ذات القيادة الستالينية)، سوى بالاقتداء بذلك المثال، مع تضخيمه أكثر فأكثر:

إلغاء حرية النقاش وحرية تكوين الاتجاهات، إحلال الافتراءات والشتائم عوضا عن الحجج والنقاش مع خصوم الاتجاه، استعمال كثيف للعنف المادي لجعل الخصوم " خارج القدرة على الايذاء". لقد تعرض كل الحرس البلشفي القديم الذي قاد ثورة اكتوبر، وأغلبية أعضاء اللجنة المركزية التي كان بها لينين، للإبادة على هذا النحو من طر ف ستالين خلال سنوات " التصفية الكبرى" المظلمة (1935-1938).

ان الجيل الفتي من المناضلين الثوريين المعادين للامبريالية والمعادين للرأسمالية، الذي ينهض حاليا الى الوعي الثوري، يعيد على نحو تلقائي الوصل مع التقاليد الديمقراطية العمالية. لقد أمكنت ملاحظة ذلك بفرنسا، في مايو – يونيو، عندما جرت حماية حق جميع الاتجاهات في الكلام بحرص شديد في تجمعات الطلاب والطلاب- العمال الثوريين. لكنها ليست واعية دوما بكل الأسباب المبدئية والفعالية الداعية إلى تلك الديمقراطية العمالية.

هذا ما قد يجعله يتأثر بديماغوجية من أصل ستاليني، منتشرة حاليا في بعض العصب الموالية للصين، والتي تجنح الى الدفع إلى اعتقاد أن الديمقراطية العمالية قد تكون مناقضة " لمصالح الثورة". لذا لا غنى عن اعادة تأكيد تلك الاسباب بقوة .

مبدأ أساسي للحركة العمالية

تناضل الحركة العمالية من أجل تحرر العمال. لكن ذلك التحرر يستلزم إلغاء كل ما يتعرض له العمال من أشكال استغلال واضطهاد. إن رفضا للديمقراطية العمالية يعني ببساطة الرغبة في تأبيد استحالة إسماع جماهير عمالية اليوم لارائها الخاصة. ينطلق النقد الماركسي للديمقراطية البرجوازية من فكرة أنها شكلية لا غير، لأن العمال تعوزهم وسائل مادية لممارسة الحريات التي تمنحها شكليا الدساتير البرجوازية لكافة المواطنين. حرية التعبير شلكية لا غير لأن إمكان جمع مئات ملايين الفرنكات الضرورية لاصدار جريدة يومية ليس بوسع غير الرأسماليين ووكلائهم.

لكن الخلاصة المستنتجة من هذا النقد للديمقراطية البرجوازية هي طبعا وجوب إتاحة الوسائل التي تتيح استفادة العمال كافة من وسائل نشر الافكار تلك (المطابع، قاعات الاجتماع، الراديو والتفزيون، الملصقات، الخ)، وعلى العكس اذا اسُتخلص أن لحزب يعلن نفسه " حزبا قائدا للبرولتاريا" دون غيره، او لعصبة صغيرة تعلن نفسها " ثورية صافية"- الحق في الكلام، وفي الصحافة ونشر أفكارها، بإقصاء كل الاتجاهات الاخرى داخل الطبقة العاملة، ثمة خطر مفاقمة الاضطهاد السياسي الذي يتعرض له العمال، بدل الغائه.

غالبا ما يرد الستالينيون: ان تحرر العمال هو الغاء النظام الرأسمالي. نحن نتفق مع القول إن الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وإلغاء الاقتصاد القائم على الربح، والغاء الدولة البرجوازية، كلها شروط لا غنى عنها لتحرر العمال. لكن قول " الشروط التي لا غنى عنها" لا يعني انها" شروط كافية " .

هذا لأنه فور إلغاء النظام الرأسمالي، يطرح السؤال: من سيقوم بإدارة المصانع، والاقتصاد، و البلديات، والدولة، والمدارس، والجامعات؟ إذا كان حق إدارة الاقتصاد والمجتمع محتكرا من طرف حزب وحيد، و إذا فرض هذا الاخير بالارهاب احتكارا لممارسة السلطة، وإذا لم يسمح لجماهير العمال بالتعبير عن آرائها، وانتقاداتها، وانشغالاتها، ومطالبها، وإذا أبعدها عن تلك الادارة- انذاك من المحتم قيام هوة متزايدة العمق بين تلك البيروقراطية كلية القدرة وجماهير العمال. وعندها ليس تحرر العمال غير خديعة. وبدون ديمقراطية عمالية حقيقية، في جميع المجالات، بما فيها حرية التنظيم والصحافة، يستحيل تسيير ذاتي عمالي للاقتصاد والمجتمع وتحرر حقيقي للعمال.

ما من وحدة عمل عمالية دون ديمقراطية عمالية

وتتعزز هذه الدواعي المبدئية بدواعي الفعالية. إن الطبقة العاملة، مثل باقي طبقات المجتمع، ليست متجانسة. إن لها مصالح طبقية مشتركة، آنية وتاريخية على السواء. لكن وحدة المصالح تلك متشابكة مع اختلاف مصالح، له اصول متباينة: وجود مصالح آنية خاصة (حسب المهن، والمجموعات، والمناطق، والحرف، الخ) ، ووجود مستويات وعي متفاوتة. لم تع بعد فئات عمالية عديدة مصالحها التاريخية. و تأثرت فئات أخرى بإيديولوجيات برجوازية وبرجوازية صغيرة. و ما تزال أخرى منحنية تحت ثقل هزائم الماضي وإخفاقاته، وتحت ثقل التشكيكية أو حتى التدهور الناتج عن المجتمع الرأسمالي ، الخ.

والحال أن إطاحة النظام الرأسمالي متعذرة ما لم يتعبأ مجموع العمال في النضال ضده. ولا يمكن الحصول على وحدة النضال هذه إلا إذا أمكن التعبير عن اختلاف المصالح الخاصة ومستويات الوعي، وأمكن تحييدها، شيئا فشيئا بالنقاش والاقناع. أما إنكار ذلك الاختلاف، وقمعه بعنف، فلن يفضي سوى الى تحطيم وحدة النضال والقاء مجموعات متتالية من العمال الى السلبية وحتى الى موقف عدائي.

إن كل من جرب حركة إضراب قد لاحظ بالتجربة أن الاضراب الأكثر نجاحا هو الذي جرى إعداده وخوضه بواسطة تجمعات عامة عديدة للعمال المنظمين نقابيا، ثم كل العمال المعنيين، حيث أمكن تطوير كل دوافع الإضراب، وحيث أمكن التعبير عن كل الآراء،وحيث تم دحض كل حجج العدو الطبقي. إن إضرابا ُيطلق دون هكذا ديمقراطية مهدد أكثر بمخاطر ألا ينفذه عمال عديدون سوى على مضض، أو حتى لا ينفذونه.

وما يصح بصدد إضراب معزول، أصح في حالة إضراب عام أو ثورة. لقد تميزت كل الحركات الثورية العمالية الكبرى – من الثورة الروسية الى الحركة الثورية في مايو-يونيو بفرنسا، مرورا بالثورة الألمانية والثورة الاسبانية وغيرها- بانفجارات حقيقية للديمقراطية العمالية. كانت اتجاهات عمالية عديدة متعايشة تعبر بحرية بالكلام وبالصحافة وتناقش أمام الطبقة برمتها.

وتعبر كلمة سوفييت –مجلس مندوبي العمال- عن وحدة المتناقضات تلك: وحدة العمال في إطار تنوع اتجاهاتهم. كان ثمة في مؤتمر السوفييتات الروسية الثاني، الذي استلم السلطة، خلال ثورة اوكتوبر، زهاء اثني عشر اتجاه وحزب منظم. و كل محاولة لقمع هذه الديمقراطية العمالية- قامت بها الاشتراكية-الديمقراطية بالمانيا والستالينيون باسبانيا- كانت علامة ، وحتى تعبيرا عن التراجع وهزيمة الثورة.

ما عن توجه سياسي صائب دون ديمقراطية عمالية

لا يعرقل غياب الديمقراطية العمالية وحدة نضال العمال وحسب، بل يعرقل أيضا بلورة توجه سياسي صائب. صحيح أن بيد الحركة العمالية سلاحا نظريا نفيسا لإيجاد الطريق في تعرجات الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي غالبا ما تكون بالغة التعقيد، أي الماركسية الثورية. لكن هذا مشروط باستعمال هذه الأداة بكيفية صائبة. وهذا الاستعمال ليس احتكارا لأحد. لا شك أن ماركس ولينين كانا شخصين عبقريين. لكن الحياة والتاريخ يطرحان بلا توقف مشاكل جديدة، لايمكن ببساطة حلها بواسطة نصوص مقدسة. إن ستالين، الذي اعتبره قبل وفاته العديد من الشيوعيين الصادقين "معصوما عن الخطأ"، ارتكب في الواقع أخطاء عديدة دون الحديث عن جرائمه التي أدى بعضها- المتعلق بالسياسة الزراعية- الى عواقب وخيمة طيلة ثلاثة عقود على الشعب السوفييتي. وماو تستونغ، الذي يعتبره سدج آخرون "معصوما عن الخطأ"، وافق على سياسة ايديت، قائد الحزب الشيوعي الاندونيسي، حتى عشية الانقلاب العسكري، وهذه السياسة مسؤولة جزئيا بالأقل عن موت خمس مائة ألف شيوعي وعامل اندونيسي.

أما خرافة كون اللجنة المركزية لحزب ما "على حق دوما"، أو أن أغلبية تلك اللجنة " على حق دوما"، فحتى ماو رفضها في المقرر الشهير للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الثورة الثقافية في ابريل 1967.

لكن إن لم تكن الحقيقة والحكمة حكرا على أحد، ولا على أي مجموعة، فلا غنى عن الحوار لتحديد توجه سياسي صائب. إن رفض النقاش بأي مبرر كان(ومبرر أن المنتمي لاتجاه آخر عنصر"مضاد للثورة"، أو حتى " عدو طبقي"، مبرر قديم قدم البيروقراطية)، واستبداله بالشتائم والعنف المادي، يعني الحكم بالبقاء في سجن أفكار خاطئة، وتحاليل ناقصة ذات عواقب ُمضعفة وحتى كارثية.

الماركسية مرشد عمل كما ُيقال غالبا. هذا صحيح. لكن الماركسية تتميز عن الاشتراكية الطوباوية بادعائها

التحليل العلمي. لا تستهدف الماركسية عملا من أي نوع كان. إنها تستهدف عملا كفيلا بالتأثير على الواقع التاريخي، ومغير له في اتجاه معين، اتجاه الثورة الاشتراكية، وتحرر العمال والبشرية برمتها.

إنه من صدام الأفكار والاتجاهات تنبجس الحقيقة لإرشاد الممارسة. إن ممارسة تستوحي فكرا "مونوليتيا"، كتيبا وصبيانيا، غير خاضع لنقد حر لا ينجبه سوى مناخ ديمقراطية عمالية، عمل حكم على ذاته بالفشل الأكيد: خيبة أمل الأفراد وفقدهم للعزيمة، إن تعلق الأمر بمجموعات صغيرة، وهزائم للطبقة إن تعلق الأمر بنقابات أو أحزاب أكبر، هزائم غالبا ما تؤدي الى كم ضخم من الإهانات والحرمان وأشكال البؤس، وحتى من الموتى، بالنسبة للجماهير العمالية. غالبا ما يجري في الأوساط الستالينية، والستالينية الجديدة، الاعتراض على الحجج التي أتينا على ذكرها لصالح مبادئ الديمقراطية العمالية وممارستها بأن هذه غير قابلة للتطبيق على "أعداء الاشتراكية" داخل الحركة العمالية. وتتبنى على نحو غريب بعض المجموعات التي تعتبر نفسها من أقصى اليسار ومعادية للبيروقراطية استدلالا شبيها لتبرير صخب أو عنف جسدي بدلا عن نقاشات مع خصوم من اتجاه آخر.

و يصيح هؤلاء و آخرون:" لا نقاش مع التحريفيين، والقوى الرأسمالية وممثلي العدو". يحاول البعض عمليا استبدال النقاش بالقمع،وحتى بالقتل واستعمال المدرعات ضد العمال (محاكمات موسكو والتدخل في هنغاريا وفي شيكوسلوفاكيا)، ويكتفي آخرون، بتواضع أكثر، بمنع غارودي من تناول الكلمة، بلا شك الى حين حلول اليوم الذي يحلمون به حيث سيستعملون وسائل أشد " فعالية" مقتدين بالنموذج الستاليني.

لا ديمقراطية للـ "تحريفيين"

يدل التبرير الثوري لهذه الممارسات غير المقبولة على ثلاث ضروب من الخلط. أولها: ليست حرية التعبير" امتيازا" بيد الماركسيين والثوريين يعطونه أو يمنعونه عن "التحرفيين". انه حق يطالبون به هم أنفسهم.

الأعمى وحده لا يرى ان "التحريفيين" ، الاشتراكيين-الديمقراطيين او الخروتشوفيين، هم من يوجد في أغلب الحالات في مواقع القوة داخل النقابات وغيرها من منظمات العمال. والماركسيون والثوريون هم الأقلية، وهم من يطالب بحرية النقاش (الذي غالبا ما تُرفض لهم).

أليس جليا أن حرمان " التحريفيين"، في حالات انتقالهم إلى موقع أقلية، من الكلام إضعاف في الآن ذاته للمعركة من أجل تسييد الديمقراطية العمالية حيثما تظل البيروقراطية سيدة اللعبة.

غالبا ما قام قادة الحزب الشيوعي الفرنسي، خلال أيام مايو، بمنع الطلاب وممثلي المجموعات الثورية من النقاش في التجمعات العمالية، واستعملوا أحيانا العنف الجسدي. ورد الماركسيون بحدة وحاولوا، على نحو لا يخلو من نجاح، إقناع العمال أن تلك الممارسات مناقضة لمصالح الطبقة العاملة. لكن أذا أقدموا بدورهم على تطبيق الممارسات ذاتها، فيفقد استدلالهم كل قيمة. و سيحكم عليهم العمال بما هم منافقين.

والحال أن الحديث عن " التحريفيين" مع تناسي تفصيل صغير، أي كونهم مازالوا يحظون بثقة نسبية وحظوة قيادية لدى أغلبية العمال المنظمين – مثلما أكدت أحداث فرنسا مرة أخرى- إنما هو بجلاء انخداع وشل للذات مسبقا في النضال لانتزاع تلك الجماهير من تأثيرهم الضار.

يستحيل النجاح في هذه المهمة، التي تعتبر من أصعب ما يواجه الماركسيين بأوربا الغربية، دون رفع مستوى وعي العمال وفهمهم السياسي. و يتطلب هذا نقاشات، ومواجهات إيديولوجية أكثر فأكثر إقناعا. إن التشهير والشتائم واللكمات لا تقنع العامل الذي لا يزال مجندا في الاشتراكية-الديمقراطية، ولا العامل الذي يتبع الحزب الشيوعي الخروتشوفي لأنه يعتقد أن هذا لا يزال، رغم كل شيء، شيوعيا. ولن ُتقنع إلا المقتنعين أي أقلية ضئيلة. أخيرا يجب التدقيق جيدا أن اعتبار "التحريفيين" الاشتراكيين الديمقراطيين أو الخروتشوفيين رأسماليين أو " وكلاء الرأسمال" ناتج عن خلط عقائدي خطير .

التحريفيون ليسوا رأسماليين

طبعا، تعمل البيروقراطيات العمالية موضوعيا لمصلحة الرأسمال، لا سيما بالتحكم في الانفجارات الثورية الدورية لعالم الشغل وتوجيهها نحو حلول إصلاحية، وتخنق بذلك إمكانات إطاحة النظام الراسمالي. كما تعمل في الاتجاه عينه بالتأثير على العمال، يوما بيوم، في اتجاه التعاون الطبقي، وبنسف وعيهم الطبقي بأفكار قادمة من العالم البرجوازي.

لكن وظيفة تلك البيروقراطيات، ودورها الموضوعي، لا ينحصران في ذلك. إنها بمواصلة نشاطاتها الإصلاحية الروتينية، تعمل كذلك ضد المصالح اليومية للرأسمالية. فما تحصل عليه من زيادات في الأجور ومن تشريعات اجتماعية – مقابل وعود إبقاء المطالب في الحدود التي لا تهدد أسس النظام- تقلص شيئا ما أرباح الرأسماليين. إن المنظمة النقابية التي تقودها البيروقراطيات تضغط على العلاقات اليومية بين أرباب العمل والعمال بالقوة الجماعية لعالم الشغل- وبفعل ذلك تحل تلك النزاعات في اتجاه مغاير تماما لما كان في القرن الماضي لما كانت القوة النقابية محدودة أو منعدمة.

عندما يكون الاقتصاد الرأسمالي مزدهرا، تمثل تلك التنازلات ثمنا تكون البرجوازية على استعداد لدفعه مقابل "السلم الاجتماعي". لكن عندما يهتز الاقتصاد الرأسمالي، تصبح تلك التنازلات بسرعة غير مقبولة من البرجوازية. وفي هذه الحالة يكون من مصلحة الرأسمال الكبير أن يلغي كليا المنظمات العمالية، حتى أكثرها اعتدالا وأكثرها اصلاحية. إن وجود النقابة ذاته يصبح غير متطابق مع بقاء النظام.

هكذا تتأكد بجلاء الطبيعة الحقيقية للبيروقراطية الاصلاحية للحركة العمالية، التي ليست قوة رأسمالية بل قوة برجوازية صغيرة. ليست مكونة من مالكي رساميل، يشترون قوة العمل لتملك فائض القيمة. إإها مكونة من موظفين برواتب (من المنظمات العمالية او من الدولة) يتأرجحون ويترددون بين معسكر الرأسمال ومعسكر العمل، مائلين حينا الى هذا وحينا الى ذاك، حسب مصالحهم الخاصة والضغوط الممارسة عليهم. و إنه من مصلحة العمال الطليعيين، بوجه هجمات العدو الطبقي، بذل المستحيل لإجبارهم على الالتحاق بمعسكرهم، وإلا ُيصاب الدفاع المشترك بضعف شديد.

التناقضات داخل الشعب والتناقضات بين الرأسمال والعمل

إن تجاهل هذه الحقائق الأولية يفضي إلى اسوأ الكوارث. وقد تعلمت الحركة العمالية ذلك على حسابها خلال صعود الفاشية. فقد اخترع "العبقري" ستالين خلال تلك الفترة نظرية "الاشتراكية الفاشية"، حيث لا فرق بنظره بين الاشتراكيين-الديمقراطيين "التحريفيين" والفاشيين. وأعلن حتى وجوب هزم الاشتراكية-

الديمقراطية قبل القدرة على هزم النازيين.

و بينما كان العمال الاشتراكيون-الديمقراطيون والعمال الشيوعيون يتبادلون الضرب على الوجه بنشاط- كانت مسؤولية القادة الاصلاحيين والحالة هذه مساوية لمسؤولية القادة الستالينيين- وصل هيتلر الى السلطة، وذبح آلاف المناضلين العماليين، وحل كل المنظمات العمالية و سمح للاشتراكيين-الديمقراطيين وللشيوعيين بالتصالح مؤقتا وبما لا يخلو من مرارة ... في معسكرات الاعتقال. ألم يكن أفيد النضال المشترك ضد النازيين ومنعهم من الوصول الى السلطة، دون أي تنازل على صعيد الصراع الايديولوجي ضد التحريفية؟

وعلى نطاق أضيق وأقل مأساوية بشكل كبير جدا، يمكن للوضع بالجامعة، بين عشية وضحاها، أن يعيد إنتاج مأزق من النوع ذاته. تناضل كل الاتجاهات اليسارية من أجل انتزاع "حق العمل السياسي" داخل الجامعة، لكن من المحتمل جدا أن تقوم الإدارة، مستغلة ذريعة أحداث من قبيل التي أحاطت بقدوم غارودي، بمنع الندوات السياسية. ما العمل آنذاك غير النضال المشترك من أجل حد أدنى من الحرية السياسية داخل الجامعة؟ أليس من الأفضل أن ُتحترم منذ الآن قواعد الديمقراطية العمالية التي تطابق المصلحة المشتركة للحركة العمالية وللحركة الطلابية الاحتجاجية؟ كان ماو تسي تونغ، في رد عام 1957 بعد الكشف الرسمي عن جرائم ستالين بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (والذي وافق عليه انذاك)، قد أثار الانتباه إلى ضرورة التمييز بعناية بين كيفية تسوية الخلافات داخل الشعب- بالاقناع، والنقاش، والتجربة العملية- وكيفية حل الصراعات مع العدو الطبقي. لم يكن ذلك غير تأكيد ضمني لضرورة تسييد الديمقراطية العمالية "في صفوف الشعب".

لكن لا معنى لهذا التمييز إلا إذا استند على مقاييس موضوعية: العدو هو الرأسمالية (وبالبلدان الأقل تصنيعا، المالك العقاري)، والشعب هو جماهير المنتجين، وجماهير الأجراء – ذوي الرواتب (وبالبلدان شبة المستعمرة جماهير الفلاحين الفقراء). اذا استبدلت هذه المقاييس الموضوعية بمقاييس ذاتية (:" يصبح رأسماليا ومضادا للثورة كل من لا يتفق مع أي من انعطافاتي التكتيكية، ولو كان طيلة عشرين سنة رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائب رئيس الحزب الشيوعي الصيني!")، كان السقوط في التعسف التام. عندها ينتهي التمييز بين " التناقضات في صفوف الشعب" و "الصراعات مع العدو الطبقي"، وتُعامل الأولى أكثر فأكثر حسب نموذج الثانية.

تستحيل طبعا إقامة فصل مطلق وكامل بين الاثنين. و قد توجد حالات قصوى. نحن أنصار النقاشات الصريحة داخل تجمعات المضربين. و لا نرى وجوب الاكتفاء بمناقشة لطيفة مع كاسري الإضراب. إن المطلوب، في كل من هذه الحالات القصوى، تمييز أفعال(وحتى جرائم) عن آراء واتجاهات ايديولوجية. تجب البرهنة على الأولى والحكم عليها باعتماد مقاييس مصالح العمال (أو، بعد إطاحة الرأسمالية، مقاييس الشرعية الاشتراكية) موضوعة بجلاء وقابلة للتحقق منها لتفادي التعسف. والثانية غير قابلة للخلط مع الأولى ألا بخنق الديمقراطية العمالية، وإضعاف وعي العمال وتعبئتهم، وشل تدريجي لقدرتهم الذاتية على التوجيه السياسي الصائب.

مسألة ميزان قوى او مسالة مبادئ ؟

يعلن البعض بشكل حاسم: هذا كله مسألة ميزان قوى! عندما يكون البيروقراطيون الأقوى يضطهدوننا، فلماذا لا نضطهدهم بدورنا عندما نكون الأقوى؟ هذا موقف كلبي وساذج في الآن ذاته. وعندما تطبق

مجموعات تدعي أنها "ذات ميول لاسلطوية"، و" معادية للتنظيم" قواعد من هذا القبيل تجانب المنطق على نحو نادر. إذ يستحيل نيل أدنى ثقة، والحصول على أدنى مصداقية لدى الجماهير العريضة، إذا جرى الدوس على المبادئ.

المسألة بسيطة في آخر المطاف. كل من له ثقة في أفكاره وفي الجماهير، وكل مقتنع بصواب رأيه، لا يخشى النقاش مع أي كان. إننا نتقوى بالدفاع عن أفكارنا ضد أي كان، وتوعية ولو قسم من المستمعين (وحده جمهور مستمع مكون حصرا من اناس تشكل المصالح الاجتماعية والمادية عقبة امام الفهم قد لا يُزعزع، وحتى هذا !).

إن منع غارودي من الكلام ليس سوى منحه انتصارا سهلا. وإنزال شر هزيمة به في نقاش، والبرهنة على تهافت استدلاله والدور الضار لحزبه في أحداث مايو- يونيو، إنزال هزيمة نكراء به.

وعلى الصعيد النفسي، يُعبر رفض النقاش واللجوء الى الشتائم أو إلى " الحجج الضاربة" نقصا في الثقة بالذات، وخجلا وعقدة نقص (أو ذنب) مرضية.

لكن عندما يجري التعبير عن هذه الظواهر النفسية الفردية بشكل جماعي داخل مجموعات أو اتجاهات، يلتقي حكم عالم الاجتماع مع حكم عالم النفس، يتعلق الأمر دوما باتجاهات يتملكها الخوف من الجماهير، ولا ثقة لها في الجماهير، وتريد الحلول مكان الجماهير، وتريد منع العمال من التحرر ذاتيا، وتسعى الى مزايا مجموعات ذات امتيازات. وبما هي كذلك تجب محاربتها لأنها مضرة بنضال المستَغَلين التحرري.

ارنست ماندل ـ تعريب جريدة المناضل-ة

جريدة اليسار البلجيكية LA Gaucheعدد 43-44 ، 16 و23 نوفمبر 1968

تقنيات النضالات

على امتداد تاريخ كفاحهم بشتى اقطار العالم، جرب العمال في سعيهم الى اجبار خصومهم الطبقيين على تلبية مطالبهم، باختلاف نوعها ومستوياتها، أشكال نضال متباينة. يقدم المقال التالي تأملات حول النضال النقابي، نقدمها للمناضلين والمناضلات لغاية الاستئناس وحفز النقاش، لا وصفة مقطوعة عن ظروف النضال الملموسة، بل وسيلة لكسر الروتين السائد في أشكال النضال وانعدام أي نقاش لها. فلا غنى عن هذا النقاش لابطال إمكان تلاعب البيروقراطيين بنضالات العمال والعاملات.

ما يلي تذكير وحفز الى اكتشاف او تعميم تقنيات النضال النقابي، لان كل معركة تقتضي الانطلاق من بعض الأفكار الأساسية

- أن نوجه للخصم من الضربات اكثر مما قد يصيبنا منه، لا بل تصويب ضربات اليه يعجز عن ردها.

- تحليل ميزان القوى، كم نحن عدديا.

- اثر التعاطف او النفور من النضال من قبل العمال الآخرين، ومن قبل السكان.

- الاكراهات المالية، أي الوسائل المالية لمواصلة النضال.

- تفادي إنهاك القوى، فالنضالات القاسية من البداية قد تكون ضعفا: يخطط أرباب العمل، في تسييرهم، هذا النوع من الآثار المشتتة: إنتاج قابل للترحيل، استئناف العمل في أماكن أخرى، المخزون، كاسرو الإضراب، العمل بالإنابة intérim ، احتياطات مالية، الخ.

- معرفة وقف معركة، تفادي القصوية le jusqu'au-boutisme عندما نكون في وضع ليست في صالحنا. فمواصلة اعتصام أقلية بالمنشاة يفضي الى منح رب العمل مستائيتن يتلاعب بهم ضد المضربين. كما خسائر الأجور تبلغ مستوى استعصاء استئناف المعركة.

- تهييء حلول تراجع ونضال ومطالب.

- تحليل تاريخ واستراتيجية واهداف القوى المتواجهة: البرجوازية /العمال (رب عمل متشدد او معتدل، اجراء ذوي حس مطلبي او معدوميه)، منظمات النضال(نقابات رخوة او جذرية، وهل تستفيد النضالات من تجارب مستقلة،الخ)

- تتحدد النضالات بفئة الأجراء المعنية أوبمداها الترابي او بمضمونها.

- فئات الأجراء: نضالات عمال مختصين، عمال مؤهلين، عمال بريد او ممرضات، طاقم إداري بالتعليم أو مدرسون،الخ. تسمى نضالات فئوية. ان شمل النضال كافة عمال منشأة او مؤسسة وكان من اجل مطالب تخص مجموع الأجراء ، كان النضال بيفئويا(مشتركا بين فئات) .

- المدى الترابي: ان كان النضال داخل مؤسسة واحدة، يكون نضالا على مستوى الموقع. مثلا إضراب المركز الاستشفائي الجامعي بمدينة ما ، او مصنع بحي ما.

- يقع نضال على مستوى المجموعة في مواقع عدة لكن داخل نفس المجموعة، مثلا إضراب على صعيد مجموعة رونو.

- يمكن ان يكون النضال على صعيد قطاع نشاط (فرع). مثلا قطاع الصحة ، الكيمياء، أو صناعة التعدين. يمكن ان يجري النضال في مجموع قطاعات النشاط و المواقع.

- المضمون: قد يكون المضمون المطلبي للنضال ماديا: أجور، تقاعد، ظروف ووقت العمل، ضمان اجتماعي ... أو سياسي كسحب قانون أو نقد سياسة اجتماعية معادية للشغيلة، أو الظفر بحقوق نقابية جديدة، أو تشكيل سلطة عمالية مضادة داخل المقاولة... . وبإمكانه طبعا مزج الوجهين المادي والسياسي : مثلا تبسيط وإضفاء التماسك من فوق على شبكة تأهيل في فرع معين. يتيح ايضا هذا المطلب المادي تشجيع توحيد عمال هذا الفرع وبالتالي فتح آفاق نضالات أهم. كما يمكن خوض النضالات تضامنا مع نضالات اخرى.

مختلف أنواع النضال

- الاحتجاج الكلامي: ابسط أشكال النضال.
- عريضة التوقيعات: نص مكتوب يندد ويطالب ويعبر عن رفض او رغبة. بإمكان العريضة ان تؤثر في بعض الحالات وتحقيق امتيازات صغيرة غالبا ما تكون وهمية وديماغوجية. تقوم بعض النقابات، عند العجز عن الفعل او رفضه، بتخليص نفسها باطلاق عريضة لاهداف انتخابية او لاراحة الضمير.
- التوقف: وقف النشاط خلال مدة وجيزة ، أقصاها بضع ساعات. يعبر التوقف عن استياء اكبر وعن ميلاد نوع من الراديكالية. يستعمل التوقف كضغط من اجل مفاوضات حول نتائج على المدى القصير او مطالب صغيرة. مثلا: غياب تدفئة، مشاكل منح، الخ.
- الاضراب المبرقع: اضراب قسم من العمال ثم عودة الى العمل بينما يضرب قسم آخر وهكذا ذواليك. ميزته : فقدان أجرة فردية ادنى بينما تكون المقاولة مشلولة عمليا ورب العمل يدفع اجور مستخدمين اصبحوا ضعيفي الانتاجية او حتى متوقفي النشاط. سيحاول رب العمل تشغيل غير المضربين والاطر او المناوبين intérimaires اذا لم يكف ذلك سيغلق المقاولة لفترة، فالإغلاق هو الذي يقيه دفع اجور عمال لا يعملون.
- Coulage : كبح الانتاج بخفض المردودية الى ادنى حد ممكن.
- اضراب فرط التقيد بالشكليات zèle : التطبيق الصارم او المفرط لتعليمات وقواعد العمل بشكل يعرقل حسن سير الانتاج.
- الاضراب المحدود: يكف الاجراء عن العمل مدة محدودة.
- الاضراب غير المحدود: توقف الاجراء عن العمل الى ان يقرروا استئنافه. ميزته انه يعبر عن نوع من الراديكالية، ومشاركة في النضال، ويوقف الإنتاج كلا او بعضا. سلبيته : فقدان الأجراء لقسم كبير من الأجرة . يمكن ان تستمر المقاولة في الإنتاج بتشغيل مناوبين intérimaires وغير مضربين ، كما يمكن إنجاز عمل الإنتاج في موقع آخر.
- حاجز الاضراب piquet de grève: اقامة حواجز لمنع غير المضربين من دخول المؤسسة لتنفيذ العمل. غالبا ما تكون الظروف المادية لحاجز الإضراب سيئة : عدم وجود اماكن احتماء من تقلبات الطقس . قد ينجح احيانا قسم من غير المضربين في دخول المؤسسة، او يكون محجوزين بداخلها،

ويواصلوا الانتاج.

- الاضراب مع الاعتصام داخل المؤسسة: يكتسح المضربون المؤسسة ويخرجون غير المضربين ويستعملون كل شيء لصالحهم : قاعات الاجتماع ، réfectoires ، اماكن النوم dortoirs ، الات فوتوكوبي ، الهاتف ، السيارات.
- النضال بين الجدران : ينحصر داخل المؤسسة.
- النضال خارج الجدران: اجتياح واحتلال مؤسسة ما او ادارة مساندة لرب العمل: مندوبية وزارة التشغيل او العدل او البلدية ، او مقر حزب سياسي ، مقر جريدة، غرفة التجارة والصناعة، حي سكن الاطر او المشغل، المقاولة التي نقل اليها الانتاج.
- يجب ان يسعى النضال الى الحصول على تواطؤ السكان ودعمهم.
- يجب تفسير المطالب وتفادي ازعاج الاجراء و المستفيدين من الخدمات (المرضى بالمستشفى والركاب بوسائل النقل،....)
- المسيرة بالمدينة: تكشف الصراع ، وتضفي الشعبية على النضال، وتحافظ على الضغط، وتتيح تقييم ميزان القوى.
- المسيرة الوطنية وحتى الدولية تخضع لنفس قواعد المسيرة بالمدينة، لكن على نطاق اوسع.
- الحرب النفسية : انتاج اشاعات، ومعلومات من كل نوع لاضعاف الخصم.
- افقاد الاعتبار: نشر انتقادات حول جودة المنتوج او الخدمات التي تقدمها المؤسسة.
- الحاق الضرر بمصالح المشغل:. يمارس هذا الشكل القديم من النضال باستمرار رغم انه غير بارز اعلاميا. يجب استعماله من طرف افراد واعين بمخاطره وبالنتائج الكارثية لبعض اشكاله التي قد تؤدي الى اغلاق المقاولة. انه سلاح شديد الفعالية وغير مكلف للمضربين ومضر بالمشغل. يجب دائما استحضار ان النضال يجب ان يضر بالمشغل وليس بالاجراء او مستعملي الخدمات العمومية : النقل الكهرباء/ الصحة ، التغذية، الخ.
- اعادة التملك: تحكم الأجراء بمنتجات المقاولة أي بما انتجوه انفسهم.
- البيع البري : يقوم المضربون ببيع مخزونات المقاولة لتكوين كنز حرب لتعويضهم.
- الانتاج البري: يستعمل المضربون الات المنشأة لانتاج منتجات يبيعونها مباشرة للسكان بخفض الاسعار مما سيرضي الجميع ويوفر مالا للمضربين .
- العمل البري: يستعمل المضربون ادواتهم الخاصة فيصنعون اويقدمون خدمات مقابل مال لصندوق الإضراب. مثلا في استراليا شغل المضربون حافلات الترام ونقلوا السكان مجانا.
- المقاطعة : يطلب الاجراء المناضلون من السكان عدم شراء او استعمال منتوج او خدمة تقدمها المقاولة التي يعملون بها . مثلا تدعو لجنة النضال السكان الى عدم استهلاك منتوج ما طالما لم تتحقق المطالب.
- العصيان المدني: رفض تطبيق قوانين الدولة والخضوع لها. مثلا: دعم ومساندة الاشخاص المقموعين. عدم اداء الضريبة، رفض تقديم اوراق الهوية، او الجندية، الخ
- الاضراب المعمم : اضراب يشمل قطاعا بأكمله او عدة قطاعات او اقليم او بلد او مجموعة بلدان
- الاضراب العام: اضراب مشترك بين الفئات او بين القطاعات في منطقة ما او بلد او عالميا . انه السلاح المفضل لدى النقابيين اللاسلطويين. انه نشاط يحول كتلة بكاملها الى نقابيين لاسلطوين، حتى ان لم تع ذلك. فعلا في هذا الطور ينوي الناس الذين يناضلون تحدى خصومهم. ولا يلجؤون الى نتيجة الانتخابات ولا الى الحكومة المنبثقة عنها ولا الى الوعود. يستند الناس المناضلون على الفعل المباشر ، بقصد تحقيق مطالبهم الآن وهنا.
- يعبر الإضراب العام عن مواجهة طبقية واضحة. وان كان جماهيريا يصبح ميزان القوى في حالة مثلى

وقد تظهر خيارات أخرى.

- الاضراب العام مع الانتفاضة: يصبح المضربون ، لاسباب مختلفة، في حالة عصيان، ويقيمون المتاريس. ينهض الشعب المسلح في كل مكان فاتحا منظور امكانية نزع ملكية الرأسماليين.
- الاضراب العام النازع للملكية: يصبح المضربون أسياد الشارع ويستولون على وسائل الانتاج والتبادل والاتصال. توضع المقاولات والتجارة والإدارات تحت رقابة لجان النضال. انها مقدمة تغيير اجتماعي عميق يتعين ان تخرج منه بنظرنا الشيوعية اللاسلطوية.

بعض النصائح

- تلك اذن بعض تقنيات النضال المكونة لقسم من النضال النقابي. يتوجب على كل مناضل تقييم استعمالها. لكن اعتقد بوجوب ان تطابق أي تقنية الرهان المطروح. فلا جدوى من استعمال الوسائل الكبيرة في رهان صغير. مثلا: يكفي التوقف عن العمل والاضراب المبرقع او الافراط في التقيد بشكليات العمل لتحقيق مطلب بسيط.
- واذا تبين عدم كفاية الضغط يلزم التدرج في في الانتقال الى نضالات جذرية اكثر. يلزم الإبقاء دوما على الضغط والانطلاق تصاعديا لان انطلاقة قوية متبوعة بتراجع تدل على ضعف سيعرف الخصم كيف يحلله ويستغله.
- الحذر من الراديكاليين المزيفين، وتحليل مدى صدق الداعين الى التجذر.، بغض النظر عما ان كانوا على صواب او خطأ في اللحظة. من يدفعون نحو صراع قاس غير ملائم ، اما انهم يحاولون ابراز الصلابة للالتحام بالمضربين لنيل ثقتهم وخنق النضال لاحقا، او انهم يدركون ان الفشل مضمون ويريدون استثمار التعاطف المحقق انتخابيا. وان كانوا عملاء للخصم، يفجرون صراعا قاسيا مفضيا الى فشل سيكون له اثر بالغ عندما يكون هجوم لرب العمل(اعادة هيكلة، تسريحات،الخ) على جدول الأعمال لان خسائر الأجور الحاصلة لن تتيح للعمال إعادة استئناف الصراع.
- تحليل ميزان القوى. مثلا اقتراب الانتخابات النقابية او السياسية التي تدفع السلطات العمومية الى تفادي النزاعات.
- تحليل مستوى استياء الرأي العام او الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات التي يريد المضربون التحرك بها.
- تفحص حالة المخزونات من السلع، فان كانت كبيرة يمكن لرب العمل مواصلة بيع منتجاته و يخفض بالموازاة كتلة الأجور بسبب الإضراب. على العكس تؤثر مخزونات ضعيفة او على وشك النفاذ سلبيا على رب العمل. حذا ر من التلاعب بوقت العمل (المرونة)الذي يتيحه القانون لرب العمل، فقد يمكنه ذلك من توفير مخزونات والوفاء بالطلبيات commandes المتأخرة بسبب النزاع مع عماله.
- تحليل حالة الطلبيات وحجم الأموال الاحتياطية وإمكانيات نقل الإنتاج الى موقع آخر. يمكن الاعداد لنضال باستعمال تركيب من أشكال النضال : الإضراب المبرقع ، فرط التقيد بالشكليات، التباطؤ...
- اتقاء القمع بحماية هوية المضربين ومهامهم واجتماعاتهم... اتخاذ القرارات في اخر لحظة لتفادي وصول معلوماتها الى الخصم.
- اختيار لجنة نضال أوسع من المكاتب النقابية وحدها. وتسيير لجنة الإضراب من طرف الجمع العام.
- تكوين لجان عديدة: الإعلام، التغذية، الدعاوة، المالية، الإنتاج البري، يجبر هذا الخصم على إكثار استعمال كاسري الإضراب ضد المضربين.
- تطبيق الديمقراطية المباشرة في الجموع العامة ذات السيادة لتفادي سيطرة أقلية على المعركة لغايات

غير التي قررها الجمع العام.

- لا جدوى من بعث أشخاص للنقاش مع رب العمل او المدير او مجلس الادارة. لا جدوى من بعث مندوبي العمال او غيرهم من المختصين المزعومين في التفاوض. لا فائدة منهم ما عدا الإقناع بجدواهم او انتزاع تفويض السلطة والإقناع بضرورة النقابات الإصلاحية. تعرف البرجوازية كيف تستعمل أدوات لدراسة استياء العمال. مثلا: يتباطؤ الانتاج او يحصل تدهور في جودة المنتوج او تتكاثر التغيبات ، فيستنتج رب العمل فورا ان الأجراء مستاؤون حتى وان أنكر ذلك او تستر عنه.
- لا يستدعي اندلاع إضراب بأي وجه ان يهرول ممثلو الأجراء المزعومون امام الادارة ليخبروها بذلك ، فهي تعرف ذلك وتعرف حتى ما ستقترح على المضربين. ليست ثمة فائدة ترجى من مندوب العمال.
- ارسلوا مطالبكم الى الصحافة والى السكان او الى في بريد موقع من لجنة النضال الى المشغل.
- اذا اظهر المشغل استعدادا للتفاوض او اقترح تلبية المطالب فليعرف باقتراحاته بالصحافة او بملصق او بتناول الكلمة امام العمال. وستجيب اللجنة كتابة. لا جدوى من إرسال ممثلين للتفاوض، فقد يركزون على فتات او يدافعون عن أفكارهم بدلا عن أفكاركم لا سيما اذا تعلق الأمر بمنتخبي النقابات الإصلاحية.
- اجبروا الخصم على توقيع اتفاق عدم قمع بعد النزاع. وإجباره على اداء أجور أيام الإضراب. يجب السعي الى خفض الاثار المالية للنزاع على الأجراء الى ادناها، فعلى هذا النحو يمكن للأجراء ، غير المصابين بضعف، ان يشنوا نزاعا جديدا اذا حاول رب العمل هجوما مضادا.
- وفق هذا المنطق يجب تنظيم جمع تبرعات وحفلات موسيقية ودعم مالي. اضغطوا على رؤساء البلديات وعلى الصناديق الاجتماعية لإيجاد مال.

شرعية ولاشرعية

يجب استعمال الشرعية قدر الإمكان وبالتالي تفادي مشاكل قمع محتمل. لكن يجب ان نلاحظ ان الشرعية تتلاءم بشكل سيء مع مصالحنا. بسرعة يضطر العمال، لتحقيق أهدافهم، الى التصرف خارج الشرعية: حواجز إضراب، احتلالات، سيطرة على الإنتاج. لكن يجب ان نحلل بهدوء المزايا والمضاعفات. ستكتشفون بسرعة فائقة ان القانون الذي تعطيه الدولة شرعية ليس محايدا ويخدم مصلحة البرجوازية . وانطلاقا من فكرة باكونين" ليس القانون غير الواقع مبينا بالقوة" سيصبح شرعيا ما سنفرض بالقوة.

عنف ولا عنف

ليس بالضرورة هذا او ذاك، يمكن ان يكونا معا، أي نزاع سلمي مع اندفاعات عنيفة والعكس بالعكس. تارة يكون نزاع غير عنيف وحازم فعالا وتارة العكس. ان مسيرة جماهيرية جيدة وهادئة قد تكون فعالة، لكن مظاهرة عنيفة قد تكون لها نفس الفعالية. انها مسألة سياق واختيار من قبل الناس الذين يخوضون النضال. لكن يجب الحذر من العنف وممن يحث عليه (هل المضربون او الخصوم؟) النقابيون اللاسلطويون Les anarcho-syndicalistes انصار عالم بلا عنف وبلا سلاح ، ذلك هدفهم. لكن للأسف نلاحظ ان مقاومة العمال الشرسة و النشيطة شرعية أمام عنف البرجوازية: استغلال، تسريح، حروب، سجون، الخ.

التنظيم

يجب أيضا ان نفكر في نمط التنظيم الملائم للنضال. هل تدافع الحركة النقابية اليسارية الراهنة فعلا عن مصالح العمال ؟او أي مصالح اخرى؟ هل تلائم النضال، هل تدافع عنه؟ الا تعتمد أنماط تشاور ووساطة في خدمة البرجوازية؟ هي يجب تجذيرها؟ ما فعالية الحماية القانونية للمنتخبين؟ هل حماية المنتخبين النقابيين جيدة؟

يبدو، بالنظر الى الألوف المسرحة منهم، انهم غير محميون. في الواقع تعرض المشاركة في أعمال نضالية غير قانونية للتسريح سواء كنت منتخبا او لا ، محميا او لا. وبالتالي فان اشكال الحماية لا تفيد في شيء.

الأسوأ ان محاولة الاحتماء بالوسائل القانونية تفضي بأنصار تلك الممارسات الى احترام القانون المفيد لأرباب العمل، والى عدم المشاركة في النضالات التي تتخطى الاطار القانوني وبالتالي الدفاع عن الشرعية البرجوازية والتحول من جراء ذلك الى مضاد للثورة.

اما اعتماد الخطاب المزدوج، الشرعي في الواجهة واللاشرعي في الواقع، فهو غير ممكن غالبا لان المنتخبين النقابيين او السياسيين، مضطرين، بوعي او بدونه، الى الدفاع عن الاطار القانوني وبالتالي تعزيزه والسكون عن انتقاداتهم بغية الحصول على الحمايات القانونية التي تقتضيها وظيفتهم . لا سيما انه يصعب لاحقا رفض الإطار القانوني بفعل ما يمنح من مزايا للفرد.

ثم لا داعي للتخوف، فالبرجوازية ستدوس، اذا استشعرت خطر النضال، كل القوانين وسترسل المنتخبين من كل نوع الى تأمل القانون.

مناضل نقابي لاسلطوي
من مطبوعات الكنفدرالية الوطنية للشغل-الجمعية الاممية للعمال CNT-AIT –
تعريب المناضل-ة

النقابات العمالية والعولمة: أينما حل الرأسمال يحل صراع الرأسمال والعمل أيضا

جوزيف ماريا انتونتاس
مقابلة مع بفيرلي سيلفر

ليست العولمة الرأسمالية مرادفا لهزيمة نهائية للحركة العمالية. فكما في السابق يعيد الرأسمال بشكل كامن إنتاج شروط نفيه. هذا ما تشرح بفيرلي سيلفر Beverly Silver ، استاذة علم الاجتماع في جامعة جون هوبكينس، ومؤلفة كتاب "قوى العمل، الحركات العمالية والعولمة منذ 1870" الصادر عن منشورات جامعة كامبردج.

ترفضين في كتاب " قوى العمل" الفكرة التي مؤداها أن سيرورة العولمة تضعف على نحو لا رجعة فيه الحركة النقابية. ما تحليلك لأثر هذه العولمة على الحركة العمالية ؟

بفيرلي سيلفر : تشرح وجهة نظر رائجة أن العولمة سائرة إلى خلق سوق عمل واحدة، حيث يُجبر عمال العالم كافة على التنافس، مما يؤدي إلى دوامة نحو أسفل تجر الأجور وشروط العمل و إلى إضعاف للحركة العمالية في العالم برمته. تقترح وجهة النظر المدافع عنها في كتاب " قوى العمل" أن طريقة النظر إلى الأمور هذه مفرطة في التبسيطية وخاطئة في الواقع.

على العكس، إن اثر حركية الرأسمال الجغرافية على الحركة العمالية اقل أحادية بعد، انه أكثر تناقضا مما يُعتقد. إذا قمنا بتحليل صناعة السيارات طيلة القرن العشرين، على سبيل المثال، ، سنجد ترسيمة متواترة خلقت خلالها تحركات الرأسمال المتعاقبة شروطا اجتماعية متماثلة في كل من مساحات توسعه الجديدة. تختار شركات صناعة السيارات متعددة الجنسية مواقع محددة، من مدينة Détroit في سنوات 1920 إلى Ulsan في سنوات 80، لأن تلك المواقع تمنح وعد سوق رخيصة و قابلة للتحكم. وفي الواقع جرى في كل من مواقع الاستثمار المفضلة تلك خلق طبقات عاملة جديدة وبزغت حركات عمالية قوية.

فغلى سبيل المثال، أدى التصنيع السريع، المرفق بـ"المعجزات الاقتصادية" المبنية على العمل الرخيص في سنوات 60 و70 و80 ، إلى خلق طبقات عاملة جديدة وذات مكانة إستراتيجية جيدة وحركات عمالية قوية، منها تجارب اسبانيا وجنوب أفريقيا والبرازيل وكوريا الجنوبية. لم تنجح تلك الحركات العمالية في رفع الأجور وتحسين شروط العمل وتعزيز حقوق العمال وحسب، بل قامت بدور قائد في الحركة من اجل الديمقراطية، ووضعت في الأجندة السياسية تغييرات تتجاوز بكثير ما سعت إليه النخب المؤيدة للديمقراطية.

يتجلي من التاريخ، كما حلله كتاب " قوى العمل"، أن الشركات متعددة الجنسية العاملة في صناعة السيارات واصلت الركض في أرجاء العالم وراء وهم اليد العالمة الرخيصة والمنضبطة، لتجد نفسها تخلق باستمرار حركات عمالية مناضلة في كل من تلك المساحات الجديدة. تقودنا هذه الترسيمة المتكررة من التوسع الصناعي السريع، المتبوع ببزوغ حركات عمالية قوية، إلى اقتراح أطروحة حول اثر العولمة الاقتصادية على الحركة العمالية. إنها بوجيز العبارة:" أينما حل الرأسمال، يجل صراع الرأسمال والعمل

أيضا".

جلي أن تلك الشركات متعددة الجنسية عينها حاولت الرد على نضالية العمال بخفض وثيرة الاستثمار في المناطق التي بزغت بها حركات نقابية قوية، ُمضعفة على هذا النحو هذه الأخيرة. لكن اعتقد ان بوسعنا استنتاج جملة خلاصات هامة حول العلاقة بين حركية الرأسمال والحركات العمالية. أولها أن الأزمة الواسعة والعميقة التي تعيشها اليوم الحركات العمالية في العالم غير قابلة للتفسير بشكل أساسي بحركية الرأسمال المنتج الجغرافية. ثانيا، إن كانت فعلا الترسيمات التي جرت سابقا نوعا من المرشد للمستقبل، يجب أن نترقب بزوغ حركات عمالية قوية، وبالغة الكفاحية، في الأماكن التي تشكل اليوم مجالا لتوسع الرأسمال السريع. و تمثل الصين، من زاوية النظر هذه، مكانا أساسيا يستدعي التحليل.

ما وجهة نظركم في اثر التغيرات الحاصلة في الإنتاج والجديد من تقنيات تسيير اليد العاملة على النقابات؟

ب . س: من الأفكار الرائجة أيضا اعتبار أن مختلف التغيرات الحاصلة في تنظيم الإنتاج وتقنيات تدبير العمل الجديدة المرتبطة بمفاهيم من قبيل " الإنتاج المرن" و " ما بعد الفوردية"، تضعف الأسس التقليدية لقدرة العمال التفاوضية. ولكن مرة أخرى، أود تقديم الحجج على أن اثر هذه التحولات على النقابات ليس أحادي الاتجاه، وأكثر تناقضا مما ُيعتقد عادة.

نأخذ مثلا إحدى التجديدات الأساسية المرتبطة بـ "الإنتاج المرن": الطريقة اليابانية واسعة الانتشار المتعلقة بالإنتاج في " الوقت بالضبط". إنها تقنية اقتصاد التكاليف، حيث تبقى المخزونات عن قصد في مستويات بالغة الانخفاض. مثلا في عملية تجميع في صناعة ما، يجري، بدل مراكمة المكونات، التزود بها لحظة الضرورة فقط، " في الوقت بالضبط". والشيء ذاته يجري على مستوى البيع. وبما أن هذه الطريقة ترفع الإنتاجية، وكذا الأتمتة، فإنها تضغط بقوة على شروط العمل نحو أسفل وتقلص فرص العمل. لكن الإنتاج "في الوقت بالضبط" يتأثر بحالات توقف تدفقات الإنتاج أكثر من تأثر الطرائق الفوردية [*]التقليدية بها.

إن للعمال، في صناعات الإنتاج الكثيف التقليدية، قدرة تفاوض كبيرة في أماكن العمل، قدرة نابعة من موقعهم الاستراتيجي في قلب قسمة العمل المعقدة. ومع التأثر الأكبر للإنتاج "في الوقت بالضبط" بتقطعات التدفقات، تكبر قدرة العمال التفاوضية. ويبرهن عدد كبير من الإضرابات في صناعة السيارات بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا خلال 10 او 15 سنة الأخيرة على هذا الواقع. لقد أدت الإضرابات في مصانع المكونات عمليا إلى تجميد العديد من مواقع التجميع بفعل توقف التموين. والشيء ذاته يحدث في إضرابات قطاع النقل الذي يتوقف عليه بقوةالانتاج "في الوقت بالضبط" من اجل تأمين سريع وأكيد للتزود بـ"الدواخل" input الضرورية. وبوجه أعم وبقدر ما يصبح الإنتاج والتوزيع معولمين أكثر فأكثر في قطاعات اقتصادية عديدة، يصبح إمكان توقفات إنتاج في موقع وحيد من الشبكة كلها (النقل، الاتصالات، إنتاج الدواخل) كبيرا جدا.

قد يبدو ما أسعى إلى شرحه خارقا شيئا ما للعادة في السياق الراهن حيث توجد الحركة العمالية في موقع دفاعي. لكن اعتقد انه من المفيد التذكير بواقع أن أغلبية الملاحظين للتغيرات الكبرى الناتجة عن في مطلع القرن 20 كانوا هم أيضا مقتنعين أن تلك التغيرات إعلان لنهاية الحركات العمالية. لم تجعل الفوردية الكفاءات القديمة لأغلبية العمال متجاوزة وحسب، بل أتاحت أيضا لأرباب العمل الحصول على قوة عمل وطبقة عاملة جرى اعتبارهما مقسمين كليا حسب الأصول العرقية، مع انعزال العمال فيما بينهم

بالتكنولوجيات التي تجزؤهم وتستلبهم مثل سلسلة التجميع. و فقط مع انغراس التنظيم النقابي في الإنتاج الكثيف، بدأت الفوردية تعتبر عنصرا يعزز النقابات على نحو ملازم.

بعبارة أخرى، كان مفعول الإنتاج الكثيف على الحركة العمالية مدوخا ومفككا للتنظيم في البدء عندما أُعتمد لأول مرة. وقد لزم وقت كي يدرك عمال الإنتاج الكثيف طبيعة القدرة التفاوضية التي يملكون، والتي كانت مختلفة جدا عما لدى العمال المؤهلين فيما مضى، ولكي يبتكروا انطلاقا من ذلك طرائق نضال جديدة مطابقة. على نحو ما اعتقد أننا في حقبة مماثلة من الانتقال والتكييف، وليس في أزمة نهائية للحركات العمالية.

يطرح إضفاء الهشاشة، وتطور العمل الهش قليل التأهيل، تحديات جديدة هامة على النقابات. كيف تحللين هذه التحديات؟ وما الإجابات الأكثر ملاءمة بنظرك؟ وكيف ترين دور النضال في اماكن العمل وفي الموضع؟

ب – س: إن ما أشرتَ إليه من تغيرات في تنظيم العمل يطرح فعلا تحديات كبيرة على الحركات العمالية. فمع المقاولات الكبرى التي تقوم بمناولة مزيد من العمل في كثرة من المقاولات الصغيرة والمستقلة عن قصد، وكذا مع تزايد العمل بدوام جزئي، والعمل المؤقت والهش، لم تعد العديد من استراتيجيات الحركة العمالية التي أبانت عن فعاليتها سابقا ملائمة للوقائع الجديدة. ثمة حاجة إلى استراتيجيات جديدة.

يمكن، إذا نظرنا عبر العالم، أن نرى أمثلة عمال يجربون بنجاح إستراتيجية أكثر ملاءمة بوجه وقائع العمل اللاشكلي. يمكن أن نرى في تلك التجارب معارك حبلى بتباشير حركة عمالية جديدة. ففي الهند ، مثلا، ظفرت النساء العاملات في مقاولات صغيرة بالاعتراف بنقاباتهن في شروط كانت تبدو غير ملائمة بتاتا: دوران بالغ للمستخدمين، مقصود وغير مقصود، و انعدام تأهيل قد يحمي من المنافسة في سوق عمل مشبعة بالعرض وفرص عمل في صناعات(مثل التبغ أو البناء) تتميز بتكاثر مقاولات صغيرة بدل عدد محدود من المقاولات الكبرى التي قد تكون هدفا أسهل لحملات تنظيم العمال في النقابات.

ويجد نجاحهن تفسيره في تخليهن عن الاستراتيجيات التقليدية المركزة على أماكن العمل من اجل التركيز على التنظيم في الأحياء. وفضلا عن ذلك لم يحصرن هدفهن في أرباب العمل وحدهم، بل تركزن في النضال بوجه الدولة، مع مطالب حول تحسين شروط العمل في الصناعة وأخرى تتعلق بحماية اجتماعية أفضل، وبوجوب ضمان هذه الحماية من قبل السلطات العمومية. كما جرت نضالات مماثلة في العديد من مدن أمريكا اللاتينية.

وعلى النحو ذاته بالولايات المتحدة الأمريكية، حققت مؤخرا فئات عمالية من ذوات الأجور الأكثر انخفاضا بقطاع الخدمات، مثل منظفي ناطحات السحاب بمدن البلد الكبرى، انتصارات هامة باستعمال استراتيجيات شبيهة. ومن جديد يتعلق الأمر بعمال كانوا يبدون بقدرة تفاوض ضعيفة. لم يكن عملهم يستلزم تأهيلا خارقا للعادة. لم يكن عملهم قارا وكان دوران اليد العاملة بالغ الارتفاع. كان الكثير منهم مهاجرين بلا أوراق تبوثية، في وضع هش ومهددين بالطرد. وغالبا ما كان المشغلون مقاولات من باطن محدثة بوجه خاص من اجل الالتفاف على الاتفاقات الجماعية القائمة في المقاولة الأم.

وكما حدث بالهند، لم تستهدف حملات تنظيم العمال في النقابات المشغلين المباشرين (المقاولة من باطن)، بل مرت فوق رؤوسهم للبحث عن الجهة القادرة فعلا على تغيير الأمور والضغط عليها. وفي هذه الحالة

فرض العمال تحمل السلطات والشركات متعددة الجنسية الكبرى مسؤوليتها في تصرفات من تتعاقد معه من مقاولات من باطن.

عودةٌ إلى مساحات النضال الجديدة، كيف ترين الميول الراهنة وآفاق بزوغ حركة عمالية جديدة بالصين.؟

ب س: يصف كتاب " قوى العمل" سيرورة متكررة بزغت بها حركات عمالية قوية في كل مكان توسع به الإنتاج الكثيف بسرعة. لذا ثمة ما يدعونا إلى أن نأمل بزوغ حركة عمالية قوية بالصين في مستقبل قريب. حركة عمالية ستكون " الطبقة العاملة الجديدة التي في طور التشكل" محركها الأول.

وفعلا بات بالإمكان ملاحظة صراعات عمالية هامة بالصين. وتكتسي تلك الصراعات شكلين. أولهما مقاومة الطبقة العاملة " الكلاسيكية" للتسريحات الكثيفة بمقاولات الدولة، والتي ترى استقرار فرص عملها وخدماتها الاجتماعية تقضم من جراء ذلك. منذ 1997 بدأت النضالات العمالية "تهب مثل عاصفة" حسب تعبير تقرير لوزارة الأمان العمومي الصينية. كانت 1997 سنة شروع الحزب الشيوعي الصيني في التسريح الكثيف بالمقاولات العمومية باسم الفعالية. وفي العام 1999 أحصت الدولة الصينية 100000 احتجاج عمالي في تلك السنة، اغلبها في مقاولات الدولة.

طبعا ليست " الطبقة العاملة المتشكلة" التي تبزغ من الصناعات المتوسعة محركا أولا لهذه الصراعات، بل الطبقة العاملة القديمة التي تنقرض، و" تتفكك". إنهم، بعبارة أخرى، العمال الذين يتعرضون لأسوأ النتائج المدمرة لعملية " الخلق-الهدم" الناتجة عن تراكم الرأسمال في الصين المعاصرة. عند التفكير في الدينامية الإجمالية المعاصرة، ليس بالصين وحدها، من المفيد اعتبار الرأسمالية التاريخية بصفتها مميزة بسيرورة متكررة تخلق طبقات عاملة جديدة في الوقت ذاته حيث تفكك القديمة. تكتسي سيرورة "الخلق-الهدم" تلك أشكالا خاصة ومكانية. فهي أحيانا متلازمة جغرافيا. تتجاور الطبقات العاملة القديمة والجديدة في المكان، لكنها من قبل مفصولة بقارات ومحيطات.

أطلقتُ على نضالات" الطبقات العاملة المتشكلة" اسم " صراعات عمالية من طراز كارل ماركس"، و على نضالات الطبقات العاملة السائرة إلى انقراض والتي تقاوم تدمير أنماط حياتها اسم " صراعات عمالية من طراز بولانيي Polanyi " . كانت ثمة، إلى عهد قريب، نضالات عديدة " من طراز بولانيي" بالصين، لكن القليل "من طراز ماركس". لكن خلال العامين الأخيرين تغير الأمر بقوة. كان ثمة مند 2004 عدد غير مسبوق من إضرابات العمال ومظاهراتهم، وكان أغلبهم شبابا مهاجرا من المناطق القروية يعملون في مقاولات موجهة نجو التصدير. ان لم يكن ذلك غير خطوات أولى في موجة نضالات "من طراز ماركس" ، أخذا بالحسبان مركزية الصين في رأسمالية اليوم، فبالإمكان أن نأمل أن تكون لتلك الموجة مضاعفات إجمالية لن تحدد مستقبل الصين وحسب، بل أيضا العلاقات بين الرأسمال والعمل في العالم برمته.

*الفوردية : تنظيم للعمل طوره هنري فورد في بداية القرن 20 ، يستند على : تخصص المهام، وتوحيد نمط المنتجات وتحسين قدرة الأجراء الشرائية . ساعدت الفوردية بقوة على النمو الأمريكي.

نشر النص الأصلي بمجلة رفاقنا بدولة اسبانيا "Viento Sur" العدد 86 – مايو 2006، ونقله إلى الفرنسية موقع العصبة الشيوعية الثورية ببلجيكا.
تعريب جريدة المناضل-ة.